



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء الرابع عشر

تماثل - تيمن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ  
فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ خَاصَّةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ  
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

( معرة النبوة آية ١٢٢ )

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

( مخرجه البخاري ومسلم )

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

طباعة ذات تسلسل - الكويت

حقوق الطبع محفوظة لوزارة

ص. د. ١٣. وزارة: الأوتاف والمعلومات - الإلكترونية - الكويت

ب - التكاثر :

٣ - التكاثر هو المساواة في الصفات .

وكل شيء مساوي شيئاً حتى يكون مثله فهو مكافؤ له . والمساويون تكافؤاً عملياً هم أي تتساوى في الذبة والقصاص .<sup>(١)</sup>

## تماثل

التعريف :

الحكم الإجمالي :

٤ - ذهب الفقهاء إلى وجوب التساؤل في الفصاخص والندبات والربويات بشروط وتفصيلات يرجع إليها في مصطلحاتها . كما أن الفقهاء تعرضوا للتماثل في حساب الفرائض .

١ - التساؤل مصدر: تماثل، وهو التساوي والاشتراك في جميع الصفات، وتماثل العددين كون أحدهما مساوياً للآخر، كـثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة .<sup>(٢)</sup> يقال: هذا مثله ومثله .

ولا يخرج اصطلاح الفقهاء عن المعنى اللغوي .

## تماثل

الألفاظ ذات الصلة :

١ - التساوي :

٢ - التساوي هو التكافؤ في المقدار، والمثالة أن يسد أحد الشيئين مسد الآخر .

والفرق بين التساوي والتساؤل أن التساوي يكون بالمقدار فقط، أما التماثل فهو في المتضمن .<sup>(٣)</sup>

انظر: نواطق .



(١) الفروق اللغوية ١/٣، ١٠٩، والمعربات للجرجاني، والتكليات في المصطلحات وسان العرب المحيط للعلامة

ابن منظور مادة: مثل .

(٢) الفروق في اللغة ص ١٤٩

(٣) الصحاح الشيرازي، والقاسمي، واللسان معاني: (تكافؤ،

والتكليات ١/٤٨٣

## تمتع

التعريف :

١- التمتع في اللغة: الانتفاع، والمتاع هو كل شيء يتفق به، وما يتبلغ به من الزاد.

والتمتع اسم من التمتع، ومنه تمتع الحج وتمتع الطلاق، ونكاح التمتع.<sup>(١)</sup>

وفي الاصطلاح يطلق التمتع على معنيين: أولاً: بمعنى تمتع النكاح وهو العقد على امرأة إلى مدة معلومة أو مجهولة، وهو بائن بلا خلاف بين الأئمة، لأنه لا يراد به مقاصد النكاح، وتفصيله في مصطلح: (تمتع).

وثانياً: بمعنى التمتع بالحبرة إلى الحج، وهو عند الحنفية أن يفعل أفعال العمرة أو أكثرها في أشهر الحج، وأن يحج من عامه ذلك من غير أن يلزم بأمله الشما صحيحاً والإلزام الصحيح النزول في وطنه من غير قضاء حصة الإحرام - ويحرم للحج من الحرم.<sup>(٢)</sup>

(١) لسائر العرب، والصحيح للمسلمة، انظر: وابن عابد.

(٢) ١٩٤/٢، والريلمي ٤٤/٢، ونهية ٦٩/٢.

(٣) لم يلزم، والنباسة ١٣-١٢، وبرافى الفلاح مع

حاشية الطحطاوى ص ١٠٢، ومضى المحتاج ٥١٣/١،

وكشاف الفلاح ٤١١/٢

وعند المالكية هو أن يحرم بعمرة ويتمها في

أشهر الحج، ثم يحج بعدها في عامه.<sup>(٤)</sup>

وعند الشافعية هو أن يحرم بالعمرة في أشهر

الحج من ميقات بلد أو غيره، ويفرغ منها، ثم

يشي، حجاً من عامه دون أن يرجع إلى الميقات

للإحرام بالحج.<sup>(٥)</sup>

وعند الحنابلة هو أن يحرم بالعمرة من ميقات

بلده في أشهر الحج ثم يحرم بالحج من عامه من

مكة أو قريب منها.<sup>(٦)</sup>

وسمي تمتعاً لتمتعه بعد تمام عمرته بالشما

والطيب وغيرهما لما لا يجوز للمحرم، ولترقيقه

وترقيقه يسقط أحد السفرين.<sup>(٧)</sup>

هذا هو معنى التمتع الذي يقابل للقران

والأفراد.

الإلتفاظ ذات الصلة :

١- الأفراد :

٢- الإفراد في الاصطلاح هو أن يهل بالحج

وحد، ويحرم به منفرداً.<sup>(٨)</sup>

وتفصيله في مصطلح: (إفراد).

(١) حواجر الإكليل ١٧٦/١، والفراخ النووي ٢٣٤/١

(٢) معنى المصالح ٥١٤/١

(٣) كشاف الفلاح ٤١١/٢

(٤) هو هو الإكليل ١٧٦/١، والصواك النووي ١٣٤/١،

والنوي ١٢٨/٢، والمضى ٤٦٨/٣

(٥) الإختبار ١٢٨/١، وحاشية الطحطاوى ٦٨/٢، وفتاوى

١٢٨/٢، وكشاف الفلاح ٤١١/٢

بـ القرآن :

٣- انظران في التمتع : اسم مصنف من قرون  
بـ معنى جمع . وفي الاصطلاح هو أن يهل بالحج ،  
والعمرة من اليقات ، أو يحرم بالعمرة ثم يدخل  
عليها الحج<sup>(١)</sup> على خلاف ينظر في مصطلح :  
(فران) .

الفاضلة بين التمتع والإفراد والفران :

٤- قال المذكية والشافعية : الإفراد أفضل ،  
لحديث جابر وعائشة رضي الله عنهما أن  
النبي ﷺ أفرد الحج .<sup>(٢)</sup>

وذهب الحنفية إلى أن الفران أفضل - وهذا  
رواية عن أحمد إنسان هدي - لقوله تعالى  
﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ولما فيها أن يحرم  
من دورة أهله ، ولأن النبي ﷺ حج فدرا .<sup>(٤)</sup>  
وحدث انس قال سمعت رسول الله ﷺ  
يقول : أليك عمرة وحجاء ،<sup>(٥)</sup> ولأن الفران

١- الاختصار ١/١٦٠ ، وطبوع ١٩٧٧/٢ ، وكذلك استيعاب  
١٩١٩/٢ ، وحاشية الدموني على الفتح الكبير ٢٨/٢  
٢- البدريني ٢٨/٢ ، وبهذه المحتاج ٣١١/٢ ، والمبرور  
٢٧٦/٢ ، ٢٧٧/٢

حدث أن النبي ﷺ أفرد الحج وأمره ملك  
(٢٨/٢) ط . جيس (نسخي)  
(٣) سورة بقره ١٩٦/٢  
(٤) حديث : أن النبي ﷺ حج فأتاه أعرجه مسلم  
(٢٨/٢) - ٢٨٩/٢ ط عيسى الحلبي .  
(٥) حديث : أليك عمرة وحجاء ، أخرجه مسلم (٩٠٥/٢) ط  
جيس (نسخي)

يجمع بين العبادتين متتابعاً إحراميهما ، وتتمتع  
فيه تكثراً ، فيكون التمتع في الفران ثم  
واكتمل .<sup>(٦)</sup>

وصرح الخازنلة - وهو قرون عبد المذكية  
والشافعية - بأن التمتع أفضل من الإفراد  
والفران إذا لم يسن هبها ، وإلى روى عنه اختيار  
التمتع ابن عمرو بن عباس وابن الزبير وعائشة  
وكثير من التابعين لما روى أن النبي ﷺ أمر  
أصحابه لما دخلوا بالبيت أن يقولوا ويجعلوه  
عمرة<sup>(٧)</sup> فقيل لبي إياهم من الإفراد والفران  
إلى التمتع يدل على أفضلية التمتع<sup>(٨)</sup>

أو كان التمتع :

٥- التمتع مع بين نسكي العمرة والحج  
باحرامين : إحرام من اليقات للعمرة ، وإحرام  
من مكة للحج . ولذلك فإن كان التمتع من  
أركان العمرة والحج معا فوجب عليه بعد  
الإحرام التمتع . والتمتع بالعمرة ، ثم بعد  
الإحرام للحج يجب عليه الإتيان بأركان وأعمال  
الحج كالمفرد ، كما هو مبين في مصطلح : (حج)  
وبهذا شروط خاصة للتمتع ذكرها الفقهاء  
تليها نتي :

١- الرعي ٢/٤٠ ، ٤١ ، ٤٢  
٢- حديث : أن النبي ﷺ أمر أصحابه لما دخلوا بالبيت أن  
يقولوا ويجعلوه عمرة ، أخرجه مسلم (٩١١/٢) ط عيسى  
الحلبي من حديث ابن عباس  
(٣) اللغ ٢٧٦/٢ ، وكذلك التمتع ٢٨٠/٢ ، والاعتدائي  
٢٧٦/٢ - وبهذه المحتاج ٣١١/٢ ، ٣١٢

العمرة ولو شرطاً من التمتع في وقت الحج. فليس  
أدى شوط من التمتع وحل من عمرته في أشهر  
الحج ثم حج من غيره فهو متمتع.

وإن حل من عمرته قبل أشهر الحج فليس  
بمتمتع.<sup>(١)</sup>

أما التخييل والتشاقية في قول - واشترطوا أن  
تكون الإحرام بالعمرة وأنها في أشهر الحج،  
فلو أحرم به في غير أشهر لم يكن متمتع وإن  
وقعت أفعالها في أشهر الحج، لأنه أتى بالإحرام  
- وهو نسك لا تتم العمرة إلا به - في غير أشهر  
الحج فلم يكن متمتعاً كما لو طاف في غير أشهر  
الحج.

والقول الآخر لما قيل أنه لو أحرم بالعمرة  
في غير أشهر الحج وأتى بأفعالها في أشهر الحج  
يجب عليه دم التمتع، لأن عمرته في الشهر  
الذي يطوف فيه، واستدامة الإحرام في أشهر  
الحج بمنزلة ابتدائه فيها.<sup>(٢)</sup>

ج - كون الحج والعمرة في عام واحد.

٨ - بشرط في التمتع أن يؤدي العمرة والحج في  
سنة واحدة، وإن اعتمر في أشهر الحج ولم يحج  
ذلك العام بل حج العام المقابل فليس متمتع  
وإن بقي حراماً إلى السنة الثانية وذلك لقوله

شروط التمتع :

أ - تقديم العمرة على الحج :

٦ - انفق الفقهاء على أن التمتع بشرط عليه  
أن يحرم بالعمرة قبل الإحرام بالحج، ويأتي  
بأعماله قبل أن يحرم بالحج، فلو أحرم بالعمرة  
والحج معاً من النية أو أدخل الحج على  
العمرة قبل الطواف في أعمالها يصبح قابلاً، إلا  
أن الحنفية قالوا: إذا طاف للعمرة أربعة شروط  
قبل الإحرام بالحج صح تمتعه.<sup>(١)</sup>

ب - أن تكون العمرة في أشهر الحج :

٧ - بشرط المتمتع أن تكون عمرته في أشهر  
الحج، فإن اعتمر في غير أشهر الحج وحل منها  
قبل أشهر الحج لم أحرم بالحج لا يكون  
متمتعاً.

وهذا القول منقول عليه من الفقهاء.<sup>(٢)</sup> إلا  
أن الحنفية أعطوا الأكثر حكماً الكل فقالوا: لو  
طاف للعمرة أربعة أشواط في أشهر الحج يعتبر  
متمتعاً وإن وقع الإحرام والأشواط الثلاثة قبل  
أشهر الحج.<sup>(٣)</sup>

وقال المالكية: بشرط فسر بعض ذلك

(١) من طائفة ٢/ ١٩٤. والقصاص العدواني ١/ ٤٣٣.

وقيل هو ١/ ٢٢٨. ومنه المحتج ١/ ٢١٤. وكشاف

التمتع ٢/ ١١٦. والمعي لأمر قداسة ٣/ ٤٩٩.

(٢) الاعتبار ٢/ ١٢٨. ورواه الإكليل ٢/ ١٧٢. ومنه

المصالح ١/ ٥١٤. والمعي ٣/ ٢٧٠.

(٣) من طائفة ٢/ ١٩٤. والسياسة ٣/ ٦٥٠.

(١) طهريك طهوان ١/ ٤٣٥. وحواضر الإكليل ١/ ١٧٦.

(٢) المشنب ١/ ١٠٨. ومنه المحتج ١/ ٥١٤. ومنه

لأمر قداسة ٣/ ٤٧٠. وكشاف التمتع ٢/ ٤٢٣.



وقال المالكية: يشترط عدم رجوعه بعد عمرته إلى بلده أو إلى مثل بلده في البعد عن مكة، فإذا رجع لم يكن تمتعاً ولو كان بلده في أرض الحجاز. وأما إذا رجع إلى أقل من بلده ثم حج فإنه يكون تمتعاً إلا أن يكون بلده بعيداً كتونس، فإن هذا إذا رجع إلى مصر بعد فعل عمرته وقيل حجه وعاد وأحرم بالحج لا يكون تمتعاً.<sup>(١)</sup>

وقال الشافعية: يشترط أن لا يعود لإحرام الحج إلى الميقات، فإن رجع إلى الميقات فأحرم للحج لا يكون تمتعاً ولم يلزمه الدم.<sup>(٢)</sup>

وقال الحنابلة: يشترط أن لا يسافر بين العمرة والحج سفراً بعيداً تقصر في مثله الصلاة. والأصل في ذلك ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال: إذا اعتصر في أشهر الحج ثم أقام فهو تمتع، فإن خرج ورجع فليس بتمتع.<sup>(٣)</sup>

هـ - التحلل من العمرة قبل الإحرام بالحج:  
١٠ - يشترط للتمتع أن يحل من العمرة قبل إحرامه بالحج، فإن أدخل الحج على العمرة قبل حله منها فيكون غارماً وليس تمتعاً، وهذا

نعمال: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ أَضْحًى﴾<sup>(١)</sup> وهذا يقتضي الموالاة بينهما، وما روى سعيد بن المسيب قال: كان أصحاب النبي ﷺ يمتدرون في أشهر الحج فإذا لم يجدوا من علمهم ذلك لم يبدوا. وهذا الشرط محل اتفاق بين الفقهاء.<sup>(٢)</sup>

د - عدم السفر بين العمرة والحج:

٩ - اختلفت عبارات الفقهاء في بيان هذا الشرط:

فقال الحنفية: يشترط أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره والحج في سفر واحد، فإن عاد اتمتع إلى بلده بعد العمرة ولم يكن سائق الضدى بطل تمتعه، لأنه لم ياهله إلا ما صحبها فانقطع حكم السفر الأول.

ولورجع إلى أهله قبل إتمام الطواف ثم عاد وحج، فإن كان أكثر الطواف في السفر الأول لم يكن تمتعاً، وإن كان أكثره في الثاني كان تمتعاً.<sup>(٣)</sup>

(١) سورة البقرة / ١٩٦

(٢) ابن هاشم ١/ ١٩٥، والزيلعي ٢/ ٤٥، وجواهر الإكمال ١/ ١٧٣، والفواكه الدواني ١/ ١٣٤، والمغني المصنف ١/ ٥٢٤، والمغني ٣/ ٤٧١، وكشاف الطبايع ٢١٣/٤

(٣) الأختار ٢/ ١٥٩، وابن عابد ١/ ١٩٥

(١) الفواكه الدواني ١/ ٢٤٤

(٢) المهذب ١/ ٢٠٨

(٣) المغني لابن قدامة ٣/ ٤٧١، وكشاف الطبايع ٢/ ٢١٣

الشرح متفق عليه بين الفقهاء، إلا أن الحنفية  
فانوا: إن هذا الشرط لمن لم يسق الهدى، أما من  
ساق الهدى فلا يخل من إحرام العمرة إلى أن  
يحرم يوم النحر أو قبله للمحج كما يحرم أهل  
مكة، فإذا حلق يوم النحر حل من  
الإحرام<sup>(١)</sup>

و- أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام:

١١- لا خلاف بين الفقهاء أن دم التمتع  
لا يجب على حاضري المسجد الحرام ولا تمتع  
فيه، إذ قد نص الله تعالى في كتابه: «وله  
سجانه: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي  
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾»<sup>(٢)</sup>

ولأن حاضري المسجد الحرام ميقانهم مكة  
فلا يحصل لهم الترفه بترك أحد السفرين، ولأن  
التمتع من تكون عمرته ميعاتة وحجته مكة ولا  
كذلك حاضرو المسجد الحرام<sup>(٣)</sup>

(١) الاختصار ١/١٥٨، ١٥٩، وابن عابدين ١/١٩٤،

١٩٥، وجواهر الإكليل ١/١٧٣، والفتاوى الدوا

١/١٣٤، ومغني المحتاج ١/٥١٤، والمغني ٣/٤٧٢،

وكشاف التنازع ١/٤١٣

(٢) سورة البقرة ١٩٦

(٣) الاختصار ١/١٥٩، والنهاية ١/٦٥٧، والفتاوى الدوا

١/١٣٥، والمغني لابن قدامة ١/١٧٩، ٤٧٢، ومغني

المحتاج ١/٥١٥

المراد بحاضري المسجد الحرام:

١٢- صرح الشافعية والحنابلة بأن حاضري  
المسجد الحرام أهل الحرم ومن بينه وبين مكة،  
(وفي قول عند الشافعية من بينه وبين الحرم)  
دون مسافة قصر.

وقال الحنفية: المراد بحاضري المسجد  
الحرام أهل مكة ومن في حكمهم من أهل داخل  
المواقف.

وقال المالكية: هم مقيموا مكة ومقيموا  
ذي طوى<sup>(١)</sup>

والعبارة بالنسبة إلى قلاوسهم المكي  
المدينة مثلا فهو آفاقي، وبالعكس مكّي. فإن  
كان للمتمتع مسكان أحدهما بعيد، والآخر  
قريب اعتبر في كونه من الحاضرين أو غيرهم  
كثرة إقامته بأحدهما عند الحنفية والشافعية، وهو  
قول للقاضي من الحنابلة<sup>(٢)</sup>، فإن استوت إقامته  
سواء فيس بمنع عند الحنفية، واعتبر الأهل  
والمال عند الشافعية والحنابلة باعتبار  
الأكثرية<sup>(٣)</sup>

وقال المالكية: لو كان للمتمتع أهلان

(١) ابن عسدين ١/١٩٧، وجواهر الإكليل ١/١٧٢،

والفتاوى الدوا ١/١٧٣، والفتاوى ١/١٧٨،

والفتاوى لابن قدامة ٣/١٧٣

(٢) ابن عسدين ١/١٩٧، ومغني المحتاج ١/٥١٦، والمغني

لابن قدامة ٣/١٧٣

(٣) كشاف القناع ١/١٧٩، ومغني المحتاج ١/٥١٦، ومغني

لابن قدامة ٣/١٧٣

بمنكحه وأهل بيته، فذهب استحباب اهدي ولو شئت إقامته في أحدهما<sup>(١٢)</sup>

هذا، وإدخلك الإصافي مكة متستعانا لولا الإقعة، بعد تمتعه فقله دم، تنافا بين المتعاه<sup>(١٣)</sup>

ز - عدم إفساد العمرة أو الحج :

١٢ - ذكر الحنفية وهو رواية عن أحمد - أن من شرطه التمتع بعدم إفساد العمرة أو الحج، فإذا فسد فلا يعتبر متمتعاً، وليس عليه دم التمتع، لأنه لم يحصل له الترفه بسقوط أحد الطرفين.

والمشهور عند الحنابلة أنه إذا فسد الفارن والمتنع سكتها لم يسقط الدم عنه، قال ابن قدامة، وبه قال مالك والشافعي، لأنه ماوجب في النكح الصحيح وجب في الفاسد. هذا، وقد ذكر بعض الشافعية والحنابلة أنه بشرط توجوب الدم أن ينوي التمتع في ابتداء العمرة أو أثناءها، ولم يعتبر، الآخرون<sup>(١٤)</sup>

١٤ - ولا يعتبر وقوع المسكر عن شخص واحد، فلم يعتمد لفعله وجع عن غيره أو عنك

أولاه، أن ذلك عن نفس ذلك عليه دم، التمتع لطاهر الآية، وهذا عند جمهور الفقهاء، وقال الشافعية: في شرطه، ما عن شخص واحد، فزاد، نكحه ابن عمره وخيل في مناسكه، وقال ابن خنابل: الأشهر اشترطه<sup>(١٥)</sup>

هذا، وقد ذكر الشافعية والحنابلة أن عدم الشرط معتبره لوجوب الدم لا لكونه متمتعاً، ولهذا يصح التمتع والقران من النكح في المشهور عندهم. وفي وجه عند الشافعية، برواية عبد الحليم أنها تشترط لكونه متمتعاً، فهو لا يشترط لا يكون متمتعاً<sup>(١٦)</sup>

سوف الهدي هل يمنع التحلل<sup>(١٧)</sup>

١٥ - قال مالك والشافعي، وهو رواية عند الحنابلة المذاهب، إذا قرع من أعين العمرة ينحل، ساقى اهدي ثم لم يسق<sup>(١٨)</sup>

وصرح الحنفية بأن لا يمنع إن شاء، أن يسوق هدي - وهو أفضل - وفي هذه الحالة إذا دخل مكة طواف وصلى للعمرة ولا ينحل، ثم يحرم بالحج يوم النحر، أو قبله كما يحرم أهل مكة، لقوله صلى الله عليه وسلم: «لو لم يبق من أسرى

(١٢) ابن عابدين (١٩٦: ١)، ورواه المحضاج (١٩٦: ١).

(١٣) راجع التنايف، وانظر ابن عابدين (١٩٥: ٢)، وكشاف النجاشي (١٩٥: ٢).

(١٤)

(١٥) سمي المحضاج (١٩٦: ٢)، والعمري (١٩٦: ٢).

(١٦) الدرر (١٩٦: ٢)، وكشاف النجاشي (١٩٥: ٢)، والقرطبي (٢٧٦: ٢)، وسمي المحضاج

(١٩٦: ٢).

(١٧) الفوائد الدار (١٩٥: ٢)، ورواه الإكبر (١٩٦: ٢).

(١٨) راجع التنايف، وانظر ابن عابدين (١٩٥: ٢)، وكشاف النجاشي (١٩٥: ٢).

والهذه (٢٠٨: ٢)، والمفتي (١٩٦: ٢).

(١٩) ابن عابدين (١٩٦: ٢)، والهذه (١٩٥: ٢)، وسمي المحضاج

(١٩٦: ٢)، وكشاف النجاشي (١٩٥: ٢)، والعمري (١٩٦: ٢).

(١٩٦: ٢).

وروقت وجوبه بحرامه بالخج عند جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية وأخباره وهو المشهور عند المالكية وفي رواية عندهم دعت وجوبه لولث الذي يتعين فيه نحره. <sup>(١)</sup> ووقت ذبحه وإخراجه يوم النحر عند الجمهور، ويجوز ذبحه بعد أعقاب العمرة ولو قبل الإحرام بالخج في الأصح عند الشافعية، وهو الصحيح عند المالكية.

وفي رواية عن أحمد أنه إن قدم استنعى الهدى قبل العشر طاف وسمى ونحر هديه، وإن قدم في العشر لم ينحر إلا يوم النحر. <sup>(٢)</sup> وللتفصيل انظر مصطلح: (هدى).

بدل الهدى :

١٧ - اتفق الفقهاء على أن التمتع إذا لم يجد الهدى بأن فاته أو تمه أو وجدته بأكثر من ثمن مثله، يستحل إلى صبيته ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَإِذَا فَسِمَ لثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ﴾ تلك عشرة كاملة. <sup>(٣)</sup>

وتعتبر لدة مرة في موضعها، فتش عذمه في

ما استندرت لما سقت الهدى ولجعلها عمرة وتحلت من أهله. وهذا ينفي التحلل عند سقى الهدى وإذا حتى يوم النحر حل من الإحرامين ودفع دم التمتع وعدم التحلل لم يسوق احدي هو مذهب الحنابلة أيضا في الجمهور عندهم. <sup>(٤)</sup> لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي قال: «من كان منكم أهدي فإنه لا يحل من شيء منه حتى يقضي حجه». <sup>(٥)</sup>

وجوب الهدى في التمتع :

١٦ - اتفق الفقهاء على أنه يجب الهدى على التمتع وذلك بنص القرآن الكريم.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَطَاعَ مِنْ هَدْيٍ﴾ <sup>(٦)</sup>

والهدى الواجب ضاة أو بقرة أو بعير أو سبع البقرة أو البعير عند جمهور الفقهاء. وقال ذلك هو لدة ولا يصح سبع معير أو بقرة.

(١) حديث: «لو استقيت من ماء من بئر ذي الحليفة لكانت هدي» ورواه البخاري في صحيحه. أخرجه مسلم (٥٥٩/٢) في صحيحه.

(٢) نسخة عن حديث: «لو استقيت من ماء من بئر ذي الحليفة لكانت هدي» ورواه البخاري في صحيحه. أخرجه مسلم (٥٥٩/٢) في صحيحه.

(٣) حديث: «من كان منكم أهدي فإنه لا يحل من شيء منه حتى يقضي حجه». أخرجه البخاري (٢٣٣٠) في صحيحه.

(٤) نسخة عن حديث: «من كان منكم أهدي فإنه لا يحل من شيء منه حتى يقضي حجه». أخرجه البخاري (٢٣٣٠) في صحيحه.

(٥) سورة لقاح: ١٩٦.

(٦) نسخ الحديث: ١٦٧/٢، راجع الإكليل: ١٧٣/١.

والخطاب: ١٠١٢، ١٠١٣، وفي المطبع: ٥١٥/١ - ٥١٦/١.

وفي المطبع: ٤٦٩/٢، ٤٧٥.

(٧) المراجع سابق.

(٨) سورة البقرة: ١٩٦.

وموقعه جازله الانتقال إلى الصيام وإن كان نادراً على الهدي في بلدته.<sup>(١)</sup>  
هذا، ولا يلزم التشايع في الصيام مثل الهدي عند الفقهاء. قال ابن قدامة: لا نعلم فيه مخالفاً. ويندب اتباع الثلاثة، وكذا السبعة عند بعض الفقهاء منهم الشافعية.<sup>(٢)</sup>  
ولا يجوز تقديم الثلاثة أو يوم منها على الإحرام بالحج عند المالكية والشافعية، وهو قول رفر من الحنفية لقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾<sup>(٣)</sup> ولأن الصوم عبادة بدنية فلا يجوز تقديمها على وقت وجوبها كإتار الصيام الواجب، ولأن ما قبله لا يجوز فيه الدم فلم يجوز بدله.<sup>(٤)</sup>

وتقت الصيام ومكاته:  
أولاً - صيام الأيام الثلاثة:  
١٨ - جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة على أن الوقت المختار لصيام الثلاثة هو أن يصومها ما بين إتحرامه بالحج ويوم عرفة، ويكون آخر أيامها يوم عرفة، وعلى ذلك يستحب له تقديم الإتحرام بالحج قبل يوم التروية ليكمل الثلاثة يوم عرفة، لأن الصوم بدل الهدي فيستحب تأخيرها إلى آخر وقته رجاء أن يقدر على الأصل.  
ويستحب عند الشافعية أن يكون الثلاثة قبل يوم عرفة، لأن صوم يوم عرفة مبر مستحب.<sup>(٥)</sup>

وأما تقديم الصوم على إتحرام العمرة فلا يجوز اتفاقاً لعدم وجود السبب.<sup>(٦)</sup> وإن قاسه بالصوم حتى أتى يوم المحرم صام أيام منى عند المالكية - وهو الظاهر عند الحنابلة - وقال

(١) جلية على المسألة ١٢٥/٣، ١٢٦، والقواعد الفرائد ١٢٣/١، ومغني المحتج ١/١٠٦، والمغني ١/١٧٦.

(٢) المراجع السبعة، وانظر سمي احتجاج ١/١٧٧، والمغني ١/١٧٨، وجواهر الإكليل ١/١٠٠ - ١٠١.

(٣) البينة على إقتضاه ١٢٣/٣، والقواعد الفرائد ١/١٢٣.

(٤) وصحفي المحتج ١/١١٦، ١١٧، ولقني لأن قدامة ١٧٧/٣، وانظر المراجع ١٧٧/٣، ١٧٦، ١٧٧.

(٥) البينة على إقتضاه ١٢٣/٣، ١٢٤، والقواعد الفرائد ١/١٢٣.

(٦) وصحفي المحتج ١/١١٦، ١١٧، ولقني لأن قدامة ١٧٧/٣، وانظر المراجع ١٧٧/٣، ١٧٦، ١٧٧.

الشافعية: وهو رواية أخرى عند الحنابلة يصومها بعد أيام التشريق، لأنه صوم مذكاة فيفصى، والأظهر عددهم أن يفرق في قصائدها بينها وبين السبعة بغير أربعة أيام (يوم البحر وأيام التشريق) ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة العادية.<sup>(١٩)</sup>

وقال الحنفية: لا يجرى إلا الدم، لم يسي بمكة عن الصوم في هذه الأيام، ولأن الصوم يدل عن الهدى ولا نظير له في الشرع، ولأن الإسلام ثبت شرعا على خلاف الغياس لأنه لا مماثلة بين الدم ولصوم فلا يثبت إلا بإثبات الشارع، والنص حصه بوقت الحج، فإذا فات وقته فات هو أيضا فيظهر حكم الأصل وهو الدم على ما كان.<sup>(٢٠)</sup>

ثانيا - صيام الأيام لسبعة .

١٩ - يصوم المتمتع سبعة أيام إذا رجع من الحج ليكمل العترة. لقوله تعالى: ﴿وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ﴾،<sup>(٢١)</sup> والأفضل أن يصوم السبعة بعد رجوعه إلى أهله. لما روي ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «من لم يجد هدي فليصم ثلاثة

(١٩) الصوكة النووي ١/ ١٢٢، وصي المحتاج ١/ ٥١٧،

والنفى ٢/ ١٢٨، ١٢٩

(٢٠) لبيان شرح مقدمة ٣/ ٦٦٣ - ٦٦٤

(٢١) سورة البقرة: ١٩٦

أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله»<sup>(٢٢)</sup> ويجوز صيامها بمكة بعد فراقه من الحج عند حجه ورانتهاء (الحنفة والمالكية والحنابلة) وهو قول عند الشافعية، إذ المراد من الرجوع الفراغ من الحج لأنه سبب الرجوع إلى أهله، فكان الأداء بعد السبب.<sup>(٢٣)</sup>

وقال الشافعية في الأظهر: لا يجوز صيامها إلا بعد الرجوع إلى وطنه وأهله لقوله تعالى: ﴿وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ﴾،<sup>(٢٤)</sup> فلا يجوز صومها أي لطريق أو في مكة إلا إذا أراد الإقامة بها.<sup>(٢٥)</sup>

ثالثا - القدرة على الهدى بعد الشروع في الصيام.

٢٠ - من دخل في الصيام ثم قدر على الهدى لم يكن عليه الخروج من الصوم إلى الهدى إلا أن يشاء، وهذا عند الشافعية والحنابلة.<sup>(٢٦)</sup>

وقال الحنفية: إن وجد الهدى بعد صوم يومين بطل صومه، ويجب الهدى، وبعد التحلل

(١٩) حدث: «من لم يجد هدي فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله» أخرجه البخاري (٥٣٩/٣) ط

المنقذ، ومسلم (١٠٠٦/٢) ط عيسى الحسي

(٢٠) البناية على مقدمة ٣/ ٦٦٣، ٦٦٤، والصوكة النووي

(٢١) ١/ ١٢٢، والنفى لابن خزيمة ٢/ ١٢٧

(٢٢) سورة البقرة: ١٩٦

(٢٣) صي المحتاج ١/ ٥١٧

(٢٤) صي المحتاج ١/ ٥١٧، والنفى لابن خزيمة ٢/ ١٢٨،

لا تحب كالتيسيم إذا وجد الله بعد فراغه من  
انصلا<sup>(١)</sup>

أما المالكية فقد فصلوا في الموضوع وقتلوا. إن  
أيسر بعد الخروج في الصور وقبل إكمال اليوم  
بحب عبده الرجوع للمهني، وإن أيسر بعد إتمام  
اليوم وقبل إكمال الثالث يستحب له الرجوع،  
وإن أيسر بعد الثالث يعزله التهادي على  
الصبر والرجوع<sup>(٢)</sup>.

## نمر

النمر بق :

١ - لنمر : هو الباس من نمر النحل يترك على  
النحل بعد إرضائه حتى يجيب أو يقارب  
جلفاف، ثم يقطع ويترك في الشمس حتى  
يبس. وجمعه غمور وغراف، ويراد به الأنواع<sup>(١)</sup>.

الألفاظ ذات الفصلة -

٢ - الرطب .

٢ - هو نمر النحل إذا أدرك وصبح قبل أن  
يشمر<sup>(٢)</sup>.

ب - البس :

٣ - هو نمر النحل إذا أخذ في الطول والتلون  
إلى الحمرة أو الصفرة<sup>(٣)</sup>.

ج - النبلج :

٤ - هو نمر النحل مادام أنحصر قريبا إلى

## تمثال

النمر تصوير



(١) انصاح ماير، وشمس انصاح، وانفوس، انصاح، في مادة  
النمر.

(٢) انصاح ماير، وانفوس، انصاح، في مادة الرطب.

(٣) انصاح انصاح، انصاح.

(١) البداية على الحفايا ١٢٥ - ١٢٦

(٢) البداية الدواير ١٢٣ - ١٢٤

من جاءه<sup>(١)</sup> وعند الحنفية يستحب الإفطار على شيء، حلو مطلقا سواء أكان ثمرا أم غيره<sup>(٢)</sup>. وفي الحنفية كما إذا حلف لا يأكل هذا الرطب نصا قرأ فأكله، أو حلف لا يأكل من هذا اليسر نصا رطبيا فأكله، أو كما إذا حلف أنه لا يأكل ثمرا، فأكّل سرا، أو بلحا، أو رطبيا.

ففي كل خلاف وتفصيل ينظر في مواضعه<sup>(٣)</sup> ومصطلحات: (سلم)، (صوم)، (أمان).

ولا يجوز بيع الرطب بالتمر عند الأئمة الثلاثة وأبي يوسف ويحمد من الحنفية، وبه قال سعد بن أبي وقاص، ومعه بن السب، والبيه واسحاق، وقال أبو حنيفة: يجوز ذلك. واستثنى الأئمة الثلاثة بيع العربا، فأجازوه بشرطه. ولتفصيل ذلك يرجع إلى مواضعه<sup>(٤)</sup> وإلى مصطلحات (بيع)، (ربا)، (عربا).

٦- أجمع الفقهاء على أن التمر مما تجب فيه الزكاة، واختلفوا في نصابه، فذهب المالكية

إلى أنه يغسل التمر، وأهل المصنوعة يسمونه الخلال. قال ابن الأثير في بيان تسلي نمر النخل: إن أوله طلع، ثم خلال، ثم بلح. ثم يسره ثم رطب، ثم تمر<sup>(٥)</sup>.

الحكم الإجمالي:

٥- يفرق الفقهاء بين التمر والرطب، وكذلك بين الرطب والبسر والبلح في بعض الأحكام الفقهية: كاشتراط وصف التمر بالجديده والتعيق لصحة السلم، وعدم اشتراط وصف الرطب بها<sup>(٦)</sup> وتفضيل تقديم الرطب على التمر في الإفطار عند جمهور الفقهاء<sup>(٧)</sup>.

فبرى المالكية والشافعية والحنابلة استحباب الإفطار على التمر، ويكون ترتيبه في الأفضلية بعد الرطب وقبل الماء<sup>(٨)</sup>. لحديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال: «كان النبي ﷺ يلفظ رء على رطب» مات قبل أن يصلي فإن لم تكن رطبات فعلى ثمرات، فإن لم تكن حبا حسوات

(١) حدث: «كان يفسر على رطب» قبل أن يصلي...  
أعمره أبو داود (٢٦/٦٤) لحديث عروة بن مسعود (٤٨٠/٨) وفتح مكي (٢٩/٣٩) ط الحنفية وحسنه

(٩) عمدة القاري ٢٩٠/٥

(٢) فتح المقدير ٣٩٦/٤، ٣٩٧، والفتاوى الفقهية لابن جزى ص ١٦٨، وروضة الطالبين ٤٣/١١، ٤٤، والفتاوى ٨٠٠/٨، وابتدع، وشرح المحلى وإشابة الفقيهين ٣٨٣/٤

(٣) فتح القدير ١٤٧/٦، ١٤٨، وابن عديم ١٨٥/٤، والفتاوى الفقهية لابن حري ص ٢٥٨، وروضة الطالبين ٣٧٧/٣، والفتاوى ١٦/٤

(٤) المصباح المنير، ولسان العرب مادة: بلح  
(٥) روضة الطالبين ٢٣/٩، والفتاوى ٣١١/٤، ٣١٢  
(٦) حاشية أحمد على شرح الشيخ ٢٢٨/٢، والفتاوى ٩١١/٢، وكتاب الفتح ٣٣٣/١، ٣٣٤  
(٧) حاشية أحمد على شرح الشيخ ٢٢٨/٢، والفتاوى ٦١٠/٢، روضة الطالبين ٣١٨/٢، وكتاب الفتح ٣٣٣/٢، وفتح الموطأ ١٢٥/١



## تمرريض

التعريف:

١ - التمرريض لغة: مصدر مَرَضَ، وهو أن يقوم على المريض وبينه في مرضه.<sup>(١)</sup>  
وقيل: التمرريض: حسن القيام على المريض. ومنه قول عائشة رضي الله عنها: لما نقل النبي ﷺ واشتد وجهه استأذن أزواجه في أن يُمرَّضَ في بيتي فاذن له.<sup>(٢)</sup>

وتمرريض الأمور: تهيئتها، وأن لا تحكمها.<sup>(٣)</sup>  
والتمرريض عند علماء الحديث: تضعيف الراوي أو تضعيف الحديث ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة التمرريض عن هذا المعنى.

الألفاظ ذات الصلة:

التطبيب والمداواة:

- ٢ - معنى التطبيب أو المداواة علاج المرض.<sup>(١)</sup>
- ١: انصرف بلمطرزي. ولسان العرب المحيط، مادة. ومرص.
- ٢: فتح الباري ١/ ٣٠٢. وعمدة القاري ١/ ٦١٩.
- ٣: لسان العرب المحيط، ومن اللغة، مادة. ومرص.
- ٤: تصحاح في اللغة وتعلوه. ولسان العرب. وتصحاح الكبير. وغار الصحاح مادة. «طبيب»

والشبهة، واختناطة، وأبو يوسف ومحمد من الحنفية وسائر أهل العلم إلى أن انتصاب معتبر في التمرريض من الشارح، وهو خمسة أومق، وقال مجاهد وأبو حنيفة ومن تابعه: تحب الزكاة في قليل ذلك وكثيره.<sup>(١)</sup> وفي الكلام عن باقي مسائل زكاة التمرريض يرجع إلى موطنه وإلى مصطلح «زكاة».

٧ - واجمعوا على أن التمرريض في الفطرة ومقدارها منه صاع، وفي فضل التمرريض غيره في إخراج زكاة الفطر خلاف ينظر في باب الزكاة عند الكلام عن إخراج زكاة المطر.<sup>(٢)</sup>

مواطن البحث:

تعرض الفقهاء للكلام على التمرريض في البيع، والربا، والسلم، واليمين، ويرجع فيه إلى مواطنه<sup>(٣)</sup> وإلى مصطلحات: (بيع)، (سهم)، (يعين).

(١) فتح القدير ١/ ١٨٩، ١٨٧. والرواين طهفة لأبي حنيفة ص ١١، وروضة الطالبين ١/ ٢٣١، ٢٣٣. والمغني ١/ ٢٩٩، ٢٩٢، ٢٩٥.

(٢) فتح القدير ٢/ ٢٢٥. والفوائس للفقهاء لأبي حنيفة ص ١١٧، وروضة الطالبين ٢/ ٣٠٣، ونيل الماروب ١/ ٢٥٧.

(٣) فتح القدير ١/ ٢٩٦، ٣٩٧، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦

وسين التمريض وكل من الطيب والمداواة  
عموم وإخصوص وجهي ، يجتمعان في مثل إجراء  
لعملية إخراجية للمريض مع القيام على  
رعايته أثناء ذلك ، ويفرد الطيب بوصف  
العلاج بدون القيام على الرعاية ، ويفرد  
التمريض بحس القيام على شؤون المريض  
دون محاولة علاجه .

حكمه التكليفي :

٣ - صرح الفقهاء بأن التمريض فرض كفاية ،  
يقوم به القريب ، ثم العصاب ، ثم الجار ، ثم  
سائر الناس .<sup>(١)</sup>

الرخص المتصلة بالتمريض :

أ - التخلف عن الجماعة واجتماعه :

٤ - اتفق الفقهاء في الجملة على سقوط وجوب  
الجمعة ، وجواز التخلف عن الجماعة لمن يقوم  
بالتمريض لقريب أو غيره .

قال ابن المنذر : ثبت أن ابن عمر رضي الله  
تعالى عنهما استصرخ على سعيد بن زيد بعد  
ارتدع الصبح وثأه بالعقيق وترك الجمعة .  
ونقل هذا عن عطاء ، والحسن ، والأوزاعي  
أيضاً .<sup>(٢)</sup>

ثم اختلفوا في التفاصيل : فصرح الحنفية بأن  
المريض - وهو من يقوم بشؤون المريض - يحذر  
من الخروج إلى الجمعة إن بقي المريض ضائعاً  
بخروجه في الأصح ، أو حصل له بغية المريض  
إلى الجماعة المشقة والوحشة .<sup>(٣)</sup>  
وقد نالكية جواز التخلف عن الجماعة  
واجتماعه : يكون التمريض لقريب ، وأن  
لا يكون هلاك من يقوم به سواء . وخيف عليه  
الموت .

كالزوجة ، والبيت ، أو أحد الأبوين .<sup>(٤)</sup>

وأما الشافعية فقد فصلوا الكلام في جواز  
التخلف عن الجماعة والجماعات بالتمريض  
فقالوا : إما أن يكون للمريض من يتمهده ويقوم  
بأمرة أولاً : فإذا كان المريض قريب والمريض  
مشرف على الموت ، أو غير مشرف لكنه  
يتأس به ، فبرخص للمريض التخلف عن  
الجمعة والجماعة ويحضر عنده ، وإلا فلا رخصة  
له في التخلف على الصحيح . ومثل القريب  
عندهم الزوجة وكل من له مصاهرة ،  
والصديق . وإن كان المريض أجنبياً ، وله من  
يتمهده - فلا رخصة للمريض في التخلف بحال  
عن الجماعة والجماعة .

أما إن لم يكن للمريض متهمه ، أو كان لكنه  
لم يخرج لمدمته ، لا اشتغاله بشراء الأدوية ، فقال

(١) ابن عابد بن ١٧٤ ، ٣٧٤ ، ٤١٧ .

(٢) القواني الفقهاء من ٧٤ ، ٨٥ ، الخطاب ٢ / ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٣) القواني الفقهاء من ٢٣٨ ، وروضة الطالبين ٢ / ٣٥ ، ٣٦ .

(٤) ابن عابد بن ١٧٤ ، ٣٧٤ ، ٤١٧ ، والقواني الفقهاء من ٧٤ .

٨٩ ، والخطاب ٢ / ٨٢ ، ٨٣ ، وروضة الطالبين ٢ / ٣٦ ، ٣٧ .

٢٥ / ٢ ، والمعي ١ / ٢٣٢ ، ٢٤٠ .

تبيح المحظورات<sup>(١)</sup> وتنزل الحاجة منزلة الضرورة.

ثم النظر مفيد بقدر الحاجة، لأن ما يبيح للضرورة يقدر بقدرها<sup>(٢)</sup>.

وفي النظر إلى موضع الممرض إذا كان في المخرج وإلى موضع الاحتضان، وجواز التمسك خلاف وتفصيل يرجع فيه إلى مصطلح: (تطبيب).

أولوية الأم بتمريض أولادها والعكس:

٦ - لو مرض الولد ذكرًا كان أو أنثى فالأم أولى بتمريضه، لأنها أشفق وأعدي إليه وأصبر عليه من غيرها، ثم إن كانا ممرضين ورضي الأب بأن تمريض الأم الولد في بيته هناك، ولا يمتثل الولد إلى بيت الأم. ويجب الاحتراز عن الخلوة في حالة يسونة المرأة إذا كانت تمريضه في بيت الأب، وإن مرضت الأم لزم الأب تمكين ابنتها من تمريضها إن أحسنت ذلك، بخلاف ابنتها لا يلزمه تمكينه، وإن أحسنه إلا أن يتعين<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن عابدين ٢٧٦/١، ٢٧٧/٥، والأشعث والنقاشير لابن نجيم ص ٩٥، وأخطب ٤٩٩/١، ٥٠٠، واختصار المزيكس ٢٤١/٢، والأشعث والنقاشير للسيوطي ص ٧٧، وقليوبي ٥٥٥/١، وكشاف القناع ١٢/٥.

(٢) ابن عابدين ٢٧٧/٥، وكشاف القناع ١٢/٥، ومعدة الفاري ٦١٩/١، ٦٢٠.

(٣) نهاية المحتاج ٢٣٣/٧، وروضة الطبيب ١٠٤/٩، وقليوبي ٩١/٤، وقليوبي ١٤٥/٩.

إمام الحرمين: إن كان يخاف عليه اهلاك لو غاب عنه فهو عذر، ولا فرق بين القريب والأجنبي، لأن انقضاء المسلم من اهلاك فرض كفاية. وإن كان يلحقه ضرر فظاهر لا يبلغ مبلغ فروع الكشفات ففيه أوجه: الأصح أنه عذر أيضًا، والسني: لا، والثالث: أنه عذر في التقريب دون الأجنبي<sup>(١)</sup>.

وأما الخبايلة بقرب قولهم مما نحب إليه المالكية، لأنهم يعتبرونه التمرريض عذرًا في المتخلف عن الجمعة والجماعات إذا كان المريض قريبًا أو وفيقا، وكان الممرض لو تشاغل بالجمعة أو الجماعة لامت المريض لعدم وجود من يقوم بشأنه<sup>(٢)</sup>.

ب - النظر إلى موضع المرض إذا كان عورة:

٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أن النظر إلى عورة المصير حرام ماعدا نظر الزوجين كل منهما للآخر، فلا يحل لمن عدا هؤلاء النظر إلى عورة الآخر مالم تكن هناك ضرورة تدعو إلى ذلك كنظر الطبيب المعالج، ومن يلى خدمة مريض أو مريضة في وضوء أو استنجاء وغيرهما، وكقابلة، فإنه يباح لهم النظر إلى ماله دعوى إليه الحاجة من الصورة. وعند الحاجة الداعية إليه، كضرورة الشداوي والتمريض وغيرهما، في الغبرورات

(١) روضة الطالبين ٣٤٥/٢، ٣٥٠/٢.

(٢) الفقيه ٦٣٣/١، ٦٣٤/١، وكشاف القناع ١٩٦/١.

ضمان المعرض ومسئوليته :

٧ - لم يتعرض الفقهاء الأقدمون صراحة لضمان المعرضين إلا أنه يمكن تطبيق شروط عدم ضمان الطبيب، والحجام، والختان، والبطار - ومنها : توافر أنهم ذوو حلق في صناعته، والا يتجاوزوا ما ينبغي عمله - على تفصيل ينظر في مصطلحات : (تلاف، وإجارة، وتطبيب) -

## تملك

التعريف :

١ - التملك في اللغة : مصدر تملك ويأتي مطلوعاً للملك، وثلاثيه ملك يقال : ملك الشيء إذا احتواه قادراً على الاستياد به، وملكه تملكاً جعله يملك، وملك الشيء تملكاً : ملكه قهراً<sup>(١)</sup>.

والملك قدرة يشتمل الشرع ابتداء على التصرف<sup>(٢)</sup>.

وعرفه ابن السبكي من الشافعية : بأنه حكم شرعي يشتر في عين أو منفعة يقتضي تمكن من ينسب إليه من انتفاعه به، والمعرض عنه من حيث هو كذلك<sup>(٣)</sup>.

٢ - وعرفه الجرجاني بأنه اتصال شرعي بين الإنسان وبين شيء يكون مطلقاً لتصرفه فيه وحاجزاً عن تصرف غيره فيه<sup>(٤)</sup>.



(١) غنار الصحاح ولسان العرب، والقاموس المحيط مادة : ملك.

(٢) فتح القدير ٤/ ١٥٦.

(٣) الألفية والظاهر للسيوطي ٣١٩.

(٤) الترمذيات للجرجاني مادة : ملك.

- وعند التدقيق نجد أن التعريفات  
الاصطلاحية لا تخرج عن التعريف النوعي .  
ب - عدم تيم المنع من التملك .

الألفاظ ذات الصلة :  
أ - الاختصاص :

٢ - الاختصاص مصدر : يختص بالشيء أي  
انفرد به . وهو أعم من التملك .

ب - الحيازة :  
٣ - الحيازة : مصدر حاز وهي النظم ، لكل من  
صم شيئاً إلى نفسه فقد حازه .<sup>(١)</sup>  
وهي سبب من أسباب الملك عند الفقهاء .  
أنواع التملك :

٧ - الأصل في التملك الاختيار ، فلا يدخل في  
ملك إنسان شيء يغير اختياره .  
حكمه :

٤ - يختلف حكم التملك باختلاف موضوعه :  
تجري فيه الأحكام التكليفية كما تجري فيه  
الأحكام الوضعية من الصحة والاطلاق ،  
والفساد حسب شرعية أسبابه ، واغتوا من  
الموانع .

ولكن الفقهاء ذكروا بعض حالات ، يملك  
الإنسان فيها بغير اختياره ، لأن طبيعة السب  
تقتضي حدوث الملك تلقائياً منها : الإرث  
فيتملك المورث تركته مورثة تملك قهراً بمجرد  
موت المورث . ويطر التفصيل في (إرث) .<sup>(٢)</sup>

شروط التملك وأسبابه :  
٥ - التملك من خصائص الإنسان ، فيس  
تغير صلاحية التملك .

ويشترط في صحة التملك شرطان أساسيان  
هي :

(١) الإتياء وعلقده للمبرطي من ٣١٧ . والأنيب والنظر  
لاير نجم من ٤٦٩

(٢) روضة الطالبين ٦/ ١٤٣ . والأنيب وعلقده للمبرطي  
من ٣١٨ . والأنيب وعلقده لابن جهم من ٤٦٩

(٣) بحار الصحاح مادة : احوز

وفقال الحنفية : تملك بالاستيفاء، أو التمكن، أو بالتعجيل، أو بشرط التعجيل.<sup>(١)</sup>

تملك القرض :

٩ - فبما يملك به القرض قولان : فكل من الحنفية والشافعية :

أحدهما : وهو مذهب الحنابلة يملك بالقبض، والثاني يملك بالتصرف. وقال المالكية : يملك بالعقد ويصير مالا للمقرض فيقضى على المقرض بدفعه له.<sup>(٢)</sup>

تملك ربح القراض :

١٠ - عامل القراض يملك نصيبه من الربح بالظهور أو بالنسبة على اختلاف بين الفقهاء. والتفصيل في (مضاربة).

تملك نصيب العامل في المساقاة :

١١ - عامل المساقاة يملك نصيبه من الثمر بالظهور، والتفصيل في (مساقاة).

تملك الشقص في الشفعة :

١٢ - يملك الشفيع الشقص بلفظ شعر يملك عند الشافعية والحنابلة، ويملك بالتراضي، أو بقضاء القاضي عند الحنفية.

الموصى له بعد موت الموصي وقبل القبول فإنه يملك ملكا قهريا عند الحنفية.

ومنها : إذا طلق الزوج قبل الدخول فإنه يملك نصف المهر.

ومنها : المردود بالعيب بعد تمام العقد يملكه البائع قهرا.

ومنها : أرض الجنابة، وثمن الشقص في الشفعة.<sup>(٣)</sup>

ومنها : اللقطة بعد التعريف ستة تدخل في ملك الملقط عند الحنابلة قهرا.<sup>(٤)</sup> والتفصيل في (لقطة).

والتملك الاختياري يختلف باختلاف السبب، فالبيع ونحوه في المعاوضات المالية يملك به تمام العقد إذا لم يكن فيه خيار، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء. والتفصيل في مصطلح (عقد).

تملك الأجرة :

٨ - اختلف الفقهاء فيما يملك به الأجرة، فذهب الشافعية والإمام أحمد إلى أنها تملك بمجرد انعقد كالباع إذا لم يشترط المستأجر التأجيل.<sup>(٥)</sup>

(١) الأئمة والظاهر لابن نجيم ص ٤١١ - ٤١٢. والسيوطي

ص ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٨

(٢) للمصنف ٥/ ٧٠٠ - ٧٠١

(٣) المنهاج ٤/ ٤٤٢. والأئمة والظاهر للسيوطي ص ٣٢

(٤) الأئمة والظاهر لابن نجيم ص ٤١٣

(٥) الأئمة والظاهر للسيوطي ص ٣٢٠. وابن نجيم

ص ٤١٣. والمنهاج ٤/ ٣٨٨. وجواهر الإكمال ٢/ ٧٦

تملك أرض الموت :

١٦ - تملك أرض الموت بالاحياء، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء. أما ما يعتبر إحياء، فيرجع في ذلك إلى مصطلح: (إحياء الموت).

تملك المباحات :

١٧ - يملك الإنسان بالحجارة كل مباح مثل الحشيش، والخطب، والشجر المأخوذة من الجبال، وما يبيذه الناس ورغبة عنه، أو يضيع عنهم مما لا تتبعه النفس. <sup>(١)</sup> (ز: حيازة).



ويملك بحكم، أو إيهاد، أو دفع لمن عند المالكية. <sup>(٢)</sup>

وتفصيله في مصطلح: (نقص).

تملك الصداق :

١٣ - يملك الصداق بالعقد. وتفصيله في مصطلح: (صداق).

تملك الغنمة :

١٤ - تملك الغنمة بالاستيلاء عند الخفية والحذابة.

وعند الشافعية تملك بالنقص، أو اختيار التملك بعد الحيازة. <sup>(٣)</sup>

وتفصيله في مصطلح: (غنمة).

تملك الموهوب :

١٥ - يملك الموهوب بالقبض عند الخفية والمالكية والشافعية.

وقرر الخنابلة بين ما يوزن أو يكال، وبين ما ليس كذلك، فاللوزون أو المكيل يملك بالقبض، أما غيرهما فيملك بمجرد العقد. <sup>(٤)</sup> والتفصيل في (هبة).

(١) ابن عابدين ١٢٩/٤، وجهاوي الإكليل ١٦١/٢،

وحاشية الجمل ٥٠٢/٣، والمعنى ٣٢٠/٤

(٢) الأئمة والفقهاء لابن نجيم ص ١١٤، وأسس الطائفة

١٩٨/٤، والوجيز ١٩٣/٢، وكشف القناع ٨٢/٣

(٣) البصائر ١٢٤/٦، وحاشية الدرر ١٠١/٤، ونهاية

المنتج ٢٤٩/٥، والمفني ٦٤٩/٥

(٤) النسي ٥٩٢/٥، والفلبيري ٢٩٩/٣، وحاشية ابن

عابدين ٣٦٤/٣





تخليك الأعيان المشترقة قبل القبض باتباع:

ذهب الخصة والشفعة وهو رواية عن الإمام أحمد - وهو مذهب المالك - وفي مذهب حنابلة ثلاث مبيع بالمبيع قبل قبضه سواء أكان طعمه أم غيره.

وأما ما يبيح لبي بزة عن بيع الطعام قبل قبضه<sup>(١)</sup> وبه يروى أن النبي بزة فأباحت عتاب بن أسيد إلى مكة قال: إنهم عن بيع ما لم يقبضوه، وعن ربح ما لم يقبضوه<sup>(٢)</sup> ولأنه لو الملك عليه فلم يبر بزمه كغير المتعين<sup>(٣)</sup>.

وأما ما يستحب العتار المبيع ويجوزون بمكة قبل القبض لأنهما غير لائس<sup>(٤)</sup> ويرى أن مكة حجاز فقلت مبيع قبل قبضه ما يبيع إن لم يكن مطعوماً مشدداً وأما عدم جواز قبضك طعام المتأخرة قبل القبض بزيادة

قد يكرهه بعض كذا حارة وقد يكرهه فلا يحسن كالتجارة<sup>(٥)</sup>.

ويرجع في التفصيل في كل منها إلى موجهه وأما تخليك المأين فقد قال صاحب المأني: وإن ذهب الغير لغير من هو في ذمته أو ماله فإنه لا يصح، وإن قيل في البيع أو حبيبة والنودي وسدحت. فإن أحمد إذا كان لك على رجل طعام فربطه فذهبه من المني هو عليه بقاء ولا تبعه من غيره بقاء ولا يثبت، وإذا أقرضك رجلاً دراهم أو ديناراً فلا تأخذ من غيره عطفه لك عليه، وقال الشافعي: إن كنت أقرضت على مسر أو مرض أو جاحد فله يصح البيع لأنه معذور عن تسليمه وإن كنت على منى، فإذا له فيه قولان<sup>(٦)</sup>.

وأما عند المالك فيحوز بيع الدين بغير من هو عليه بشرط معينة.

وينظر تفصيل ذلك في الحاشية. فيه في معطى: (دين).

تخليك الأعيان المشترقة قبل القبض:

هـ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز التصرف بالتخليك في الممتلكات بعد قبضها، وإنها حلت في جواز التصرف فيها بالتملك قبل قبضها، ويبان ذلك فيما يلي.

(١) مشهور العلماء ٢٩٠، ٢٩١، وفي حاشية المصنف ١٤٠.

ولا اختيار ٣٢٢.

(٢) الفقه لأمر عامة ٥٠٩.

عند جواز تمليك المبيع قبل قبضه بالهبة والإجارة. (١) وقد فصل الفقهاء القول فيما يصح من تصرفات في البيع قبل القبض. ينظر في مواطنه من كتب الفقه وفي مصطنع: (قبض).

### تمليك الانتفاع :

٧- تمليك الانتفاع عبارة عن الإذن للشخص في أن يباشر الانتفاع بمشاعه فقط كالإذن في سكنى المدارس، والربط، والمجانس، والجوامع والمساجد، والأسواق، وبحود ذلك. فمن أذن له ذلك أن ينتفع بنفسه فقط، ويصح في حقه أن يؤجر أو يملك بطريق من طرق المعاوضات أو يسكن غيره البيت الموقوف، أو غيره من بقية النظائر المذكورة. (٢)

والتفصيل في: انتفاع.

### تمليك الشفعة :

٨- تمليك الشفعة عبارة عن الإذن للشخص في أن يباشر استيفاء الشفعة بنفسه أو يمكن غيره من الانتفاع بالإجارة. فمن استأجر داراً كان له أن يؤجرها من غيره، أو يسكنها بغير عوض،

وهي مبررة أن رسول الله ﷺ قال: «من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يكثله». (٣)

والصحيح عندهم أن هذا النهي تعدي ولا يقس عليه غير الطعام عندهم.

وقيل: إنه معقول المعنى لأن الشارع له عرض في ظهوره، فلو أجبر بعه قبل قبضه لباع أهل الأموال بعضهم من بعض من غير ظهور اختلاف ما إذا منع من ذلك فإنه ينتفع الكمال والمخالف، ويظهر للفقهاء تنفوي به لدوب الناس لاسيما في زمن المسعفة والشفقة. (٤)

ويطر تفصيل ذلك تحت عنوان (بيع مالم يقبض).

### تمليك الأعيان المشتراة بغير البيع :

٦- بوى الشخصية والمالكية - وهو قول لشافعية. أن الأعيان المشتراة يجوز تمليكها بغير البيع قبل قبضها، والخفية يستثنون من ذلك تمليك مدفع المبيع قبل قبضه بالإجارة، لأن المدفع بمنزلة المقبول يستمتع جواز تمليكها قبل القبض. (٥)

وهذه الشافعية على الأصح والحنابلة على

(١) حديث: «من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يكثله»، أخرجه مسلم (٣١/١٦٦) - ط: الحلبي، من حديث ابن عباس.

(٢) القوانين المصلحة من ١٧١ ط: دار العلم، ورجلته الفرنسي (٣/١٥٥) ط: الحلبي.

(٣) شرح المجلد للأمامي ١/١٧٢، ١٦٤، وبفتح الصانع ١/١٨٠ ط: الخليل، والعرف للفراني ٢/٢٧٩، والفراني

الغنية من ١٧٠، ومضى منتعاج ٢/٢٦٩.

(٤) الأئمة والظاهر من ٤٤٥ ط: دار الكتب العلمية، ومضى المحتاج ٢٢٢ وكشاف المنتعاج ٢/٢٤١، ونسخ مجمع الإراءات ١/١٨٧ ط: عالم الكتب.

(٥) تهذيب الفروق بامس القواني ١/١٩٢، ونظر الفروق للقرني ١/١٨٧.

وسرى الشافعية وجهور الخاتنة عدم انعقاد النكاح بلفظ التمليك خبر مسند، اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله<sup>(١)</sup> قالوا: وكلمة الله هي التزويج أو الإنكاح، فإنه لم يذكر في القرآن سواهما فوجب الوقوف عندهما بعد الاحتياط. لأن النكاح ينزع إلى العبادات لورود الدب فيه، والأذكاء في العبادات تلقى من الشروع، والشرع إنه ورد بلفظي التزويج والإنكاح<sup>(٢)</sup>.

وإن يتصرف في هذه المصلحة تصرف المالك في أملاكهم على جرى العادة على الوجه الذي ملكه، فهو تمليك مطلق في زمن خاص حسبما تناول عقد الإجارة. فمن استأجر شيئاً مدة معينة، كانت له المصلحة في تلك المدة ملكاً على الإطلاق يتصرف كما يشاء بجميع الأنواع السائغة في التصرف في المصلحة في تلك المدة مادامت العين لا تتأثر باختلاف المستعمل، ويكون تمليك هذه المصلحة كتمليك الأعيان<sup>(٣)</sup>. وللتوسع في ذلك (ر: مفعة).

#### انعقاد النكاح بلفظ التمليك :

٩- ذهب الحنفية والمالكية ومجاهد والثوري وأبو ثور وأبو عبيد إلى انعقاد النكاح بلفظ التمليك وبكل نطق وصح لتمليك العين في الحلال لقوله ﷺ: وَمَتَّكْتُهَا بِهَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ<sup>(٤)</sup> حيث ورد في النكاح، ولأن التمليك سبب لذلك الاستمتاع فأطلق على النكاح، والسببية طريق من طرق المجاز<sup>(٥)</sup>.



- (١) انشروق المصراحي (١) ١٨٧، وتهديب الشروق بهامش الشروق (١) ١٩٣، والموسوعة الفقهية (١) ٢٩٩/٦  
(٢) حديث: مَتَّكْتُهَا بِهَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، أخرجه البخاري والفتح (١) ١٧٥، هـ السلفية، ومسلم (٢) ١٠٤٦/٢ ط الخلفي من حديث سهل بن سعد الساعدي واللفظ لمسلم.  
(٣) طيبة شرح الهدية (٤) ١٩ - ٢٤، والربيعي (٢) ٩٦.

- ٩٧، وصح القدير (٢) ٣١٦، ٣١٧ ط لأبي رية، وعوامر الإكليل (١) ٢٧٧  
(٤) حديث: وَتَقَوُّوا اللَّهَ فِي نِسَاءِ أَنْحَرَجَهُ صَلِّ (٢) ٨٨٩، هـ الخلفي من حديث حماد بن عباد  
(٥) معنى المحتاج (٣) ١٤٠ ط الخلفي، وسببه المحتاج (٢) ٢٠٧، وإيضاح (٨) ٤٥ ط دار إحياء التراث العربي

وعرفه الجرجاني بأنه : واتصال شرعي بين  
الإنسان وبين شيء يكون مطلقا لنصوه فيه  
وحاجزا عن تصرف غيره فيه<sup>(١)</sup>

## قول

ب - الاختصاص :

٣ - الاختصاص في اللغة : الانفراد بالشيء  
دون الغير .

قال صاحب الكليات : للاختصاص  
إطلاقان عند الفقهاء :

أ - فهو يطلق في الأعيان التي لا تقبل التحويل  
كالجاسات من الكلب والزيت النخس وليت  
وصحوا

ب - ويطلق فيما يقبل التحويل والتملك من  
الأعيان ، إلا أنه لا يجوز لأحد أن يملكه  
لإصاذه لجهة نعمها عام للمسلمين ، قال صاحب  
والربط ومقاعد الأسواق .

وقضلا عن ذلك فإن من ملك شيئا لحاجة  
نفسه مما يجوز له تملكه فقد خص به .

فالاختصاص أعم من التحويل والتملك

قال الزركشي : الفرق بين التملك  
والاختصاص : أن التملك يتعلق بالأعيان

التعريف :

١ - التحويل في اللغة : التخاذ المال ، يقال : تحول  
فلان مالا إذا اتخذ قبية . وقال الرجل يحوّل  
وبه : مولا ومولا إذا حوّل مالا .

وفي الحديث : ما جاءك منه وأنت غير مشرف  
عليه فخذ . وعرفه : أي اجعله لك مالا  
ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن معناه  
اللفظي .

والثاني في اللغة : معروف ، وهو ما ملكته من  
جميع الأشياء .

وشرحا : اختلف الفقهاء في تعريفه<sup>(٢)</sup>  
واظهر مصطلح : (مال) .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التملك

٢ - التملك وانك والملك والملك في اللغة :  
احتواء شيء ، والقدرة على الاستئثار به .

(١) لسان العرب ١٠ : ١٠٨ ، مجمع الفيدير ١٠ : ١٠٨ .

مواهب الجليل ٢٢٢ : ٢٢٢ وما بعدها ، طهري في التفرغ

١٠٨ : ١٠٨ ، والمتن في الفوائد ٢٢٢ : ٢٢٢ . والأشبه ونظيره

للبيهقي ٣١٦ ، والشرح للجرجاني ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

وتعريف الفروع ٢٢١ : ٢٢١

(٢) لسان العرب ١٠ : ١٠٨ ، (مؤلفه) وحاشية من

عابدين ١٠٠ : ١٠٠ ، والمتن في الفوائد ٢٢٢ : ٢٢٢ ، والأشبه

والعناصر للبيهقي ٣٢٧ ، وكشاف الصانع ١٥١ : ١٥١ .

والهيدج ٩٠٢

وذهب الختبة إلى عدم اعتبار ماليتها، وهي  
عندهم من قبيل الملك لا المال. لأن الملك ما من  
شأنه أن ينصرف فيه بوصف الاختصاص،  
والمال ما من شأنه أن يدخر للانتفاع به وقت  
الحاجة.

٦ - ثمرة الخلاف تظهر في مسائل كثيرة، منها  
في الإجارة: فإنها تنتهي بصوت المتأجر عند  
الختبة، لأن المنفعة ليست مالا حتى تورث،  
وعند الجمهور لا تنتهي بصوت المتأجر ونظر  
باقية حتى تنتهي المدة المتفق عليها، وذلك لأن  
المنفعة مال، فتورث. (١)

وللتفصيل انظر مصطلح: (مال).



والمنافع، والاختصاص إنما يكون في المنافع،  
وباب الاختصاص أوسع. (٢)

الحكم الإجمالي:

٤ - الأعيان على ضربين:

ضرب لا يقبل التمول، فلا يعتبره الشارع  
مالا، وإن تحولته الناس، ويبطل به البيع وسائر  
عقود المعاوضات والتصرفات المالية إن جعل  
عرضا فيها.

وضرب يقبل التمول، ويكون مالا شرعا  
بتموله الناس له، ونعتقد به المعاوضات وجميع  
التصرفات المالية.

٥ - وقسم الختبة المال إلى متقوم، وغير متقوم.  
فالمتقوم عندهم: هو المال الذي أباح الشارع  
الانتفاع به، وغير المتقوم: هو المال الذي لم يبح  
الشارع الانتفاع به كالخمر والميتة، فمال أعم  
عندهم من المتقوم.

ويرى الجمهور أن الذي لم يبح الشارع  
الانتفاع به خارج عن أن يكون مالا أصلا.

ثم اختلف الفقهاء في المنافع والحقوق هل  
تمول أم لا؟ أي هل هي من قبيل المال أم لا؟  
فذهب الجمهور إلى صحة تمولها، وذلك لأن  
المقصود من الأشياء منافعها لا ذواتها.

(١) حاشية ابن عابد ٣/٤ - ٦٠٠ وما بعدها، ومعنى المتأجر  
٢/٢ - ٣، ٤١٤، والشر في الفوائد ٣/٣٢٢، والفرق  
الغرضي ٣/٣٢٦ وما بعدها، والأشبه والظاهر للسيوطي  
٣٢٧، وكشاف الغلب ٣/١٥٢

(٢) لمسان للمروبي، ونج العروس مائة: «محصن»، الكليات  
١/٧٦، ومعنى المتأجر ١/٤١٤، والشر في الفوائد  
٣/٤٣٤، والفرق الغرضي ٣/٣١٠، والأشبه والظاهر  
للسيوطي ٣١٦

والفرق بين الرقية والتيممة أن الرقية تكون بقراءة شيء من القرآن أو غيره .

أما التيممة فهي ورقة يكتب فيها شيء من ذلك . وبعبارة أخرى الرقية : هي تعويذ مفروء ، والتيممة : تعويذ مكتوب .<sup>(١)</sup>

## تميمة

التعريف :

١ - التيممة في اللغة عودَةٌ تعلق على الإنسان ، وفي الحديث : « من تعلق تميمة فلا أئم لله »<sup>(٢)</sup> . ويقال : هي خرزات كان العرب يعلقونها على أولادهم يثقون بها العين في زعمهم .<sup>(٣)</sup> وعرفها الفقهاء بأنها ورقة يكتب فيها شيء من القرآن أو غيره ، وتعلق على الإنسان .<sup>(٤)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - الرقية : يقال : رقى الرائي رقياً ورقية إذا عوده ونفث في عودته . وعرفها الفقهاء بأنها ما يرقى به من الدعاء لطلب الشفاء .<sup>(٥)</sup>

الحكم الإجمالي :

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في عدم جواز التيممة إذا كان فيها اسم لا يعرف معناه ، لأن ما لا يفهم لا يؤمن أن يكون فيه شيء من الشرك ، ولأنه لا دافع إلا الله ، ولا يطلب دفع المزدنيات إلا بالله وبأسائه .<sup>(٦)</sup>

أما إذا كانت التيممة لا تشتمل إلا على شيء من القرآن وأسماء الله تعالى وصفاته ، فقد اختلفت الآراء فيها على النحو التالي :

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية وأحمد في رواية إلى جواز ذلك ، وهو ظاهر ما روى عن عائشة ، وهو قول عبد الله بن عمرو بن العاص

- ٢٣٢/٥ ، وحاشية المنقوي على شرح الرسالة ١٥٦/٢

نشر دار المعرفة

(١) : لشرح الصغير ٧٦٨/٤ - ٧٦٩ ، وحاشية ابن عابد بن عبد الله ٢٣٢/٥ ط بلاق ، والإقناع في حل الفتاوى التي شجاع

٩٥/٩

(٢) : لفتاوى المدجبة لابن حجر الميمني ص ١٦٠ ط دار

المعرفة ، والشرح الصغير ٧٦٩/٤ ، وحاشية ابن عابد بن عبد الله

٢٣٢/٥ ط بلاق . وكشاف الفتاوى ٧٧/٢ ١٨٨/٩ ط

حاجي الكلب ، والإقناع ٣٥٦/١٠ ، وحاشية الحاصل

٢٣٦/٢ ، ومغني السنن ٢٢٦/٤ ط مطبعة

(١) حديث : « من تعلق تميمة » أخرجه أحمد ١٥٤/٤ ط

المدينة ، وفي إسناده جهالة (تجعل الفتحة ص ١١٤) نشر دار

الكتاب العربي

(٢) : لسان العرب ، والصحاح ، والنهاية لابن الأثير مادة

« تم »

(٣) : الإقناع في حل الفتاوى التي شجاع ٩٥/٩ م الميمني ،

والشرح الصغير ٢٦٩/٤ ، وبهاية المحتاج ١/١١١ ،

وأشنى المطالب ١/٩٠ .

(٤) : المضرب للحضرزي مادة « تم » ، وحاشية ابن عابد بن عبد الله

خرج على عادة الجاهلية كما تعتقد أن المدبر  
يغيرهم فكانوا بسبونه <sup>(١)</sup>  
وتنظر الخصائص المتعلقة بالموضوع في  
(تعويذ).

وحدثوا حديث «إن الرنى والتهايم والشولة  
شرك» <sup>(٢)</sup> على التهايم التي فيها شرك <sup>(٣)</sup>.

والرواية الأخرى عن أحمد حرمة التهمة، وهو  
ظاهر قول حذيفة وعقبة بن عامر وابن حكيم.  
وبه قال ابن مسعود وابن عباس وجماعة من  
التابعين.

٤ - راجع هؤلاء لما ذهبوا إليه بما يأتي :

أ - عموم النهي في الأحاديث ولا يخص  
للمعوم.

ب - سد الذريعة، فإنه بغضي إلى تعليق ما  
اتفق على تحريمه.

ج - أنه إذا علق فلا بد أن يعتنه المعنى  
بحمله معه في حال قضاء الحاجة والاستنجاء  
ونحو ذلك.

وقال القاضي من المشايخ: يجوز حمل هذه  
الأخبار المانعة على اختلاف حالين فهي إذا كان  
يعتقد أنها النافعة له والدافعة عنه، فهذا لا يجوز  
لأن النافع هو الله. والمرجع الذي أجازوه إذا  
اعتقد أن الله هو النافع والدافع. ولعل هذا

(١) حديث: «إن الرنى والتهايم والشولة شرك». أخرجه  
أحمد (٢٦٧/٤) ط دائرة المعارف العثمانية وصححه  
والله أعلم.

(٢) شرح الصغير ٤/٧٦٩. وحاشية ابن عابدين ٥/٢٤٢،  
وافتاوى المحققين ١٢٠، والدين الخالص ٢/٢٣٦

(١) شرح منتهى الإرادات ١/٣٢٩ ط دار الفكر، وكنز  
الفتاوى ٧٧/٢، والدين الخالص ٢/٢٣٦، ٧٤١،  
والأدب الشريفة لابن مفلح ٧٨/٣

الأحكام المتعلقة بالتمييز :

إسلام المميز وورثته :

٣ - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة وبعض الشافعية إلى أن إسلام المميز يصح استقلالاً من غير افتقار إلى حكم حاكم ، أو تعيينه لأحد أبويه ، لأن النبي ﷺ دعا علياً رضي الله عنه إلى الإسلام ، وهو مازال في صباه فأسلم ، وكان أول من أسلم من الصبيان ، ونقله ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة »<sup>(١)</sup> ولأن الإسلام عبادة محضة فصحت من الصبي العاقل كالصلاة والصوم والحج وغيرها من العبادات .

ويرى الشافعية في الراجح عندهم أن إسلام المميز استقلالاً لا يصح لأنه غير مكلف بدليل قوله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى ينفق » وفي رواية : « وعن الصبي حتى يبلغ »<sup>(٢)</sup> .

ولأن نطقه بالشهادتين إما خير أو إنشاء ، فإن كان خيراً فخير ، غير مقبول ، وإن كان إنشاءً ،

(١) حديث : « كل مولود يولد على الفطرة . أخرجه البخاري (الفتح ١٤٦/١ ط السلفية) من حديث أبي هريرة .

(٢) حديث : « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ،

وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى ينفق » . وفي

رواية : « وعن الصبي حتى يبلغ » . أخرجه أبو داود

(٤٨٩/٤) بتحقيق محمد عبد الوهاب . والمحکم ٥٩/٣ ط

دائرة المعارف الشريعة) وصححه ووافقه الذهبي

## تمييز

التعريف :

١ - التمييز لغة مصدر ميز . يقال : ماز الشيء إذا عزله وفصله ، وتميز الغنم وامتازوا صارتوا في ناحية . وامتاز عن الشيء تباعده . ويقال : امتاز الغنم إذا تميز بعضهم من بعض .<sup>(١)</sup>

والفقهاء يقولون : من التمييز ، ورامدعم بذلك تلك النسخ التي إذا انتهى إليها الصغير عرف مضاره ومنافعه ، وكأنه مأخوذ من ميزت الأشياء إذ عرفت بين خيرها وشرها بعد المعرفة بها . وبظن مصطلح (أهلية) .

الألفاظ ذات الصلة :

الإبهاام :

٢ - الإبهاام مصدر إبهم الخسر إذا لم يتبينه ، وطريق مبهم إذا كان خفياً لا يستبين ، وكلام مبهم لا يعرف له وجه يؤتى منه ، وباب مبهم مغلق لا يتبدى نفعه فهو صمد التمييز .<sup>(٢)</sup>

(١) لسان العرب مادة «ميز» ، وحشة ابن عابد بن ٣٠٩/٢ .

انظر الموسوعة الفقهية ١٥٧/٢

(٢) انظر الموسوعة ١٤١/١ مادة «إبهاام»



فهو كعقوده وهي باطلة وإلى هذا ذهب الإمام زفر من الحنفية. (١)

وفي قول ثالث للشافعية أن إسلامه يصح استقبالا ظاهرا لا باطنا فإن بلغ واستمر في إسلامه تبين أنه مسلم من يومئذ، وإن أنصح بالكفر بعد البلوغ تبين أن إسلامه كان لغوا. (٢)

أما رده فذهب الجمهور إلى أنها معتبرة إلا أنه لا يقام عليه الحد حتى يبلغ، وإن تاب وإلا قتل.

وذهب الشافعية في المراجع عندهم إلى أن رده غير معتبرة حديث ورفع القلم عن ثلاث، وقوله: «عن النسي حتى يبلغ» وإلى هذا ذهب الإمام أحمد في رواية عنه حيث قال: يصح إسلامه ولا تصح رده، لأن الإسلام محض مصدق، والردة محض مضرة ومفسدة فلا تصح منه. (٣)

وتفصيل ذلك ينظر في مصطلح (ردة).

(١) حاشية ابن حنبلين ٣/ ٣٠٦، ومشي المحتاج ٥/ ١١٤، وجواهر الإكليل ٢/ ٢٨٠، والمغني لابن قدامة ٨/ ١٣٣ حجة الربيع، ومطلب أولي التمس في شرح فتاوى المفتي ٢٩٠/ ٦.

(٢) مشي المحتاج ٥/ ١٢١، وروضة الطالبي ٥/ ١٢٩، (٣) حاشية ابن عابدين ٣/ ٣٠٦، وجواهر الإكليل ٢/ ٢٨٠، وروضة الطالبيين ٥/ ١٢٩، ومشي المحتاج ٥/ ١٢١، والمغني لابن قدامة ٨/ ١٣٥، ومطلب أولي التمس ٢٩٠/ ٦.

هبة المميز :

الصغير المميز عن غطاب بالكساليب الشرعية، فلا تحب عليه لصلاة أو الصوم أو الحج ونحوها من العبادات ولكن تصح منه، وعلى وليه أمره بالصلاة لسبع، وضربه عليها لعشر لئلا يذهبها لقوله عليه الصلاة والسلام: «مروا أولادكم بالصلاة» (١)

إمامة الصبي المميز في الصلاة :

٤ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة والأوزاعي إلى أن إمامة الصبي المميز تلبيح في العرض لا نصح، لأن الإمامة حان كمال، والصبي ليس من أهل الكمال، ولأنه لا يؤمن منه الإخلال بشرط من شرائط الصلاة.

ويرى الشافعية والحسن البصري وإسحاق وابن المنذر أن إمامته للمتابع صحيحة. لعموم قوله ﷺ: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله» (٢) وقا روى من أن بعض الصحابة رضي الله عنهم كانوا يؤمون أقوامهم وهم دون سن البلوغ. أماه سبع مسج أو ثمان سنين - فقد ثبت أن عمه وابن سبعة كان يؤم قومه عنى عهد

(١) حديث: «مروا أولادكم بالصلاة» أخرجه أبو داود ١١٦/ ١٦ تحقيق عزت عبيد دماس وحسنه السوي في الرياض (ص ١٤٨ - ط المكتب الإسلامي) (٢) حديث: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله» أخرجه مسلم ١٤٨/ ٦١ - ط الحلبي من حديث أبي سمعان الدوري

ينحتمل الشهادة ولكن لا يجوز له الأداء حتى يبلغ فيؤذي .

واستثنى المالكية وهو رواية عن الإمام أحمد شهادة الصبيان على بعضهم في الجراح فقبل إذا شهدوا قبل الاقتراق عن الحانة التي تجارحوا عليها في الدعاء ، على تفصيل وشروط تُنظر في مصطلح (شهادة) .

وهناك رواية ثالثة عن الإمام أحمد رحمه الله بقبول شهادته في غير الحدود والقصاص إذا بلغ عشر سنين .

وسرى بعض السلف ومنهم الإمام علي وشريح والحسن والبخمي أن شهادة بعضهم على بعض مقبولة فيما كان بينهم .<sup>(١)</sup>

هذا في الشهادة ، أما في الإخبار فبعد اتفق الفقهاء على أنه لو أخبر المشتاذن بالإذن بالدخول عمل بحره مع ما يفيد العلم أو الظن من قرينة أو من قوله لاعتناء السلف عليه في ذلك .<sup>(٢)</sup>

تصرفات الصبي المميز وإبضاله الحديثة :

٦ - أما تصرفات الصبي :

٦ - فما كان منها نافعا له نفعا محضا صح منه بغير إذن وبنيه .

(١) البدائع ٢/٢٦٦ . وجواهر الإكليل ٢/٢٣٨ . ومعي المحتاج ١/٤٢٤ ، ٤٢٧ ، ولقني لأن فدامة ٩/١٦٦ ، ومعي المحتاج ٢/٢٤١

(٢) معني المحتاج ١/٥٨١ ، والإنصاف ٢/٢٩٩

رسول الله ﷺ وهو ابن ست أو سبع سنين .<sup>(١)</sup>

وأما إمامته في النفل فجمهور على صحتها لأن السافلة يدخلها التخفيف ، وانحياز عند الخفية والمشهور عند المالكية وهو رواية عند الحاشية أن إمامته في العمل لا يجوز كإمامته في العرص .

إلا أن احتنية والشافعية في الأصح عندهم يرون أن وجوب صلاة الجنبه بسقط بأداء المميز عن التكليفين ، وسرى الخفية أنه يسقط عن التكليف وجوب رد التوبة ووجوب الأذان بفعل المميز . على الرأي الذي يقول بوجوده .<sup>(٢)</sup>

شهادة المميز وإخباره :

٥ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والشافعية) إلى عدم قبول شهادة المميز الذي لم يبلغ في شيء ، لقوله تعالى ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم﴾<sup>(٣)</sup> والصبي لا يطلق عليه اسم الرجل .

إلا أن الخنيفة يرون أن المميز يصح أن

(١) حدثت : رواية عمر بن مسلمة لعمره على عهد رسول الله ﷺ وهو ابن ست أو سبع سنين ، أخرجه البخاري (فتح ٨/٣٦٠ ط ١ نسختي)

(٢) حاشية ابن عثيمين ١/٣٨٨ ، وجواهر الإكليل ١/٧٨ ، ومعني المحتاج ١/٢١٠ ، والمجموع ٥/٢١٢ ، والمعي لابن قدامة ٩/٦٦٤ ط ١ الرياض ، والألب ، والنظائر ص ٢٢٠

١٣ : سورة البقرة / ٢٨٢

٢ - وما كان ضاراً به ضرورة محضاً، فلا يفسخ ولو أذن إليه .

٣ - وما كان متردداً بينهما لا يملكه إلا بلان البول .<sup>(١)</sup>

على تفصيل يذكر في مصطلح (أهلية . عوارض الأهلية) .

وإذا أوصى المعيز هدية إلى غيره . وقال هي من زيد مثلاً ، عمل بخبره إذا كان معه ما يفيد العلم ، والظن لا يعتد المطلق عليه في ذلك .<sup>(٢)</sup>

ما يحل للمميز النظر إليه من المرأة :

٧ - اتفق الفقهاء على أن المعيز لا ينظر من الأجنبية أو انحازم إلى ما بين السرة والركبة ثم اختلصوا في نظر المميز إلى الأجنبية فيما عدا ما بين السرة والركبة على الآراء التالية :

فذهب المالكية والشافعية إلى أنه إن راعى (أي قارب البلوغ) فحكمه حكم البالغ في وجوب الاستئذان منه وتحريم نظره إلى الأجنبية . وذهب الشافعية في قول ، والحجامة في رواية إلى أن للمميز النظر إلى متفوق السرة وتحت الركبة .

(١) تخيير التحرير ٢٥٩/٢ - ٢٥٧ ط مصطفى الخفي ونظر مصطلح (أهبة) من المرسوعة الفقهية (ج ٧ ص ١١٥) (٢) مضي المحتاج ٨٠٢ ، والإنصاف ٢١٩/٤ ، والأئمة والظواهر للسيوطي ٢٢٣

وذهب الخنيفة إلى أن المميز له النظر إلى الأجنبية بعين شهوة إلى ما فوق السرة وتحت الركبة وهو قول آخر للشافعية

وفي رواية أخرى للحنابلة أن حكم المميز حكم ذي الحرم في النظر أي ينظر إلى ما يظهر غالباً كالرقبة والرأس والكفين والقدمين ونحو ذلك

وقيل للإمام أحمد . متى غطت المرأة رأسها من العلام ؟ فقال : إذا بلغ عشر سنين<sup>(١)</sup> وتفصيل ذلك في مصطلح (عورة) - (نظر)

تخيير العصي المميز بين الأم والأب في الخصامة . ٨ - ذهب الشافعية وأحمد إلى أنه إذا أم الطفل سبع سنين خبر بين أبيه فكان مع من اختار مهيأ ، وذلك إذا كانت شروط الخصامة متوفرة فيها معاً .

أما إذا تخلف شرط من شروط خصامة في أحد الأبوين فالخوف للأحرار لأن السبي يقطع خبر غلاماً بين أبيه وأمه<sup>(٢)</sup>

(١) أحكام القرآن لأبي القاسم ١٣٦٣/٢ ، وعبر الفرضي ٢٣٧/١٢ ، رمي المحتاج ١٣٠/٣ ، والمغني لأبي القاسم ٥٥٧/٦ ، وحاشيته ابن عبدبر ٢٢٣/٥ ، ٢٧٣/١ . والأئمة ، والظواهر للسيوطي ص ٢٢١ وفيه تفصيل .

(٢) حاشيت . عمر بن الخطاب بين أبيه وأمه أخرج ابن ماجة ٧٨٩/٢ ط حلي من حديث أبي هريرة وصححه ابن القطان كما في المصنفين لأن جسر ١٢/٤ - ط شركة الطباعة العامة

ابن سبع سنين وقيل . هو الذي يعقل أن الإسلام سبب النجاة ويميز الحيث من الطيب .<sup>(١)</sup> ويتطر التفصيل في وأهلية .

### تميز المستحاضة :

١٠ - اختلف الفقهاء في المستحاضة وهي من لها عادة وتميز هل تعمل معادتها أو تميزها ، وكذلك المبدأة في تميز حيضها من استحاضتها<sup>(٢)</sup> على تفصيل ينظر في مصطلح (استحاضة) . (حيض) .



إلا أن الشافعية يرون أن مدار الحكم على التمييز من غير نظر إلى سن مخصوصه وإن كان سن التمييز عامًا واسع سنين . فإذا حصل التمييز قننها أو بعدها فالمدار عليه ، أما البنت المميزة فذهب الشافعية إلى أنها كنصبي الميز في التخيير .

ولا تحيبر عند الخفية والملاكية للمميز ذكرا كان أو أنثى ، وهو مذهب الحنابلة بالسنة الحيت .<sup>(٣)</sup> وتفصيل ذلك في مصطلح (تخيير) .

### مناط التكليف التميز أو البلوغ :

٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن مناط التكليف في الإنسان هو البلوغ وليس التمييز ، وأن الصبي المميز لا يجب عليه شيء من الواجبات ولا يعاقب بترك شيء منها ، أو بفعل شيء من المحرمات في الآخرة ، لقوله **يُحَرِّمُ** : ورفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحلّم وعن المتعوز حتى يفيق .<sup>(٤)</sup>

وذهب جمهور الخفية إلى أنه إذا ارتد الصبي العاقل صح كإسلامه . والعاقل هو المميز وهو

(١) حاشية ابن عابدين ٦١٠/٢ ، وجواهر الإكليل ١١٨/١ .

والقوانين الفقهية ص ٢٢٩ ، ومعي المحتاج ٤٥٦/٢ .

وحاشية الباقوري ٢٠١/٢ ، والمغني لابن قدامة ٩١٢/٢ .

(٢) حديث : رجع القلم عن ثلاثة . ، تقدم الترجمة في ص ٣ .

(١) حاشية ابن عابدين ٣٠٦/٢ ، والمغني لابن قدامة

٣٩٩/١ ، فواتح الرحموت شرح مسلم الشيبوت

١٥٤/١ ، ومعي المحتاج ١٣٠/١

(٣) انظر الموسوعة الفقهية ج ٣ ص ٢٩٧ وما بعدها .

## ب - الغيبة :

٣ - الغيبة في اللغة : اسم من غتاب غتابة ، إذا ذكر أحد الغائب بما يكره من العيوب وهي فيه ، فإن لم تكن فيه فهو يهتان . كما في الحديث المعروف (١) .

والغيبة اصطلاحاً : أن يذكر أحالة ما يكره ، فالتنايز يخص لأنه لا يكون إلا في اللقب ، وأما الغيبة فتكون باللقب وغيره . (٢)

## ج - التعريض :

٤ - التعريض : هو ما يفهم به السامع مراد المتكلم من غير تصريح ، فالتنايز لا يكون إلا صريحاً بخلاف التعريض

## حكمه التكليفي :

٥ - اتفق العلماء على تحريم تلميع الإنسان بما يكره ، سواء كان صفة له أو لأبيه أو لأمه أو غيرهما ، (٣) لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَسْلُوا

(١) نص الحديث : «لا رسول له ولا ولد له ولا أمه» قالوا : «لا ورسوله نعم» قال : «ذكرنا أحاديثاً بما يكره» أحمد مسلم (١١/١١٠) طبري من حديث أبي هريرة

(٢) المرجع السابق ، والتعريفات للخروجي (٣) خطري ١٢٢/٢٦ - الحلي ، وخصاص ١٠٤/٢٣ - دار الكتاب العربي - بيروت ٣٢٨/١٠ - وروج الباعث ١٠٤/٢٦ - والإحسان ١٢٢/٣ - الخطيب ، وضع طبري ١٠٤/٢٦ - الصلاة ، والزواجر ١٠٢ - الخطيب

# تنايز

## التعريف :

١ - التنايز : لغة التذاعي بالألقاب ، وهو يكره فيما كان ذمياً ، وأصله التيزر ، وهو اللقب ، والمصدر التيزر (١) قال تعالى : ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْألقاب﴾ (٢)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي ، ولكن يخص بما يكرهه الشخص من الألقاب . (٣)

## الألفاظ ذات الصلة :

### أ - السخرية :

٢ - السخرية أمره بقول : سخريته وبه إذا هزى به . فالسخرية أعم لأنها تكون بالتنايز وغيره . (٤)

(١) المبينة (ابن الأثير ٨/٥ - دار الفكر ، ومفردات القرآن ، وقصص العرب ، والمعجم الوسيط مادة تيزر

(٢) سورة المجادل ١١/

(٣) روج النصاب ١٥١/١٦ - التبرية ، الخطيب ٣٢٨/١٠ - دار الكتب ، خطري ١٢٢/٢٦ - الخطيب

(٤) المفردات ، وتلخيص ، والمعجم الوسيط ، والمصباح المير مادة سخره

ولتكثيره من السنة والآداب الحسنة ، قال عمر :  
اشبهوا النكح فيها منهية .

٧- ب إذا كان الإنسان معروفاً بقبح يعرب  
عن عيبه ، كذا أخرج والأعمش ، فلا إثم على  
من يعرفه به .

وفد فعل العلية ذلك نظيرة التعريف .  
وذليله قوله : *يؤذي* فما سلم من ركعتين في صلاة  
الظهر فقال : *أصنق ذو اليمين؟* <sup>(١)</sup>

أما أن وجد عنه معذلة ، وأمكنه التعريف  
بعبارة أخرى فهو أولى ، لذلك يقال : *لأعني* :  
(البصير) عاد ، لا عن اسم لنفس .

## تنازع

انظر : اختلاف .



بالتفان <sup>(٢)</sup>

قال ابن حجر الميمني : *اختلاف من أقره*  
النية ، وهو من أفتقر إلى عهد  
وخال نف : *الناظر حرام* ، وهو أتمد حجة في  
أصل الحين والتميز ، منهم .

قال النووي : *وتمر به أصل التعريض في*  
ذلك كثير من المتقدماء في الخصائص وغيرها ،  
كفيله .م قال بعض من يدعى العلم ، أو بعض  
من ينسب إلى الإصلاح ، أو نحوه ذلك مما بهم  
السمع المراد منه <sup>(٣)</sup>

الحالات المستتة من التنازع :

١- أ ما جده الإنسان من الألفاظ التي تزيده .  
وليس فيها طراء ، كما يدخل في سبي التنازع <sup>(٤)</sup>  
لصليته جيدة . لا حضوره كما أضرت التصاري  
عيسى بن مريم <sup>(٥)</sup>

لأن هذه الألفاظ لا تزد مستحقة في الاسم  
كثي من العرب والعجم بخوي في مخالفتهم  
ويمكن أناتهم من غير تكبير .

وقد أثبت أنه ذكر بالحق ، وعمر بالقرور  
وعبرهما .

(١) سورة النجم : ١١

(٢) نزو هر ١٢ : ١١ . وقع في ١٠ : ١١

(٣) المراجع البند .

(٤) حديث : لا حضوره كما أضرت التصاري عيسى

بن مريم . أخرجه البخاري (الفتح ١١ : ١٢٠ ط

السنة) من حديث عمر بن الخطاب

(١) : ١١ . *أصنق ذو اليمين* ، أخرجه البخاري (الفتح  
١١ : ١٢٠ ط الدالية) من حديث أبي هريرة

## تنازع بالأيدي

التعريف :

١ - التنازع في اللغة : التخاصم يقال : تنازع الفوم تخاصموا ، ففى الحديث : دمال أنزع في القرآن<sup>(١)</sup> والأبدي جمع يد<sup>(٢)</sup>

وفي الاصطلاح الشرعي هو تنازع شخصين أو أكثر في وضع اليد على عين<sup>(٣)</sup>

الحكم الإجمالي :

٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أن وضع اليد على الشيء المتنازع عليه من أسباب الرجحان في دعوى الملكية إذا لم توجد حجة أقوى منها كالبينة ، فإذا تنازع اثنان على ملكية شيء ، وهو في يد أحدهما ، ولم تقم بينة لأحدهما فضى لمصاحب اليد بيمينه بتفادى لفقهائ خبر (البينة

(١) حديث : « من أتى آتسار في القرآن ، أخرجه الترمذي (١٩٩/٢) ط المجلد : من حديث أبي هريرة وحده  
القولبي

(٢) نوح العرويس مادة (مزع)

(٣) فتح القدير ٢٧٤/١٦ ، والسيوط ٢٥٠/١٧

على المدعي ، واليمين على من أنكر<sup>(١)</sup> وكذلك إذا تنازعا في وضع اليد على الشيء المتنازع عليه يدعي كل منهما أنه يده ، فعلى كل منهما البينة<sup>(٢)</sup> لأن دعوى اليد مقصورة كما أن دعوى الملك مقصورة ، لأن اليد يتوحد بها أي الانتفاع بالملك ، والتصرف فيه<sup>(٣)</sup> وإن كان أقام كل منهما بينة على أن الشيء في يده جعل في يد كل منهما نصفه لتعارض البنتين ، وتساويهما ، فإن لتساوي في سبب الاستحقاق يوجب التساوي في الاستحقاق ، وإن أقام أحدهم بينة على أن الشيء في يده قضى أنه ذو اليد ، وإن لم تقم بها بينة ، وطلب كل منهما بيمين خصمه على أن الشيء ليس بيده ، فعلى كل واحد منهما أن يخلف على أن الشيء ليس في يده خصمه ، لأنه لو قمر خصمه بما ادعى لزمه حقه ، فإذا أنكر خلف له .

(١) حديث : « البينة على المدعي ، واليمين على من أنكر » أخرجه الفاروق في سنة (١١٠/٣) ط دار المحاسن من حديث جعفر بن عمرو بن معاذ ، وصححه ابن حجر في اللبحر ٢٠٨/٤٦ ط شركة المطبوعات : ولكن روي البخاري (الفتح ٢١٣/٨ ط الساقية) ومسلم (١٣٢/١٣) ط المطبعي من حديث ابن عباس برفوع وهشيم على المدعي عليه ، وأخرج البيهقي في سنة (٢٥٢/١٠) ط دائرة المعارف العلمية : من حديث ابن عباس كذلك قوله : « البينة على المدعي ، واليمين صحح

(٢) المقاصم السبعة ، وروضة الضالين ٢٩٩/١١ ، رفع

القدر ٢٥٦/٦

(٣) لسيوط ٢٥٠/١٧ ، ٣٦

### تنازع بالأبدى ٣ - ٤

والآخر بمسك بكمه فلا يسه أولى لأنه أظهرهما  
صحتها<sup>(١)</sup> تصرفا<sup>(٢)</sup>

التنازع في جدار حائل بين ملكيهما:

٤ - إذا تداعيا جدارا حائلا بين ملكيهما فإن كان  
بناء أحدهما متصلا بالجدار دون الآخر اتصالا لا  
يمكن إحداثه بعد بنائه فهو صاحب البدء وإن  
كان الجدار متصلا بشائهما جميعا أو متصلا  
عهما فهو في أيديهما، فإن أقام أحدهما بينة  
قضى له، وإلا فيحلف كل منهما للآخر، فإذا  
حلفا أو نكلا جعل الجدار بينهما بظاهر اليد،  
وإن حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للحالف  
بالجميع<sup>(٣)</sup>

وإن تنازعا في السقف المتوسط بين منزل  
أحدهما وعلو الآخر فإذا لم يمكن إحداثه بعد بناء  
العلو جعل في يد صاحب السفل، وإن أمكن،  
فهما صاحبا يد، لأن لكل منهما بدا وتصرفا،  
ولاشترأكما في الانتفاع<sup>(٤)</sup>

وإن كان لأحدهما علو المدار، والسفل للآخر  
وتنازعا في النعصة أو الدعليق فإن كان المرقى في

فإن حلفا معا فلا يحكم موضع اليد لأحد  
صحتها<sup>(٥)</sup>

لأن حجة القضاء باليد لم تظم لواحد منهما،  
ويوقف القرار المتنازع عليه إلى ظهور حقيقة  
الحال<sup>(٦)</sup> وإن مكّل أحدهما وحلف الآخر يحكم  
مكون الحالف وأضع اليد على الشيء<sup>(٧)</sup> وقال  
السرخسي: لا يجعل القاضي المعلن المتنازع  
عليها في يد الحالف بنكول الآخر لجواز أن تكون  
في يد ثالث، وأنهما توافعا للتليس على  
القاضي. هذا ولا تكون الشهادة على اليد  
شهادة على الملك كما لا يجوز الشهادة على  
الملك اعتمادا على البدء<sup>(٨)</sup> وأغلب هذه  
التفاصيل في كتب الحنفية، ولا تأمى ذلك قواعد  
المذاهب الأخرى.

٣ - أما إذا كان الشيء في يديها ولكن يد أحدهما  
أقوى من يد الآخر كأن يكون أحدهما راكبا على  
الدابة والآخر متعلق، بزمامها فتراكب أولى لأن  
تصرفه أظهر، لأن الركوب يختص بالملك.

وكذا إذا تنازعا في قميص أحدهما لابس

(١) عملة الأحكام ٥/ ٤٣١ - مادة ١٧٥٤ وتصرفها. والميسوط  
٣٧/ ٣٥، ٣٦

(٢) شرح الوجلة ٤/ ٤٣٣. مادة ١٧٥٤. والميسوط  
٣٧/ ٣٥، ٣٦

(٣) عملة الأحكام مادة ١٧٥٤. حاشية ابن عابدس ٤/ ٤٤٣.  
والميسوط ٣٦/ ١٧

(٤) روضة الطالبين ١١/ ٢٦٩

(١) المغني ٩/ ٣٢٤. وفتح القدير ٦/ ٢٤٧. وحاشية ابن  
عابدس ٤/ ٤٤٦

(٢) روضة الطالبين ١١/ ٢٦٤ - ٢٦٦. والمغني ٩/ ٣٢٤.  
وفتح القدير ٦/ ٢٤٠ - ٢٤١

(٣) روضة الطالبين ١١/ ٢٦٩. والمغني ٩/ ٣٢٤. وإن  
عابدس ٤/ ٤٤٦. ومطالب تومي المغني ٦/ ٤٦٧



المدخل المشترك، جعلت العرصمة بينهما لأن لكل واحد منهما يدا وتصرف بالاستطراق ووضع الأمتعة وغيرهما. وإن كان الرقى إلى العلوي السهل أو الوسط، فمن أول الباب إلى الرقى بينهما، وفيها ورده لصاحب السفل لانقطاع صاحب العنق عنه. (١)

## تناسخ

التعريف :

١ - التناسخ : مصدر تناسخ . وله في اللغة معان : فهو في الميراث أن تموت ورثة بعد ورثة وأصل الميراث قائم لم يقسم . فهو لا يقسم على حكم الميت الأول بل على حكم الثاني وكذا ما بعده . وفي الأزمنة والقرون : تناسخها وتداولها وانقراض قرن بعد قرن آخر . لأن كل واحد ينسخ حكم ما قبله ويثبت الحكم لنفسه فالذي يأتي بعده ينسخ حكم ذلك الثبوت ويغيره إلى حكم يختص هو به .



والتناسخ والتناسخة بمعنى وهي مصدر ناسخ فهي معاملة من النسخ وهو النقل والتبديل والتحويل. (٢) وتناسخ الأرواح عند الفاتنين به : هو انتقال الأرواح بعد مفارقتها الأجساد إلى أجساد آخر إما من نوعها أو من نوع آخر وهذه من لعنات المذمومة بإجماع أهل الإسلام. (٣) ونفصيله في كتب العقيدة.

(١) لسان العرب ، والتصباح المنير . وهذا المعبط مادة.

تناسخ : قواعد لفظة ناسخ . (الرسالة الرابعة) ٢٣٨

(٢) الفصول لابن حزم ٩٠ / ١

(٣) روضة الطالبين ٢٢٦ - ٢٢٧ ، ونظمي ٣٢٥ / ٩

ومطلب أرق النهر ٩٨ / ٦

الثاني هم ورثة الميت الأول أو يكون في ورثة الميت الثاني من لا يكون وارثا للميت الأول. ثم لا يخلو إما أن تكون قسمة التركة الثانية وقسمة التركة الأولى سواء، أو تكون قسمة التركة الثانية بغير الوجه الذي قسمت التركة الأولى عليه، ثم لا يخلو إما أن تستقيم قسمة نصيب الميت الثاني عن تركة الميت الأول بين ورثته من غير كسر أو يتكسر.

فإن كان ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الأول ولا تغير في القسمة. فنقسم التركة قسمة واحدة بين الورثة الموجودين باعتبار أن الميت الثاني لم يكن موجودا وقت وفاة المتوفى الأول، ولا داعي لقسمة التركة بين ورثة المتوفى الأول، ثم بين ورثة المتوفى الثاني لأنهم لم يتغيروا.

فإذا توفي شخص عن بنين وبنات من امرأة واحدة، ثم مات أحد البنين أو إحدى البنات ولا وارث له سوى الإخوة والأخوات لأب وأم فإنه يقسم مجموع التركة بين الباقيين على صفة واحدة للذكر مثل حظ الأنثيين، فيكتفي بقسمة واحدة بينهم، وكأن الميت الثاني لم يكن في البين.

وأما إذا كان في ورثة الميت الثاني من لم يكن وارثا للميت الأول، فإنه نقسم تركة الميت الأول بين ورثته أولا ليتبين نصيب الثاني. ثم نقسم تركة الميت الثاني بين ورثته وعن أحكام الميراث. فإذا توفي الأول عن ابن وابنة ولم نقسم تركته

وفي اصطلاح الفرضيين وهو المراد هنا: نقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة إلى من برث منه. <sup>(١)</sup> وذلك بأن يموت إنسان ولم تقسم تركته بين ورثته حتى يموت من بعده منهم وارث أو أكثر قبل القسمة.

ولقد استعمل الفرضيون هذا اللفظ في التمریضة التي فيها ميتان فأكثر واحد بعد واحد قبل قسمة تركة الأول.

وسميت تناسخة لأن المسألة الأولى انتسخت بالثانية لزول حكم الميت الأول ورفع. وقيل: لأن المال تناسخته الأيدي بنقله من وارث إلى وارث. <sup>(٢)</sup>

الحكم الإجمالي:

٢ - تحري على المناسخة أحكام نص عليها الفرضيون فقالوا:

إذا مات الرجل ولم تقسم تركته حتى مات بعض ورثته وصار بعض الأنصباء ميراثا قبل القسمة، فالحال لا يخلو إما أن يكون ورثة الميت

(١) حاشية ابن عابدین ٥١١/٥. وانسراجية ٥٥٩، وأشهر بقات للبحراني ٢٣٥.

(٢) الفتاوى العينية ٤٧٠/٦، ولاختيار شرح المختار ١١٧/٥، دار المعرفة، وشرح الرحبية ٩٦ ط محمد علي صبيح، والفتوح الكبير ١٧٩/٤، والحرشي على مختصر خليل ٢٩١/٨، دار صادر، والمغني لابن قدامة ١٢٧/٦ ط قمر ساهن الخمينية، وكتشاف الفتاوى ١١٢/٤ ط الطهر الحنفية، ولما زاد الصفه للذكي والرسالة الرابعة ٢٣٨، ١٥٠٩.

بشيء آخرى مات لأم من ماله وأخته فإن تركه الأول نعم بين الأول والثاني لشكر مثل هذا الأخير.

وإن مات بعض ورثة الميت الثاني قبل حصة التركة بين ورثته فهو على ذات التفتت

وإن كان في ورثة الميت الثالث من لم يكن وارثاً للأول فالصحيح أن يجعل حريضة الأولين

كفرصة واحدة بالطريق بين ثم نظروا في نصيب الميت الثالث من تركته الأولين فإذا كان

بغير حصة بين ورثته من غير كفر فحصة بينهم وإن كان لا يستقيم نظرياً فإنه كان بين

نصيبه من التركة وبين حريضة موافقة لجزء اقتضت على الجزء المرفق من حريضته ثم

ضربت الحريضة الأولى والثانية في ذلك الجزء فنصح المائة من المبلغ ونوع في معرفة حصة

من تركه الأولين وفي معرفة نصيب كل واحد من ورثته قواعد التصحيح وقسم التركات (١) (٢)

إثبات تصحيح تركته.

## تناقض

التعريف -

١ - التناقض هو الاختلاف جلياً بين شيئين

ولأن مات الاختلاف يلزم منه كونه كوناً واحداً

صادرة والأخرى كاذبة يقال - أقصى

لكلامين أي قد فعا كان كل واحد من

الأخرى وفي كلامه تناقض إذا كان بعض

بفرضي يطابق بعض (١)

والتعريف يستعمله نفس المعنى (٢)

الألفاظ ذات الصلة

أ - التناقض :

٢ - القصد هو الطير والكف هو قصد الشيء

مثله وقصد أيضاً خلافه وجانه مضاده إذا

ما به هو محالته والمضاد هو الذي ينفي



(١) التناقض لأنني إنشاء كقول ٩١٠٠ ، وأصابع النجم وأصابع

العروس

(٢) التناقض الجرحي. ووجه الأحكام العشرة مائة

(١٩٩٥)

(١) القادري المندية ١٦ - ١٧ - ١٨ ، وأصابع شرح المراجعة

نجم جاني ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ ، ولوحة ٩٥

٩٥ - ٩٦ - ٩٧ ، ومثبت الدرر المعرجات التركات من

أبي كتاب لأحد الأحرار

### تناقض ٣ - ٤

فيها التناقض ، لأن تدب المدعي يظهر في مثل هذه الدعوى ، ومن أمثلة وقوع التناقض في الدعوى : الادعاء بالملكية بعد استثناء الدعوى به أو استنجاؤه ونحوه .<sup>(١)</sup>

وكما يمنع التناقض أصل الدعوى يمنع دفع الدعوى أيضا فعليه إذا أقر الكفيل بأنه مدين بكذا درهم من جهة الكفالة ثم ادعى بعد إقراره المذكور ، بأن الأصحاب قد أوفى الدين أو أن الدائن قد أبرأني قبل الإقرار فلا يقبل لتناقضه .

وإذا حصل تناقض بين دعويتين فتكون الدعوى الثانية مردودة ، ولكن للمدعي أن يعيد دعواه الأولى ، لأن الدعوى الثانية لم تستمع بسبب ظهور كذبها ، ثم الدعوى الأولى فلم يظهر كذبها .<sup>(٢)</sup>

وكما يمنع التناقض الدعوى نفس المدعي التناقض لنفسه بمنعها لغيره ، فمن أقر بعين لغيره فكيف لا يملك أن يدعيه نفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو بوصاية .<sup>(٣)</sup>

وفد فصل الفقهاء القول فيما يرتفع به التناقض والحالات التي يعنى التناقض فيها وغيرها من المسائل المتعلقة بالموضوع ونظر في (دعوى).

أحدهما عند وجود صاحبه كالسود والنيابص .<sup>(١)</sup>

والفرق بين التصاد والتناقض . أن التناقض يكون في الأقوال ، والتصاد يكون في الأفعال ، يقال : المدعان متضادان . ولا يقال : متناقضان .<sup>(٢)</sup>

والتضاد الشيثاد الفذان تحت جنس واحد يرسل كل واحد منها الآخر في أوصافه الخاصة كالسود والنيابص .<sup>(٣)</sup>

به - المحال :

٣ - المحال ما لا يتميز كونه ولا نصوره مثل قولك : أحسم أبيض وأسود في حال واحدة .

(الفرق بين المحال والتناقض أن من التناقض ما ليس بمحال ، وذلك أن لقائل ربما قال صدق ثم نقضه ، فصار كلامه متناقضا ، قد نقض آخره أوله ولم يكن محالا ، لأن الصدق ليس بمحال .<sup>(١)</sup>

الحكم الإجمالي .

التناقض في الدعوى :

١ - بشرط أن صحة الدعوى أن لا يكون فيها تناقض ، فذلك لا تمنع المدعى التي يقع

(١) درر الحكماء ١/١٥٩ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، وفتاوى المدعي ٢/٤

(٢) درر الحكماء ١/١٥٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، وانظر أيضا تصرة

حكمكم لأمير المؤمنين ١/٩٠ - ط دار الكتب العلمية

(٣) جامع فتاوى ١/٩٠

(١) لسان العرب والمصباح المنير مادة صدق والفرق في اللغة ص ٢٥٠

(٢) الفرق في اللغة ص ٣٩

(٣) لمراتب المراتب الأصفهان ١/٩٤

(٤) الفرق في اللغة ص ٢٥

## التناقض في الإقرار :

٥ - لا يمنع التناقض مسحة الإقرار في حقوق العبد، فعليه إذا ادعى شخص على آخر مدعى وبعد أن أقر به ادعى في مجلس الإقرار بأنه أو في ذلك الدين، لا يقبل حيث يكون رجوعاً عن الإقرار وتناقضاً في القول.

أما التناقض في الإقرار بحقوق الله تبارك وتعالى خالف كحد الزنى فمعتبر لأنه يحتمل أن يكون صادفاً في الإنكار، فيكون كاذباً في الإقرار ضرورة فيورث شبهة في وجوب الحد، واحدد لا تستوفى مع الشبهات<sup>(١)</sup> وتنتظر التماسيل في أبواب الإقرار من كتب النفع وفي مصطلح (إقرار).

## التناقض في الشهادة :

٦ - لا يخلو التناقض في شهادة الشهود من أحد ثلاثة أحوال :

## أ - التناقض في الشهادة قبل الحكم :

إذا حصل التناقض في الشهادة برجوع الشهود<sup>(٢)</sup> عن كل أو بعض شهادتهم بعد أداء الشهادة وقبل الحكم بحصول التناقض تكون شهادتهم كأل لم تكن، ولا يصح الحكم بموجب

شهادتهم، لأن لشهود لا أكذبوا أنفسهم بالرجوع ناقص كلامهم، والنقص بالكلام التناقض لا يجوز، لأنه لا بدري أصدقوا في الأول أم في الثاني.

وهذا قول عامة أهل العلم.

وقد أبوتور: بحكم بموجب هذه الشهادة لأنها قد أوبت فلا تنظر برجوع من شهد بها كما لو رجع الشهود بعد الحكم<sup>(٣)</sup>.

## ب - التناقض في الشهادة بعد الحكم وقبل الاستئناف :

٧ - إذا وقع التناقض في الشهادة بعد الحكم وقبل الاستئناف فينظر إذا كان المحكوم به عفوياً كالحد والنقص لم يخرجهما، فعليه إذا رجع لشهود الذين شهدوا على القتل العمد بعد الحكم وقبل إنقضائه فلا ينفذ ولا يجري الحكم، لأن الحدود تنبأ بالشبهات، ورجوع الشهود من أعظم الشبهات، ولأن المحكوم به عفوياً ولم يتعين استحقاقها ولا سبيل إلى جرمها فلم يجر استيفؤها كما لو رجع الشهود قبل الحكم<sup>(٤)</sup>.

(١) درر احكام ١٠٧/٤، ١٠٧/٥، وصغير الصغير ١١٧/٥، وصغير الصغير ١١٧/٥.

ص ١١٧، ١١٨، والنبذة شرح المذاهب ٢٤٠/٧، والشرح الصغير ٢٩٤/٤، وصحابة المحتاج ٣٩٠/٨، والمهي مع الشرح الكبير ١٣٥/١٣، ١٣٧.

(٢) المحقق مع الشرح الكبير ١٣٧/١٣، ودرر احكام ١١٧/٥.

(٣) ١١٢/٤، ونبذة المحتاج ٣٩٠/٨، والشرح الصغير ١١٧/٥.

١١٧/٥.

(٤) بدائع الصالح ٢٣٢/٧، ٢٣٣/٧، والنبذة شرح المذاهب ٢٤٠/٧، والشرح الصغير ٢٩٤/٤، وصحابة المحتاج ٣٩٠/٨، والمهي مع الشرح الكبير ١٣٥/١٣، ١٣٧.

ص ١١٧، ١١٨، والنبذة شرح المذاهب ٢٤٠/٧، والشرح الصغير ٢٩٤/٤، وصحابة المحتاج ٣٩٠/٨، والمهي مع الشرح الكبير ١٣٥/١٣، ١٣٧.

ص ١١٧، ١١٨، والنبذة شرح المذاهب ٢٤٠/٧، والشرح الصغير ٢٩٤/٤، وصحابة المحتاج ٣٩٠/٨، والمهي مع الشرح الكبير ١٣٥/١٣، ١٣٧.

ص ١١٧، ١١٨، والنبذة شرح المذاهب ٢٤٠/٧، والشرح الصغير ٢٩٤/٤، وصحابة المحتاج ٣٩٠/٨، والمهي مع الشرح الكبير ١٣٥/١٣، ١٣٧.

ص ١١٧، ١١٨، والنبذة شرح المذاهب ٢٤٠/٧، والشرح الصغير ٢٩٤/٤، وصحابة المحتاج ٣٩٠/٨، والمهي مع الشرح الكبير ١٣٥/١٣، ١٣٧.

ص ١١٧، ١١٨، والنبذة شرح المذاهب ٢٤٠/٧، والشرح الصغير ٢٩٤/٤، وصحابة المحتاج ٣٩٠/٨، والمهي مع الشرح الكبير ١٣٥/١٣، ١٣٧.

فإنه لا يبطل الحكم ولا يلزم المشهود له شيء، سواء كان المشهود به مالا أو عقرية، لأن الحكم قد تم باستيفاء المحكوم به ووصول الحق إلى مستحقه ويرجع به على الشهود في الجملة<sup>(١)</sup>. وللقضاء تفاصيل في مختلف مسائل الرجوع عن الشهادة وتضمنين الشهود بسبب رجوعهم تنظر في أسواب اليمينات من كتب الفقه وفي مصطلحي (شهادة، ضمان).



٨ - أما إذا كان المحكوم به مالا فيستوفى ولا ينقض حكم القاضي. لأنه لما كان الحكم بالكلام المتناقض غير جائز، فلا يجوز أبداً نقض الحكم به، ولأن الكلامين المتناقضين متساويان في الدلالة على الحقيقة، وقد رجع الأول على الثاني باتصاله بالقضاء، والمراجع لا يعارض الراجع فلا يمتثل للحكم ولا ينقض، ولأن رجوع الشهود عن الشهادة إقرار منهم بأن حكم القاضي كان يغير حق، وأهم كانوا سببا لصباح المال ولوجوب الضمان عليهم، إلا أنه وإن كان إقرار المرء على نفسه صحيحاً ولو كان المقر أفسق الناس، إلا أن إقراره على الغير غير صحيح ولو كان عدل الناس، فلذلك وإن صح الرجوع المذكور في حق الشاهد إلا أنه لا يصح في حق الغير أي في حق الشهود عليه. هذا قول أهل الفقه من علماء الأمصار.

وحكي عن سعيد بن المسيب، والأوزاعي أنها قالوا: ينقض الحكم إذا استوفى الحق، لأن الحق يثبت بشهادتها، فإذا رجعا زال ما يثبت به فنقض الحكم، كما لو تبيين أنها كانا كافرين<sup>(٢)</sup>.

جاء التناقض في الشهادة بعد الاستيفاء:

٩ - إذا وقع التناقض في الشهادة بعد الاستيفاء

(١) حرر الحكم ٤/١٠٨، ٧٦/١، وحاشية ابن حليدين

٢٩٦/٤ ط بولاق، وبإضافة الصحاح ٨/٤١٠، والفني مع

الشرح الكبير ١٢/١٢٧، ١٣٨، والشرح الصغير

٢٩٤/٣

(٢) حرر الحكم ٤/٤١٢، ٤١٥، وبإضافة للصحاح ٨/٣٩١

٢١٢، والفني مع الشرح الكبير ١٢/١٣٨

في صريح العهود ويستعملون الضرور في الأحكام  
للتكيفية كما في الحج والركاة.

ب - تطبيق :

٣ - التعيين لغة ، ربط أمر بأخر .

و اصطلاحاً : ربط حصول مضمون هذا  
بحصول مضمون مضمون أخرى  
فالمسألة بين التنجيز والتعليل انضواء<sup>(١)</sup>

ج - الإضافة :

٤ - من معاني الإضافة في اللغة الإيصال ، ثم  
سببه ، وهو عند الفقهاء إيصال أمر إلى أمر يقع  
في المستقبل .

فالمسألة بين التنجيز والإضافة انضواء<sup>(٢)</sup>

د - التأجيل :

٥ - التأجيل لغة : تحديد الأجل ، يقال : أجلته  
تأجيلاً أي جعلته له أجلاً ، والأجل : مدة  
الشيء ، وقوله الذي يكمل فيه  
ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن هذه  
الحدود .

والمسألة بين التنجيز والتأجيل انضواء<sup>(٣)</sup>

## تنجيز

لتعريف :

١ - التنجيز : تعجيل من أمر ، وله في اللغة عدة  
معاني منها التقد ، والذهب . يقال : تنجز الأمر  
وتنجزه إذا فسي وذهب فهو ناجز . ومنها الانقطاع  
يقال تنجز ونجز الكلام : إذا انقطع ومنها الحضور  
والتعجيل . يقال : تنجز الوعد ينجزه إذا  
حضر . ومعها نصب ، الخاضع . يقال : تنجزت  
أخايجة إذا قضيت .

ويستعمله الفقهاء في الحضور والتعجيل<sup>(٤)</sup>

الألفاظ ذات الصلة .

أ - الفور :

٢ - الفور : هو الأداء في أول أوقات الإمكان  
بحيث يلحقه التزم في التأخير عنه<sup>(٥)</sup>  
والشرف بينهما أن الفقهاء يستعملون التنجيز

(١) : إن العرب وصفوا الشريعة منعمرة ، وسورة العلق

(٢) : إن الله مع الصالحين ، والتفهم للمستبعد في شرح

مريب نهدي - ٩٤١١ ، وعلة أهله ص ٨٠

(٣) : اصطلاح شيرازي - فور ، ولخصه ص ١٦٩ .

والموسوعة الفقهية ج ٥ ص ٦٦

(٤) : إنك العرب مادة ، وعلى ، وإن خالطه ص ٢٢٢

(٥) : اصطلاح ، والفاسيوس ، اصطلاح ، والاصحاح الثير ، وإنك

العرب مادة ، مصنف ، والموسوعة ج ٥ ص ٦٦

(٦) : إنك العرب والاصحاح شيرازي ، إنك

الحكم الإجمالي :

قال ابن القيم : « إن تعليق العقود والفسوخ والشركات والالتزامات وغيرها بالشروط أمر قد تدعو إليه الضرورة أو الحاجة أو المصلحة فلا يستغنى عنه المكلف .

وقد نص الإمام أحمد على جواز تعليق النكاح بالشروط كما يتعلق الطلاق ، وعلى جواز تعليق البيع والإبراء .<sup>(١)</sup>

وتفصيل تجيز هذه العقود وعدمه يرجع فيه إلى مواضعه كالبيع والإجارة والنكاح .

٦ - يقسم الفقهاء التصرفات إلى قسمين رئيسين : قسم يقبل التعليق والإضافة .

وقسم لا يقبل التعليق والإضافة ، فلا يصح وقوعه إلا مجزأ ، فإن وقع معلقاً لمحضاً باطل ، وذلك كالإيمان بالله تعالى ، والدخول في الدين فإنه لا يقبل التعليق والإضافة ، فلا يدخل في الإسلام كافر قال إن لم آت بالدين في وثقت كذا فإنا مسلم أو مؤمن من ، ونحو ذلك من الشروط التي يعلق عليها ، فلا يلزم إسلام إذا وجد ذلك الشرط ، بل يبقى على كفره بسبب أن الدخول في الدين يعتمد الجزم بصحته والتعلق ليس جازماً .<sup>(٢)</sup>

أما العقود فيرى جمهور الفقهاء أن الأصل فيها أن تكون متجزئة وعلى وجه الخصوص في التملكيات والنكاح ، وأجازوا التعليق في الطلاق بناء على قاعدة من ملك التجيز ملك التعليق .<sup>(٣)</sup>

ومنهم من أجاز تعليق البيع في بعض صور كاشافية .

ومنهم من أجاز تعليق العقود بإطلاق كبعض الخسائر .



(١) المروني ٢٢٨/١ وما بعده

(٢) المجموع ٣ ص ٢١١ . والأشباه والنظائر . للسيوطي ص ٣٦٧ ، ٣٧٨ . والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣١٨

(٣) اعلام المومنين لابن القيم ج ٣ ص ٣٩٩ الطبعة المتجربة الكبرى .



والحكمية عند الحنابلة النجاسة الطارئة على محل طاهر وبضابها لنجاسة العينية وهي الذرات النجسة كالبول . . . والنجاسة العينية لا تظهر بغسلها بحال. (١)

## تنجيس

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التذخير :

٢ - القدر لغة : ضد النقاظة .

ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى اللغوي .

فالقدر عندهم أعم من النجس ، فكل نجس قدر ولا عكس .

قال الشريفي الحطيط : وتكمل الغسل إزالة النجس طاهراً كان كإني أوجب كالودي .

وقال الدسوقي : الاستقدار علة تقتضي النجاسة ما لم يعارضها معارض ، كمشقة التكرار في نحو لخطأ والبصاق. (٢)

ب - التطهير :

٣ - التطهير مصدر طهر ، والطهر والطهارة لغة : نقيض النجاسة ، والطهارة الزاهية والنقاظة عن الأقدار .

والتطهير شرعاً : رفع ما يمنع الصلاة وما في معناه من حدث أو نجاسة بالماء ، فوضع حكه

التعريف :

١ - التنجيس مصدر نجس . يقال : نجس الشيء إذا جعله نجاسة ، ونسبه إليها .

وإذا أطلق النجس (يفتحون) في الشرع فهو بعمم بالإضافة إلى النجاسة الحقيقية التي هي الحدث ، النجاسة الحكمية التي هي الحدث ، فالنجس أعم من النجاسة .

قال صاحب العناية : كما يطلق (النجس) على الحقيقي يطلق على الحكمي ، وقال القليوبي : النجاسة إما حكمية بأن جاوزت محلها كالجناية ، وإما عينية لم تجاوزه وهذه تطلق على الأعيان النجسة وعلى الوصف القائم بمحلها. (٣)

ومصرح اليهودي : « الحدث ليس بنجاسة ، والمحدث ليس نجساً ، والنجاسة قسمان عينية وحكمية » .

(١) لسان العرب والمصباح المنير مادة : نجس . ومشتد

المعناه ٣/ ٢٩٥ باب السون مع الجيم . ومضى المحتاج

١/ ١٧ ، ٧٧ ، والفتح على أصول الفتح ص ٧ ، وفتح

الغدير ١/ ١٣٢ ، والقيصري ١/ ٦٨

(٢) كشف المصابيح ١/ ١٨٦

(٣) لسان العرب ومختار المصباح مادة : قدر . وصاحبة

النسوي ١/ ٥٦ . ومضى المحتاج ١/ ٧٣

وقد أُلْحِقَ الشافعية والحنابلة الخنزير بالكلب في وجوب غسل المتنجس به سبعا إحداهما بالتراب.

وخص المالكية الفسل سبعا إذا ولغ الكلب في إياه فيه ماء فقط ولا يشترط التراب عندهم، وأما إذا أدخل الكلب رجله أو لسانه بلا تحريك في الإناء، أو كان الإناء فارغا ولعقه الكلب فلا يستحب غسله عندهم، والحكم بالقلبي سبعا نعميني عند المالكية وذلك لأنهم يقولون بظهارة الكلب.

وذهب الحنفية إلى أن المتنجس يربق الكلب كالمتنجس بغيره من النجاسات، وذلك لأن الكلب عندهم ليس بنجس العين بل نجاسة بنجاسة لحمه ودمه. وأما شعره فطاهر.

وإن كان النجس بول صبي لم يطعمه غير لبن لأدبته فإنه يطهر عند الجمهور بالضح، ولم يفرق الحنفية بين بول الصبي وغيره من النجاسات.

٥ - وأما إن كان المتنجس غير الكلب والخنزير المفلطة نجاستها وبول الصبي الذي لم يطعمه غير اللبن نظرا، فإن كانت النجاسة مرئية على المتنجس فلا يطهر فحل إلا بغسلها وزوال عينها، ويجب كذلك أن يزول الأثر، إن كان مما يزول أثره، فإن عسر لم يشترط زواله غير الطعم فيجب إزالته سواء عسر زواله أم لا، وأما اللون والريح فلا يشترط زوالهما إن عسرا. سواء بقي

بالتراب، والظهارة بوعان. طهارة كبرى، وهي الفسل أو نثبه وهو التيمم عن الجنابة، وظهارة صغرى، وهو الموضوء أو نثبه وهو التيمم عن الحدث.

فالتطهير ضد التنجيس.<sup>(١)</sup>

الحكم الإجمالي :

٤ - اتفق الفقهاء على أن أكل المتنجس أو استعماله حرام في الحملة، ولا يحل إلا بظهوره أو نظيره.<sup>(٢)</sup> وكيفية تطهير المتنجس تختلف باختلاف النجس.

فإن كان النجس كلب فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا يطهر المتنجس إلا بغسله سبعا إحداهما بالتراب. واشترط الشافعية لثرب في التطهير من نجاسة الكلب فلا يقوم غيره مقامه، وذهب الحنابلة إلى قيام الأشتان والصابون وغيرهما من المنظفات مقام التراب ولو مع وجوده وعدم ضرر شغل به.

(١) إسناده العرب والمصباح المنير مادة «طهر» وسفر العلماء ٢٨٤/٥، باب الطاء مع الهاء، والشروقات ص ٦٤٩ باب الطاء، والفتح على أبواب الفتح ص ٢٠٠

(٢) حاشية ابن حزمين ٦٠٥/١، ٦١٢ وما بعدها، ويدائع الصانع ٦٠/١ وما بعدها، وحاشية الدسوقي ٢٣/١، ١٨ وما بعدها، ومعنى المحتاج ١٦/١، ٧٧ وما بعدها، وكشاف الفصاح ٢٤/١، ٢٥، ١٦١ وما بعدها، والمبدع ١٣٥/١ وما بعدها ١٥، والفروع ٢٣٥/١ وما بعدها

كالخزير والدهن المائع والبن والعلسل وغيره  
من الملوّث غير الماء، إذا وقعت فيها نجاسة  
وعند الخفية وأبي الخطاب من الخسالة  
يسكن تطهيره؛ وذلك لأن يصب فيه ماء بقدره  
حتى يعود إلى مكانه، والدهن ينسب عليه الماء  
فيغلي فيعزل الدهن الماء فيرفع شيء، يغسل  
هكذا ثلاث مرّات. أما إن كان الدهن حامداً  
وقعت فيه نجاسة فإنه يضرّ مكان النجاسة  
ومحيطها وقد توسع أخفيه في التطهيرات كثيراً  
حتى وصلوها إلى سيف وثلاثين<sup>(١)</sup>  
والتفصيل انظر مصطلح (نجاسة)

أحدهما أو بقيت معاً، وذهب الشافعية في  
الصحيح عندهم: إلى عدم طهارة المتنجس إن  
بقي اللون والريح معاً لقوة دلالتها على بقاء  
العين.

٦. وإن كانت النجاسة غير مرئية على المتنجس  
فذهب الخفية إلى عدم طهارتها إلا بالغسل ولو  
دون الثلاث وهو مفضول إلى غالب رأيه وأكبر  
ظنه بأنها طهّرت وليست الغسلات الثلاث  
بلازمة، وذهب المالكية إلى أنه إذ ميسر موضع  
النجاسة من الثوب والبدن غسله وحده، وإن لم  
يعز غسل الجميع.

وذهب الشافعية إلى أنه يكفي في التطهير في  
هذه الحالة جري الماء على موضع النجاسة.  
ولم يصرف في المسألة في أصل المذهب بين  
النجاسة المرئية وغيرها وقالوا: بوجوب الغسل  
سبعاً، وإن لم ينسحل المتنجس بالسبع زاد حتى  
ينقضي المحل، لكن نص أحد في رواية أبي داود  
واختاره في المعنى أنه لا يجب في الغسل عدد  
اعتماداً على أنه لم يصح عن النبي ﷺ شيء في  
غير الكعب لا في قوله ولا في فعله واعتبره  
بالإبقاء.

وعند الجمهور إن مني الأدمي طاهر، ويجب  
غسله وطبا وفركه بأبواب، وعند الخفية نجس  
ولكن يطهر باخشق والقرك إذا أصاب الثوب  
وكأن جاني. أما إن كان طبا فلا بد من غسله.  
٧. ثم هناك من المتحدث ما لا يمكن تطهيره



(١) حاشية ابن عسدين ٢٠٥: ١١ وما بعدها. ومذاهب الصناعات  
٨٩: ١١ وما بعدها. وحاشية شمسوني ٢٩: ١٦، ٨٠  
وما بعدها. والفوائد الفقهية ٣٩ وما بعدها. ومعي المحتاج  
٨٣: ١١ وما بعدها. وكشاف نفاع ١٨١: ٢٦ وما بعدها ١٨٨

الألفاظ ذات الصلة :

أ - السحر :

٢ - السحر وهو في اللغة الأحذق، وكل ما لطف ودق فهو سحر. (١)

وفي الاصطلاح : هو علم يستفاد به حصول ملكة تعسافية يقتدر بها على أفعال غريبة .

ب - الكهانة :

٣ - الكهانة وهي تعاطي الحذر عن الكائنات في المستقبل وإدعاء معرفة الأسرار .

ج - الشعوذة :

٤ - الشعوذة وهي خفة في اليد كالسحر. (٢)

د - الرمل :

٥ - الرمل وهو معرفة أشكال من الخطوط، والنقطة بقرعة معلومة تخرج حروفا تجمع ويستخرج جملة دالة بادعاء أصحابه على عوالم الأمور. (٣)

هـ - العرافة :

٦ - العرافة هي ادعاء معرفة الأمور بمفردات يستدل بها على مواقعها في كلام من يسأله أو

## تنجيم

التعريف :

١ - التنجيم مصدر نَجَمَ يقال : نَجَمَتِ النَاحِيَةُ عَلَيْهِ إِذَا وَرَعَتْهُ، كُنْتُكَ فَرَعْتَ أَنْ يَنْفَعُ عِنْدَ طُلُوعِ كُلِّ سَحْمٍ نَعَبٌ، ثُمَّ صَارَ مَعْلُومًا فِي تَقْدِيرِ دَوْعِهِ، بَأَيِّ شَيْءٍ غَدَرَتْ ذَلِكَ. وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَوَقَّتْ بِطُلُوعِ السَّحُومِ لِأَنَّهُمْ عَاكَثُوا بِمَعْرِفَتِ الْخَبَرِ. وَإِنَّمَا يَحْفَظُونَ أَوْقَاتَ السَّحَابِ لِلْأَنْبَاءِ، وَكَانُوا يَسْمَعُونَ الْوَقْتَ الَّذِي يَحِلُّ فِيهِ الْإِدَاءُ نَجْمًا لَوْ قَرَعَهُ فِي الْأَصْلِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يُطْلَعُ فِيهِ النَّجْمُ. وَشَقُّوا لَهُ ذِكْرًا وَاقْتَضَتْ الشَّيْءُ بِالنَّجْمِ إِذَا جَعَلَتْهُ سَجُومًا. (١)

ويطلق التنجيم أيضا على النظر في السحوم .

واصطلاحا هو علم يعرف به الاستدلال

بالشكليات الملكية على الحوادث الطبيعية. (٢)

ولا يخرج استعمال المقصود له من هذه

البيان .

(١) مختار الصحاح

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ٣٠ - ٣١

(٣) نعتون السابق

(١) ألفرد دات، والمغرب، والصحاح الكبير، ولسان العرب مادة

نجم

(٢) ابن عابدين ١/ ٣٠

حاله ، أو فقهه ، وكلها حرام ، تعلمها ، وفعلها  
وأخذ الأجرة بها ، بالنقص في حلوان الكاهن .<sup>(١)</sup>  
وعبر من أتى عراقا أو كاهنا فصدقه بما يقول  
فقد كفر بما أنزل على محمد ،<sup>(٢)</sup> والشافعي سمحناه  
أن العرب تسمى كل من يتعاضى عليها دقيقا  
كاهنا .<sup>(٣)</sup>

الحكم التكليفي :

أولا : التنجيم بمعنى النظر في سير النجوم :

٧ - قسم للفقهاء علم التنجيم إلى قسمين :

الأول : حساني : وهو تحديد أوائل الشهور  
بحسب سير النجوم .

ويسمى من يمارس ذلك المجسم بالحساب .  
ولا خلاف بين الفقهاء في جواز ممارسة تنجيم  
هذا المعنى ، وتعلم ما يعرف بمواقيت الصلاة  
والفئة ، بل ذهب جمهورهم إلى أن ذلك  
فرض كفاية .<sup>(١)</sup> وجاء في حاشية

(١) نص في حلوان الكاهن

عوضه أني مسعود البدري .<sup>(٢)</sup> رسول الله صلى  
عن ثمن المكب ، ومهر البني ، وحلوان الكاهن أخرجه  
البيهقي في الصحيح ٢١٩/١ ط السلفي ، ومسلم  
(٣/١٩٨) ط الحلبي

(٢) حديث : من أتى عراقا أو كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر  
بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم أخرجه أحمد من حديث  
أبي هريرة وصححه العراقي كم في بعض الكبير ٢٢/٦ ط  
المكتبة التجارية

(٣) ابن عسدين ٣١/١ ، وفتح البدر ٢١٩/١ - ٢١٧ ،  
وروى الطالب ٨٢/٤

(٤) الزواجر ٩١/١ - ٩١ ، ومواهب الجليل ٣٨٧/٢

ابن عسدين :<sup>(١)</sup> والحسامي حق ، وفاء .<sup>(٢)</sup> نص به  
الكتاب في قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ الشمس  
والقمر بحسبان ﴾ .<sup>(٣)</sup>

وأجاز الفقهاء الاعتماد عليه في دخول أوقات  
الصلاة وتحديد جهة القبلة .<sup>(٤)</sup>

وقالوا : إن حساب الأهلة ، والخسوف  
والكسوف قطعي ، والله سبحانه وتعالى أجرى  
حركات الأبدان وانتقالات الكواكب على نظام  
واحد دائم ، وكذلك الفصول الأربعة والعوائد  
إذا استمرت أحداث القطع ، فبعبارة الاعتماد  
عليه في أوقات الصلاة ونحوها ، وفي جهة  
القبلة

ومرقلوا في هذا ، ومن ما ذهب إليه  
الأكثر من عدم اعتبار حساب الشمس في  
ثبوت هلال رمضان ، لأن الشارع نصب زوال  
الشمس ميلا لوجوب الظهور في قوله عز وجل :  
﴿ ثم الصلاة للدلالة الشمس إلى محسن  
الليل ﴾<sup>(١)</sup> وكذلك بقية الأوقات ، فمن علم  
شيئا من ذلك لزمه حكمه أما لو لم يعلم  
رمضان فقد علق الشارع وجوبه بربطه  
بالحلال ، فلم يجر الاعتماد على العادة لعدمها ،

(١) ابن عسدين ٣١/١

(٢) سورة النجم ٨

(٣) مواهب الجليل ٣٨٧/٢ وابن عسدين ٢٨٨/١ - ٢٨٩

والصبي ٤٤١/١ ، وروى الطالب ١٢٤/١

(٤) سورة الإسراء ٧٨

وإن كانت صحيحة في نفسها.

وذهب بعض الفقهاء إلى جواز إثبات دخول رمضان وخروجه بالحساب<sup>(١)</sup>.

الثاني: استدلال:

وقد عرف ابن عابدين هذا القسم بأنه علم يعرف به الاستدلال بالنشكلات الفلكية على الحوادث السلبية. وهذا القسم هو المنهي عنه إذا ادعى أصحابه أنهم يعلمون الغيب بأنفسهم منه، أو أن لها تأثيراً على الحوادث بذاتها، لحبر: «من اقتبس علماً من النجوم اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاده»<sup>(٢)</sup> وخبر: «من صلق كاهناً أو عرفاه، أو متجسساً فقد كفر بما أنزل على محمد»<sup>(٣)</sup>.

أما إذا أسند الحوادث لمادة أجراها الله تعالى عند الوقت الفلاني فلا يأنم بذلك لحبر: «إذا أنشئت بحوية ثم تشامت فنلك غُذيفة»<sup>(٤)</sup> أي: كثيرة المطر. وهي كاستدلال

(١) المصادر السابقة.

(٢) حديث: «من اقتبس علماً من النجوم اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاده» أخرجه أبو داود (٢٧٦/٣٦ - ٢٧٧) تحقيق عزت حميد، دباس) من حديث ابن عباس. وصححه النووي في رياض الصالحين (ص ٦٣٩ ط الرسالة).

(٣) من صلق كاهناً أو عرفاه أو متجسساً فقد كفر بما أنزل على محمد. سبق تخريجه بهذا النص لـ ٦.

(٤) حديث: «إذا أنشئت بحورية ثم تشامت فنلك غُذيفة، أو زود مالك في المطر» (١/ ١٩٦ ط الحلبي)، بإسنادها وقيل -

الطبيب بالنفض على الصفة والمرض<sup>(١)</sup>.

وسأل ابن عابدين: إنما زجر عن ذلك لأسباب ثلاثة:

أ - أنه مضر بآثار الخلق فإنه إذا ألقى إليهم أن هذه الآثار تحدث عقيب سير الكواكب وقع في نفوسهم أنها المؤثرة.

ب - أن أحكام التنجيم تخمين بحض. قال ابن عابدين: وقد كانت معجزة لإفريس عليه السلام فيما يحكي وقد أندوس.

ج - أنه لا فائدة فيه، فإن ما قدر كائن، والاختراز عنه غير ممكن<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: التنجيم بمعنى: توزيع الدُين تنجيم دية الخطأ وشبه العمد:

٨ - اتفق الفقهاء على أن دية الخطأ منجمة على ثلاث سنين تخفيفاً على العاقلة<sup>(٣)</sup> وكذلك دية شبه العمد عند من يرى ذلك (ر: دية).

تنجيم بدل الكتابة:

٩ - نصح الكتابة على مؤجل باتفاق الفقهاء، واختلصوا في الجواز على بدل حال فذهب

- ابن عبيد الله: هنا الحديث لا أمره بوجه من الوجوه في غير الخطأ، إلا ما ذكره الشافعي في الأم.

(١) ابن عابدين ٣٠/ ٦، وقدمه ٩١/ ٢، وجواهر الإكمال ١١٥/ ١.

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٠/ ٦ - ٣١.

(٣) القلي ٣٧٦/ ٢، وروض الطالب ٨٦/ ٤، والروافض ٤٨ - ٤٧/ ٨.

## تنزيه

### التعريف :

١ - استزائه عن الكثرة : التبعيد عنه .

وتنزيه الله تعالى : تبعيده عن لا تحوز عابه  
من النقائص

وأصل التنزه : البعد .

والتنزه : لتأخره عنه فلا ينزه عن الأقدار  
إلى يبعد نفسه عنها .

قال صاحب الصاموس : وأرض برهه  
وسبعة ونزجة : بصفة عن لريف وعشق بناء  
ودنان القرى وود الحار وفساد أهواء

ومثل التنزيه : التبعيد والتفكير ومنه اسمه  
تعالى (القدوس) ومنه : (الأرض المقدسة) <sup>(١)</sup>

ولا يخرج انفعي الاصطلاح للكلامة عن  
معناها النعوى <sup>(٢)</sup>

لشاعية ، والخطابة إلى أنها لا تكون إلا سؤجلة  
متحمة بنجسين أكثر ، فقالوا : إن الهبة عاجز  
عن تسليم النذل عند العلة لأنه معسر لا مال  
له ، والعجز عن التسليم يمنع تعفده بدليل أنه  
لوضراً على التعبد يرفع - فإذا قدرته يمحى في  
الاعتقاد بغيره الأولى .

ويأخذ الاسم بدل على ما قلنا ، فإن الكثافة  
بحاج إليها في المجل ، وأيضاً الكتابة عفا  
إرهاق ، ومن تنمة الإرهاق التنجيم <sup>(٣)</sup>

وفدل احتفية : يجوز أن تكون حالة ، وهو  
التراجع عند المالكة وفانور : إن الآية قد  
أحلت : وهي قوله تعالى : ﴿ مكاشروهم ﴾  
علمهم فهم غيرا <sup>(٤)</sup>

ولأن بدل للكتابة دس يجوز لاستبدال به  
قبل القيص فلا يشترط فيه التأجيل كسائر  
الديون <sup>(٥)</sup> (ر : كتابة) .



١ - ب - لمرتب والبهلة لاس : الأثر يوفى سوس العبط .  
والصاح فشر ماذا : ٢٠٠٠  
٢ - الكرميات الشجر على

(١) أرض الغالب ١/ ١٧٣ ، والمضي ٩/ ٤١٧  
(٢) سورة البر ٣٣  
(٣) بلاء الصانع ١/ ١١٠ ، والرقا ١/ ١١٩

نفسه ، واعتقاد انصاف الله - عز وجل - بالنقص صريحاً كقوله ، وأما اعتقاد أمر يلزم منه النقص أو يفهم بطريق الاجتهاد فمختلف فيه ، لأن لازم القول ليس بقول .

وجهور الفقهاء والمتكلمين قالوا : هم فساق عصاة ضلال .<sup>(١٩)</sup>

٤ - واتفق الفقهاء على أن المسلم إذا سب الله يقتل ، لأنه بذلك كافر مرتد ، وأسوأ من الكافر ، فإن الكافر يعظم الرب ، ويعتقد أن ما هو عليه من الدين الباطل ليس باستهزاء بالله ولا مسبة له .

واختلف في قبول نيوته ، والجمهور على قبولها .

وكذا من سخر باسم من أسماء الله تعالى ، أو بأمره ، أو بوعده ، أو بعقده كقوله .<sup>(٢٠)</sup>

وأما الذي ، فقد قال ابن تيمية : الذي عليه عامة المتقدمين (أي من أصحاب الإمام أحمد) ومن تبعهم من المتأخرين إقراراً بنصوص أحد على حالها وهو قد نص في مسائل سب الله ورسوله على انتقاض العهد في غير موضع ،

الحكم التكليفي .

١ - تنزيه الله تعالى :

٢ - أجمعت الأمة وتواترت الأدلة على تنزيه الله تعالى عن الشريك ، وعن الولد ، والوالد ، والزوج ، وعلى أن كل من أشرك مع الله إلهاً آخر فهو كافر .<sup>(٢١)</sup> قال تعالى : ﴿ ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له به فإننا حسابه عند ربه إنه لا يفلح الكافرون ﴾ .<sup>(٢٢)</sup>

وقال تعالى : ﴿ قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ﴾ .<sup>(٢٣)</sup>

وقال تعالى ﴿ وأنه تعالى تجدد ربنا ما اتخذ صاحبة ولا ولداً ﴾<sup>(٢٤)</sup>

٣ - كما اتفق أهل الملة على أن الله تعالى ليس كمثله شيء ، لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، موصوف بصفات الكمال ، منزّه عن صفات النقص ، ليس كمثله شيء ، وهو السميع العليم<sup>(٢٥)</sup> قال أبو حنيفة : لا ينبغي لأحد أن يتعلق في ذات الله بشيء ، بل يصفه بها ويصف به

(١٩) التمهيد للباحثين ص ٢٥ ، شرح الطحاوية ص ٤٩ ، أصول المحققين للبرقي ص ١٩ - ميسر الباني ، وكتابات القناع ١/ ١٦٨ ، العصر ، واللسان ٢/ ١٠٩٥ - ١٠٦٧ - دار الكتاب العربي - وفتوح الصغير ٤/ ١٣٦ - دار المشرق

(٢٠) سورة الزمزم ١١٢

(٢١) سورة الأحقاص ١ - ٤

(٢٢) سورة طه ١٤١

(٢٣) سورة الشورى ١٦

(١) أصول الدين للبرقي ص ٢١ ، وشرح الطحاوية ص ٢٩ ، ٢٢٢ ، والشفا ٢/ ١٠٩١ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٦ ،

وغيره وغير

(٢) المعجم السلوكي ص ٥٤٩ - مكتبة تاج ، والاشفا

١٠٤٧/٢ ، وكتابات القناع ١/ ١٩٨ ، والحاشي ٨/ ٧١ ،

والشفا ١٠/ ٦٦ ، المكتب الإسلامي - وابن عابدين

١/ ٢٨٤ ، وإحياء الفرائد ، الأعلام للهيتمي ص ٦٧



أحق به نقصا في نفسه، أو سبه أودينه، أو  
خصلة من خصاله، أو عرص به، أو شبهه  
بشيء على طريق السب له، أو الإضرار به، أو  
التصغير لشأنه، أو الغض منه، أو اللعب له،  
فهو كافر.

وكذلك من لعنه، أو دعا عليه، أو غنى  
مضرة له، أو نسب إليه ما لا يثبت بمنعه على  
حريق الله، أو عبت في جهنم المزيعة سخط  
من الكلام وهجر، ومنكر من القون وروور، أو  
غيره بشي، مما جرى من البلاء ولحقه عليه، أو  
عمسه ببعض العوارض البشرية الجائزة  
والمعهودة لديه.

قال اسحاق بن راهويه: أجمع المسلمون  
على أن من سب الله، أو سب رسولا من  
رسله، أو دفع شيئا مما أنزل الله - عز وجل - أو  
قتل نبياً من أنبياء الله - عز وجل - أنه كافر  
بذلك، وإن كان مقراً بكل ما أنزل الله

وإنساب إن كان مسلماً فإنه يكفر ويقتل بغير  
خلاف، وهو مذهب الأئمة الأربعة وبهم هم،  
وإن كان ذمياً فإنه يقتل عند الجمهور، وقال  
الحنفية: لا يقتل، ولكن يعزى على إصهار  
ذلك<sup>(١)</sup> وللتفصيل ينظر مصطلح (سب).

وعنى أنه يقتل<sup>(٢)</sup> وفي ذلك تفصيل يرجع إليه في  
مصطلح (سب).

٢ - تنزيه الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام  
أ - عن الخطأ أو الكذب في الرسالة:

٥ - أجمعت الأمة على أن الرسل والأنبياء  
معصومون عن الكذب والخيانة - ولو قُلت -  
والتعصمة لهم راجعة.

وأنه لا يصح ولا يجوز عليهم ألا يعلموا ما  
أنزل إليهم - أو يخبروا عن شيء منه بخلاف  
ما هو به، لا قصدا وعمداً، ولا سهواً، وغفلاً، في  
يبلغ.

أما تعمد الخلف في ذلك فمعتق، بدليل  
المعجزة القائمة مقام قول الله فيها قال - اتفاقاً -  
وإطلاق أهل الأمة - إجماعاً - وكذا لا يجوز وقوعه  
على جهة التغلط - إجماعاً -

والنبي معصوم عن الكذب في أقواله في أمور  
الدنيا، لأن الكذب متى عرف من أحد في شيء  
من الأخبار - على أي وجه كان - استريب  
بخبره واتهم في حديثه، ولم يقع قوله في النفوس  
موقفاً<sup>(٣)</sup>.

ب - تنزيه الأنبياء عن السب والاستهزاء:  
٦ - كل من سب نبيه من الأنبياء، أو عابه، أو

(١) أحكام أهل الدنيا لابن قتيبة ٨٠٠/٢

(٢) اتفاقاً ٧٦٧/٢، ٧٤٥، ٧٦٨. وعصمة الأنبياء للرزقي

ص ٢ - التنبيه، نوسخ الآثار ٣٠٠/٢، وشرح سنن أبي

نكدي من ٣٧٩ - دار الفکر - القاهرة ص ٢٣١ -

الطحاوي.

(٣) الشفا ٩٢٦/٢، ٩٣٣، ٩٠٢٢، ٩٠٩٧، والحدود

السلوك من ٤، ١٠، ٥٩١، ٥٩٥، والزواجر ٣٦١/١

والأعلام من ٤٢

تنزيه الملائكة .

المسلمين، قال نعماني : ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنسائه لحافظون﴾<sup>(١)</sup>، وقال عز من قائل ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾<sup>(٢)</sup> وقال سبحانه ونمائي ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا﴾<sup>(٣)</sup>.

فمن جحد حرفاً من القرآن أو آية، أو كذب به أو بشي، منه، أو كذب بشيء مما صرح به فيه من حكم أو خبر، أو أثبت ما نفيه، أو نفى ما أثبت على علم منه بذلك، أو شك في شيء من ذلك فهو كافر.<sup>(٤)</sup>

ب - تنزيه القرآن عن الامتهان :

٩ - من استخف بالقرآن أو انصهف أو بشيء منه، أو سب شيئاً منه، أو ألغاه في القاذورات، أو ألقي ورقة فيها شيء من القرآن، أو طعخ المنصف بنجس من غير عذر، ولا قرينة تدل على عدم الاستهزاء - وإن ضعفت - فهو كافر، يجماع علماء المسلمين .

٧ - أجمع المسلمون على أن الملائكة مؤمنون مكرمون، واتفق أئمة المسلمين على أن حكم المرسلين منهم حكم النبي في العصمة والتبليغ.

وختلفوا في غير المرسلين منهم، والصواب عصمة جميعهم، وتنزيه مقامهم الرفيع عن جميع ما يحط من رتبهم ومنزلتهم عن جليل مقدارهم<sup>(٥)</sup>

وأولهم في ذلك قوله تعالى ﴿لا يعصون الله ما أمرهم ويفعنون ما يؤمرون﴾<sup>(٦)</sup> وقوله ﴿يخادعون ربهم من قورهم ويفعلون ما يؤمرون﴾<sup>(٧)</sup> وقوله عز وجل ﴿ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون، يسعون الليل والنهار لا يفترون﴾<sup>(٨)</sup>

فإن القاضي عياض : من سب أحداً من الملائكة المنصوص عليهم أو جلّتهم يقتل .<sup>(٩)</sup>

تنزيه القرآن الكريم :

أ - تنزيه القرآن عن التحريف والتبديل :

٨ - القرآن محفوظ عن التحريف والتبديل باتفاق

(١) عصمة الأنبياء ص ١٠ - والشفا ٢/ ٨٥٦، وشرح لخطوبة ص ٢٣٦

(٢) سورة التحريم / ٦

(٣) سورة النحل / ٥٠

(٤) سورة الأنبياء / ١٩ - ٢٠

(٥) الشفا ٢/ ٩٨ - ٩٠

(٦) سورة الحجر / ٩

(٧) سورة فصلت / ٤٢

(٨) سورة النساء / ٨٢

(٩) الدرر ٥/ ١٠ - دار الكتب، طراي ١٩/ ١٦٠ - المطبعة

البيهية، الشيخ زاده عن طيفساري ١١٧/ ٣ - المكتبة

الإسلامية، وروح المسالي ١٩/ ٦٦ - الشريعة، ومعارف

الأقربان ٦٧/ ١ - دار الفكر العربي، الشفا ٢/ ١١٠

ولا تجوز كتابة القرآن شيء نجس  
كما يحرم على المحدث مس المصحف  
وحله<sup>(١)</sup>.

ج- تنزيه القرآن عن الوقوع في أيدي الكفار:  
١- يحرم المسافرة بالمصحف إلى أرض العدو إذا  
حيف وقبوعه في أيديهم لحديث لصحابين أن  
رسول الله ﷺ نهي أن يسافر بالقرآن إلى أرض  
العدو<sup>(٢)</sup>.  
ويحرم بيع المصحف من الكفار<sup>(٣)</sup>.

تنزيه كتب التفسير والحديث والعلوم الشرعية:  
١١- يجب تنزيه كتب التفسير والحديث والعلوم  
الشرعية عن الامتihan.  
نعم ألف رقة فيها شيء من علم شرعي،  
أو فيها اسم الله تعالى، أو اسم نبي، أو ملك،  
في نجاسة، أو ليطع ذلك بنجس - ولو معفو عنه  
- حكم بكفره، إذا قامت الدلالة على أنه أراد  
الإهانة للشرع<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن عابدين ١/١١٦، ٢/٢٨٤، وجواهر الإكليل  
١/٢١، المتشفا ١/١١٠، والرواجز ١/٢٦، والأعلام  
٣٨، الشيبان من ١١٢، ١١٣، نثر المنكر، ونفوس  
١/١٨٨، ١٩٣.

(٢) حديث: «نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو» أخرجه  
البخاري (الفتح ١/١٣٣، ط السلفية)، وسلم  
(٣/١٩٩، ط الحلبي) من حديث عبد الله بن عمر.

(٣) التليسان ١١٣، والنفوس ١/١٩٦، وجواهر الإكليل  
١/٢٥٤، ٣/٢٠٣، ابن عابدين ٣/٢٢٣.

(٤) نفوس ١/٢٦، والأعلام ٣٨، وقبوي ١/١٧٦.

ورأى بعض الفقهاء وجوب صيانة كتب  
العلم الشرعي عن الوقوع بأيدي الكفار سواء  
بيع أو غيره - خوفاً عليها من الامتihan. والمسألة  
خلافية<sup>(١)</sup> ويرجع إليها في أبواب الجهاد والبيع.

تنزيه الصحابة:

١٢- قال السيوطي: «والصحة كلهم عدول»  
من لا بأس الفتن وغيرهم بإجماع من يعتد به  
قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾<sup>(٢)</sup>  
أي عدولاً، وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ اسْمُ  
أَخِيذَ لِنَاسٍ﴾<sup>(٣)</sup> والخطاب فيها للموجودين  
حينئذ، وقال ﷺ: «خير الناس قومي»<sup>(٤)</sup>.

قال إمام الحرمين: «السبب في عدم الفحص  
عن عدالتهم: أهم حجة الشريعة، فلو ثبت  
توقف في رؤيتهم لانهضت الشريعة على  
عصره ﷺ، ولما استقرت على مبادئ  
الأعصار، وقيل: يجب البحث عن عدالتهم  
مطلقاً، وقيل: بعد وقوع الفتن».

وقالت المعتزلة: عدول إلا من قاتل علياً،  
وقيل: إذا انفرد، وقيل: إلا القاتل والمقاتل.

(١) الروضة ٣/٢٤٤، وجواهر الإكليل ٣/٢، وابن عابدين  
٣/٢٩٢.

(٢) سورة البقرة ١٤٣.

(٣) سورة آل عمران ١١٠.

(٤) حديث: «خير الناس قومي» أخرجه البخاري (الفتح  
١/٢٥٩، ط السلفية) وسلم (١/١٩٦، ط الحلبي).

من حديث عبد الله بن مسعود

ولا فسقا، بل رسماً يثابون عليه، لأنه اجتهد  
سائق<sup>(١)</sup>.

١٣ - ومب أن بيت النبي ﷺ وأزواجه  
وأصحابه، وتنقصهم حرام. قال ﷺ: والله الله  
في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً بعدي، فمن  
أحبهم فحبني أحبهم، ومن أبغضهم فبغضني  
أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني  
فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن  
يأخذه<sup>(٢)</sup>.

وقال النبي والزركشي من الشافعية:  
وينبغي أن يكون الخلاف فيما إذا فيه لأمر  
خاص به، أما لوسبه لكونه صحابياً فينبغي  
القطع بتكفيره، لأن ذلك استخفاف بحق  
الصحة، وفيه تعريض بالنبي ﷺ،  
واعتدلقوا في كفر من سب الشيخين،  
ومذهب الحنفية تكفير من سب الشيخين أو  
أحدهما، ومذهب الجمهور على خلافه<sup>(٣)</sup>.

وهذا كله ليس بصواب إحدنا المظن بهم وحملنا  
هم في ذلك على الاجتهاد المألوف فيه كل  
منهم.

وقال المازري في شرح البرهان: لست أتعني  
بقولنا: «الصحابة عدول» كل من رآه ﷺ يوماً  
ما أوزاره يوماً، أو اجتمع به لغرض وتنصرف،  
وإنما تعني به الذي لازمه ومزوره ونصروه. قال  
المعالي: وهذا قول غريب يخرج كثيراً من  
الشهورين بالصحة والرواية عن الحكم  
بالعدالة، كوائل بن حجر، ومالك بن  
الحويرث، وعثمان بن أبي العاص وغيرهم،  
عن وفد عليه ﷺ ولم يقم عنده إلا قليلاً  
وأنصرف، وكفلك من لم يعرف إلا برواية  
الحديث الواحد ومن لم يعرف مقدار إقامته من  
أعراق القبائل، والقول بالتعميم هو الذي  
صرح به الجمهور وهو المختار<sup>(٤)</sup>.  
وفي المسألة تفصيلات أخرى نظير في الملحق  
الأصولي.

وقال ابن حمدان الحنبلي: يجب حب كل  
الصحابية، والكف عما جرى بينهم - كناية،  
وغيره، وإقراء، وسراعا، وتسميعا - ويجب ذكر  
محاسنهم، والتغاضي عنهم، والمحبة لهم، وترك  
النحو مل عليهم، واعتقاد العذر لهم، وأنهم إنما  
فعلوا ما فعلوا باجتهاد سائق لا يوجب كفراً

(١) تدوين الراوي ص ٤٠٠ - ٤٠١ ط المكتبة العلمية.

(١) لومع الأنوار ٢/ ٣٨٧

(٢) كشفاً ٢/ ١١٠٦، ولومع الأنوار ٢/ ٣٨٩، الجامع لابن  
أبي زيد ١١٢ - دار الغرب

وحديث «الله في أصحابي». انظر شرح الزمعي  
٥١/ ٦٩٦ - هذا الحديث من حديث عبد الله بن مسعود  
رضي الله عنه وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه»  
وفي إسناده عبد الرحمن بن زيد بن أنعم الأفرنجي وهو  
ضعيف كما في البراء للنهي (٦/ ٥٦١ - ٥٦٢ ط الحديث)

(٣) ابن عابدين ٣/ ٢٩٣، والشفا ٣/ ١١٦، والصارم  
السلوك ٥٦٧، الأصم ١٩

اعظم من اذاه منكم حين بعد قول تعالى ﴿لَا يَذُنُّ لَكُمُ الْيَوْمَ اللَّهُ الْفَتْحَ﴾<sup>١٤</sup> والآخره<sup>١٥</sup> .

واختار الثلثي جمهور العلم .<sup>١٦</sup>

### تفسيره مكة المكرمة

١٥ - بتأكد وجوب ترك المعاصي في مكة المكرمة وجرمها، لأن معصية أشد فيها من غير هذا الموضع تعالى . ﴿ومن يرد فيه بالحج الجاهل طغى ثأله﴾<sup>١٧</sup> من عذاب الجحيم<sup>١٨</sup> .

قال عاصم : تصاعف الميقات بمكة ثم تصاعف الحسنات .<sup>١٩</sup>

وتجب تسريها عن النسيان فيها قال رسول الله ﷺ : «إن مكة حرمها الله ، ولم يحرمها لناس ، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ، ولا يهصد بها شجرة ، فإن أحد ترخص لفنان رسول الله فيه ، فنقوبه إن الله عز وجل أدن لمسوله ولم يأذن لكم ، وإيها أدن في فيها مائة من هاتر ، ثم عادت حرمته .

قال أبو زرعة الرازي . إذا رأيت اسرحل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه رنديق ، لأن الرسول ﷺ عندما حتى ، وانقرآن حق . وإن أدى اليها هذا القرآن والناس أصحاب رسول الله ﷺ . وإس يريدون أن يخرجوا شهودا ليطالوا الكتب والكتب . والجرح أولى بهم ، وهم زنادقة .<sup>٢٠</sup>

تفسيره تباه النبي ﷺ :

١٤ - من قذف عائشة بها برأها الله منه كفر بلا خلاف ، وقد حكى الإجماع على هذا غير واحد من الأئمة

روى عن عائشة أنه قال : من سب أنا مكر حله ، ومن سب عائشة قتل ، قيل له .<sup>٢١</sup> قال : من وساه فصد خالف القرآن ، لأن الله تعالى قال : ﴿يعطكم الله أن تعبدوا الله أبدا إن كنتم مؤمنين﴾ .<sup>٢٢</sup>

وهي تعتبر بالثروحات الرسول ﷺ كعائشة؟ فيه قولان :

أحدهما : أنه كسب غيرهن من الصحابة . الثاني : أنه من قذف واحدة من أمهات المؤمنين فهو كقذف عائشة ، وذلك لأن مدا فيه عار وغضاضة على رسول الله ﷺ ، وأدى له

(١٤) سورة الأحزاب : ٥٧ .  
(١٥) الصنم المسلول ٥٦٥ - ٥٦٧ . المعدل ٥٠٢ : ٥٠١ .  
الإمام قتاد بن ديار السبي ٥٩٩ : ٥٩٢ . واخره  
٥٦٨ : ٥٦٩ . والرواح ٢٧٧ .

(١٦) سورة الفتح ١٥٠ .  
(١٧) نفع الراعي للعرعر ص ٧٤ - نكبات الامم . شفاء  
بشر او تنفاسي ٦٨ : ٦٨ - الحلي . إعلام الساعدين ركني  
١٢٨ - المعجم الأعظم

(١٨) التكملة ص ١٩  
(١٩) سورة التور : ١٧

- ١٦ - يوم كحرمها، وأمره. <sup>(١)</sup>
- ١٧ - ويجب تزيهها عن حمل السلاح لقول النبي ﷺ: لا يحسن لأحدكم أن يحمل بسكة سلاح. <sup>(٢)</sup>
- ١٨ - ويجب تزيهها عن دخول الكفار قال تعالى: (فإنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد حرام بعد عامهم هذا) <sup>(٣)</sup>
- ١٩ - يجب تزيهها عن الإحداث فيها: قال رسول الله ﷺ: من أحدث فيها حدثاً أو أوى محدثاً فعليه لعنة الله وفلائكة والناس أجمعين. <sup>(٤)</sup>

- تزيه المساجد عن النجاسات والفانورات:
- ١٩ - انفق الغضف، من حيث الجملة على وجوب تزيه المساجد عن النجاسات وفانورات.
- ٢٠ - ولا يجوز دخول النجاسة إلى المسجد، وإن بدخله من على يده أو ثيابه نجاسة، أو جراحته، وقيل: الشافعية بخضبة تلوث المسجد، كما لا يجوز بلأه معتنجنس.
- ٢١ - ولا يجوز السول، وانعوط فيه لقوله ﷺ: إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا السول، ولا القفر، إنما هي للذكر الله، والصلاة، وقراءة القرآن. <sup>(٥)</sup>

- تزيه المدة المتويزة:
- ١٨ - يجب تزيه المدينة عن رافة أهلها بسوء
- ١٩ - حديث: إن مكة حرمها الله، ولا يجر منها شيء، أخرجه البخاري (صحيح ٤١: ٤) ط نسبية، من حديث أبي شبيب القدرى
- ٢٠ - تصاه القس ٧٠: ١، والمصنف ١٤: ١٤، وعلام، مسجد
- ٢١ - ١٦٤ - ١٦٥، وحواهر الإكليل ٢٠٧: ٢١، ومحققة فرائع
- ٢٢ - ١٦٦، وفتح المصنف ١١٢: ٨، وابن عابدين
- ٢٣ - ٢٥٠: ٢
- ٢٤ - حديث: لا يمل فأحدكم أن يحمل بسكة السلاح، أخرجه مسلم (٢: ١٥٩) ط الخليل، عن حبيب بن جندب
- ٢٥ - سورة التوبة: ٢٨
- ٢٦ - أشباه الغرام ٥٠: ١٦، وجمهر الإكليل ١٦٧: ١٦، وعلام
- ٢٧ - الساجد ١٧٧، وفائدة الفرائع ١١٢، والمصنف ١٠: ١٦
- ٢٨ - من تاريخ ٢: ١٥٠
- ١٩ - حديث: لا يريد أحد أهل المدينة بسوء، وأخرجه مسلم (٢: ٩٩٣) ط الخليل، من حديث أبي رافع
- ٢٠ - حديث: من فعلت فيها حدثاً أو أوى محدثاً فعليه لعنة الله، أخرجه البخاري (الفتح ٨٦: ١٦) ط السلفية، من حديث علي بن أبي طالب، وأخرجه البخاري ومسلم (٢: ٩٩٦) ط الخليل، من حديث أسير بن مالك.
- ٢١ - حديث: إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من-

ويكره دخول الروائح الكريهة إلى المسجد  
لنحوه  $\text{بَيِّنَةٌ}$ . فمن أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزل، أو  
فليعتزل مساجداً.  $\text{بَيِّنَةٌ}$ <sup>(١)</sup>  
وتفصيل هذه الأحكام في مصطلحي.  
(مسجد وبجانبه).

تنزيه المساجد عن دخول الجنب والمجانف:  
٢٠ - اعتدوا بالنفهاء - من حيث الجملة - على  
تحریم دخول الجنب وخصائص المسجد وتحریم  
مكثها فيه

وامتنعوا عن ذلك بفرضه تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا  
الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ  
وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾  $\text{بَيِّنَةٌ}$  أي لا تقربوا  
موضع الصلاة وهو المسجد حالاً انكسر  
والجنابة.

كما استدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها:  
«حضر رسول الله  $\text{ﷺ}$  ووجوه بيوت أصحابه  
شوارعاً في المسجد فقال: وجهوا هذه البيوت عن  
المسجد ثم دخل النبي  $\text{ﷺ}$  ولم يصنع لهم شيئاً  
رحمهم الله أن ينزل لهم رخصة فخرج إليهم بعد

واختلف في اتخاذ بناء للبول فيه في المسجد:  
فالأصح عند الشافعية المنع، وهو عند  
المالكية جائز إذا اتخذت بيتاً ليلاً في المسجد إذا  
خاف أن يبقه البول قبل خروجه من المسجد،  
ولحرم المجاعة والغصه فيه.

وكذلك يحرم فيه الجبراع لقوله تعالى:  
﴿وَلَا تَشْرَبُوا هُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي  
الْمَسَاجِدِ﴾  $\text{بَيِّنَةٌ}$ <sup>(٢)</sup>

ويجوز الوضوء في المسجد إذا أمن تلويثه  
بفسائه، ولا تجوز إزالة النجاسة العالقة  
بالأعضاء.

وذهب الحنفية والشافعية إلى عدم حرمة  
نفساء في المسجد، والأولى اجتنابه لقوله  $\text{بَيِّنَةٌ}$ :  
«فإن الملائكة تنادي بما يشاء من بين آدم».  $\text{بَيِّنَةٌ}$ <sup>(٣)</sup>  
وذهب المالكية إلى التحريم حالاً لتحدث  
عليه.

ولا يجوز الجفاف في المسجد لقوله  $\text{بَيِّنَةٌ}$ :  
«الزقاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها»  $\text{بَيِّنَةٌ}$ <sup>(٤)</sup>

- هذا - أخرجه مسلم (١/٢٢٧ ط الحلي) من  
حديث أسير بن مالك.

(١) سورة البقرة / ١٨٧

(٢) حديث - «إن الملائكة تنادي بما يشاء من بين آدم»

أخرجه مسلم (١/٣٩٥ ط الحلي) من حديث جابر

(٣) حاشية ابن عثيمين (١/١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩،

جنب ولا يحد غيره، فإنه يتيمم لدخول المسجد عندا.

وعند الخنفة أيضا لو احتلم في المسجد وزاد الخروج تيمم ثوبا، فالخنفة يغفرون بين الدخول في المسجد والخروج منه.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى جواز مرور الخب في المسجد حاجة أو غير حاجة. والأولى عدم العبور إلا لحاجة خروج من خلاف أبي حنيفة.

وكذلك جواز مرور الحائض بشرط أن تكن تلوث المسجد فإن خافت تلوثه حرم عليها المرور.

وبجواز مرور الخب في المسجد قال عبد الله بن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن البصري وسعيد بن جبير وعمر بن دينار ومحمد بن مسلمة - رضي الله عنهم أجمعين -

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾<sup>(١)</sup> أي لا تقربوا مواضع الصلاة لأنه ليس في الصلاة عبور سبيل إنما العبور في موضع الصلاة وحر المسجد.

كما استدلوا بحديث جابر رضي الله عنه قال: «كان أحدنا يمر في المسجد جنباً محذراً»<sup>(٢)</sup>

(١) سورة النساء/٤٣

(٢) حديث جابر كما أخرنا في المجلد ح ٤٠

فقال: وجهوا هذه البيوت عن المسجد فإني لا أحل مسجد الحائض ولا جنب»<sup>(٣)</sup>

واختلف الفقهاء في جواز مرور الحائض والجنب من المسجد:

فذهب الحنفية والمالكية وهو قول سفيان الثوري وإسحاق بن راهويه إلى تحريم مرور الحائض والجنب في المسجد. واستدلوا بإطلاق حديث عائشة المتقدم حيث لم يفيد التحريم بشيء فقي على إطلاقه ويفيد تحريم المكث والمرو.

إلا أنه يقع لها المرور لفرضه كخوف على النفس والمال.

واحد قوله تعالى: ﴿وَلَا حِصَا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾<sup>(٤)</sup> على المسافر الذي لا يجد الماء فيتيمم.

والمراد بكلمة «إلا» في الآية «لا» أي: لا عاصري سبيل. (والصلاة) في الآية المقصود بها حقيقتها لا مواضعها

وعند الحنفية إذا اضطر لدخول المسجد أو مكث فيه لخوف تيمم وجوبا. نقل ابن عابدين عن العذابة. مسافر مر بمسجد فيه عين ماء وهو

(١) حديث «أما رسول الله ﷺ ووجهه بيوت أصحابه»  
(٢) أخرجه أبو داود (١٥٨/١) - ١٥٩ - تحقيق حرث عبد  
دهاشن واليهقي (١/١٤٢) ط دائرة المعارف العثمانية من  
حديث عائشة. وأعله الطيهي

(٣) سورة النساء/٤٣



وفي رواية «إذا رأيتم من يبيع، فوبئناغ في المسجد فقولوا: لا أبيع الله عز وجل، وإذا رأيته من يشتد فيه صالة فقولوا: لا ردها الله عليك» (١).

وقد اختلف العلماء في هذه المسائل بين كراهة وعريه، وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (محد).

تنزيه المساجد عن نجاست والصبيان:

٢٢ - يكره إدخال البهائم، والمجانين، والصبيان الذين لا يميزون المسجد، لأنه لا يؤمن ثلوثهم إياه. ولا يحرم (٢) ذلك لأنه ثبت في الصحيحين أن رسول الله ﷺ صلى حاملاً أمثلة بنت ربيب رضى الله عنها (٣) وكذلك صاف على يعبر (٤).

وهناك أحكام أخرى كثيرة تعلق بتنزيه المساجد تنظر في مصطلح: (محد).

وفي حديث عائشة: «إن حيضتك ليست في بدلك» (١).

وذهب المزني وابن النذر وزيد بن أسلم إلى جواز مكث الجنب في المسجد مطلقاً. مستدلين بحديث أبي هريرة «المسجد لا ينحس» وبأن الشرك يمتك في المسجد، فالمسلم الجنب أولى. وبأن الأصل عدم التحريم وليس من حرم دليل صحيح صريح (٢).

وينظر تفصيل الأحكام في مصطلح: (مسجد، جنابة، حيض).

تنزيه المساجد عن الخصومة ورفع الصوت:

٢١ - نكره الخصومة في المسجد، ورفع الصوت، وشذاذ الصالة، والبيع، والإجازة، ونحوها من العتود. لحديث أبي هريرة «من سمع رجلاً يشد صالة في المسجد فليقل: لا ردها الله عليك، فإن المساجد لم تكن لهذا» (٣).

- مختاراه ورواه سعيد بن منصور كما في كتابه كشف القناع (١) ط ١٤٨/٢ ط هذا الكتاب.

(١) حديث «إن حيضتك ليست في بدلك» أخرجه مسلم (١) ط ٤٤٥/١ ط الحلب من عتقة.

(٢) الثبانية ١٣٦/١. وحاشية ابن عديم ١٤٥/١، ١٤٤/١. وكذلك القناع ١٤٨/١، ١٤٨/١، والجوامع ١٤٠/١، ١٤٧/١، ٣٥٨، ومواهب الجليل ٣٧٤/١، وجواهر الإكليل ٢٢، ٢٣/١.

(٣) حديث «من سمع رجلاً يشد صالة في المسجد فليقل: لا ردها الله عليك» أخرجه مسلم ٣٤٧/١ ط الحلب من حديث أبي هريرة.

(١) حديث «إذا رأيتم من يبيع فوبئناغ في المسجد فقولوا: لا أبيع الله عز وجل، وإذا رأيتم من يشتد فيه صالة فقولوا: لا ردها الله عليك» أخرجه ابن جرير، وحسنه ٦٦٠، ٦٦١ ط الخليل.

(٢) فمدخل لاس اعاج ٢٣٥/٢، وإسلام أحمد ٤١٢، (٣) عتقة الزكاة ٢٠٤، والمجموع ١٧٠/٢.

(٤) حديث «صلى رسول الله ﷺ على حمله أمثلة بنت ربيب رضى الله عنها» أخرجه البخاري الفتح ١١-٥٩ ط البصرة، ومسلم ٣٨٨/١ ط الخليل من حديث أبي هريرة.

(٥) حديث «صاف على يعبر» أخرجه البخاري والمصنف ٥٧١/٢ ط البصرة، ومسلم ٩٩٦/٢ ط الخليل من حديث ابن عجلان.

## الألفاظ ذات الصلة

### التجفيف

١ . التجفيف لغة معناه انجيس ، وهو مشتمل عند الفقهاء بنفس المعنى .<sup>(١)</sup>

والفرق بين التشفيف والتجفيف ، أن التشفيف يكون غالباً بتسرب الماء بخرفة أو صوره وبحرقها ، أما التجفيف فيكون بذلك وبغيره كالسج بالتراب ، والوضع في الشمس أو الظل وما إلى ذلك ، فالتجفيف أعم من التشفيف .<sup>(٢)</sup>

### الحكم الإجمالي

٣ - التشفيف بعد الوضوء والغسل :

لا بأس بالتشريف والماء مع ياك دليل أو الخرفة بعد الوضوء والغسل ، بهذا قال الحنفية والمالكية والشافعية وهو قول عند الشافعية ، وحكي ابن المبرز في حجة تشريف عن علي بن علقان والحسين بن علي وأنس بن مالك ويشتر من أبي مسعود والحسن المصري وابن سيرين

(١) محيط المحيط والمصباح الفريد لسان العرب ، وكشاف الخصال ١٩٥/١٤ . ومطالب أولي النهى ٢/ ٢٦١ . وحاشية الخليل على شرح المجمع ٢٧٢/٣ . وحاشية ابن عثيمين ١/ ١٠٧ . (٢) البداية ١/ ٧٢٨ . وضع القدير ١/ ١٢١ ط دار إحياء التراث العربي . وحاشية الطحطاوي على الدر ١/ ١٥٧ . وحاشية ابن عثيمين ٢/ ١٠١

## تشيف

### التعريف :

١ - التشيف لغة مصدر تشيف ، يقال : تشيف الماء تشيفاً أخذه بخرفة ونحوها . قال ابن الأثير : أصل التشيف دخول الماء في الأرض والثراب ، يقال تشيفت الأرض الماء تشيفاً مشعاً : عرته ،<sup>(١)</sup> ومنه الحديث : كان لرسول الله ﷺ تشافة يسلف بها عالة وجهه<sup>(٢)</sup> يعني مديلاً يمسح بها وضوءه .

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن المعنى اللغوي ، فقالوا : المراد بالتشيف أخذ الماء بخرفته مثلاً<sup>(٣)</sup>

(١) القاموس المحيط ، والمصباح الفريد . والنهاية لأن الأثير قال : تشيف

(٢) حديث : كان لرسول الله ﷺ تشافة يسلف بها عالة وجهه أورده ابن الأثير في البداية ٥/ ٥٨٨ . وفي اللفظ وأصرحه الترمذي وأما قوله من حديث عائشة بلفظ : أن النبي ﷺ كان له خرفة تشيف بها بعد الوضوء فإن الحكم هو حديث ثوري عن أنس بن مالك وعبد الله بن عمر ، والشعبي وأقره الذهبي ، وقال أحمد شاكر : وبذلك يكون أصل الحديث صحيحاً أصل الترمذي ٧٤١١ ، ط الحاشي . والمنقول ١/ ٦٥٤

(٣) طبري رحمه الله

وعلمنة والأسود وسروفي والقمحانك والنوري  
واسحق<sup>(١)</sup>

واستدل القائلون بجواز التشييف بعدة  
أحاديث منها:

حدث أم هانئ، عنده الشيخين، قال  
رسول الله ﷺ إلى غله فصررت عنه فاطمة  
ثم أخذ ثوبه وثخف به<sup>(٢)</sup> وهذا ظاهر في  
التشييف.

وحديث قيس بن سعد عن أنس النبي ﷺ  
فوضعا له ماء، فاغتسل، ثم أتته بمسحفة  
ورمية فاشتمل بها فكأنني أنظر إلى أثر المورس  
على عنقه<sup>(٣)</sup>

وحديث سليمان، أن رسول الله ﷺ نوضاً

فقلب حبة صوف كانت عليه مسح بها  
وجهه<sup>(٤)</sup>

وحديث أبي بكر وكان النبي ﷺ يثقب حرفة  
بششف، ما بعد الوضوء<sup>(٥)</sup>

وحديث أبي مريم ياس بن جعفر عن رجل  
من الصحابة، أن النبي ﷺ كان له ما يدل أنه  
خرقة بمسح بها وجهه، ذاتوضاً<sup>(٦)</sup>

وكره التشييف بعد الوضوء والغسل ابن  
أبي بطن وسعيد بن مسيب والنعمي وبجاءه  
وأبو العباس، واستدلوا بما رواه ابن شهاب في  
الناصح والمنسوخ من حديث أنس أن رسول الله  
ﷺ لم يكن يمسح بوجهه بالمندبل بعد الوضوء<sup>(٧)</sup>  
ولا أن يمسح ولا عمر ولا ابن مسعود.

(١) حديث: وأمر - وإن الله - نوضاً فقلب حبة صوف  
كثفت عليه فمسح بها وجهه أخرجه ابن ماجه (١/١٥٨ ط  
عيسى الحلبي) وفي أوله: للنوري إسناده صحيح  
ورواه البخاري، وفي مسند محفوظ من مسند أنس وابن ماجه  
(١/١٥٨ ط عيسى الحلبي)

(٢) حديث: وكنت للنبي ﷺ - خرقه بشفيف بها بعد الوضوء  
أخرجه الأئمة (١/١٥٨ ط مصطفى الحلبي) من حديث  
عائشة (١/١٥٨ ط مصطفى الحلبي) والبيهقي (١/١٥٨ ط  
دار الصفة) من حديث أبي بكر - وصححه أحمد شاكر  
(الأئمة) (١/١٥٨ ط مصطفى الحلبي)

(٣) حديث: أن النبي ﷺ - كان له مندبل أو خرقه يمسح بها  
وجهه ذاتوضاً، أن يعنى - رواه السائي في الكشي بإسناده  
صحيح (عند القاري ١/١٥٨ ط منزلة)

(٤) حديث: أن رسول الله ﷺ - كان يمسح وجهه  
بالمندبل، قال الشوكاني: ورواه ابن شهاب في الناصح

(١) قصة أنس (٣/١٩١، ١٩٤ ط المنيرة، وليباب  
(١/١٩١، ١٩٣ ط دار الفكر، والقاري الهندية ١/٩١،  
والناج ولا كليل جابر الحطاب ١/٢٢٦، ورواية  
الطائفة ١/٢٢٦، والشافعي ١/١٠٦، ١٠٧، والهي  
مع الشرح الكبير ١/١٣٣، والنجي ١/٢٢٢ ط  
نسفة)

(٢) حدث: وقام رسول الله ﷺ إلى غله فصررت عليه فاطمة  
ثم أخذ ثوبه وثخف به - أخرجه البخاري في صحيحه (الباري  
١/١٩١ ط السلفية)، وسلم (١/٢٢٦ ط عيسى الحلبي)  
والنظ مسلم.

(٣) حديث: أن أنس النبي ﷺ - نوضاً له ماء فاغسل ثم أتته  
بملحعة ورمية فاشتمل بها فكأنني أنظر إلى أثر المورس على  
عنقه - أخرجه أحمد (١/٢٢٦ ط مزين عبد  
السبحان)، وابن ماجه (١/١٥٨ ط عيسى الحلبي) قال  
المنذري: أخرجه السائي من مسند ابن ماجه

وبرى الحفرة والشاعرية في قول أنصاري  
التشريف ولنسج بسبيل بعد الوضوء<sup>(١)</sup>  
ونظر التفاصيل في (تحمل، ووضوء).

تشريف الميت :

٥ - سبب تشريف الميت بحرقه ظاهرة قبل  
إبراهيم في الكفر لئلا ينزل بكفانه فيسرع إليه  
القبض، وفي حديث أم سليم وإذا دومت منها  
فألق عليها توباً نظيفاً<sup>(٢)</sup> وذكر القاصي في  
حديث ابن عباس في غسل النبي هذه قال  
«فجففوه برب»<sup>(٣)</sup>  
وللتفصيل ينظر (ر: تكفين).

وحكى كراهته عن ابن عباس في الوضوء  
دون الغسل. ونهى عنه جابر بن عبد الله<sup>(٤)</sup>

المفاضلة بين التشريف وتركه بعد الوضوء

٤ - اختلف المشايخ في جواز التشريف في  
العاصمة بين فعله وتركه بعد الوضوء على النحو  
التالي :

ذهب المالكية والمثابرة وهو أصح أقوال  
الشاعرية - إلى أنصاري ترك التشريف لمحدث  
ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «ثبته بخرقه  
فلم يردده فجعل بغض يده»<sup>(٥)</sup>

هذا إذا لم يحتاج إليه خوف برد أو التصاق  
نحاسة أو نحوه وإلا فلا يس تركه. قال  
الأذرحي بل يتأكد سنة إذا خرج عقب الوضوء  
في محل النجاسات تنبذ هبوب الريح وكذا لو لم  
تبدد برده لها أو الممرض أو الخرج أو كان يتيمم  
أثره أو سحرها<sup>(٦)</sup>

- والشيوخ وقال المصنف سنة، صحت، وصل الأوطار  
٢٩٤/١ ط ١٩٤/١

١١ الشافعية ١٩٢/١، وصمد الغاري ١٩٥/٣، ونيل الأوطار  
٢٩١/١ ط دار الجيل، والتي مع شرح تكبير ١٣٢/١  
١٢ حديث، قال النبي صلى الله عليه وسلم قلت فأبته بخرقه فلم  
يذهب فجعل بغض يده أخرجه البخاري وفتح قباري  
٢٩٧/١ ط الصلفية، وسلم ٢٥١/١ ط مصر (عليه)  
والله للبخاري وهو من حديث ميمونة

١٣ كشف القناع ١١٦/١، وروضة الطالين ١٦٣/١، وأسن  
المصاب ١٢/١، ونسج والإقليم جابر المصنف ٢٩٩/١

(١) حاشية أبي البسمه على شرح الكبر ١٠١/١ ط دار  
الطالين ٢٣/١

(٢) حديث، وإذا فرغت منها فألق عليها توباً نظيفاً. قال  
الطبراني رواه الطبراني بإسنادين في أحدهما حديث بن  
أبي سليم وهو مدلس ولكنه ثقة. وفي الآخر جند وقد وثق  
وبه معنى كلام الجمع الزوائد ٢٢٤/٣ ط دار الكتب  
العلمية

(٣) الاختصار لمجمل المحتار ٩٢/١ ط دار الفکر ١٠١/١ ط  
دار صغر، والشرح الصغير ٥١١/١ ط، ومواهب الجليل  
٢٢٣/٢، والنبوغ شرح انهض ١٧٠/٥ وجاهة المحتاج  
١٤٧/٢، والتي مع شرح الكبر ٣٢٤/٢ ط حديث  
المجموع، يشوه أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده  
٢٩٠/١ ط حديث ابن عباس رضي الله عنهما باللفظ  
«من إذا فرغ من غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل يده  
واليد جعفر» ثم صح به ما يفسح باليد (وقال أحمد  
شاكراً لمجمل المسند ٣٣٥/١ - ٢٢٥٠) إسناده ضعيف.  
وساق ابن كثر حديث ابن عباس في صفته غسل النبي ٣٠  
ونقل القدر به أحمد في البداية والنهاية ٢٦٠ - ٢٦١.

## الأحكام المتعلقة بالتنعيم :

٢ - أجمع الفقهاء على أن المعتذر بالضعف لا بد له من الخروج إلى الخلل ثم يحرم من الحل ليجمع في النسك بين الحل والحرم . وبهذا يذهب إليه .  
تحتاج التخييل ومن في حكمه فزعم يترجم من قوله .  
وعلموه بأنه عرج إلى عرفه وهي من الحل فيجمع بذلك بين الحل والحرم .<sup>(١)</sup>

## تنعيم

التعريف :

١٠ - للتنعيم موضع في الحل في شمال مكة العربي ، وهو حد الحرم من جهة المدينة المنورة . قال الفاسي : المنسافة بين باب العمرة وبين أعلام الحرم في هذه الجهة التي في الأرض لا التي على الجبل تساعت رائف فراع وأربعائة فراع وعشرون فراعاً يذراع اليد .<sup>(٢)</sup>

وإنما سمي بالتنعيم بهذا الاسم لأن الجبل الذي عن يمين المداحل يقال له ناعم والذي عن اليسار يقال له معصم أو نعيم والروادي نعمان .<sup>(٣)</sup>

ثم اختلفوا في أفضل بقاع الخلل للاعتذار . ذهب المالكية وجهود الشافعية - وهو أحد وجهين عند الحنابلة - إلى أن أفضل البقاع من أصراف الخلل لإحرام العمرة الجعفرية ، لأن النبي ﷺ اعتمر من الجعفرية .<sup>(٤)</sup> ولبعدها عن مكة . ثم يلي الجعفرية في الفضل التنعيم ، لأن

(١) طائفة المعتمد ٢٨٨/١ ط الحاشية للتجربة . وفيه لا ينقداسة ٢٥٩/٣ ط الرياض ، وقاية ٢٥٧/٣ ٤٤٩ .  
وفتح القشيري ٣٣٦/١ دار إحياء التراث العربي ، وبين الحقائق ٨/١ . وحاشية العبدري على شرح الرسالة ٢٥٧/١ . نشر دار المنيرة . وادبجوع شرح للهدى ٢٠٩/٢ ط الشريعة ، بروضة الطالبين ٤٣٢/٢ . وبهذه المحتاج ٢٥٥/٢

(٢) حاشية العبدري على شرح الرسالة ٤٥٧/٢  
(٣) حديث . واعتمر النبي ﷺ من الجعفرية أخرجه البخاري في الصحيح ٣٩٠٧ ط الطهطاوي ، ومسلم ٩١٦/٣ - ط الخليلي .

(٤) ولقد احتج إبراهيم رفعت ، بأشياء قديمة المزارع الرومي من قبيل الفاسي لبعض الأماكن . فكان فراع ثلث ٤٩ سبعا ، فالمنسافة بين التنعيم وبين باب العمرة - حسب تقديره - ١١٩٨ مزاراً . (مزار الحرمين ٣٤١/٢) .

(٥) معجم البلدان ١٩/٢ وكشف المستند لأبي إسحاق الحارثي ص ١٢٧ ، وللسان الله رب العالمين . ومنه وصلة الحارثي ٣١٦/١ ط دار الكتب المصرية ، وبهذا الترمذ بأخبار يزيد الحارثي ١/١ ط الحلبي ، وفتح القشيري ٧/٧ - ط السفة . والبالغة ٤٥٨/٣

الشيء، أمر أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن تنعيم بها<sup>(١)</sup> ورأى الشافعية والحنابلة بعد تنعيم الحديبية لأن النبي ﷺ هم بلا عتبار بها فصداه الكفار<sup>(٢)</sup> وقال الحنفية والحنابلة في وجهه وأبو إسحاق الشيرازي من الشافعية: إن أصل جهات أهل التنعيم بالإحرام منه لتعميرة أفضل من الإحرام قدام الجعنة، وذلك لأمر النبي ﷺ عند الإحرام من أبي بكر بأن يذهب بأخته عائشة إلى التنعيم لتحرم به<sup>(٣)</sup> والدليل القوي مقدم على محضهم - على الدليل القوي<sup>(٤)</sup> قال الطحاوي: وذهب قوم إلى أنه لا يفتات للعمرة لمن كان حكة إلا التنعيم

ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المساكن التي للحج<sup>(٥)</sup> قال ابن سيرين: بلغني أن النبي ﷺ وقت لأهل مكة التنعيم<sup>(٦)</sup> ثم قال الطحاوي: ويخلفهم آخرون فقالوا: يفتات العمرة الحل وإنما أمر عائشة بالإحرام من التنعيم لأنه كان أقرب الحل إلى مكة. ثم روي عن عائشة في حديثها أنها قالت: فكان أودانا من الحرم التنعيم وعتمرت منه. قال فثبت بذلك أن التنعيم وغيره سواء في ذلك. أي في الأجزاء<sup>(٧)</sup>



- (١) حديث: «أمر أم المؤمنين عائشة أن تنعيم من التنعيم» أخرجه بخاري، الصحيح ٥٨٩: ٣ ط السليبي  
(٢) حاشية العبدوي على شرح الرسالة ٤٥٧: ٦، ومواف  
أفضل ٩٨: ٣، شرح مكة الشافعية، ومائة الصاوي  
مناشي ٥، شرح الصغير ٢: ١٩ ط دار المعارف بمصر،  
روضة الطالبين ٢٤: ٣، وساجدة لطيف ٢٤٥: ٣.  
والانصاف ٤١: ٤، ط دار الكتب، التراث العربي.  
والسيرة لأبي طاهر ٢٧٩: ٣ ط دار الكتب  
(٣) حديث: «ممن الذي لا يختار من أحذية عبدة  
الأكابر» أخرجه البخاري، الصحيح ١٥٥٣: ١ ط السليبي  
(٤) حديث: «أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يذهب بأخته  
عائشة إلى» أخرجه مسلم ٨٥١: ٢٤ ط الحلبي  
(٥) حاشية ابن عثيمين ٥١٥٩: ١٢، بولاق، ونبذة ١٥٩: ٣.  
والانصاف ٥٤: ١، والسيرة في اللغة على ما ذهب الإمام  
الشافعي ص ٥٧ ط مطبعي المسبي ١٣٧٠ هـ

- (١) بيل الأوطار ٥: ٢٧ ط دار الخيل، ومجلة الفاري  
١١: ١٦٢ ط ليرة، والمعي لأبي قدامة ٢٥٩: ٣  
(٢) حديث ابن سيرين، «وقت رسول الله ﷺ» أخرجه  
أبو داود في المراسيل ١: ١٦ ط لجنة الاشراف لعمري  
(٣) ١٤٥: ٣٥٧ ط الدار الفقهية ونقل أبو داود عن سعيد أنه  
قال: «هذا حديث لا يروى»  
(٤) بيل الأوطار ٥: ٢٧، ونسج معاني الآثار للطحاوي  
٧٤: ٢٧

والتمس إلى البائع . أما التنفيذ فهو العمل  
بمقتضى العقد أو الحكم وإمضاء ، بتنفيذ ،  
عقوبة الحد على المحكوم عليه ، وتسليم المبيع  
للمشتري ، والتمس للبائع من العاقد طوعا أو  
بالرأى من الحاكم . قال المفتي : إن التنفيذ ليس  
بحكم ، إنما هو عمل بحكم سابق وإحذارة للعقد  
الموقوف

ولذا غالوا : إن الحكم بالمحكوم به تحصل  
الحاصل وهو ممنوع .<sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات المصلحة :

القضاء .

٣ - القضاء في اللغة : الحكم ،<sup>(٢)</sup> وقوله  
نعالي : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه » .<sup>(٣)</sup>

والفرق بين القضاء والتنفيذ أن الشفيع يأتي  
بعد القضاء ، والقضاء سبب له .

الحكم التكليفي :

٤ - يجب على الوصي ، أو الورثة تنفيذ وصايا  
الميت بتسليمها ، وعلى الحاكم ، أو من ينوب  
عنه تنفيذ العقوبات على من حكم عليه ،

## تنفيذ

التعريف :

١ - التنفيذ في اللغة : جعل الشيء بجوار محله .  
يقال : نفذ السهم في الرمية تنفيذا : أخرج طرفه  
من الشئ الآخر . ونفذ الكتاب أمرا : ونفذ  
الحاكم الأمر أمرا وقضاء .<sup>(١)</sup>

والاصطلاح الشرعي لا يخرج عن المعنى  
اللغوي ، والنفاذ ترتب الآثار الشرعية على  
الحكم .

وقد يطلق لفظ تنفيذ على إحاطة الحاكم  
عنها بحكم أصدره حاكم آخر على وجه  
التسليم ، ويسمى اتصالا . ويتجوز بذكر  
(الثبوت) والتنفيذ قال ابن عابدين : وهذا هو  
المعارف عليه في زماننا هذا غالبا .<sup>(٢)</sup>

٢ - والفرق بين نفاذ الحكم أو العقد وتنفيذهما  
هو : أن النفاذ صحة العقد أو الحكم وترتب آثاره  
أخاصة منه ، كوجوب إقامة الحد على المحكوم  
عليه ، وانتقال ملكية المبيع إلى المشتري ،

(١) ابن عابدين ٣٦٤/١ ، ومطالع نولي المهر ١٠٧٢/٢ .  
والمني ٧٦/٩

(٢) تاج العروس

(٣) سورة الإسراء ٢٣/١

(١) تاج العروس وشاذ المهر ١٠٧٢/٢ .

(٢) ابن عابدين ٣٦٤/١ ، ومطالع نولي المهر ١٠٧٢/٢

على طلب صاحب الحق، «التفصل في  
مصطلحي: (استيفاء - وجبة)

الأمر بتنفيذ حكم القاضي :

٦ - إذا طلب من القاضي تنفيذ حكم أصدره  
هو نفسه وجوباً باتفاق الخصم، أو كان دأب أن  
حكمه. أما إذا نسي ولم يذكر أنه حكمه،  
واختلف الفقهاء في حواجز تنفيذه ما حكم به.

ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه لا يجوز له  
تنفيذه حتى يتذكر، وإن شهد شاهدان على أنه  
حكمه، أو رأى دونه فيها أنه حكمه، وأنه يمكنه  
الرجوع إلى التعلم والإحاطة بالذكر فلا يرجع  
إلى الظن، وإلا إمكان الرجوع في الخط<sup>(١)</sup>

وقال المالكية والماتلة: إن شهد شاهدان  
على أنه حكمه لزم موافقاً، وإيصاء لحكم،  
وقالوا: لأنه لو شهدا عنده حكم غيره قبل،  
وهكذا ذلك هنا<sup>(٢)</sup>

الأمر بتنفيذ حكم قاض آخر.

٧ - إذا رجع إلى القاضي حكم قاض آخر نفذه،  
وإن حالف وذهب، أو رأى أن غيره أصوب

وعلى من التزم حقوقاً مالية ماغيره، أو ألزمه  
النسخ حقاً. تنفيذ ما ألزمه من حقوق، وعلى  
الحاكم التنفيذ جبراً على من امتنع عن التنفيذ  
طوعاً إذا طلب صاحب الحق حقه.

من يطلب التنفيذ .

٥ - يختلف من له سلطة التنفيذ باختلاف آخر  
المراد تنفيذاً :

فإن كان الحق المنفذ عقوبة كالخلع، والتهريب  
والغصاص، فلا يجوز تنفيذه إلا ب إذن من الإمام  
أو نائبه نائباً للفقيه. لأن ذلك يختص إلى  
الاحتياط، والخطأ، ولا يذم من قر به الخيف  
والخطأ، فوجب له رد صبه إلى نائب الله في  
حقه، ولأنه متى كان يقيم الحدود، وكذا  
جملته<sup>(٣)</sup>

والتفصل في مصطلح (استيفاء)

وذهب الحنفية إلى أنه يجوز لكل مسلم،  
تنفيذ العقوبة حال مباشرة العصبية لأنه نهي عن  
المكر ولكل ماأموره<sup>(٤)</sup>

ثم، إذا كان الحكم المنفذ من حقوق العباد  
الثانية، فتنفيذ على من عيه الحق، فإذا امتنع  
بلا وجه شرعي نفذته أحكام بقوة القضاء بناء

(١) معاشات الولي لشمس ١٥٩/٦، وروضة الطائير  
١٩٢٦/٩، ١٩٢٦/١٠، والحري ٢١/٩، وابن عديم  
١٥٧/٢

(٢) محل شرح المباهج ٢٠١/١، ٢٠٥، وروضة الطائير  
١٥٧/١١

(٣) المعنى ٢٦/٩، ٢٦، والحري ٢٧/٧

(٤) ابن عديم ١٨١/٣





وإلى هذا ذهب الأئمة، مالك، والشافعي، وأحمد.

وقال الخنفي: يجوز قضاء المرأة، فيما يجوز فيه شهادتها، وهي ماعداء القنود، والحد، فإذا حكمت بين خصمين، ففتحت قضاء موافقا لدين الله بعد<sup>(١)</sup> وإذا حكمت في حد أو قود، فرفع إلى قاض آخر يرى جوازها فأقضاء فليس لغیره إبطاله<sup>(٢)</sup>.

وأفتى بعض متأخري الشافعية، إذا اتلى الناس بولاية امرأة، بعد فضاؤها للضرورة<sup>(٣)</sup> والتفصيل في: قضاء.

تنفيذ حكم غير المسلم:

١١ - لا يصح تولية غير المسلم القضاء لانتفاء أهليته للولاية، ونصبه على مثله محذور رئاسة لا تنفيذ حكم وقضاء. ومن ثم لم يلزم حكمه عليهم إلا إذا رضوا به<sup>(٤)</sup>.

وقال الخنفي: إن تقليد غير المسلم القضاء صحيح وإن لم يصح قضاؤه على المسلم حال كونه. وينفذ على أهل ملته<sup>(٥)</sup> والتفصيل في باب القضاء.

(١) ابن عابدين ٣٥٦/١. وكبح القدير ٣٩١/٦ ط إبياء الزيات

(٢) المصدر السابق

(٣) نهاية المحتاج مع حاشية الشرح مفاتيح ٢٤٠/٨

(٤) نهاية المحتاج ٢٣٨/٨ ط مصطفى باي الحلي، وكشاف الشافعي ٢٩٩

(٥) حاشية ابن عابدين ٥٩٩/٢

## تنفيذ

الترخيص:

١ - التنفيذ في اللغة من النقل وهو الغنيمه. يقال: نقله أعطاه النقل، ونقله بالتخفيف نقلًا ونقله إياه، ونقل الإمام الجند إذا حملهم مناصروا، ونقل فلان على فلان فضله على غيره.

قال أهل اللغة: جاع معنى النقل والتأنيذ ما كان زيادة على الأصل.

وهو في الاصطلاح زيادة مال على سهم الغنيمه يشترطه الإمام أو أمير الجيش لمن يقوم بما فيه تكاثر زائدة على العدو<sup>(١)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

الرضخ:

٢ - الرضخ هو العطية القليلة، وفي الشرع عطية من الغنيمه دون السهم لغير من يسهم لهم، كالصبيان والنساء إذا قاموا بعمل فيه إحنة على القتال<sup>(٢)</sup>.

(١) لسان العرب مادة نقل، وحاشية ابن عابدين ٢٤٨/٣ وروضة الطالبين ٣١٨/٦ والمغني ٣٧٨/٨

(٢) لسان العرب مختار الصحاح حادني، رضخ، وسهم.

### الفهاء (١)

### الحكم التكليفي :

وكره مالك وأصحابه الصورة الأخيرة :

قالوا : لأن ذلك بصرف نية المجاهدين لقتال  
العدو ، ويؤدي إلى التحامل على القتال ،  
وركوب المخاطر ، وقال عمر القاروق رضي الله  
عنه : لا تقدموا هاجم المسلمين إلى الحصون ،  
لمسلم أسبقه أحب إلي من حصن أفتح له  
وهالوا . يفيد الشرط وإن كان منوعاً ، إن لم يبطئه  
الإمام قبل حوز المغنم (٢)

٣ - ذهب جمهور الفهاء إلى مشروعية التنفيل ،  
إلا ما روي عن عمرو بن شعيب فإنه قال :  
لا تقل بعنه رسول الله ﷺ .

وهيب الشافعية والمالكية إلى أنه لا تنفيل إلا  
إذا صبت الحاجة بأن كثر العدو وقل المسلمون  
واقضى الحال بحيث لسرايا وحفظ المكاسب ،  
لذلك نقل رسول الله ﷺ في بعض الغزوات  
دون بعض (٣)

وقال الحنفية هو مستحب لأسه نوع من  
التحريض على الجهاد (٤)

٤ - ولتنفيل صور ثلاث :

إحداها : أن يبعث الإمام أمام الجيش سرية  
تقبر على العدو ، ويجعل لهم شيئاً مما يغمون ،  
كالربع أو الثلث .

### محل التنفيل :

٥ - يجوز التنفيل من بيت المال الذي عند  
الإمام ، بشرط في هذه الحالة : أن يكون  
التنfil معلوماً نوعاً ، وقدراً ، كما يجوز أن يفعل مما  
سبغ من الأعداء وتقتصر المحالة فيها  
للمحاجة (٥)

واختلف الفقهاء من أي شيء يكون الفعل  
إذا كان من الغنيمة .

فقال الحنابلة وهو قول للشافعية : يكون الفعل  
من أربعة أخماس الغنيمة مطلقاً ، وهو قول أنس

ثانيتها : أن يفعل الإمام أو لأمر بعض أفراد  
الجيش لما أبداه في القتال من شجاعة وإقدام ، أو  
أي عمل منيد قلبي به غيره من غير سبق شرط .  
ثالثتها : أن يقول الإمام : من قام بعمل  
معين فله كذا كيهنهم سور أو ثقب جدار ، ونحو  
ذلك ، وكل هذه الصور جائزة عند جمهور

(١) المعنى ٨/ ٢٧٩ - ٣٨١ ، وروضة الطالبين ٦/ ٣٩٩ ،  
وتشبيه ٢/ ١٩٣ ، وحاشية ابن عابد ٣/ ٢٣٨ ، ونسخ  
القدوس ٥/ ٢١٩

(٢) حاشية هارون ٣/ ٢٢٨

(٣) حاشية ابن عابد ٣/ ٢٣٨ ، وروضة الطالبين ٦/ ٣٩٩ ،  
والمنها ٨/ ٣٨٢

(٤) مسي المحتاج ٣/ ٦٠٢ ، وروضة الطالبين ٦/ ٣٩٨ ،  
والمرزوقي ٣/ ١٢٨ ، جواهر الإكليل ١/ ٢٦١

(٥) فتح القدوس ٥/ ٢١٩ ، وابن عابد ٣/ ٢٣٨

ابن مالك. <sup>(١)</sup> واستدل بحديث: لا تغل إلا بعد الخمس. <sup>(٢)</sup>

وعند الحنفية يكون من أربعة أخماس النسيئة إذا غل الإمام في أثناء القتال، أما إذا غل بعد الإحراز فلا يغل إلا من الخمس. <sup>(٣)</sup>

وينصب الملكية إلى أنه يكون من الخمس. <sup>(٤)</sup>

وذهب الشافعية في قول إلى أنه يكون من خمس الخمس، وهو حظ الإمام. وفي قول آخر لهم: يكون من أصل النسيئة. <sup>(٥)</sup>

ولا يجوز عند الحنابلة والشافعية أن يقول: من أخذ شيئاً فهو له، ولا يصح هذا الشرط، قالوا: وما غل أنه  $\frac{1}{5}$  منه فهذا لم يثبت. <sup>(٦)</sup>

قدر التغل.

٦ - ليس للتغل حد أدنى فالإمام أن يغل الثلث أو الربع أو أقل من ذلك، كما يجوز له ألا يغل أصلاً. هذا من اتفاق بين الفقهاء، واختلفوا:

(١) التقي ٨/ ٣٨٤.

(٢) حديث: لا تغل إلا بعد الخمس، أخرجه أبو داود (١٨٧/٣) - تحقيق عرت حيد دعاص - من حديث معمر بن يزيد، وإسناده حسن.

(٣) ابن عابدين ٣/ ٢٤١، وضع القادر ٥/ ٢٥٠.

(٤) الزرقاني ١٢٨/٣ وما بعده، ونداية الجند ١/ ٤١٣.

(٥) القليوبي ٣/ ١٩٢.

(٦) غلبوي ٣/ ١٩٢، وروضة الطالبين ٦/ ٢٧٠، والمغني ٨/ ٣٨٠.

هل للتغليل حد أعلى؟

فذهب الحنفية والشافعية إلى أنه ليس للتغليل حد أعلى، فالإمام أن يغل الحرية كل ماتخمته، أو بقدر منه، كأن يقول: ما أصبتم فهو لكم أو لكم ثلث أو ربعه بعد الخمس، أو ثلثه، وقال الحنفية: ليس للإمام أن يقول ذلك للمسكر كله، وقال ابن الهيثم من الحنفية: لا يجوز أن يقول ذلك للحرية أيضاً. <sup>(١)</sup>

وليس للتغليل حد أعلى عند الشافعية بل هو موكول باجتهاد الإمام وتقديره حسب قيمة العمل وخطره، واستدلوا بما روي عن حبيب بن مسلمة أن رسول الله  $\text{ﷺ}$  كان يغل الربيع بعد الخمس والثلث بعد الخمس إذا غل. <sup>(٢)</sup>

وهذا يدل على أنه موكول لاجتهاد الإمام. <sup>(٣)</sup>

وقال الحنابلة: لا يجوز تغليل أكثر من الثلث، لأن غل النبي  $\text{ﷺ}$  لم يتجاوز الثلث. <sup>(٤)</sup>

(١) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٤١ - وفهوي ٣/ ١٩٢.

(٢) حديث حبيب بن مسلمة أن رسول الله  $\text{ﷺ}$  كان يغل الربيع بعد الخمس والثلث بعد الخمس إذا غل، أخرجه أبو داود (٦٨٢/٣) - تحقيق عرت حيد دعاص - وإسناده صحيح.

(٣) نهاية الجاح ١/ ١٦٦، ومغني المحتاج ٣/ ٢٠٢، وقليوبي ٣/ ١٩٢.

(٤) التقي ٨/ ٣٨٠.

وقت التنفيل :

٧ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة ، إلى أن التنفيل يكون قبل إصابة المنعم . أما بعد إصابة المنعم فيمنع أن يخص البعض ببعض ما أصابوه ، لأن حق الغانمين قد تأكد بالإصابة والإحراز . وقال الحنفية : للإمام أن ينفل بعد الإحراز من الخمس ، لأنه لا حق للغانمين فيه بشرط أن يكون المنفلون من أصناف الخمس . وقال المالكية : لا نفل إلا بعد إحراز المغنعة .<sup>(١)</sup>

## تنقيح المناط

المنعطف :

١ - التنقيح : التهذيب والتعريف .

والمناط : العنة .<sup>(٢)</sup>

وتنقيح المناط عند الأصوليين : هو النظر والاجتهاد في تعيين ما ذن النص على كونه علة من غير تعيين ، محذوف ما لا مدخل له في الاعتبار مما افترن به من الأوصاف . كل واحد بطريقه . وذلك مثل قول النبي ﷺ - للأعرابي الذي قال : هلكت يارسول الله - ما صنعت ؟ ، قال : وقعت على أعني في نهار رمضان ، فقال له النبي ﷺ : «أحق رقبه» ،<sup>(٣)</sup> فإنه يدل على كون الوقوع علة للعتق ، والتعليل بالوقوع وإن كان مومى إليه بالنص ، غير أنه يفتقر في معرفته عينا إلى حذف كل ما افترن به من الأوصاف عن

## تنفل

النظر : نافلة .



(١) مختار الصحاح . والمعراج الكبير . لسان العرب ، وإرشاد

الضحول للشوكاني ٢٢١

(٢) حديث . «أحق رقبه» . أخرجه البخاري (تنقيح ١٤٩/٥ ط السبعة) من حديث أبي هريرة .

(٣) مفتي المعراج ١٠٢/٥ ، ومهابة فتاوى ١٢٦/٥ . وابن عابد بن ٢٣٨/٥ . وضع القدير ١٥٠/٥ ، ومهابة الجهاد

درجة الاعتبار بالرأي والاجتهاد . وذلك بأن بين أن كونه أمرايا ، وكونه شخصا معينا ، وأن كونه ذلك الزمان وذلك الشهر بخصوصه ، وذلك اليوم بعينه ، وكون الموطوءة زوجة وامرأة معينة لا مدخل له في التأثير بها يساعد من الأدلة في ذلك حتى يتعدى إلى كل من وطئ في شهر رمضان عمدا ، وهو مكلف صائمه .<sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - إلغاء الفارق :

٢ - إلغاء الفارق هو بيان عدم تأثير الفارق بين الأصل والفرع في القياس ، فثبت الحكم لما اشتركا فيه . وذلك كإلحاق الأمة بالعبد في سرية العتق الشائبة بحديث الصحيحين : « من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق »<sup>(٢)</sup> فالفارق بين الأمة والعبد هو الأمانة ولا تأثير لها في منع السرية ، فثبت السرية فيها لما شاوركت فيه العبد أي للموصف الذي شاركت فيه العبد وهو الرقية .<sup>(٣)</sup>

(١) الإحكام في تفسير الأحكام للأسي ٦٣/٢ ، وروضة الناظر ١٢٦ ، ١١٧ ، والنص ٢٣١/٢

(٢) حديث : « من أعتق شركا له في عبد .. أخرجه البخاري (الفتح ١٥٠/٤ - ١٥١ ط السلفية) ومسلم (١٦٨٦/٢)

ط الحلبي من حديث عبيد الله بن عمر .

(٣) جمع الجوامع ٢/٢٩٣

والفرق بين تنقيح المناط وإلغاء الفارق أن إلغاء الفارق ليس فيه تمييز للعلة وإنما يحصل الإلحاق بمجرد الإلغاء ، أما تنقيح المناط ففيه اجتهد في تمييز الباقي من الأوصاف للعلة ، قال البنا في حاشيته على شرح جمع الجوامع : لا يلزم من القطع بإلغاء الفارق القطع بعلة الباقي بعد الفارق الملغى ، لجواز أن تكون العلة أمرا آخر وراءها ثم قال : والحاصل أن هنا أمرين : كون الفارق غير معتبر في العلة ، وكون الباقي بعد ذلك الفارق هو العلة ، ولا يلزم من ثبوت الأول ثبوت الثاني .<sup>(١)</sup>

غير أن تعريف الشوكاني لتنقيح المناط يكاد يكون هو تعريف إلغاء الفارق الذي ذكره المحل في جمع الجوامع ، مع ذكر نفس المثال ، ويظهر من ذلك أنه لا فرق بينها عتده .

قال الشوكاني في تعريف تنقيح المناط : معنى تنقيح المناط عند الأصوليين : إلحاق الفرع بالأصل بإلغاء الفارق ، بأن يقال : لا فرق بين الأصل والفرع إلا كذا ، وذلك لا مدخل له في الحكم البتة فيلزم اشتراكهما في الحكم ، لا اشتراكهما في الموصف له ، كقياس الأمة على العبد في السرية ، فإنه لا فرق بينهما إلا الذكورة وهو ملغى بالإجماع إذ لا مدخل له في العلة .<sup>(٢)</sup>

(١) حاشية البنا على جمع الجوامع ٢/٢٩٣

(٢) إرشاد المفحول للشوكاني ص ٢٢١ ، ٢٢٢

ب - السر والتقسيم :

٣ - السر ولتقسيم حصر الأوصاف الموجودة في الأصل المقيس عليه ، وبإبطال ما لا يصلح منها للعلاقة ، فيعين الباقي لها ، كأن يحصر أوصاف السر في قياس الذرة عليه في الطعام وغيره ، وبإبطال ما عدا الطعام بطريقه ، فيعين الطعام للعلاقة<sup>(١)</sup>.

والفرق بين تنقيح المناط وبين السر والتقسيم ، أن الوصف في تنقيح المناط منصوص عليه ، بخلافه في السر والتقسيم<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر الشوكاني أن الفخر الرازي زعم أن مسلك وتنقيح المناط هو مسلك السر والتقسيم ، فلا يحسن هذه نوعاً آخر.

ورد عليه بأن بينهما فرقا ظاهرا ، وذلك أن الحصر في دلالة السر والتقسيم لتعيين العلة إما استقلالا أو اعتبارا ، وفي تنقيح المناط لتعيين القاري وبطلاله ، لا لتعيين العلة<sup>(٣)</sup>.

### الحكم الإجمالي :

٤ - تنقيح المناط مسلك من مسالك العلة ، ولكنه دون تحقيق المناط في المرتبة ، وقد أفريه أكثر منكري القياس بل قال أبو حنيفة :



(١) المنصفي ٢/ ٢٢٤ ، والأحكام للأمامي ٣/ ٦٣ ، وإرشاد المنحول من ٢٢٢

(٢) مع الخواص ٣/ ٢٧٠

(٣) هامش مع الخواص ٢٢٢/ ٢

(٣١) إرشاد المنحول من ٢٢٢

بترقيق لحواجب<sup>(١)</sup>:

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الحف

٢ - من معاني الحف الإلزامية

يقال: حفت اللحية بحفها حفا: إذا أخذ منها.

ويقال: حفت المرأة وجهها حفا وحفافا: أي  
أزالت عنه الشعر بالموسى وقشرته<sup>(٢)</sup>

والعرق بين الخدّين بالتمصص أن الحف  
بالموسى.

ب - الحلق

٣ - الحلق هو استئصال الشعر بالموسى وبحوص،  
قال تعالى: ﴿فاحلقن رؤوسكم ومقصرين﴾<sup>(٣)</sup>

ويطلق - أيضا - على قطع الشعر، والأخذ  
منه<sup>(٤)</sup>.

## تنمص

التعريف :

١ - النمص: هو نشف الشعر.

وقيل: هو نشف الشعر من لوجه.

والنمصة هي التي تنشف الشعر من  
وجهها: أو من وجه غيرها

والنمصة هي التي تنشف الشعر من  
وجهها، أو هي من تأمر غيرها بفعل ذلك.

والنمص: المغاش، الذي يستخرج به  
النيك.

ولمعت امرأة: أخذت شعر جبينها بحيط  
لبنه.

والنمصة: أسررت ألف نمصة أن تشف، شعر

وجهها، ونمعت هي شعر وجهها

والنمص: رقة الشعر وذقنه، حتى نزع  
كل الرعب<sup>(٥)</sup>

ولا يخرج أحد منهن إلا بالنعفة، لمكلبة عن  
معناها اللغوية، إلا أن بعضهم قيد النمص

(١) لغة العرب، والنية لأن لا أثر، ويجمع البحار للنمص.

مادة: تمص، والتمصص ٣٩٠/٥، والماتر فلم يحسري

١٣٠/٥، عيسى الحنسي

(٢) المساء، والقصاح، والمصحح الوسيط، مادة: حفت.

(٣) سورة النح: ٢٧

(٤) مادة: حفت، والمصحح والنهاية مادة: حفت.



الحكم التكليفي :

١ - اتفق الفقهاء على أن نقص شعر الحاسين داخل في نقص الوجه النهي عنه بقوله (١٥) وأما ألم الفصص والفتحات (١٦) واختلفوا في الحف والحق، فذهب المالكية والشافعية إلى أن الحف في معنى التفت. وذهب الحنابلة إلى حوار الحف والحق. وأن النهي عنه هو التفت فقط.

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن تلف ما عدا حاجبين من شعر الوجه - خلل أيضا في النقص، وذهب المالكية في التفت، وبوداود الحك - وبعض علماء المالكية إلى أنه لا يخلل الأخرى إلى أنه غير داخل.

واتفق الفقهاء على أن النهي عن النقص في الحديث عنه وإن على الحرمة. ونقل عن أحمد وغيره أن النبي شعرون على الكراهة

وجمهور العلماء، معنى أن النهي في الحديث إلى علماء، وأذهب ابن مسعود وابن جرير الطبري إلى عموم النهي. وأن النقص حرم على كل حال. (١٧)

(١٥) حديث، أنه لا يخلل من الفصص والفتحات. أخرجه عنه لم: ١٦٧٨، ٣ - في الحديث: من حديث عبدالله بن مسعود.

(١٦) أحكام الباء ص ٩٤. وجل الأظفار: ١٩٢، ٢٩. والمطري: ٤٩٢، ٢. وأما في علي الشهب: ٤١٨، ٢٩. وابن عابدين.

وذهب الجمهور إلى أنه لا يخلل النقص نعيم المروعة، وأجاز بعضهم لغز الشروحة عن ذلك إذا احتيج إليه علاج أو عيب، بشرط أن لا يكون فيه تدليس على الآخرين. فإن التدليس: (والنهي عنه) فإن عيب المرأة المنية عن استصحب ما هو ربة لها، كما نوى عنها والمفقود ربحها.

أما المرأة المشرومة فيرى جمهور الفقهاء أنه يجوز لها النقص، إذا كان يولد الزوج، أو دلت قرينة على ذلك، لأنه من البرية، والتزينة مطلوبة فتتخصيص، والمرأة مأشورة بها شرعا بزوجها.

ودليلهم ما روي عنه ربة من عفة أنها سألت عائشة رضي الله عنها عن الحف، فقالت: إن كان لك زوج فاستطعت أن تتشعري فتنشيك فتصحبها أحسن مما هما فاعلي (١٨)

- ٢٣٩/٢، وروى على الشيبك: ٣٧٠، ١٩. وهو المبدوء: ٢٢٨، ٢١. وضع تباري: ٣٧٧، ١٠. والجمع: ١٥١، ٢. مقربة: الآداب الشرعية: ٢١١، ٢. طبع: ٢٤٤، ٢. المنار، وعلي: ٩١، ٢. الشريفة: الطحطاوي على مدار: ١٨٦، ٢. دار الفرس، وأحكام القرآن لابن العربي: ٥٠١، ٢. عيس الحلبي.

(١٨) صحيح مسلم بشرح النووي: ٤٢٩، ٢. والآداب الشرعية: ٣٥٤، ٢. والقصر الملاء: ٥٠١، ٢. والعمري على تسمية: ٤٢٩، ٢. وابن مسعود: ٢٣٩، ٢. والآبي والمفسر: ٤١٨، ٢. وبنيان الشهاب: ٢٣٩، ٢. ومما عثر على: وأحكام النساء ص ٩٤.

حاجبه أو حلفه ، ويجوز له الأخذ منه ما لم يشبه المحتجب. <sup>(١)</sup>

وذهب الحنابلة إلى عدم جواز التنمص - وهو التفت - ولو كان يادن الزوج ، وإلى جواز الحف والخلق .

## تنمية

انظر: إنها .



وخالفهم ابن الجوزي فأباحه ، وحمل النسي على المتدليس ، أو على أنه كائن شعار الفاجرات. <sup>(٢)</sup>

ودهب جمهور العلماء إلى أنه يستحب للمرأة إذا نبتت خا لجة أو ثواب أو عشفة أن تزيلها ، وقد بعضهم ذلك بإذن الزوج .

وأوجب المالكية عليها . في المتمد - أن تزيلها ، لأن فيها مثلة .

أما ابن جرير فذهب إلى تحريم ذلك. <sup>(٣)</sup>

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز للمرأة أن تزيل شعر يديها ورجليها وظهرها وبطنها .

وتحب المالكية إلى وجوب ذلك عليها ، لأن في ترك هذا الشعر مثلة .

يحرم على المرحلى التنمص ، ويكره له حف

١١ ، أحكام النساء ، ٩٤ ، والفرع ١/ ١٢٥ ، والأداب الشرعية ٣٥٥/٣

(٣٦) المجموع ١/ ٢٩٠ ، ٣٧٨ ، وابن عابدين ١٣٩/٥ ، وقع البازي ٣٧٧/١٠ حسن الأمية لصديق علي ٧٨٧/٢ ، المنذر - والصادق علي الرسالة ١/ ٩٠٩ ، وزاد المسلم للشيخ ١/ ١٧٨ ، ١٩/٢ ، والفرط ٣٩٢/٥ ، وبيل الأوطار ١/ ١٩٢

(١) ابن عابدين ١/ ٣٩٩ ، ونعدي علي الرسالة ١/ ١٠٩ ، والنسر السداني ٥٠٠ والطحاوي علي الدر ١/ ١٨٩ ، زروني علي الرسالة ١/ ٣٧٠ ، والأداب الشرعية ٣٥٥/٣ ، والفرع ١/ ١٣٠

التي ورد بمشروعيتهما الحديث الصحيح،  
والإزالة تكون بأمر منها: التنوير.

ولا خلاف بين الفقهاء في جواز إزالة شعر  
العانة والإبط بالتنوير، لما رواه الحلال بإسناده  
عن نافع قال: كنت أطلب ابن عمر فإذا بلغ  
عانة نورها هو بيده. وقد روى ذلك عن  
النبي ﷺ،<sup>(١)</sup> ولأن أصل السنة بتأدي بالإزالة  
بكل مزيل.<sup>(٢)</sup>

المفاضلة بين التنوير والحلق والتف:

٤ - اتفق الفقهاء على أن الحلق أفضل لإزالة  
شعر العانة في حق الرجل لموافقته خبر وعشر من  
الفطرة: قص الشارب، وإعفاء اللحية،  
والسواك، واستنشاق الماء، وقص الأظفار،  
وغسل الأرجام، ونصف الإبط، وحلق  
العانة.<sup>(٣)</sup>

## تنوير

التعريف:

١ - من معاني التنوير لغة: الظلاء بالنورة،<sup>(٤)</sup>  
يقال: تنور: تظلي بالنورة ليزيل الشعر.<sup>(٥)</sup>  
ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى  
اللغوي.

الإكفاظ ذات الصلة:

الاستحداد:

٢ - الاستحداد خلق العانة، سمي استحدادا  
لاستعمال الحديد وهي المرس، وفي حكم  
الحلق القص والتف والنورة.<sup>(٦)</sup>

فعلى هذا يكون الاستحداد أعم من  
التنوير، لأنه كما يكون بالتنوير يكون بغيره من  
حلق وقص وتف.

الحكم الإجمالي:

٣ - إزالة شعر العانة والإبط من خصال الفطرة

(١) النورة بالقص، هو من الحجر يرق ويسوى منه الكلس  
ويحلق به شعر العانة.

(٢) الصالح وثاق العروس والصباح القبر مائة: تنوير.

(٣) نيل الأوطار ١/ ١٢٣ ط دار الجيل، وصحيح مسلم يشرح  
النووي ١/ ١٦٨ ط الطبعة المصرية.

(١) حديث: طلائع ﷺ بالتنورة. أخرجه ابن عاجة (٢/ ٢٣١)  
ط الحلبي من حديث لم سلمة. وكان أبو بصير. وهذا  
حديث رجاله ثقات، وهو منقطع، وحبيب بن أبي ثابت لم  
يسمع من أم سلمة، فلهذا أبو زرعة.

(٢) المغني ٨٦/ ١ ط الصراضي، وكشاف القناع ٦/ ٣٦،  
والإيضاح ١/ ١٢٢ ط دار إحياء التراث العربي، وكتاب  
الطال الرباعي ٢/ ٩٠٩ نشر دار المعرفة، وروضة الطالبين  
٢/ ٢٣٤ نشر المكتب الإسلامي، وحاشية ابن عابدين  
٥/ ٦٦٦، ونسخ البكري ١٠/ ٢١٣، ٢٤٤ ط المطبعة،  
وصحيح مسلم يشرح النووي ٣/ ١٤٨ ط المطبعة  
المصرية، ونيل الأوطار ١/ ١٦٠ ط دار الجيل.

(٣) حديث: د حشر من الفطرة... وأخرجه مسلم (١/ ٢٢٣)  
ط المطبعة من حديث عائشة.

قال أبوشامة: بنوم لنور مكش الحقيق  
وقد لكت البنت والفص<sup>(١)</sup>.

كما المرأة الأولى في حقها التنف. وهذا قال  
اخنة واليهامية.

وبرى جمهور الملكية ترجيح الخلق في حق  
المرأة

وقال اخنيلة: لا بأس بالإزاحة بأي شيء،  
والخلق أفضل.

أما إزاحة شعر الإبطين فقد نعى الفقهاء على  
أولية التنف فيه لوقفته الحبر، فغبره من الخلق  
والنور خلاف الأولى<sup>(٢)</sup>.

ونظر التفاصيل تحت عنوان (إسجداد).

## تهاتر

التعريف:

١ - التهاتر في اللغة من اهتر بالكسر وهو الكذب  
والسقط من الكلام ولحقاً فيه، ويطلق على  
الشبهات التي يكذب بعضها بعضها يقال:  
تهاترت الشيئان أي تعديتسا وتسلفتا. وتهاتر  
الرجلان إذا ادعى كل واحد على الآخر  
بإطلا<sup>(٣)</sup>.

والاصطلاح الشرعي لا يخرج عن هذا  
المعنى.

تهاتر البيتين .

٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه إذا تعارضت  
البيتان ولم يمكن العمل بهما معاً، ولم يوجد  
ما يرجح إحدىهما على الأخرى، فزعمتا تهاترتا  
أي لا يربى شئ أحدهما على الآخر والي يمكن  
لعمل بهما معاً.

وفي المصور التي لا يمكن العمل بهما فتهاترت  
البيتان فيها.



(١) القلي ١٦٦/١، وروضة لطالعين ٢٢٤/٢، ومجانية  
العمل ٤٨/٢، ومكتبة خطاط الريلي ٥٠٩/٢، وابن  
عابدس ٢٦٦/٥، والأحيار ١٦٧/٢، وضع ليلاوي  
٣٤٣/١ ط سلفية

(٢) ابن عيسى ٢٦١/٥، والأحيار ١٦٧/٢، تنص في  
المقدمة، ومكتبة الخطاط على شرح الشيخ ٤٨/٢، وقلي  
المطاب ٤٥٠/٢، وروضة لطالعين ٢٣١/٢، وضع  
الليلاوي ٣٤٤/١ ط سلفية، ومكتبة الخطاط الريلي  
١٠٩/٢، شرح دار المعرفة، وقلي ١٦٦/١ - ١٦٧

(٣) شرح المروسي، والمصاحح الشيرازي، وهذه وضع طالعين  
٢١٤/٢ ط صادر للطباعة بيروت

أما باقي حالات الشهاتير، وما يعتبر مرجحا لإحدى الشهادتين وأثر الفتناء في ذلك يرجع في تفصيله إلى مصطلح (تعرض).

هنا ادعى - مثلاً - ابن عينا في يد ثالث وأقام كل منهما بيعة، ولا مرجح لإحدهما على الأخرى، فإنهما تهاترا في نصح الأقوال سنة الشافعية، وهو قول عند الحنفية، وأخذى روينين للحنابلة وقالوا: لأن إحدى البيعتين كاذبة يفتن لاستحالة التمكن في الكل، ولأنها حجتان تعارضتان من غير ترجيح لإحداهما على الأخرى فثبت فطنا كالحبرين.

وقال الحنفية، بعمل بالشهادتين، ويقسم بينهما بالتساوي، وهو قول عند كل من الشافعية، والحنابلة.<sup>(١)</sup>

واستدلوا بما ورد أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في ناقة وأقام كل منهما بيعة، فتضى به بينهما نصفين،<sup>(٢)</sup> قالوا: ولأن المطلق للشهادة في ما معه كل منهما عمل الوجود، بأن تعتمد إحداهما سب الملك والأخرى السب فصحت الشهادتان، ويجب العمل بها ما أمكن، وقد أمكن بالصنف، لاستوائهما في سب الاستحقاق، ومع الشهادة.

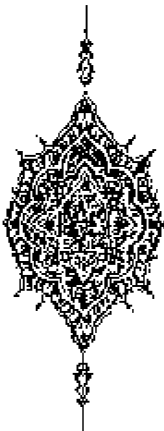
ومدار العمل بالشهادتين صحته لا صدقه فإنه مما لا يطلع عليه العباد.

(١) غلبوي ومصرية ٧٤٣/٦، والعي ٩٨٧/٩، ونج القدر ٢١٧/٦.

(٢) حديث. وأن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في ناقة، أخرجه أبو داود (٢٧/٤)، ٣٨. تحقيق عزت محمد وعيسى، والبيهقي (١٠٠/٦٥١)، ٦٥٧. هذا والبراء المأثور عنه في: وأعله البهقي بالإرسال.

## تهاتير

نظر مهابة



بعد النوم،<sup>(١)</sup> وقال أبو بكر بن العربي: في معنى التهجد ثلاثة أقوال (الأول) أنه النوم ثم الصلاة ثم النوم ثم الصلاة، (الثاني) أنه الصلاة بعد النوم، (الثالث) أنه بعد صلاة الفجر شيء ثم قول عن الأول: إنه من فهم التابعين الذين عولوا على أن النبي ﷺ كان ينام ويصلي، ويصلي ويصلي،<sup>(٢)</sup> والأرجح عند المالكية الجواب الثاني<sup>(٣)</sup>

## تهجد

التعريف

١ - التهجد في اللغة: من اجترد وبطل على النوم والسير. يقال هجد: نام مانيل فهو هاجد واجتمع هجود من: رافد ورجود وقاعد وقامود وهجد: صلى مانيل، ويقال: تهجد: إذا نام، وتهجد: إذا صلى فهو من الأضداد<sup>(٤)</sup>

الألفاظ ذات الصلة:

أ - قيام الليل:

٢ - الأصل في (قيام الليل) أن يطلق على الاشتغال بعد الصلاة دون غيرها، وقد يطلق على الاشتغال بمقتضى الطاعة من تلاوة وتسبيح ونحوهما.

وفي لسان العرب: قال الأزهري: المعروف في كلام العرب أن لك جد هو الذي نام هجدا هجودا إذا نام، وأما التهجد فهو الذي نام في الصلاة من النوم، وكأنه قيل له تهجد في الصلاة المجرد عن نومه<sup>(٥)</sup>

وقيام الليل قد يفتق نوم بعد صلاة لعشاء وقد لا يسبقه أم، التهجد فلا يكون إلا بعد نوم.

وقد فسرت عائشة رضي الله عنها وابن عباس رضي الله عنهما وجماعة (نامة الليل)<sup>(٦)</sup> بالقيام للصلاة بعد النوم، فيكون موافقا للتهجد<sup>(٧)</sup>

وفي الاصطلاح: هو صلاة التطوع في الليل

(١) أحكام القرآن لمصنف ٢٥٤:٣، والذهبي ٢١١:٣، وفيه المخرج ١٢٧:٢، ومطالع أول الليل ٥٦٧:١  
(٢) حديث أكثره فيهم ويصل ويستم ويصلي أخرجه مسلم (٢٧٩/١ - ٥٢٧ - ط الحلبي) ومن حديث عبد الله بن عباس

(٣) الإنتاج للربيعي المحب ١٠١:١ دار المعرفة الجامع  
أحكام القرآن للقرطبي ٣٠٨:١٠، وأحكام القرآن لابن العربي ١١١:٣، والديلمي ٢١١:٢، وهو غير الإكابر ٢٧٢:١

(٤) المصباح للمصنف ١٠١:١

(٥) صفاء النور - مدار - هجدا

(٦) سورة النور ٦٠

(٧) تفسير الخازن ٢٩/١٩

ب - إحياء الليل :

٣ - المراد بإحياء الليل قضاءه أو أكثره بالصلاة كالصلاة، والذكر، وقراءة القرآن، ونحو ذلك، فبينما عموم وخصوص وجهي - فالإحياء أحص لشعوله الليل كله أو أكثره، والتهجد أحص لكونه بالصلاة دون غيرها  
وتفصيله في مصطلح «إحياء الليل».

حكمه :

٤ - التهجد مسنون في حق الأمة لقوله تعالى : ﴿ومن الليل فتهجد به نافلة لك﴾<sup>(١)</sup> أي فريضة رائدة على الفريضة بالنسبة للنبي ﷺ وبكواظبه ﷺ على التهجد، ولما ورد في شأنه من الأحاديث الدالة على سنينه، ومنها قوله ﷺ : «عليكم بالصلاة الليل، فإنه ذنب الصالحين لبائكم، وغرة إلى ربكم، ومكفرة للسيئات، ونداة عن الإثم»<sup>(٢)</sup>

وقوله عليه الصلاة والسلام : «أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل»<sup>(٣)</sup> والمراد بها التهجد.

(١) سورة الإسراء : ٧٩

(٢) حديث : «عليكم بصلاة الليل، فإنه ذنب الصالحين جلتكم، وغرة إلى ربكم، ومكفرة للسيئات، ونداة عن الإثم» أخرجه الحاكم (١/٣٠٨)، ط دائره المعارف الشافعية، من حديث أبي أمامة البهلي وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) حديث : «أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل» أخرجه مسلم (١/٨٩)، ط الخليلي، من حديث أبي هريرة

وأما في حق النبي ﷺ فقد اختلف العلماء في وجوبه أو نفيه على قولين<sup>(١)</sup> ينظر في مصطلح : (اختصاص).

وقته :

٥ - أفضل أوقات التهجد جوف الليل الآخر لما روى عمرو بن عبس قال : قلت : يا رسول الله : أي الليل أسمع ؟ قال : «جوف الليل الآخر فصل ما تشاء»<sup>(٢)</sup>

فلو جعل الليل حدين أحدهما للنوم والآخر للقيام فالأخير أفضل. لما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير يقول : من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفري فأغفر له؟»<sup>(٣)</sup> متفق عليه.

(١) مراهم القفاح وحاشية الطحطاوي عليه ٢٦٦ - ٢٦٧، والإشباع للتبرسي الخطب ١ : ٦ - ١٠، دار المعرفه، حاشية المساجد للرملي ١٢٧ : ١٢٨، والمواضع المحاور ١ : ٩٣١، ولقني لابن قدامة ١٣٥ : ٢ الرياض الحديثة، مطالب أولي النهى ١٩ : ٥٦٨، والموسوعة ٢ : ٢٥٧

(٢) حديث : «أي الليل أسمع قال : جوف الليل الآخر، فصل ما تشاء» أخرجه أبو داود (٣ : ٥٦، ٥٧)، تحقيق عرت هيد دحلان، والترمذي ٥١ : ٥٢٠، ط الخليلي، من حديث أبي أمامة وقال : حدث حسن صحيح

(٣) حديث : «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا» أخرجه تيماري (المنيع ٤ : ١٩)، ط النسخة، ومسلم (١/٢٤٩)، ط الخليلي

قال الحنفية والسبعية: لو زاد أن يجتمع  
أثلاث فيشتمل لثمة وييام ثمة، فالثلاث الأوسط  
أفضل من طرفه، لأن الثمة فيه ثمة. والعبادة  
أفضل، وأفضل فيه أقل. ولهذا قال السبعية  
بأنه لو زاد في ألف ألف من الشجرة المحصورة في  
وسط الشجرة<sup>(١)</sup> والأوسط في وسطها عدد الحنفية  
والسبعية والخليفة السدس الرابع والخامس من  
الليل، روى عنده من عمر وروى الله عنه  
أن رسول الله ﷺ قال: «أحب الصلاة إلى الله  
عمر وحمل صلاة داود عليه السلام كان ينام نصف  
الليل ويقوم ثلثه ويصلي ثلثه»<sup>(٢)</sup>

وأما الحنفية فأفضلهم ثمة الأخير من  
ثمة يكون غايته الانتهاء نحو الليل، نعم من كان  
مخاف حائله أن لا يشبه آخره بأن كان غلب  
آخره اليوم إلى التسع. فالأفضل أن يجعله أول  
الليل أحبها<sup>(٣)</sup>

عدد ركعاته:

١- اتفق الفقهاء على أن أهل ركعتان حنفيان  
ماروي أسودير، رضي الله عنه عن النبي ﷺ  
قال: «إن قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته  
بركعتين خفيفتين»<sup>(٤)</sup>

واختلفوا في أكثره فقال الحنفية: منتهى  
ركعاته ثمان ركعات<sup>(٥)</sup> قال ابن الميمون والطاهر  
أن ثمة من ثمة بركعة كالأربعين، وأن منتهاه كان  
ثمان ركعاته، وبأنه الروايات العائدة على  
ذلك

وقال الحنفية: أكثره عشر ركعات أو ثمان  
عشر ركعة<sup>(٦)</sup> فقد روى أن النبي ﷺ كان يصلي  
بالليل إحدى عشرة ركعة يؤثر منها بواحدة<sup>(٧)</sup>  
روى أنه كان يصلي فيه اثني عشرة ركعة ثم  
يوتر بواحدة<sup>(٨)</sup> ينظر في مصطلح:  
(اختصاص)

(١) حديث: «إذا قام أحدكم من الليل فافتتح صلاة ركعتين  
خفيفتين أخرجه مسلم (٥٣٢: ١) ط الحلي: من حديث  
أبي هريرة

(٢) ابن عثيمين (١: ٥٦). والشافعي الحديث (١: ١١٢) الحنفية  
الإسلامية ومنح التفسير (١: ٢٩٠) دار إحياء التراث العربية

(٣) الدعاء بدوا (١: ٢٣٤) دار المعرفة  
(٤) حديث: «كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة يؤثر منها  
بواحدة أخرجه مسلم (٥٣٢: ١) ط الحلي: من حديث  
عائشة

(٥) حديث: «كان يصلي فيه اثني عشرة ركعة ثم يوتر بواحدة»  
أخرجه مسلم (٥٣٢: ١) ط الحلي: من حديث  
زيد بن خالد

(٦) حديث: «أما الذي مثل شجرة المعصرة في  
وسط شجرة أخرجه أبو سعيد (١: ٢٨١) ط الدعاء من  
حديث عبد الله بن عمر وصححه البرقي في تخرجه حديث  
إحياء علوم الدين (٢: ٢٠٤) ط الحلي:

(٧) ابن عثيمين (١: ١٦٠) وروضة الشافعي (١: ٣٣٤) ونهاية  
الاحتجاج للربيعي (١: ١١٩) وأما في هذه الإمام الشافعي  
(١: ٩٦) والموسم لأبي تمام (١: ٣٩٠) إلى باب الحديث

وحديث: «أحب الصلاة إلى الله صلاة داود عليه  
السلام» أخرجه البخاري (فتح (١: ١٦٠) ط  
السلام

(٨) لم يذكره الدعاء (١: ٢٣١) من دار المعرفة



عشرة ركعة يصليها من كل ركعتين ويوتر  
بواحدة<sup>١)</sup>

تم لك التمهيد لعنايه

٨ - يكره لمن اعتاد التهجّد أن يتركه بلا عذر  
لأنه يؤثّر فيّ لأمن عمره ويبدع عباد الله لا تكن مثل  
فلان كك بقوله من الليل فذكر قيام الليل<sup>(١)</sup>  
سئل عنه . وفيه تهجد وأحب الأعمال إلى الله  
أنومها وإن قل<sup>(٢)</sup> وتروى عائشة رضي الله عنها  
وكان النبي ﷺ إذا صلى صلاة دارم عليها<sup>(٣)</sup>  
هذا وتفصيل ذلك كله وما عداها مما هو متصل به  
من صفة حالته وما يفعله للتهجد إذا قام من  
الليل يتهجّد وما يقرأ في تهجده ، وإن أراد  
بالقراءة وجهه بها . وهل يتجده في البيت أفضل  
من في المسجد أو العكس ، وإيقاظه من يطمع في  
تهجده إذا لم ينجح ضرا ، وهل إطالة القيام

(٦) حديث : مالك بن زيد في رمضان ولا غيره من أحاديث  
عشره ركعة، أخرجه البخاري والفتح ٣٣٣ - ط  
المنعم

(٢) حديث : « ما عداكم » (أي من فلان) . كان يقدم من  
الليل فتركه ثم التفت إلى آخره المجاوزي الفصح ٣٧ -  
ط البيهقي: « حديث عبد الله بن عمر »

٥٤٩: ١٠٠٠ - هذا المجلس من حديث عائشة

٢٤١) حديث: «كفارة النبي ٥٣: لا يقبل صلاة» يوم عرفة .  
أخرجه الطبراني المعجم ٣١٣/١ ط السابعة من حديث  
عبد

وقال الشافعية : لا حصر لعدد ركعاته وهو ما يؤيد من عبارات فقهاء الحنابلة (١١) خير : الصلاة خير موضوع من شاء أقل ومن شاء أكثر (١٢)

رکعت پہلے پہلے

٧- قال ابن قدامة: اختلف في عدد ركعات تهجدته بخمسة فروي أنه ثلاث عشرة ركعة لما روى ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يخطئ بقصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة.<sup>(١)</sup> أخرجه مسلم ومقات وعلاء: ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهم وطولهم، ثم يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهم وطولهم، ثم يصلي ثلاثا. وفي لفظ قالت: وكانت صلاته في شهر رمضان وغيره بالليل ثلاث عشرة ركعة منها ركعتا الفجر وفي لفظ: منها الفجر وركعتا الفجر. وفي لفظ كان يصلي ثلاث عشرة ركعة مركبة الفجر. وفي لفظ كان يصلي فيها بركعتي الفجر إحدى

(١٦) حماية المنتج للرملي ١٩٤١/٩، ١٩٤٨، وكذا الفناء  
١٩٤٨ - ١٩٤٩، ونعم، ١٩٤٨ - ١٩٤٩

٢١) حديث «التصلا» خبر موضوع من شاه أهل مصر شاه أكثره  
أخرجه أحمد (١٧٨/٥) ط (مستدرج) من حديث أبي حمز  
وأوردوه في المعجم (١٦٠/١٩) ط الف حسي وقال  
وفه شعوري وهو ثقة ولكنه اختلط

(۳) «كأنه ينجلي عن الليل ثلاث عشرة ركعة أخرجه مسلم»  
(۱/ ۴۳۶ - ط الحنفی) عن حديث ابن عباس

تفضل من تكثير التكرعات أو العكس،<sup>(١)</sup>  
تفصيل ذلك كله يرجع إليه في بحثي : (قيام  
الليل، وإحياء الليل).

## تهمة

التعريف :

١ - التهمة بسكون الهاء، فتحها الشك والريبة  
وأصل التاء فيها الواو ولأنها من الزعم.

يقال اتهم الرجل أي : اتى بما يتهوم عليه .  
واتهمته ظننت به سوءاً، واتهمته بالثقل  
مثله <sup>(٢)</sup>

ولا يخرج اصطلاح الفقهاء عن المعنى  
اللغوي .

تقيم التهمة :

٢ - قسم العزيزين عبد السلام التهم من حيث  
القوة والضعف إلى ثلاثة أقسام فقال : التهم  
ثلاثة أصرب : أحدها تهمة قوية يحكم الحاكم  
بنفسه، وشهادة الشاهد لنفسه، فهذه تهمة  
مرجحة نرد الحكم والشهادة، لأن قوة الداعي  
الطبيعي قادمة في النظر المستفاد من النوازع  
الشريعة قدحاً فها هو لا يبقى معه إلا ظن



(١) ابن عابدين ٤٦٠/١، الإفتاء للشريبي الخطيب ١٠٣/١

دار الشريعة، مجلة المحتاج للرمي ١٢٨/٢، ومطلب أولي

المس ٥٢٠/١، وأنهي الأمر قدادة ١٠٤/٢ - ط مكتبة

السامرة

(٢) المصباح المنير مادة، «تهم» ولسان العرب والموسيط في  
اللفظ، مادة «وهم».

يعلمه، والأصح أنها لا توجب الرد إذا كان  
الحاكم ظاهر الشورى والنورع.

الرتبة الخامسة: نهمة الحاكم في إقراره  
بالحكم، وهي موجبة لرد عند مالك رحمه الله  
غير موجبة له عند الشافعية رحمه الله، لأن من  
ملك الإنشاء ملك الإقرار، والحاكم مالك لإنشاء  
الحكم فملك الإقرار به. وقول مالك رحمه الله  
منجه إذا مدعا الحكم بالعلم

الرتبة السادسة: نهمة حكم الحاكم مانعة  
من نفوذ حكمه لأولاده وأخضاده وعلى أعدائه  
وأصدقاءه. قال: وإنما ردت الشهادة بالنهم من  
جهة أنها مضعفة للظن المستفاد من الشهادة،  
وموجبة لانحطاطه عن الظن الذي لا يعارضه  
نهمة، ومأن داعمي الطبع أقوى من داعمي  
الشرع، وسدل على ذلك رد شهادة أعدل  
الناس لنفسه، ودفع حكم أعسط الناس لنفسه<sup>(١)</sup>  
الألفاظ ذات الصلة:

الموت:

٣ - يطلق الموت على اليقظة المضعفة غير  
الكاملة، وعلى الجراحات والمطاببات بالأحقاد  
شبه الدلالة، ولا تكون بينة تامة<sup>(٢)</sup>

وفي اصطلاح القضاة: هو قربة تثير الظن،  
وتوقع في القلب صدق المدعي<sup>(٣)</sup>

(١) الفراءة للربيع بن عبد السلام ص ٢٩ - ٣٠

(٢) الصالح ومنه الثقة مادة: الموت، والروضة لنووي

١٠/١١٠

(٣) روضة الغلابين ١٠/١١٠، وأمنى الطالب ٩٨/١٢

ضعيف لا يصلح للاعتماد عليه، ولا لاستناد  
الحكم إليه.

الضرب الثاني: نهمة ضعيفة كشهادة الأخ  
لأخيه، ولصديق لصديقه، والرفيق لرفيقه، فلا  
أثر هذه النهمة، وقد خالف مالك رحمه الله في  
المصديق الملائف، ولا تصلح نهمة الصداقة  
للقسح في الواريع الشرعي، وقد وقع الاتفاق  
على أن لشهادة لا فرد بكل نهمة.

الضرب الثالث: نهمة تختلف في رد الشهادة  
والحكم بها وهما رتب:

أحدها: نهمة قوية وهي نهمة شهادة الوالد  
لأولاده وأخضاده، أولادائه وأجداده، فالأصح  
أنها موجبة للرد لقوة النهمة، وعن أحمد رحمه الله  
تعالى روايات: ثالثها: رد شهادة الأب وقبول  
شهادة الابن، لقوة نهمة الأب نفيرط شفته  
وحسنه على الولد.

الرتبة الثانية: نهمة شهادة العدو على عدوه  
وهي موجبة للرد لقوة النهمة وخالف فيها بعض  
الحلماة.

الرتبة الثالثة: نهمة أحد الزوجين إذا شهد  
للاخر وفيها أقوال: ثالثها رد شهادة الزوجة دون  
الزوج لأن نيمتها أقوى من نهمة الزوج، لأن  
ما يثبت له من الحق متعلق لكسوتها ونفقتها وسائر  
حقوقها.

الرتبة الرابعة: نهمة الضامن إذا حكم

الحكم التكنيفي .

٤ - تحرم التهمة إذا لم يكن لها أمانة صحيحة ، أو سبب ظاهر كأنها من ظاهر العدل من المسلمين وسوء الظن بهم .

أما من اشتبه بين الناس بتعاطي الربوب والمجاهرة بالحيثات ، فلا يحرم اتهامه في الجملة وذلك لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثْرًا مِنْ لَفْظٍ إِنَّ بَعْضَ اللَّفْظِ إِثْمٌ ﴾ (١)

وفي الآية دليل على أنه تم يحرم جميع اللفظ (٢)

ولا خلاف بين الفقهاء في أن الحدود لا تقام بالتهمة والظن ، ولا خلاف بين الفقهاء في أن التهمة لها معص الآثار في انهم .

التهمة في الشهادة :

٥ - أصل رد الشهادة ، وبناء التهمة : والشهادة خير بخصل الصدق والكذب ، وحجته بترجع جانب الصدق فيه ، فإذا شاب الخجة شائبة التهمة ضعفت ، ولم تصلح للترجيح (٣)

وجاء في الحديث : « لا تجوز شهادة متهم » (٤)

(١) سورة الحجرات ١١ / ١

(٢) أحكام القرآن للهراسي ١١٥ / ٤

(٣) فتح القدير ٢٧٣ / ٦ ط إحياء التراث - بيروت .

(٤) حديث : « لا تجوز شهادة متهم » أخرجه ابن عدي في الكامل ١١٤٨ / ٤ ط دار الفكر وهو ضعيف في سند عباد بن محمد بن عيسى ، فليس يذهب للتهمين ١٢ / ٦ ط دار الحديث .

أسباب تهمة الشاهد :

٦ - من أسباب تهمة الشاهد :

ما يرجع لعرض في نفس الشاهد كالفسق إذا ثبت ، لأن من لا يترجى عن غير المكذب من محظورات دينه فلا يؤمن ألا يترجى عن الكذب في الشهادة ، فلا تحصل بشهادته غلبة الظن فتزد شهادته (١) وللانفصیل يرجع إلى (فسق) .

وعنها ما يرجع إلى معنى في المشهود له : كالإيثار للفرابة .

ومنها ما يرجع إلى خلل في التمييز وإدراك الأمور على حقيقتها : كالغفلة والعمى ، والصبأ ونحو ذلك (٢)

هذا ولم ننف على خلاف بين الفقهاء في رد شهادة الفاسق بتهمة الكذب .

٧ - ولم يختلف جمهور الفقهاء في رد شهادة كل من له مصلحة في موضوع الشهادة بتهمة جر النفع لنفسه أو دفع الضرر عنها ، كالشريك فيما هو شريك فيه ، وترد شهادته على عمل قام به هو كما ترد شهادة العاقلة بفسق شهود قتل خطأ أو شبهه عند تحملونه ، وشهادة الغرماء بفسق شهود دين آخر وذلك بتهمة دفع الضرر عن النفس (٣) والنفصیل في مصطلح : (شهادة) .

(١) القلي ١٦٥ / ٩ ، وروضة الطالبيين ٢٩٢ / ١١ ، وفتح القدير ١٧٣ / ٦

(٢) فتح القدير ٢٧٣ / ٦ ط إحياء التراث - بيروت .

(٣) فتح القدير ٢٧٣ / ٦ ، وروضة الطالبيين ٣٤١ / ١٠

رد الشهادة بنهمة الإيثار والمحبة :

٨ - مما انفق الفقهاء على تأثيره من حيث الجملة في إسقاط الشهادة : نهمة المحبة والإيثار ، فرد شهادة الأصل لفرعه وإن سعل ، وشهادة الفرع للأصل عنى خلاف في ذلك وإن علا الأصل لنهمة إيثار المشهود له على المشهود عليه ، لأن المنافع بين الولد والوالد متصلة ، وهذا ممنوع أداء زكاة بعضهم إلى بعض ، فنكون شهادة للنفس وتتمكن فيه النهمة .<sup>(١)</sup> وحديث : « لا يجوز شهادة ظن في ولاه ولا قرابة »<sup>(٢)</sup>

كما انفقوا على عدم تأثير نهمة الإيثار على شهادة الأخ لأخيه ، بتفصيل يرجع إليه في مصطلح : شهادة .<sup>(٣)</sup>

واعتلوا في تأثير نهمة المحبة والإيثار في شهادة أحد الزوجين للأخر ، فذهب الحنفية والناكبة والحنابلة إلى رد شهادة كل من الزوجين

(١) للعق ١٨٥/٩ ، وبداية المجتهد ١/٥١٠ ، وروضة المطالبين ٢٣٦/١١ ، فتح القدير ١/٤٧٧ ، وأدعاء ١٢٢/٣

(٢) حديث : « لا يجوز شهادة ظن في ولاه ولا قرابة » أخرجه السريدي (٥١٥/٤) ط مصطفى البلي ، وقال : وهذا حديث غريب لا يعرف إلا من حديث يزيد بن زياد الدمشقي وبرهده ضعف في الحديث وضعه ابن حجر في التلخيص الجليل (١٩٨/٤) ط شركة المطبوعات العبة

(٣) لعق ١٨٥/٩ ، وبداية المجتهد ١/٥١٠ ، وروضة المطالبين ٢٣٦/١١ ، وفتح القدير ١/٤٧٧ ، وأدعاء ١٢٢/٣

للأخر وقالوا : لأن كل واحد منهما يوث الآخر من غير حجب ، وتنسبط الزوجة في حال الزوج ، وتزيد ثقتها بنفسه فلم تقبل شهادة أحدهما للأخر بنهمة جر الضع .<sup>(١)</sup>

وقال الشافعية : تقبل شهادة كل من الزوجين للأخر ، لأن الأملاك بينهما متعيزة ويجري الفصاحص بينهما ، ولا اعتبار بما فيه من الضع لشوته ضمنا فلا نهمة .<sup>(٢)</sup>

رد شهادة العدو على عدوه :

٩ - ترد شهادة العدو على عدوه لنهمة قصد الإضرار والتلفي ، إذا كانت العداوة دنيوية عند الأكثر ، لأن العدو قد يحرق نفسه بمعا بشهادته ، وهو التلفي من العدو فيصير منها كشهادة الغريب لتقريبه . أما العداوة الدينية فلا تمنع قبول الشهادة اتفاقا .<sup>(٣)</sup>

رد الشهادة بالغفلة والغلط :

١٠ - وما ترد به الشهادة : الغفلة وكثرة الغلط . فرد شهادة المغفل وكل من يعرف بكثرة الغلط وقدم الضبط ، كما ترد روايته ، لقبام

(١) لعق ١٩٣/٩ ، وفتح القدير ١/٤٧٩ ، وبداية المجتهد ٥٠٠/٣

(٢) قلوبي ٣٣٤/١ ، وروضة المطالبين ٢٣٧/١١  
(٣) لعق ١٨٥/٩ ، وبداية المجتهد ١/٥١٠ ، وابن عثيمين ٣٧٦/٤

### التعزير بالتهمة

١٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أن العمد لا تقام بالتهمة.

أما المدعى وزعمه بالتهمة فقد ذهب الحنفية والمالكية إلى أن المقاضي أو الواجب من التهمة، إذا قامت في نفسه على أنه ارتكب محظورا ولم يكتمل نصاب طاعة أو استغفار عنه أنه يثبت في الأرض فسادا، ويقالوا إن التهمة لما كان إن كان مع روادع والفقهاء لا يجوز تعزيره بل يعزى منه، وإن كان مجهول الخائن فيحسن حتى يتكشف أمره، وإن كان معروفا بالمحذور يعزى بالتصريح حتى يثبت أو باللمس.

وقالوا: وهو الذي يسمع الناس، وعنده العمل قارأب فيه الجورية: إذا كان المهم معروفا بالمحذور كالسرقة وقصع الطريق والقتل وغير ذلك، فإذا جازحس المجهول نفس هذا أولى، قال شيخنا ابن تيمية، وما عصب أحدا من الأئمة أي، أنه، الملة يربطه: إن المسمى عليه في جميع هذه المدعى يثبت ويؤسسل بلا حيس ولا غيره وليس هذا من إطلاقات ما عصب لأحد من الأئمة الأربعة، ولا غيره من الأئمة، ومن زعم أن هذا على إطلاقه وعمومه هو الشارح، فقد غلط غلطا عظيما، محال لتوضيح، رسول الله صلى الله عليه وآله وإجماع الأمة، وقال الحنفية: يكفي لقيام التهمة إن كان مجهول قول، شهادة متوربين أو عدل واحد.

أما من الحلف، وعدم الضبط بكون متهم في أداء الشهادة على وجهها<sup>(١)</sup>.

حكم القاضي من بهم عليه.

١١ - لا يجوز لتقاضي أن يحكم غيرا لا يثبت فيه شهادته فلا يقضي نفسه، ولا يقضي لأحد من أموره وورثته، وإن رتب أو سئل ولا شريكه فيها له فيه شركة، ولو كلفه فيما هو موكل فيه، فإن هو لم يثبت حكمه، وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء، وذلك لوضع التهمة، والمفصل واختلاف الفقهاء في ذلك يرجع إليه في مصطلح: (قضاء).

حرمان لوارث من الميراث بالتهمة:

١٢ - لا خلاف بين الفقهاء في حرمان المقتات عند عدوان من الميراث، ويختصم في ميراث قتيل خطأ أو لقتل بحق، ذهب البعض إلى حرمانها، وذلك لثبوت استحالة الإرث قبل إتمامه.

والتفصيل: في مصطلح: (إرث)

عدم وقوع طلاق المصطنع في مرض الموت

١٣ - لا يقع طلاق المصطنع من مرض الموت عند مريض من الفقهاء تهمة فسادا، وإن كان الزوجة حرمانا الميراث.

وتنص تفصيل مصطلح: (طلاق)

نص: (الطلاق)

فما إذا كان مشهوراً بالفساد فيكني فيه علم  
الفاضل<sup>(١)</sup>.

#### التحليف للتهمة :

١٥ - يحلف المؤذع ، والوكيل ، والمضارب ، وكل  
من يصدق قوله على ثلث ما أئتمن عليه ، إذا  
قامت قرينة على خيانه ، كخلفه سبب للتلغز  
ونحوه .  
وللتفصيل يرجع إلى الأبواب المذكورة .

## تهمة

#### التعريف :

١ - التهمة في اللغة خلاف لعربة ، يقال : هنا  
بالأمر والولاية تهمة ونهية إذا قال له : ليتهنتك  
وليتهنتك ، أو نهيتك ، ويقال : هنا تهمة ونهية .  
والهنيء والهبة ، من أنك لا حشقة ولا نخبة  
ولا كدر .

والهنيء من الطعام : السائغ ، واستهبات  
الطعام استمراته<sup>(٢)</sup> .

وفي الاصطلاح : لا تخرج التهمة في الحيلة  
عن المعنى النعوتي ، فكيف في مراعاتها قد تكون  
خامساً مضافاً لخصم كالشريك ، والنهية ،  
والترفة ، وغير ذلك مما يرد ذكره .

#### الألفاظ ذات الصلة :

أ - التبريك .

٢ - التبريك في اللغة مصدر تبرك ، يقال : تبركت  
عليه تبريكاً أي قلت له : بورك الله عليك ،  
وبورك الله الشيء ، وبورك فيه وعليه : وضع فيه



(١) ابن عابدين ١١٨٨/٣ - ١١٩٥ ، والطرق المحكمة لأبر الفهم  
في ١٠٢ - مطبعة الآداب والمؤيد ١٣٦٧ هـ ، مرافع  
الجليل ١٢٧٥/٥

(٢) لسان العرب والقاموس المحيد ومعجم لغات اللغة  
١٩٨٩/٩

وخص معهم ثم ثبت ما رواه أنها الخبر الذي لا يكون عند البشر علم به. فقد عرفها المتكبري بأب. أول ما يصل إليه من الخبر تلك فإذ وصل إليه ثبت لم يسم بشارته. وأنصاف: ولهذا قال العنقاء. إن من قال من بشرني من عبيدي معلوم فهو حر أنه يعنى أول من يحرم بذلك.

ووجود البشر به وقت البشارة ليس بلازم<sup>(١)</sup> لدليل قول الله تعالى: «وشرناه بإسحق»<sup>(٢)</sup> من الصالحين<sup>(٣)</sup> وتفصيل أحكام البشر نظر في مصطلح (بشارته) ج ٨ ص ٩٣

ج - الزفة :

١ - مصدر رفا، يرفأ: وقاد ترفته وتربيا، ورفاه ترفته وتربيا أي دعاه وقال: ترفه، وابن، أي: بالالتزام وجمع العمل، لأن أصل الرف، الاحتياج والتلازم، وبه رفا أي تروح.<sup>(٤)</sup> وعلى هذا تكون الزفة في اللغة: التهنة بالكخ.

ولا يخرج معناها في الاصطلاح عن المعنى في اللغة

البركة، ويكون معنى الزفة على هذا: الدعاء للإنسان أو غيره بالبركة، بقي لهما والزيادة والتعاضد<sup>(٥)</sup>

والتبريك في الاصطلاح: الدعاء بالبركة وهي الخبر الإلهي الذي يصدر من عند لا ينس، وعلى وجه لا يخص ولا يخص، ولذا قيل لكل ما شاء من زيادة غير م- ستة هو صدرك. وفيه بركة. وإلى هذه الزيادة أنير من روي أنه «ما قصت صدقة من ماله»<sup>(٦)</sup>

ب - التبشير :

٣ - وهو مصدر بشر، ومعناه نعمة: الإخبار بالخير، وقد يستعمل في الإخبار بالشر إذا قيد به كتوبه تعالى: «وأبشروهم عذاب اليم»<sup>(٧)</sup>، والاسم: البشارة، والبشارة: ما تكسر وانضم - والبشارة إذا أطلقت: خصص بالخير. والبشارة: ما تكسر وانضم - أيضا ما يعطاه البشر بالامر.<sup>(٨)</sup>

والتبشير في الاصطلاح لا يخرج عن المعنى اللغوي.

(١) قال العرب والفرس المخط

(٢) المرحلات في حرب الفراء ص ١٤

وحدث أنه ما قصت صدقة من ماله - شرحه معلوم

(٣) ٢٠٠٦ ج ٢ عيسى الحلبي

(٤) سورة آل عمران ٢٦

(٥) قال العرب والفرس المخط: شر.

(٦) تفسير بغداد ص ٣٩، ٦١. والمفردات في حرب الفراء

ص ١٨، والكليات ١٩٢٦، والمفردات في اللغة ص ٢٩

(٧) سورة العنقاء ١١٩

(٨) معجم الفصحى ولسان العرب



رأى على عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أثر صمرة فقال: «ما هذا؟» قال: «لبي تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب» فقال ﷺ: «بارك الله لك، أولم ولو بشاة»<sup>(١)</sup> معتن عليه، ولما روى في الصحيح أنه ﷺ قال لجابر بن عبد الله رضي الله عنه حين أخبره أنه تزوج: «بارك الله عليك»<sup>(٢)</sup>.

واستحباب التهنئة ثابت في حق من حضر النكاح سواء المولي أو غيره، وينبغي ذلك لمن لم يحضر إذا لم يهي الزوج.

وتكون التهنئة عقب عقد النكاح والدخول، ويضرك وقتها بطول الزمن عمن وذلك لمن حضر العقد أو الدخول، أما من لم يحضر فتستحب له التهنئة إذا لم يهي الزوج مالم تغفل المدة في عرف الناس.<sup>(٣)</sup>

### صيغة التهنئة بالنكاح:

٧ - ولقظ تهنئة الزوج بالنكاح: «بارك الله لك، وبارك عليك، وجمع بينكما في خير». لما روى في

(١) حديث، رواه الله لك، أولم ولو بشاة. أخرجه البخاري (١٦١/١٩٠ ط السلفية)، ومسلم (١٠٤٦/٢٠ ط عيسى الحلي)، وهو من حديث أنس.

(٢) حديث، برك الله عليك. أخرجه البخاري (١٦١/١٩٠ ط السلفية)، ومسلم (١٠٤٦/٢٠ ط عيسى الحلي)،

واللفظ للبخاري وهو من حديث جابر.

(٣) مواهب الجليل ١/٤٠٨، وسلسلة المحتاج ٢/٢٠٣.

التهنئة بالنكاح خاصة، أما التهنئة فتكون بالنكاح أو غيره.

الحكم التكليفي:

٥ - التهنئة مستحبة في الجملة، لأنها مشاركة بالتبريك والدعاء - من المسلم لأخيه المسلم فيما يسره ويرضيه، ولما في ذلك من التواد، والبراحم، والله اطف بين المسلمين. وقد جاء في القرآن الكريم تهنئة المؤمنين على ما يملكون من نعيم. وذلك في قوله تعالى ﴿كَلُوا واشربوا مهنيا بما كنتم تعملون﴾<sup>(١)</sup>.

والتهنئة تكون بكل ما يسر ويعد مما يوافق شرف الله تعالى، ومن ذلك: التهنئة بالنكاح، والتهنئة بالسود، والتهنئة بالعيد والأعوام والأشهر، والتهنئة بالفقير من السفر، والتهنئة بالفقير من الحج أو العمرة، والتهنئة بالطعام، والتهنئة بالفرح بعد الشدة.

### أولا: التهنئة بالنكاح:

٦ - وهي الدعاء للزوج أو للزوجة أو لهما بالبركة والالتزام وجمع الشمل والذرية الطيبة.

وجهور الفقهاء على استحباب التهنئة بالنكاح: أي الدعاء للزوج أو للزوجة أو لهما بالمسرة وعدم الكدر.<sup>(٢)</sup> لما روى أن النبي ﷺ

(١) سورة الطور/ ١٩.

(٢) مواهب الجليل ٣/٤٠٨، وجلية المحتاج ١/٢٠٣، والنعيم لابن قدامة ١/٤٠٩.

رواه ابن ماجة والنسائي وأحمد بمعناه، وفي رواية له : لا تقولوا ذلك فإن النبي ﷺ قد نهانا عن ذلك، قولوا : بارك الله فافيك، وبارك لك فيها. (١١)

واختلف في عبارة النبي عن الترفنة بلفظ (الرفاء والنسب)، فقيل : لأنه لا حمد فيه ولا ثناء، ولا ذكر لله تعالى، وقيل : لما فيه من الإشارة إلى بعض البنات لتحصيل النسب بالذكر، وإلا فهو دعاء بالانشام والانشام فلا كراهة فيه، وقال ابن المنير : الذي يظهر أنه يتجوز كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لأنهم كانوا يقولونه تفاق لا لا دعاء، فيظهر أنه لو قيل بصورة الدعاء لم يكره كأن يقول : اللهم ألق بينها وارزقها بين صالحين. (١٢)

ثانيا : التهنئة بالمولود :

٩ - التهنئة بالمولود عند جمهور الفقهاء مسنحة، وتكون عند الولادة، والأوجه عند الشافعية اعتدال زمنها ثلاثا بعد العلم أو القدوم من السفر. (١٣)

- (١١) حديث : بارك الله فافيك، وبارك لك فيها، أخرجه أحمد (٣٠٦/١) ط المكتب الإسلامي، قال أحمد خاتر (مناهج صحيح) مسند أحمد ٣/ ١٧٨ - ١٧٩ ط دار المعارف
- (١٢) عمدة القاري للفي ٩٠ - ١٤٥ - ١٤٦، وفتح الباري ١٩ - ٢٢٩ - ٢٢٤، ونيل الأوطار ١١٨ - ١٢٠
- (١٣) البوط للسرسي ٢٧ - ٢٨، وروضة الطالبين -

حديثي عبد الرحمن بن عوف وجابر بن عبد الله رضي الله عنهما - نسباقيين - وقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا رفا إسما تروح فانه : مبارك الله لك، وبارك عليك، وجمع بينكما في خير. (١٤)

ولفظ تهنة كل من الزوجين : بارك الله لك واحد مسكما في صاحبه وجمع بينكما في خير. (١٥)  
٨ - وكانت الترفنة بالكراع في الجاهلية بلفظ : بالرفاء والنسب، وحادث الأحاديث النبوية بالانقطاع التي سبق ذكرها، واختلف في جواز الترفنة بلفظ : بالرفاء والنسب، فذهب المالكية إلى أن الترفنة بهذا اللفظ لا كراهة فيها، وذهب الشافعية إلى أنه بكره أن يقال في الترفنة : بالرفاء والنسب، وروى في ذلك عن عقيس بن أبي طالب رضي الله عنه أنه تزوج امرأة من بني جشم فقالوا : بالرفاء والنسب، فقال : لا تقولوا هكذا، ولكن قولوا كما قال رسول الله ﷺ : اللهم بارك غم وبارك عليهم

- (١٤) حديث : بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير، أخرجه أبو داود ٢١/ ٢٩٠ - ٢٩١ ط عبد المحسن
- (١٥) ابن ماجة ١/ ٢٦٤ ط عيسى الحلي، والترمذي ٣/ ١٠٠ ط مصطفى الحلبي، وقال : حديث حسن صحيح
- (١٦) الأذكار ٢٥١، والنسب ٢٧/ ٥٣٩ - وبهذا المحتاج ١٢/ ١٠٣، ونيل الأوطار ١٢/ ١٤٥
- (١٧) مراتب الحلبي ٣ - ٨ - ٥ والأذكار ٢٥١، ونيل الأوطار ١٢/ ١٤٩

ولفظها الذي يقوله المهني، لوالد المولود ونحوه، يارك الله لك في المولد الموهوب، وشكرت الواهب، وبلغ أشده، ورزقت به، وقد روي عن الحسين رضي الله عنه أنه علم إنسانا التهنئة فقال: قل يارك الله لك في الموهوب لك، وشكرت الواهب، وبلغ أشده، ورزقت به، وروي نحو ذلك عن الحسن.

ويستحب للتهنئة أن يرد على المهني فيقول: يارك الله لك، ويسارك عليك، وجزاك الله خيرا، ورزقت مثله، أو: أجزاك الله ثوابك، ونحو هذا.<sup>(١)</sup>

ثالثا : التهنئة بالعيد والأعوام والأشهر :

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى مشروعية التهنئة بالعيد من حيث الجملة.

فقال صاحب الدر المختار - من التهنئة - إن التهنئة بالعيد بنقطة بتقبل الله منا ومعكم ولا تنكر

وعقب ابن عابدين على ذلك بقوله: إنها قال أي صاحب السنن المختار - كذلك لأنه لم يحفظ فيها شيء عن أبي حنيفة وأصحابه، وكان

١٠٢٢/٣ - والمسي لابن قدامة ١٢٩/٨، وحاشية الجمل

٢٦٧/٥

(١) الأذكار ص ٢٥٦، وحاشية الجمل ٢٦٧/٥، الفتي

لابن قدامة ١٢٨/١٥٠

المحقق ابن أمير مرج: بل الأشبه أنها حاضرة مستحبة في الجملة، ثم ساق أقوالا بأسناد صحيحة عن الصحابة في فعل ذلك، ثم قال: والمتعامل في البلاد الشامية والمصرية: عید مبارك عليك ونحوه، وقال: يمكن أن يلحق بذلك في المشروعية والاستحباب ما بينها من التلزام، فإن من قبلت طاعته في زمان كان ذلك الزمان عليه مباركا، عني أنه قد ورد الدعاء بالبركة في أمور تسمى فيؤخذ منه استحباب الدعاء بها هنا أيضا.

أما عند المالكية فقد سئل الإمام مالك عن قول الرجل لأخيه يوم العيد: تقبل الله منا ومنك يريد الصوم وفعل الخير المضاعف في رمضان، وغفر الله لنا ولك فقال: ما أعرفه ولا أنكره. قال ابن حبيب: معناه لا يعرفه سنة ولا ينكره على من يقوله، لأنه قول حسن لأنه دعاء، حتى قال الشيبخ السبكي يجب للإنسان به ما يترتب على تركه من الفتن والمفادحة. وبذلك لذلك ما قالوه في القيام لمن يقدم عليه، ومثله قول الناس لبعضهم في اليوم المذكور: عيد مبارك، وأجباكم الله لأمنائه، لأنك في جواز كل ذلك بل لو قبل بوجوبه لما بد، لأن الناس مأمورون بإظهار المودة والتحية لبعضهم.<sup>(١)</sup>

أما الشافعية فقد نقل الرمي عن الغبوي

(١) رد المحتار على الدر المختار ٥٥٧/١، والفتاوى الدراني

٢٧٢/١

فوله : لم أر لأصحابنا كلاماً في التهنئة بالعيد والأعوام والأشهر كما يفعله الناس ، لكن نقل الحافظ النوري عن الحافظ المقدسي أنه أجاب عن ذلك بأن الناس لم يزلوا مختلفين فيه ، والذي أراه أنه مباح لا سنة فيه ولا بدعة .

ثم قال الترمذي : وقال ابن حجر العسقلاني : إنها مشروعة ، واحتج له بأن البيهقي عقد لذلك باباً فقال : باب ما روي في قول الناس بعضهم لبعض في يوم العيد : تقبل الله منا ومنك ، وساق ما ذكره من أخبار وأثار صالحة لكن مجموعها يحتاج به في مثل ذلك ، ثم قال : ويحتاج لعموم التهنئة لما يحدث من نعمة أو يندفع من نقمة بمشروعية سجود الشكر والتعزية ، وبما في الصحيحين عن كعب بن مالك في قصة توبته لما تخلف عن غزوة تبوك أنه لما يشر يقول توبته ويمضي إلى النبي ﷺ قام إليه طلحة بن عبيد الله فهنا .

وكذلك نقل الفلبيري عن ابن حجر أن التهنئة بالأعياد والشهور والأعوام مندوبة . قال البيهقي : وهو المتمد<sup>(١)</sup> .

وجاء في المغني لابن قدامة : قال أحمد رحمه الله : ولا بأس أن يقول الرجل للرجل يوم

(١) نهاية المحتاج ٢/ ٣٩١ ، ومغني المحتاج ١/ ٣١٦ ، وأمنى الطالب ١/ ٢٨٣ ، وتلويح وصية ١/ ٢٩١ ، وحاشية البيهقي ١/ ٢٤٣ .

العيد : تقبل الله منا ومنك ، وقال حرب : مثل أحد عن قول الناس في العيدين : تقبل الله منا ومنكم قال : لا بأس به ، برويه أهل الشام عن أبي أمامة ، قيل : وائلة بن الأسقع ؟ قال : نعم ، قيل : فلا نكره أن يقال هذا يوم العيد ؟ قال : لا .

وذكر ابن عقيل في تمهيد العيد أحاديث منها أن محمد بن زياد قال : كنت مع أبي أمامة الباهلي وغيره من أصحاب النبي ﷺ فكانوا إذا رجعوا من الصعيد يقول بعضهم لبعض : تقبل الله منا ومنك ، وقال أحد : إسناده حديث أبي أمامة جيد<sup>(٢)</sup> .

رابعاً : التهنئة بالقدوم من السفر :

١١ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن تهنئة القادم من سفر والسلام عليه ومعافاته لحسن وتجنب ، وزاد الشافعية أن تقبل القادم ومصادقته مع اتحاد الجنس ، وصنع وليعه له نسي التبرعة ، واستقباله وتلقبه . . . مدحوب كذلك ، قال الشافعي : وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا قدموا من سفر تعانقوا ، وكانت عائشة رضي الله عنها : قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله ﷺ في بني ، فقام فصرع الباب ، فقام إليه النبي ﷺ فحضر توبه

(٢) غني لامن قدامة ٢/ ٣٩٩ ، وشهاب الفتح ٢/ ٩٠

فأعنته وقبله

لنجاح أو المصير، نفس الله حجك أو عمرتك،  
وغفر ذنبك، وأخلف عليك نعمته<sup>(١)</sup>.

### النهضة بالأكل والشرب .

١٣ - وأدعه للأكل والشارب يكون بلفظ حيننا  
مريب ونحوه، قال الله تعالى ﴿فأكلوا حيننا  
مريباً﴾<sup>(٢)</sup> وقال عز وجل: ﴿فأكلوا واشربوا هيث  
بما كنتم تعملون﴾<sup>(٣)</sup>.

### النهضة بالنعمة ودفع النعمة :

١٤ - ذهب الشافعية إلى مشروعية النهضة بما  
يحدث من نعمة أو يتدفع من نعمة، واحتجوا  
بحديث كعب بن عتبة بن طححة له<sup>(١)</sup> وفيه قول  
كعب: فاطلقت أئام رسول الله ﷺ فتلقي  
الناس فوجاً فوجاً يشتموني بالشبهة ويقولون:  
لئن شك نوبة الله عليك، حتى دخلت المسجد  
فإذا رسول الله ﷺ جالس وحوله الناس فقام  
فلحمة بن عبيد الله يروى حتى صافحي  
وهاني، فلما سلمت على رسول الله ﷺ قال  
وهو يروى وجهه من السرور ويقول: فأبشر

والنهضة المستحبة للقاء من المصير تكون  
بلفظ: الحمد لله الذي سلمت أو الحمد لله  
الذي جمع الشمل بك، أو نحو ذلك من الألفاظ  
الدالة على الاستبشار بقوم القادم<sup>(٢)</sup>. ولم يجد  
من يتعرض لهذا من الحنفية والمالكية.

وبهذا القادم من سفر كان لما غزروا الجهاد في  
سبيل الله تعالى بالنصر والظفر والسرور فرار  
العين، ويقال له: مبرور على لسان عائشة  
رضي الله عنها أو تحويه، فقد قالت: كان  
رسول الله ﷺ في عز وفيا دخن استقبلته (على  
الباب) فأخبرت يده، فقلت: الحمد لله الذي  
نصرك وأعزك وأكرمك<sup>(٣)</sup>.

### خامساً : النهضة بالقدوم من الحج :

١٥ - ذهب الشافعية إلى أنه يستحب أن يقال

(١) حديث عائشة رضي الله عنها: قدم زيد بن حارثة القدوة  
ورسول الله ﷺ في بيبي... أخرجه هزيمى (٧٧/٥ ط  
الحلي) وفي إسناده ضعف، نسخة الأحوي (٧١/٥٢٣ ط  
المكتبة السلفية).

(٢) طبري وعبدية ٣٥٩/٢، ٣١٣/٣، ونسخت الربيعة  
٣٨٩/٥، ٣٨٩/٥، ١٧٥/٥، ورواه المسند ٤١/٢، ومطالب أول  
النهر ٥١٢/٢، وأحوالي المتعلق بالمسوطي ٧٩/١.

(٣) مسند جردية ١٧٥/٥  
وحديث: والحمد لله الذي نصرك وأعزك وأكرمك،  
أخرج ابن السني في عمل اليوم والليلة ١١٦ ط، وكنة  
الغريب من حديث عائشة، وإبادة صحيح.

(١) لغيري وعبدية ١٥٩/٣، ونسخت الربيعة على الأكل

النوبة ١٧٦/٥، ومطالب أولي سبي ٥١٢/٢

(٢) سورة نساء ٤

(٣) سورة الطور ٩

(٤) نهاية المحتاج ٣٩١/٢، ونهي محتاج ٣١٠/٢، وأسن

المطالب ٢٨٣/١

بعبير يوم مر عليك منذ ولدتك أمك». <sup>(١)</sup>

وذهب الخنابلة إلى أن النهضة بالأمور والنعم الدينية المحدودة مستحبة، واحتجوا بقصة كعب بن مالك، أما النهضة بالأمور الدنيوية فمأجلها بعض مثأخرهم، وقال بعضهم: نخس أو نسنح. ولم نجد من تعرض لهذا من الخنابية والمالكية. <sup>(٢)</sup>

## توأم

التعريف :

١- التوأم لغة : اسم الولد يكون معه آخر في بطن واحد، ولا يقال توأم إلا لأحدهما، ويقال للأثنى توأمة، والولدان توأمان، والجمع توأم. وأتامت المرأة وضعت اثنين من حمل واحد فهي مثمن. <sup>(٣)</sup>

جاء في لسان العرب : أن التوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره في بطن من الاثنى إلى ما زاد ذكرا كان أو أنثى أو ذكرا مع أنثى. <sup>(٤)</sup>  
واصطلاحاً : قال الجرجاني : التوأمان هما ولدان من بطن واحد بين ولادتهما أقل من ستة أشهر. <sup>(٥)</sup>

الأحكام المتعلقة بالتوأم :

ذكر الفقهاء أحكام التوأم في عدة مواطن

وهي كما يلي :

- (١) الصباح المزملة : توأم.
- (٢) لسان العرب : ما.
- (٣) الترمذيات للجرجاني ص ٧٠

(١) القرطبي ٢٨٢ / ٤ - ٢٨٦

وحديث كعب : أنسب بعبير يوم مر عليك منذ ولدتك أمك. . . أخرجه البخاري ١١٦ / ٨١ ط السلفية

(٢) الأديب الترمذية ٢٣٩ / ٣ ، ومطلب قول المص ٥٠١ / ٢

وقال بعض المختلة: إن بداية النفاس تكون من الأول ونهايته تكون من الثاني، لأن الثاني ولد فلا تنتهي مدة النفاس قبل انتهائها منه، فعلى هذا تزيد مدة النفاس على الأربعين في حق من ولدت توأمين، أو أكثر.

وذهب محمد وزفر وغيرهم من الخبائث وهو لقدم من مذهب الشعبي إلى أن النفاس يبدأ من الثاني فقط، لأن مدة النفاس تتعلق بالولادة فكان ابتداءها وانتهائها من الثاني، وعلى هذا فما نراه المرأة من الدم قبل ولادة الثاني أو الأخير من التوائم لا يكون نفاساً، وإنما يكون استحاضة.

أما الجديد عند الشافعية فإن الدم الخارج بين التوأمين أو التوأم حيضاً، وهو الراجح عندهم.<sup>(١)</sup>

في اللعان والنسب .

٣ - اتفق الفقهاء على أنه لو استلحق الرجل أحد التوأمين أو التوأم وهي الآخر لحقوا به، لأن الحمل الواحد لا يجوز أن يكون بعينه منه وبعضه من غيره، فإن ثبت نسب أحدهم منه ثبت نسب الآخر ضرورة بجعل ما غداً ناه، لا استلحقه، لأن النسب يحتاج لإبائه لا لقبه.

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٢٠٠، وجواهر الإكمال ١/ ٣٢، ومجمع المحتاج ١/ ٤١١، ٤١٣، ومجمع المحتاج ١/ ٤١٤، والمصنف لابن قدامة ١/ ٣٥٠، وكشف المحجرات ص ٥١.

في النفاس :

٢ - اختلف الفقهاء في حكم الدم الخارج بين التوأمين، أو التوأم، أهو دم نفاس، أم استحاضة، أم حبص؟

ذهب الحنفية والمالكية - وهو الراجح عند الخبائث - إلى أن نفاس أم التوأمين أو التوأم يبدأ من الأول، لأن ما بعد ولادة الولد الأول دم بعد ولادة، فكان نفاساً كالنفرد.

فإن تخلل بينهما أكثر النفاس وهو أربعون يوماً - عند الحنفية والخبائث، وستون يوماً عند المالكية والشافعية لم يكن ما بعده نفاساً عند الحنفية والخبائث، بل هو دم استحاضة وفساد، ولا نفاس من الثاني لأنه تبع للأول. روي أن أبا يوسف قال لأبي حنيفة: أرايت لو كان بين الولدين أربعون يوماً قال: هذا لا يكون، قال: فإن كان قال: لا نفاس لها من الثاني ولكنها تنسل وقت أن تضع الثاني وتصل.<sup>(١)</sup>

أما عند المالكية فإن تخلل بين ولادة التوأمين أقل من ستين يوماً فنفس واحد، وإن تخلل بينهما أكثر النفاس وهو ستون يوماً فنفاسان، وتضاف للثاني نفاساً مبتدأ إذا كان بين الأول والثاني ستة أشهر التي هي أقل مدة الحمل لأنها ولادة ثانية مستقلة.

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٤٠٠، وجواهر الإكمال ١/ ٣٢، والمصنف لابن قدامة ١/ ٣٥٠، وكشف المحجرات ص ٥٠.

الولد الأول به هو حكم الشرع.<sup>(١)</sup>  
٥ - واختلفوا في الميت من التوأمين هل يحق  
للرجل أن ينفيه أم لا؟

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن له  
أن يلاعن لنفي الميت من التوأمين أو التوائم،  
كما أن له أن يلاعن لنفي الحي منها ونفي الحي  
والميت جميعا، لأن نسبه لا يقطع بالموت، بل  
يقال مات ولد فلان، وهذا قبر ولد فلان، ولأن  
عليه مؤنة تجهيزه.

وذهب الحنفية إلى أنه لو تقاهما فمات أحدهما  
أو قتل قبل اللعان لزمه نسبها، لأنه لا يمكن  
نفي الميت، لانتهاه بالموت واستغاثه عنه.  
قال الكاساني: ومنها (أي شروط اللعان)  
أن يكون المولد حيا وقت قطع النسب وهو وقت  
التفريق، فإن لم يكن لا يقطع نسبه من الأب  
حتى لو جاءت بولد فمات ثم نفاه الزوج يلاعن  
ويلزمه الولد، لأن النسب يتقرر بالموت فلا  
يجعل الانقطاع.

وإذا لم ينتف الميت من التوأمين لم ينتف الحي  
منها لأنها حمل واحد، وعليه فيلزمه نسب  
الحي، وله أن يلاعن لنفي الحلد عنه.<sup>(٢)</sup>

وإن استلحق أحدهما وسكت عن الآخر لحق  
به المسكوت عنه، لأنه لو نفاه للحقه، فإذا سكت  
كان أولى.

وإن نفى أحدهما وسكت عن الآخر عفا به  
جميعا، لأن حق النسب مبني على التغليب،  
وهو ثبت بمجرد الإمكان.<sup>(٣)</sup>

٤ - واختلف الفقهاء فيما لو أتت المرأة بولد فنفاه  
بعد الولادة باللعان، ثم ولدت آخر توأما للأول  
بأن كانت بينها مدة أقل من ستة أشهر.

فذهب الجمهور إلى أن الولد الثاني لا ينتفي  
باللعان الأول، لأنه تناول الولد الأول وحده.  
فإذا أراد نفي الثاني فعليه أن ينفيه بلعان  
آخر. ولا يحتاج في اللعان الثاني إلى إعادة ذكر  
الولد الأول.

ويرى المالكية أن اللعان الأول لعان في حق  
الثاني لأنها من حمل واحد.

ولكن الفقهاء اتفقوا على أنه لو أنكر بالولد  
الثاني بعد نفيه للولد الأول لحقه الثاني والأول  
وعليه حد الفذف، لأنه أكذب نفسه، لأن  
الإقرار بثبوت نسب بعض الحمل إقرار بالكل.  
وكذا إن سكت بعد ولادة الولد الثاني ولم ينفه  
لحقه جميعا، إلا أنه في هذه المسألة الأخيرة ليس  
عليه حد، لأنه لم يتقاض قوله الأول، ولحقق

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٥٩١، وجواهر الإكليل ١/ ٢٨٠.

٣٨٤، ومروءة الجليل ٤/ ١٢٩، وروضة الطالبين

٨/ ٢٥٨، وحاشية الطحاوي ١/ ١٢١، والنفى

لابن قدامة ٧/ ٤٦٩

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/ ٥٩١، تقلعن فتح القدير،

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٥٩١، وجواهر الإكليل ١/ ٢٨٠.

وروضة الطالبين ٨/ ٢٥٨، وحاشية الطحاوي ١/ ١٢١،

والنفى لابن قدامة ٧/ ٤٦٩



وإن لم يكن لهم نصيب مفروض لم يعطوا شيئاً حتى تضع الحمل.<sup>(١)</sup>  
وقال الشافعية: في المرحوح يوقف نصيب أربعة أولاد ذكور.  
والتعاضيل في مصطلح (إرث).

المسألة الثانية: إذا وُلدت الحامل بعد موت المورث توأمين فاستهل أحدهما ومات ولم يعلم المستهل بعينه، فإن كانا ذكراً، أو أنثى، أو ذكراً وأنثى، لا يختلف ميراثها فلا عرق بينهما، وإن كانا ذكراً وأنثى يختلف ميراثهما، فقد اختلف العلماء فيها:

فقال ابن قدامة: ذهب الفرضيون إلى أنه تعمل المسألة على الحالين ويعطى كل وارث اليقين، ويوقف الباقي حتى يصطلحوا عليه.  
ثم قال ابن قدامة: ويحتمل أن يقسم بينهم على حسب الاحتمال.<sup>(٢)</sup>

والتعاضيل في مصطلح (إرث).

في العدة:

٧- اتفق الفقهاء على انقضاء عدة الحامل بانقضاء جميع الولد إذا كان الحمل واحداً ولكنهم اختلفوا فيما تنقضي به العدة إذا كان الحمل اثنين أو أكثر.

واتفق الفقهاء على أنه إذا نفي الحمل باللعان ووضعت المرأة توأمين أو توأم انتصوا باللعان جميعاً، سواء ولدوا متعاقبين أو تخلصت بينهم فترة تفصل عن ستة أشهر، لأنه لا عرق عن الحمل، والحمل اسم لجميع ما في البطن.<sup>(٣)</sup>

في الإرث:

٦- تطرق علماء الفرائض في أبواب إرث الحمل إلى مسألتين تتعلقان بالتوأم:

الأولى: افتراض الحمل بأنه توأمين أو توأم عملاً بالأحوط في حقه. واختلفوا في العدد الذي يفترض من التوأم: فذهب الجمهور إلى أنه يوقف نصيب توأمين من المركة، لأن ولادة التوأمين كثيرة ومعناة، وازداد عليها نادر، فلا يوقف لما زاد شيء.

وقال الشافعية: في الرجوع عندهم - وإن الحمل لا يتقدر بعدد ولا يتحدد بعد معين لعدم انضباطه، فيوقف المال كله إذا كان من الممكن أن يحجب بقية الورثة بالتوأم، وإن لم يكن من الممكن حجبتهم وهم من أصحاب الفرائض المقدرة أعطى هم حظهم من المركة،

١- والبدائع للكناسي ٢٤٧/٣. وحواصير الإكليل

٢/ ٣٨٠، ومغني المحتاج ٣/ ٣٨١. والمغني لابن قدامة

١٧/ ٢٩٩، وروضة الطالبين ٨/ ٣٥٨

(١) روضة الطالبين ٨/ ٢٥٩

(١) مغني المحتاج ٣/ ٢٨. وحاشية ابن عابدين ٣/ ٣٣٢.

والمغني لابن قدامة ٦/ ٣١٢

(٢) مغني لابن قدامة ٦/ ٢١٨

شيء في الذي خرج بعد موت الأم وهو ميت، لأنه يجري مجرى أجرى أعضاء الأم. وسقط ضريان أنفساتها بموتها.

ونذهب انشاعية والحباله إلى وجوب غرتين في الذين خرجا ميتين بعد موت الأم. وكذلك في الذي خرج ميتا بعد موتها، لأنه حين خرج بحياة، فوجب ضيائه كالذي خرج قبل موت الأم. ولأنه ادعى موروث فلا يدعى في حياته أنه كما لو خرج حيا هات، وإلى هذا ذهب أصحاب من المالكية.<sup>(١)</sup>

وإن وجوب الكفارة على من أسقط أخته خطأ.

فذهب جمهور الفقهاء ( المالكية والشافعية والحنابلة ) إلى وجوب الكفارة على الجاني عن كل حنين من الثوأم، لأنه ادعى معصوم لقوله تعالى: « ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ».<sup>(٢)</sup>

ويرى الخنيسية أن لا كفارة في الأجنة إن خرجوا أمواتا، ولكن ينشأ للجاني أن يكفر.<sup>(٣)</sup>

(١) حاشية ابن عابد ٣٧٧/٥، ورواه الإكليل ١/١٦٧، وعلقوتير الفقيه ٤٥٦، والمسنون ١/١٦٩، ولفظ لابن قدامة ٨١٢/٧، ٨١٦، ومنه المحتاج ١/١٠٣.

(٢) سورة النساء/٩٢.  
(٣) حاشية ابن عابد ٣٧٨/٥، ومنه المحتاج ١/١٠٨١، والمصنف لابن قدامة ٨١٥/٧.

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن عدتها لا تنقضي إلا بوضع آخر انثوائه، لأنها لا تكون واضحة حينها ما لم يخرج كله، والحنفلي اسم للحميم.

وتعب عكرمة وأبو قلابه إلى أن الحدة تنقضي بأول الثوأم، ولكنها لا تنزوح حتى تضع الأخير من الثوأم.<sup>(١)</sup>

في الجنابة على الجنين :

٨- اتفق الفقهاء على أنه لو ضرب بطن امرأة حامل فأبقت جنيناً أو أجنة ففي كل واحد مرة لأنه ضمان أدعي فتعادل بينهما.

وإن ألقتهم أنساء في وقت يعيشون في مثله، ثم ماتوا مع كل واحد مرة كاملة. وإن كان بعضهم حياً فمات، وبعضهم ميتاً، ففي الحي مرة، وفي الميت مرة.

وصرح المالكية بأن هذا إذا مات عاجلاً بعد الضرب، لأن موته بالفور يدل على أنه مات من ضرب الخا.

واختصوا فيما إذا ماتت الأم المضروبة ثم خرجا ميتين، أو خرج أحدهما ميتاً قبل موت الأم، ثم خرج الآخر ميتاً بعد موتها.

فذهب الحنابلة والمالكية إلى أنه لا يجب

(١) حاشية ابن عابد ١٠٠/٢، ١٠١/٢، ورواه الإكليل ١/٣٨٧، والفتاوى الفقيهية من ٢٤٦، وحاشية الباجوري ١/١٧٤، ولفظ لابن قدامة ٢٧٤/٢.

الخوالة، والودعة، والرعى، على التخصيل  
التالى:

أولاً - النوى في الخوالة:

٢ - اختلف الفقهاء فيما إذا نوى حتى المحال  
بعمود المحال عليه أو إبلائه فهل للمحال حتى  
الرحمة على المحال أم لا؟

ملك الكعبة والشفاعية وإخسانه على أنه إذا  
أحسك الشخص آخر على ثالث بشرط الإحالة  
برئت ذمة المحال - ولا حتى للمحال في أن يرجع  
على المحال بل يأتي وحده، حتى إذا تعد واحد  
تفحل به منه بنفس أو غيره، فحججه، أو  
مطل - أو موت - لأن الخوالة نقل الدين من ذمة  
التحليل إلى ذمة المحال عليه<sup>(١)</sup>

وقال الشافعية: بعدم رجوع المحال وإن  
شروط يسر المحال عليه، وصرحوا بأنه لو شرط  
الرجوع عند التعليل بشيء مما ذكره لم تصح الخوالة  
أصلاً<sup>(٢)</sup>

وقال الحنابلة: بعدم رجوع المحال ولو كانت  
الخوالة على غير على، برضاه، إذا لم يشترط  
يسر المحال عليه<sup>(٣)</sup>  
واستثنى المالكية ما إذا كان يعلم التحليل منقط  
(دون المحال) بإعلان المحال عليه، ففي هذه

## نوى

التعريف:

١ - النوى وزان الحصى، معناه في اللغة  
أصله، يقال نوى ينوى كرمى يرمى أى  
هلك، وأتوا الله فهو توفى. قال في اللسان: النوى  
بالقصر. وقد يسم فبال: نوا.

وإذا، في المكان أن النوى أصله. وذهب  
عالم لا يرجي من نوى المال ينوى نوى<sup>(٤)</sup>

ويستعمل الفقهاء هذه الكلمة في المعنى  
معناه، أى الحلال، وذهب المال<sup>(٥)</sup> وقد عرفه  
الخصية في بحث الحلال بالتحيز عن الوصل  
إلى الحق، وذلك بحجود المحال عليه أو موته  
عند كمال سيأتي<sup>(٦)</sup>

الحكم الإجمالي ومواطن البحث:

بحث الفقهاء حكم النوى في مواضع منها:

(١) المصباح المنير ولسان العرب، في اللغة، تاج العروس  
٥٢١/١ ط القاهرة.

(٢) ابن عابدين ٢/٤٩٩، والمقتضب ٢/٢٧٦، والشرح  
٣٨٧/٦، والمغرب للطرزي.

(٣) ابن عابدين ٢/٢٩٩، ٢٩٣، والعناية به شرح القدر  
٣٥٢/٦.

(١) جواهر الإكليل ١٠٨٤/٢، والفتاوى ٣١٨/٢، ٣١٩،  
وكتاب الفناح ٣٨٣/٣

(٢) العمل على شرح المبيع ٣٧٥/٣

(٣) كتاب الفناح ٣٨٣/٣، ٣٨٤

وإن لم يخفف عليها فقلها عن الخرز إلى مادونه ضمنها، لأنه خائفه في لحفظ المأمور به. (١)

وللتفصيل (ر): (دبعة).

ثالثاً: التوى في الرهن :

١ - ذكر الفقهاء أنه يجوز وضع الرهن على يد عدل ويتم بقبضه، وفي هذه الحالة إذا هلك فهل يهلك من ضمان المرحم أو الرهن؟ فيه تفصيل وخلاف موضع مصطلح: (رهن).

لكن الحنفية صرحوا بأنه لو باع المدين السلط على بيعه خرج عن كونه رهناً لأنه صدر منك للمشتري، وصار ثمنه هو الرهن لأنه قام مقامه، سواء أكان مقبوضاً أم غير مقبوض حتى لو توى عند المشتري كان على المرحم وبذلك بالأقل من قدر ثمن ومن الدين، لقاء عقد الرهن في الثمن ليعلمه مقام البيع الموهون. (٢) وتفصيله في مصطلح: (رهن).



الصورة يرجع الحال على المحيل، لأنه عرقه. (٣)

فما اختصه فقد ذهبوا إلى أن للمحال حق الرجوع على المحيل في حالة التوى، حيث قالوا: لا يرجع الحال على المحيل إلا بالتوى، بأن يتحدد الحال عليه أحواله ويخلف ولا يسه للمحيل ولا للمحال، أو أن يثبت الحال عليه مفلساً عند أبي حنيفة، أو أن يفسد الحاکم في حياته عند أبي يوسف ومحمد، بناء على أن تغلب المفاضي يصبح عندهما ولا يصبح عنده. (٤)

وللتفصيل انظر مصطلح: (حالة).

ثانياً: التوى في الوديعة :

٣ - الأصل في الوديعة أن لا يخرجها الوديع عن مكان عينه رب الوديعة لحفظها، فإذا حفظها الوديع في مكان عين الوديع، ولم يتش عليها فلا ضمان عليه بخلاف، لأنه يمثل لأمره غير مفترق في ماله.

وإن خاف عليها سبلاً ونسباً - أي هلاكاً - فأخرجها منه إلى حرزها فتلفت فلا ضمان عليه بخلاف بين الفقهاء أبصاً، لأن نقلها في هذه الحالة نعين طريقاً لحفظها، وهو مأمور بحفظها.

(١) تشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٣/٣٢٨.

(٢) ابن عابدس ١/٢٩٣.

(٣) ابن عابدس ١/٢٩٥ وبه عده. والهدس ١/٣٦٧.

والمنى لأمر فتاة ٦/٣٨٧، والفتح ١/١٧٢.

(٤) ابن عابدس ١/٢٩٣، والفتاوى على الفتاوى ١/١٠٨.

والبدائع ١/٢٩٩.

تواظفهم ويزافهم عليه كالخشب .

والفقهاء لا يفسرون استه بانه على المقضى  
الاصطلاحي بل قد يعدونه إلى معنى اللغوي  
كما سيبين ذلك <sup>(١)</sup>

## تواتر

### الألفاظ ذات الصلة

#### الأحاد

٢ - الأحاد في اللغة : جمع أحد

والأحد - من أسماء الله تعالى : وهو الفرد  
الذي لم يزل وحده ولم يكن معه أحد  
والأحد : بمعنى الواحد . وهو أول اعداد .  
وآخر الأحاد في الاصطلاح : وهو لا يقبل  
بنفسه العلم .

يقول : م. فريد الظبي . <sup>(٢)</sup>

فالسمة بين التواتر والأحاد التضاد

وبغير الأحاد يشمل المشهور ، والعرب  
والغريب . ويفصل ذلك في علم مصطلح  
أحادية

#### الحكم الإجمالي :

٣ - اتفق الأصوليون على أن التواتر بعيد

(١) لمصنف المحرر الثاني . القسم الأول / ٣٥٣ . وكشف  
الأسرار / ١١ / ٣٦٠ . ونسب التحرير / ٢٠٤ . والأحكام  
اللامدية / ١٤٢ . والمكتيبات / ٩٢ / ٢ . فصل لسان .  
والعربيات / ٧٠ . ومستر العلم / ٣٩١ / ١ . باب منه مع  
التواتر

(٢) لسان العرب مادة : أحده . ونسب التحرير / ٣٧٤

#### التعريف

١ - التواتر في اللغة : التتابع . وقيل : هو تتابع  
الأشياء ، وبينها فحواث وفترات . والتواتر :  
الشيء يكسرون عنده ثم يجي ، الآخر ، فإذا  
تتابعت فليست متواترة إلى هي متداخلة  
ومتشعبة . والآخر المتواترة لغة : أن يحدث واحد  
عن واحد . <sup>(١)</sup>

وللمحبر لتواتر في اصطلاح الأصوليين  
وللفهاء عدة تعاريف ، وهي وإن كانت مختلفة  
في الألفاظ إلا أنها متفقة في المعنى .

فعرفه صاحب المحقق ولـ بأنه : خبر اقوام  
ينبغي في الكثرة إلى حيث حصل العلم بقولهم .  
وقال صاحب كشف الأسرار : هو خبر جماعة  
مؤيد بنفسه العلم بصدقه . وعرفه صاحب  
التحرير بأنه : خبر جماعة بنفسه العلم ،  
لا بالتراتب المتصلة .

وفاق صاحب دستور لعلماء : الـ والتواتر : خبر  
إخبار قوم دفعة أو متفرق بأمر لا يصور عادة

(١) لسان العرب مادة : تواتر

الكذب

واحتسبوا في العدد قليل : ألفه حسنة ، وقيل :  
إثنا عشر ، وقيل : عشرون ، وقيل : أربعون ،  
وقيل : سبعون ، وقيل : ثلاثمائة وبضعة عشر  
عدد أهل بدر ، وقيل : عدد أهل بيعة الرضوان  
(ألف واربعمائة)

وقيل : ليس معلوماً ، لكن حصول العلم  
الصورتي يتبين كمال العدد ، لا أن كمال العدد  
يستند على حصول العلم ، وهذا خطأ ،  
ما حصل العلم عنه ، وهذا اختيار كبير من  
الأصوليين منهم الغزالي ، والواري ، وابن القيم  
وأبو بادشاه شارح التحرير ، وسعد الدين  
الطبرستاني ، وغير ذلك من الرواجد ، وأرى صاحب  
(كشف الأسرار) .

وأما الشروط التي ترجع إلى سمعي  
وشرطي :

أحدهما : أن لا يكون السامع عالماً بما  
أخبره .

ثانيهما : أن يكون أهلاً لقبول العلم بما  
أخبره .

أقسام التواتر .

٥ - التواتر ينقسم إلى لفظي ومعنوي ،  
واللفظي : هو ما تواتر لفظه كحديث : « من  
تألف عني معجداً »<sup>(١)</sup>

(١) حديث : « من كتب حل فمعاخذ وأمعن » من

الأعلام ، واجمعهم منهم ومن الفقهاء ، على أن  
ذلك العلم ضروري ، « ذهب أبو الخليل بن  
البصري والكثير من المعتزلة وإمام الحرمين  
والغزالي من أصحاب الشافعي إلى أنه نظري .  
وبنحوه الإمامي وبفضل الغزالي فقال : هو  
ضروري بمعنى أنه لا يحتاج في حصوله إلى  
الشعور بوسط واسطة مقصية إليه ، مع أن  
الواسطة حاضرة في الذاكرة ، وليس ضرورياً  
سعيه أنه حاضراً من غير واسطة .

وحتى يفيد التواتر العلم لابد أن تتوفر فيه  
شروط معينة . بعضها يرجع إلى المحررين  
وبعضها يرجع إلى السامعين ، وبعضها متفق  
عليه ، وبعضها مختلف فيه ، وهي :  
التي عليها ، أما الشروط المختلفة  
وهي :  
١ - فالتواتر التي ترجع إلى المخبرين وهي محل  
اتفاق الأصوليين أربعة .

أولها : أن يخبر وأعرض علم لا عن طم  
ثانيها : أن يكون علمهم ضرورياً مستنداً  
إلى محسوس

ثالثها : أن يستوي طريقه ووسطه في هذه  
الضمان ، وفي كمال العدد  
رابعها : العدة الكاملة التي يبدأ العلم ،  
والمنصوب ذلك من هو أقل عدد يورث العلم أو  
هو تعدد الشكلة بحيث يقع التواتر عنه على

حيث إنه بيان يجوز بالأحد، ومن حيث إنه  
تبدل بشرط فيه أنوار فيجوز بما هو متوسط  
بينه وهو المشهور.

٦. ثم إنه لا خلاف بين العلماء في أن كل ما هو  
من انفراد يجب أن يكون متواتراً في أصله  
وأجزائه، واختصوا في وجوب التواتر في أصله  
ورفعه وزنيه.

فذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر  
ليس شرطاً في عمله ووضعه وتبنيه، بل يكره  
فيها نقل الأحاد. قال السيوطي: المتفقون من  
أهل السنة على وجوب التواتر في ذلك أيضاً<sup>(١)</sup>  
(والتفصيل راجع الملحق الأصوني).



والصوفي: هو نقل رواية الخبر فصلاً متعدياً  
فيها قدر مشترك على جهة المصطنع أو الالتزام  
أو هو نقل جماعة يستحيل توطؤهم على  
التكذيب وقد شاع مختلفه مشترك في أمر يتوارى ذلك  
القدر مشترك، كما نقل عن جماعة على  
رضي الله عنه، وكرو حاتم، وكأحدث فصيح  
على الخفين.

ثم إنه لا بد من الخبر المتواتر بعيد المصطنع  
القطعي فلا ينسخه إلا ما يفيد العلم القطعي  
مثله، وقد اتفق العلماء على جواز نسخ الخبر  
التواتر بالخبر التواتر، ثم اختلفوا في جواز نسخ  
التواتر بالأحاد، فذهب الجمهور من الأصوليين  
إلى منعه، وذلك لأن التواتر قطعي وخبر الأحاد  
ظني فلا يطله. لأن الشيء لا يطل أقوى منه،  
ونقل صاحب البرهان الإجماع عليه، ونقل  
صاحب تيسير التحرير جوازه عند بعض  
العلماء.

وفال سرري في المحصول: هو جازم في  
العقل غير واقع في المصطنع عند الأكثرين.

وذهب الغزالي إلى جواز ذلك عقلًا لثبوت  
به، ووقوعه معها في زمان ومكان الله بخبره ولكن  
ذلك ممنوع بعد وفاته.

وذهب صاحب التوضيح إلى جواز نسخ  
لنواتر بالشهور من الأحاد فقط، وذلك لأنه من

(١) المتعلق ١٢٦١/١ وسابقتها، وشهران ١٠٦٧/١  
وسابقتها، ٥٧٩، ١٣١١/٢، والمحضر في تفسير الأثر  
من الجزء الثاني ٣٢٤ وسابقتها، ٣٧٧، والمحضر  
انقسم لأول ٣١٨، ٣٨٣، والمحصول ١١، انقسم ثلاث  
٤٩٨، ونسب التحرير ٣٠/٢ وسابقتها ٣١، ٣٦.  
وكشف الأسرار ٢/٢٦٠ وسابقتها، والتبويب على  
التوضيح ١/٢، ٣، ٣٦، والأحكام للأندلسي ١٨/٢.  
١٩، ٢٣، ٢٤، ١٧، ونسب التراوي ٣٧٤، وسلم  
الثبوت ٩/١، ١٢، والإثبات ٧٧/١ وسابقتها بمصطفى  
الحلي.

١. التار ١٠، معرجة البخاري في تاريخ البخاري ١٤/١٠ ط  
السلعة، وسلم ١١/١٠ ط الحلبي.

السكيت: اجتمعوا عليه، وقال أبو عبيد: يقال  
للقوم إذا قاموا برأهم على أمر قد ثألوا  
عليه. (١)

## تواطؤ

التعريف:

١ - التواطؤ مصدر تواطأ، وأصل فعله الثلاثي:  
وطأ، وطىء.

وفي حديث عه ررضي الله تعالى عنه أنه  
قتل سبعة نفر برجل قتلوه غيلة وقال: لو ثألاً  
عليه أهل صعدة لأقتلهم به، وفي رواية:  
لقتلهم. يقول: لو تضافروا عليه وتعاونوا  
وتساعفوا. (٢)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللغوي.

ومعناه في اللغة: التوافق، يقال: تواطأنا  
على الأمر توافقاً، وتواطؤوا عليه: إذا  
توافقوا، وحقيقته كان كلا منهما وصى، ما وطئه  
الأخر، والمواطىء التوافق. (٣)

وفي حديث ثلة الغدير: وأرى رؤسكم قد  
تبايعت في السبع الأواخر. (٤)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللغوي.

ب - التضافر:  
٣ - ومعناه التعاون والتجمع، يقال: تضافروا القوم  
... إذا تعاونوا، وضافرتهم:عاونته، قال ابن  
سيده: تضافروا القوم على الأمر... تظاهروا  
وتعاونوا عليه. (٥)

وهذه اللفاظ متعارفة في المعنى بل  
كالمترادفة.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - التهاؤ:

٢ - التهاؤ في اللغة: الاجتماع والتعاون، يقال:  
تألوا على الأمر إذا تعاونوا، وقال ابن

(١) لسان العرب ٥: ٣١٩، والمصباح الشيرازي ٢: ٥٥٠.  
رقم القوس المعط ٣٠/١، ودرج ٤٣٢.

(٢) ذكرهم، ولو لآلئته أهل صعدة لأقتلهم به، وفي  
رواية: «لما بينهم» أخرجه البخاري وضع البخاري  
١٩: ٤٢٧ ط السلفية.

(٣) المصباح الكبير ٢: ٣٩٣، ولسان العرب ١٩: ٥٤٠.

(٤) لسان العرب ٣: ٩١٦، ناه العروسي ١: ٤٩٥.  
١٩: ٤٩١، حيث: «أرى رؤسكم قد توافقوا في السبع الأواخر»  
أخرجه البخاري وضع البخاري ١٩: ٤٦٦ ط السلفية،  
وسلم ١٩: ٨٢٣ ط عيسى الحلبي.



جـ - التصديق .

٤ - التصديق والمصادقة والمضاد والمصادفة والمخالفة بمعنى .

وهو مصدر تصدق ، وأصل فعله صدق ، يقال : صدقه التصحيرة والإحسان أعظمه له ، وتصادف في الحديث وفي المودة صد نكاحاً<sup>(١)</sup> ، وتصادف نوافق شخصين أو أكثر عسى أمرنا إما معاً أو متعاقبين .

أما التصادق فتصديق شخص لآخر على ما صدق به ، وعادة يكون أحدهما سبق من الآخر .

الحكم التكليفي .

٥ - يختلف حكم التكليفي للتواضع باختلاف ما تروى ، عليه ، وذات يكون في مواضع منها : الحجاب ، والشهادات ، والإقرار بالحق ، والإقرار بالنسب ، والإقرار بطلاق سابق ، والبعض في حال الطلاق قبل المدخول ، والرجعة في العدة .

أولاً - التواضع في الجنائيات .

٦ - التواضع في الجنائيات إما أن يكون عسى النفس بإظهارها . أو على ما دون النفس من أعضاء الحمد بآلائها أو بعدوان عليها .

الجنابة على النفس :

٧ - إذا تواضع على قتل واحد معصوم الدم

معداً عدواناً ، فقد ذهب جهور العلماء إلى أن الجميع يقتلون ، لأنه رد الذي تم التواضع على قتله ، واستسلموا بأدلة منها ما روى عنه ابن عباس أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قتل سبعة من صنعا قتلوا رجلاً وقال : لو قتلاً عليه أهل مائة لقتلهم جميعاً<sup>(٢)</sup> ، وعن علي أنه قتل ثلاثة قتلوا رجلاً ، وعن ابن عباس أنه قتل جماعة من واحد ، ولم ينكر عنهم ذلك مع شهرته فصار إجماعاً مكروباً . قال ابن فداء : ولأن الأمر أصح عقوبة يجب للواحد على الواحد ، فوجب للواحد على الجماعة كحد الفداء ، ويقارق الدية فإنها تنعش والعصا لا تنعش ، ولأن القصاص لو سقط بالاشترائك أدنى إلى اشتراك بالقتل به ، فتؤدي إلى إسقاط حكمه أبرء والرجوع<sup>(٣)</sup> .

وحكي عن أحمد رواية أخرى : لا يقتلون به ونحو عليها السب ، وهذا قول ابن السري ، والسرهمي ، وابن سيرين ، وزبيدة ، ودلود ، وابن المنذر ، وحكي عن ابن عباس .

وقال : وروى عن معاذ بن جبل ، وعمر بن الخطاب قتل واحد منهم ، ويؤخذ من الباقر حصصهم من الدية ، لأن كل واحد منهم مكسب له ولا نسوي أدالي بمعدل واحد ، كما لا يحب ذنات

(١) حدث أبو عمر أبو حمزة عليه السلام ، فلهذا مما بين ثم بعد

(٢) المعنى ٢٧٩ ، ٢٨٢

(٣) نأج جروس ولسان العرب مادة تصدق ،

قتل شخص إن عاشوا بشره سحوسيف، أو سوط من أحدهم وسوط من آخر، وهكذا حتى مات ويقتلون به، تخديت عمر رضي الله عنه، هذا إذا كان جميع المسلمين مكنتين، فإن اشترك مكنت مع صي في قتل معصوم الدم، فعلى المكنت القصاص، وعلى عقلة الصي نصف الذية إن قتلاً على قتله.

وعندهم: أنه إن تعدد من باشروا الضرب أو الجرح العدد العدوان الذي تشابه الموت، فود كانوا قتلوا على قتله، يقتل الجميع قتل واحد إن مات مكانه، أو رفع مغموراً حتى مات، لا فرق بين الأقوى قسراً وغيره، وإن لم تكن بحالة على قتله، فإن قصد كل منهم قتله بافتراده من غير اتفاق مع غيره، أو قصد كل منهم قتل ضربه بلا قصد قتل صواب، . قدم الأقوى فعلا حيث تميزت أفعالهم فيقتل، ويقتصم من جرح أو قطع، ويؤدب من لم يجرح، فإن لم تميز الضرب، إن بدأ سائر، ولم يعظم لأقوى قتل الجميع إن مات مكانه، حيفة أو حكن، وإلا فوجاهة بقسامة.<sup>(١)</sup>

وهل الساقية: يقتل الجميع بواحد وإن فاضلت الجراحات في العدد، والنحش، والأرض، حيث كان لها دخل في التزهوق سواء أقتلوه، أو جدد، لم يقتل، ثم القود من شاهق،

لقتول واحد، ولأن الله تعالى قال: **وَالْحَرْبُ بِالْحَرْبِ**<sup>(٢)</sup> وقال: **وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ عَسَى** بالنفس<sup>(٣)</sup> **أَمْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا الَّتِي نَنْفُسُ أَنْ لَا يَكُونَ بِالنَّفْسِ أَكْثَرُ** من نفس واحد، ولأن التعاقب في الأوصاف يجمع ما قيل أن الحر لا يؤخذ بالعدد، والتعاقب في العدد فولي.<sup>(٤)</sup>

وتكن جمهور القنفاء بعد اتفاقهم في الحيلة على (قتل الجماعة بالواحد) اختفوا في التعصبل.

فقال الخنفة: يقتل جمع بمفرد إن جرح كل واحد جرحاً مهلكاً، لأن زهوق الروح يتحقق بالشركة، لأنه غير مجزئ، بخلاف الأطراف، واشترط الجماعة فيها لا تنجز بوجب التكامل في جرح كل واحد منهم، فبضائه إلى كل واحد منهم كلاً فإنه ليس معه غيره كولاية الإلحاق، فإن كان جرح البعض مهلكاً، وجرح الآخرين غير مهلك، فالقود على ذي الجرح المهلك، وعلى الآخرين التعزير، والذية - في الظاهر - لتعدهم. أما إذا باشر القتل بعضهم وكان الآخرون نظارة أو معين فلا قود ولا دية.<sup>(٥)</sup>

وقال المالكية: يقتل الجميع اشتراكاً على

(١) سورة البقرة (٢٨٨)

(٢) سورة المائدة (٤٥)

(٣) المفسر ٧/٦٧، ٦٧٢

(٤) رد المحتار على الدر المختار ٢: ٣٥٧

(٥) حاشية المدسومي على شرح الكبير ٢/٢٤٥ - ٢٤٩، وحزهر الإكبل ١٥٧/١ - ٢٥٨

أو في بحر، لأن الغصص غفيرة لمواضع على الواحد فيجب له على واحدة كحد الغدق. وذلك شرع خفي المصداق، فلم يجب عند الاشتراك لأخذ أربعة إلى مفعولها، وحديث عمر رضي الله عنه.

أما من ليس بخرج أو غيره دحل في الزهوي يقول أهل الخبرة فلا يجر. ولو صوبه سباط، أو عصا خضيه فقتلوه، وضرب كل منهم لا يقتل. فقلوا إن تواضعوا أي تنقوا على صبره. وثالث جملة التفسيرات بحدت بقصد بها الملاك<sup>(١)</sup> وإن دفع مصداقه ولم يعلم المأخر ضرب غيره، والثاني أحب إليهم باعتبار عدد المصداقات، وإن علم يقين، فإن جهل أو شك فيه فإنه يربح على البر، وس كالتوزيع في الجراح.

ونها لم يفسر التواضع في أحسن حد والمصداقات لمهلك كل منها تواضع، لأنها فائقة في نفسها ويقصد بها إفلاك مصفا، والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد لإهلاك مطلقا إلا بالمبالاة من واحد والتواضع من جمع.

ولو ضرب ثمان شخصا سباط أو عصا خضيه فقتلوه، وضرب أحدهما يقتل، وضرب الآخر لا يقتل، فإن ستر الضرب الذي يقتل

(١) قال ابن القيم في شرح المنهاج، وفي نهاية المنهاج أن المصداق أو مفعولها أصعب التواضع في هذه الحالة. وهذا كذلك، لأن ضرب كل منهم لو كان مائلا لم يصدر وحده عليهم القدر، جزم.

كحسب مواضعه مثلا، ثم نعه الضرب الذي لا يقتل كسواضين حالة أنه من ضرب الأول. وإذا كان الضارب الثاني عانا بضرب الأول نقص منها، فإن كان حاصلا به فلا نقص، وعلى الأول منها حصص صبره من ذية المعد، وعلى الثاني كذلك من ذية شيعة باعتبار الضرب.

ورب ستر المضرب الذي لا يقتل، ثم تبعه الذي يقتل حال الأثم، ولا تواضع، فلا فود على واحد منها، بل يجب على الضارب الأول حصص صبره من ذية شبه المعد، وعلى الثاني حصص صبره من ذية المعد باعتبار الضرب<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنابلة: إن الجماعة إذا قتلوا واحدا وعلى كل واحد منهم النصاص، وإذا قتل كل واحد منهم لم يصدر بضعه وجب عليه النصاص... قال ابن قدامة: - عنه ذلك - روي ذلك عن عمر، وعلي، والخبرة من شعبة، وابن عباس، وسه قال سعيد بن المسيب، والحسن، وأبو سعيد، وعطاء، وفتادة، وهم مذهب مالك، والشافعي، والأوزاعي، والشافعي، والحناف، وأبو نوري، وأصحاب الرأي.

ولا يضرب - عند الحنابلة - في وجوب القصاص على المشتركين التام في سبه،

فلو جرح رجل جرحا، والآخر مائة قات، كان

(٢) رسالة المنهاج ٢٦٦/٧ - المجلد الأول على شرح المنهاج

حتى تبين بده، فإن قطع كل واحد منهم من جانب، أو ضرب كل واحد ضرباً فلا قصاص، لأن كل واحد منهم لم يقطع اليد، ولم يشارك في قطع جريحها. (١)

وقال الخنفي: لا تقطع اليد، أو الأيدي باليد الواحدة، لانعدام المائدة، لأن الشرط في الأطراف المساواة في المنفعة والقيمة بخلاف النفس. فإن الشرط فيها المساواة في العصة. ويتعين ذلك وجهها في مذهب أحد، لأنه روي عنه أن الجماعة لا يقتلون بالواحد، وهذا تنبيه على أن الأطراف لا تؤخذ بطرف واحد. (٢)

وقال المالكية: إن تميز جنائيات من جماعة ولم يمست المحي عليه ولم يوجد ثنائز منهم، فيقتص من كل واحد منهم بقدر فعله، وإن لم تميز الجنائيات مع عدم الثنائز فعليهم دية جميع الجنائيات، وأما إن ثنائزوا اقتص من كل بقدر الجميع عجزت الجنائيات أم لا. (٣)

ثانياً - تواطؤ الزوجين على طلاق في وقت سابق:

٩ - إذا أقر رجل بطلاق امرأته المعدة وأسند هذا الطلاق، إلى وقت سابق على وقت الإقرار وصدقته المرأة، فقد اختلف الفقهاء:

(١) مني المحتاج ١/ ٢٥١، والفتي ١/ ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٢) ملط الغبار ١/ ٣٥٥، والفتي ١/ ٢٧٦.

(٣) حاشية الدررني ١/ ٢٤٥.

سواء في القصاص والدية، لأن اعتبار النسوي بعضي إلى سقوط القصاص عن مشتركين إذا لا يكاد جرحان يساويان من كل وجه، ولو احتمل النسوي لم يشأ الحكم، لأن الشرط يعتبر العلم بوجوده ولا يكفي باحتمال الوجود، بل الجهل بوجوده كالعلم بعدمه في انتفاء الحكم، ولأن الجرح الواحد قد يموت منه دون المائة، ولأن المراح إذا أفضت إلى مثل النفس سقط اعتبارها، فكان حكم الجماعة كحكم الواحد، ألا ترى أنه لو قطع أطرافه كلها فمات وجبت دية واحدة، كما لو قطع طرفه فمات. (٤)

الجنابة على ما دون النفس:

٨ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الجنابة إذا اشتهر كوا في جرح أو جنابة على طرف مرحين للقصاص وجب القصاص على جميعهم، لما روي أن شاهدين شهدا عند علي رضي الله عنه على رجل بالسرفه فقتل بده، ثم جاءه بأخر فقال: هذا هو السارق وأعطنا في الأول فرد شهادتهما على الثاني وغرمها دية الأول، وقال: لو عدمت أنكيا نعمدنا لفظتكم، ولأنه أحد نوعي القصاص فتؤخذ الجماعة بالواحد كالنفس.

ويجب القصاص عددهم على المشتركين إذا لم يتميز جعل أحدهم عن فعل الآخر، كأن يصعوا سبفاً على يد شخص ويتحاملوا عليه

١/ المعنى ١/ ٢٧٦ - ٢٧٧.

ثالث - اشتراط على الرجعة في العدة :

١٠ - اتفق الفقهاء على أن عدة المطلقة الرجعية إذا انقضت فقد زال الزوج - كنت راجعتها في العدة وصدفته فهي رجعة ، لأنه أخرج عنها لا يملك إنشائه في الحال ، فكان منها ، إلا أنه بالتصديق ترغيع التهمة ، وإن كذبه لا ثبت ، لأن قوله خبر ، والخبر مجرد دعوى تملك تضعها أو منعت بعد ظهور انقطاع ملكه ، ومجرد دعوى ملك في وقت لا يملك إنشائه فيه لا يجوز قولها مع انكار المدعى عليه إلا بينة ، بخلاف ما إذا كان في وقت يمكنه فيه إنشاؤه كأن يقول في العدة : كنت راجعتك أمس ثبت وإن كذبه ، لأنه ليس منها فيه لشككه من أن ينشئه في الحال ، أو يجعل ذلك إنشائه إن كانت الصيغة تحتله .<sup>(١)</sup>

فقال الخنيزي : لو أقر بطلاقه منذ زمان ماض فإن العتوى على أنها تطلق وتعتد من وقت الإقرار مطلقاً ، سواء صدفته أم كذبه ، أم قالت لا أنري نفيًا لتهمة المواضعة أي الموافقة على الطلاق وانقضاء العدة .<sup>(٢)</sup>

وقال المالكية : إن أقر صحيح بطلاق بهن أو رجعي متقدم على وقت إقراره ، ولا بينة له ، استأنفت امرأته العدة من وقت إقراره ، فيصدق في الطلاق لا في إنشائه فلو ثبت السابق ، ولو صدفته لأنه يتهم على إسقاط العدة وهي حق لله تعالى . وإن كانت له بينة فالعدة من الوقت الذي أسندت اليه الطلاق فيه والمريض كالصحيح في هذا عند قيام البينة ، فإن لم يكن للمريض بينة ورثته أبداً إن مات من ذلك المرض ، ولو مات بعد انقضاء العدة ، ولو تزوجت غيره .<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية : لو قال أنت طالق أمس ولم يقصد إنشاء طلاق بل قصد الإنجاء بالطلاق أمس في هذا التكاح ، وصدفته فحسب عدتها من الوقت الذي ذكره .<sup>(٤)</sup>

ويضاهيهم من مذهب الخنابلة مثل ما قال الشافعية .<sup>(٥)</sup>

## نواعد

انظر : وعد .

(١) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٦١٠

(٢) حاشية الدرر ٢/ ٤٧٧

(٣) مبي المحتاج ٣/ ٣١٤ - ٣٦٥

(٤) شرح منتهى الإرادات ٣/ ١٨٨

(٥) فتح القدير ١/ ١٨ - ١٩ ، وجواهر إكليل ١/ ٢٦٢

ومبي المحتاج ٣/ ٣٤٠ - ٣٤١ ، والمبي ٧/ ١٩٥

والتوافق بين العددين هو أحد أربعة أشياء هي: التماسك، والتداخل، والتباين، والتوافق وهي ليست بابا من علم الفرائض بل من محص مسائل الحساب مفصل عن مسائل الفرائض وغاية أنها يحتاج إلى معرفتها في تقسيم التركة على أعداد المتخفين بلا كسر. <sup>(١)</sup> وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (قسمة التركات)

## توافق

التعريف .

١ - للموافق في اللغة معاد: منها: الاتفاق والنظام وعدم الاختلاف، يقال: وافقه موافقة ووافقا وافق معه وتوافقا.

والموافق من الموافقة بين الشيئين وهو أيضا قدر الكفاية. يقال: حسوته وفق عباله. أي طامنين قدر كفايتهم لا فضل فيه <sup>(٢)</sup>

٢ - وتوافق العددين في اصطلاح المحاسبين والفريقين: أن لا يعد (أي لا يقسم) بينهما الأكبر لكن بعدهما عدد ذلك غير الواحد كالثمانية مع العشرين. فإن الثمانية لا تعد العشرين لكن بعدهما الأربعة، فإنها تعد الثمانية بعشرين والعشرين بخمس مرات فهما متوافقان بالربيع، وذلك لأن العدد العاد هما مخرج جزء ذلك المخرج بينهما، فلما عددهما الأربعة وهي مخرج الربع كانا متوافقين به وكذلك بعدهما اثنان فيتوافقان بالنصف أيضا. وكذلك لثمانية والعشرة بعدهما اثنان. <sup>(٣)</sup>



- المختار ٥٦٦/٥، ومنهاج الطالبين وسماعية قايدي عليه  
١٥٣/٢، والتصرفات للجرحانتر من ٦٩، والتصرفات  
للغنية للمحدثي الركبي رسالة الرابعة ٢٣٩  
(٦) شرح السراجة ص ٢٠٦

(١) ناص النورس، ولسان العرب، ومختار الصحاح مادة  
وافق.

(٢) شرح السراجة ٢٠١، ٢٠٥، ورد المختار على الدر-

وعرفها بعضهم بأنها الرجوع عن الطريق  
المرجوع إلى الطريق المستقيم.<sup>(١)</sup>

وعرفها الغزالي بأنها: الندم بعظمة الذنوب،  
ولسد المعرم على الترك في الحال والاستقبال  
والانكسار للمعاصي، وهذه التعريفات وإن  
اختلفت لفظاً هي متحدة معنى. وقد تطلق  
التوبة على الندم وحده إذ لا يغفل عن علم  
أوجهه وأسمره وعن عزم يتبعه.<sup>(٢)</sup> ولهذا قال  
النبي ﷺ: الندم توبة.<sup>(٣)</sup> والندم نرجع القلب  
وتحرره عما فعل ونمى كونه لم يفعل.<sup>(٤)</sup>

قال ابن قيم الجوزية: التوبة في كلام الله  
ورسوله كما تضمن الإقلاع عن الذنوب في الحال  
والندم عليه في الماضي والعزم على عدم العودة في  
المقبل، تضمن أيضاً المعرم على فعل المصير  
والتزامه، فحقيقة التوبة: الرجوع إلى الله  
بالتزام فعل ما يجب وترك ما يكره. وهذا عانى  
سبحانه ونعالى الفلاح المطلق على التوبة<sup>(٥)</sup>  
حيث قال: ﴿وَنُوحِىْ إِلَى اللَّهِ جِبَا أَيْبِ الْمُؤْمِنِينَ  
نَعْمَكُمْ نَغْلُحُونَ﴾.<sup>(٦)</sup>

## توبة

التعريف:

١ - التوبة في اللغة العودة والرجوع، يقال: تاب  
إذا رجع عن ذنبه وأقلع عنه. وإذا أسند فعلها  
إلى العذر يراد به رجوعه من الزلة إلى الندم،  
يقال: تاب إلى الله توبةً متاباً: أتائب ورجع  
عن المعصية، وإذا أسند فعلها إلى الله تعالى  
بتمسك مع صلة (على) يراد به رجوعه لطفه  
وبنعمته على العبد المخففة له، يقال: تاب الله  
عليه: غفره وأغفاه من المعاصي.<sup>(١)</sup> قال الله  
تعالى: ﴿لَمْ تَلْبِسْ عَلَيْهِمْ لَيْتُوبُوا إِنْ اللَّهُ هُوَ  
اتَّابَ الرَّحِيمُ﴾.<sup>(٢)</sup>

وفي الاصطلاح التوبة هي: الندم والإقلاع  
عن المعصية من حيث هي معصية، لا، لأن  
بها صرراً لبدنه وماله، والعزم على عدم العودة  
إليها إذا قدر.<sup>(٣)</sup>

(١) العلوي ١/٢، ٢-١، والأندلس الشريفة ٩٨/١

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي ٢/١

(٣) حديث: الندم توبة، أخرجه أحمد في المسند  
(١٩١/٥، ٣٥٦٨، ٥٠٠٠٠) وصححه إسناده أحمد

شأنه

(٤) قسم الألويسي ١٥٨/٢٨، والمجلد ٣٨٧/٥، وإحياء  
الغزالي ٢/١

(٥) مدارج السالكين ٣٠٥/١

(٦) سورة النور ٣١/١

(١) المصباح المنير ولسان العرب وناج العروس عدة توبة،  
ودستور العلم ٣٦٢/١، ٣٦٣

(٢) سورة التوبة ١١٨

(٣) تفسير روح المعاني للألويسي ١٥٨/٢٨، وبلغت السالك  
٧٣٨/١، ونحوه الدواني ٨٨/١، والكليات لأبي الفداء

٩٦/٢، واجمل ٣٨٧/٥، وكشاف القناع ١٦٨/١

والمني ٢٠١/١٩

ربكم إنه كان غفارا<sup>(١)</sup>، فلا استغفار هذا المعنى يتضمن التوبة

أما عند اذنان إحدى اللفظتين الأخرى فلا يستغفار طلب وقاية شر ما مضى، والتوبة الرجوع وطلب وقاية شر ما يحدث في المستقبل من سيئات أعماله<sup>(٢)</sup> كما في قوله تعالى: **وإِذَا رَأَوْا تَوْبَةً مِنْ رَبِّكَ فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ** ربكم تم توبوا إليه<sup>(٣)</sup>.

أركان وشروط التوبة :

١ - ذكر أكثر العفوها، والمفسرين أن تائبه أربعة شروط. الإقلاع عن المعصية حالا، والتندم على فعلها في الماضي، والعزم عزمًا حازمًا أن لا يعود إلى مثلها أبدا. وإن كانت المعصية تتعلق بحق آدمي، فيشترط فيه رد المظالم إلى أهلها أو تعويض الزامة مهم<sup>(٤)</sup>.

ومرحوا كذلك بأن التندم على المعصية بشرط فيه أن يكون لله، وتبجحها شرعا. وهذا معنى قوله: «الندامة على المعصية لكونها معصية»، لأن الندامة على معصية لا صراها بصدقه، واختلافها بعدسه أو ماله، أو بعد ذلك لا تكون توبة، فلو تندم على شرب الخمر والزنى

الاعتاظ ذات الصلة .  
أ - الاعتذار :

٢ - الاعتذار في اللغة مصدر اعتذر أصله من انه غر، وأصل في العدد إزاله الشيء عن جهته يقال : اعتذر عن معصية أي أظهر عفره، واعتذر إلى أي طلب قبول معصيته، واعتذر إلى فلان وعذره أي : أزال ما كان في نفسه عليه في الحقيقة أو في الظاهر

وفي الاصطلاح : الاعتذار اظهار ندم على ذنب نقر بأنك في إثباته عفر، والتوبة هي الندم على ذنب نقر بأنه لا عذر لك في إثباته فكل توبة ندم ولا عكس . وقد يكون المعتذر محقا فيها فعده . بخلاف الثالث من الذنب<sup>(٥)</sup>.

ب - الاستغفار :

٣ - الاستغفار في اللغة طلب المغفرة، وأصل المغفر التغطية والستر، يقال : عفر الله ذنوبه أي سترها . وفي الاصطلاح طلب المغفرة بالنداء والتوبة أو غيرها من المصاحبة<sup>(٦)</sup>.

قال ابن القيم : الاستغفار إذا ذكر مفردا يراد به التوسعة مع طلب المغفرة من الله، وهو محو الذنب وإزالة أثره ووقاية شره، والستر لازم لهذا المعنى، كما في قوله تعالى : **وَنَقُصْتُ اسْتَغْفِرُوا**

(١) سورة نوح: ١٠.

(٢) مدارج السالكين ١/ ٣٠٧، ٣٠٩.

(٣) سورة ممتد: ٣.

(٤) البدائع ٩٦٧، ونحوه الهداوي ٨٨٦، ٨٩، وحاشية

الفيومي ٢٠١، والمعنى ١٠٦، والآيات التسع

١٠٠٠، ونظم الأوسى ١٢٨، ١٢٩.

(٥) المصباح مادة، عذره، والكلمات لأبي الفداء ٩٦/٢.

(٦) والفروق في اللغة ص ٢٢٩، ومدارج السالكين ١/ ١٨٢.

(٧) المصباح لسان العرب مادة، عفر، والفروق في اللغة ص ٢٢٩.



ورد الخفي في يكون حسب مكانه، فإن كان  
المسروق أو المقتصوب موجوداً رده بعينه، وإلا يرد  
المثل إن كانا مثليين، والقيمة إن كانا قيميين، وإن  
عجز عن ذلك نوى رده متى قدر عليه، ونعمد  
به على الفطر، بنية الضمان له إن وجبه. فإن  
كان عليه فيها حق، فإن كان حقاً لأدعي  
كالمقتصص الشرط في التوبة التعكيب من نفسه  
وبدلاً للمستحق، وإن كان حقاً لله تعالى كحد  
الزنى وشرب الخمر فتوبته بالتدم والعزم على  
عدم العود، وسبني تفصيله في آثار التوبة.<sup>(١)</sup>  
إعلان التوبة :

٥ - قال ابن عذامة : التوبة على ضربين باطنة  
وحكمية ، فأما الباطنة : فهي ما بينه وبين ربه  
تعلى ، فإن قامت المعصية لا توجب حقاً عليه  
في الحكم كقبلة أجنبية أو الخلوة بها ، وشرب  
مسكر ، أو كذب ، والتوبة منه التدم والعزم على  
أن لا يعود . وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال :  
« التدم توبة »<sup>(٢)</sup> وقيل : التوبة التصريح بجمع  
أربعة أشياء . التدم بالقلب ، والاستغفار  
باللسان ، وإحضار أن لا يعود ، وعناية خطاه  
السوء ، وإن كانت توجب عليه حقاً لله تعالى أو  
لأدعي كمنع الزكاة والغصب ، فالنوبة منه بما  
ذكرناه ، وترك المنظومة حسب إمكانه بأن يؤدي

للمصنوع ، وخفة العقل ، ورواى المال ، ويحدث  
العرض لا يكون نائباً .

ولندم خوف النار أو ضمع الجنة يعتبر  
توبة .<sup>(٣)</sup>

واعتبر بعض الفقهاء هذه الشروط أو أكثرها  
من أركان التوبة فقالوا : التوبة التدم مع الإفلاع  
والعزم على عدم العود ، ورد المظالم ، وقال  
بعضهم : لندم ركن من التوبة ، وهو يستلزم  
الإفلاع عن الذنب والعزم على عدم العود ،  
وأما رد المظالم لآلهها فواجب مستقل ليس شرطاً  
في صحة التوبة .<sup>(٤)</sup> ويؤيد هذا الرأي ما ورد  
عن النبي ﷺ قال : « التدم توبة »<sup>(٥)</sup>

وعلى جميع الاعتبارات لابد من التنبيه على  
أن الإفلاع عن الذنب لا يتم إلا برد الحقوق  
إلى أهلها ، أو باستحلالهم منها في حالة المقدرة ،  
وهذا كما يلزم في حقوق العباد يلزم كذلك في  
حقوق الله تعالى ، كدفع الزكوات ، والكفارات  
إلى مستحقيها .<sup>(٦)</sup>

(١) تفسير الألوسي ١/٢٨ ، وطلحة السالك ١/٢٣٨ ،  
ومستودع المثل ١/٣٩٢ ، والفتاوى العرفية ١/٨٨ ،  
والحمل على شرح المنهج ٥/٣٨٧ ، ومشاف  
مقتات ١/٢٤٥ ،  
(٢) المراجع السابق .  
(٣) حديث « التدم توبة » سبق تخريجه ف/١ .  
(٤) تفسير الألوسي ١/٢٨ ، وحاشية العلوي ١/١٧١ ،  
والروضة ١/٢٤٥ ، وحاشية القلموني ١/٢٠١ ،  
ومدراج السالكين لابن القيم ١/٣٠٥

(١) العواكة فتاوى ١/٨٩ ، والروضة ١/٢٤٥ ، والنهي  
١/١٩٠  
(٢) حديث « التدم توبة » سبق تخريجه ف/١

عنده بالسرفعة<sup>(١)</sup> بالرجوع مع استهلاوه عنه  
بإقراره، وكبره لإقراره حتى أنه قيل لما قطع  
السارق كتاباً أمضى وجهه زعماً، ولم يرد الأمر  
بإقراره ولا احث عليه في كتاب ولا سنة،  
ولا يصح له قياس. إنما ورد الشك بالسرفعة  
والاستسار والتعريض لتفسر بالرجوع عن  
الإقرار، وقال قرآن وكان هو الذي أمرنا  
بالإقرار بما ههنا لم سرت به بشوك كما أخبرنا  
الله،<sup>(٢)</sup>

وقال أصحابنا في: توبة هذا إقراره  
ليسام عليه الحد وليس يصحح ما ذكرنا، ولأن  
التوبة توجد حقيقتها بدون الإقرار وهي توب  
ما قبلها، كما ورد في الأخبار مع ما دلل عليه  
الآيات في معقبة الذنوب بالاستغفار وترك  
الإصرار. وأما البدعة فالتوبة مع الاعتراف  
بها، والرجوع عنها، واعتقاد عدمها كان يعتقد  
عنه.<sup>(٣)</sup>

الزكاة ويرد المفصوح أو مثله إن كان مثلاً، وإلا  
فتمسه. وإن عجز عن ذلك بوي زده متى قدر  
عنه، فإن كان عليه وبها حتى في الحد، فإن  
كان مقدماً لأدعي كالفصاح وجد لظف استرحا  
في التوبة التمكن من نفسه وندما للمستحق.  
وإن كان مقدراً لله تعالى كحد الزنى، وشرب  
الخمر فتوبه أيضاً بالدم، والعزم على ترك  
العود ولا يشترط الإقرار به. فإن كان ذلك في  
شهر عنه والأولى له سرفعه، والتوبة فيه بينه  
وبين الله تعالى، لأن التوبة يتو قال: من  
أصاب من هذه الفلدورة فليست بغير الله  
تعالى، فإنه من بين لنا صلتته غم عليه  
كتاب الله<sup>(٤)</sup> فإن الغامضة حين أقرب بالرسالة  
بكر عليها النبي ﷺ ذلك،<sup>(٥)</sup> وإن كانت  
معممة مشهورة فذكر القاضي أن الأولى الإقرار  
به لينام عليه. أخذ لأنه إذا كان مشهوراً فلا  
فاصلة في ترك إقامة أخذ عليه، والصحيح أن ترك  
الإقرار أولى، لأن النبي ﷺ عزم للمفترقات،  
بالرجوع عن الإقرار معرض دعى،<sup>(٦)</sup> وللمعق

(١) حديث: عرض النبي ﷺ بالرجوع على الناس  
بالسرفعة. أخرجه أبو داود، ٥٤٦/٢، ط عرت عند  
الدهلي. أخرجه الشيخان، ٣٨١/٩، ط دار الكتاب  
العربي. وقال في شرط مسلم  
(٢) حديث: بلغني عن سيرة نبيك كان عبد الله أخرجه  
أبو داود، ٥٤٦/٢، ط عرت عبد الدهلي. وأما  
٣٨١/٩، ط دار الكتاب العربي. وأما حديث صحيح  
أستدركه أخرجه

(١) حديث: من أصاب من هذه الفلدورة، أخرجه  
الطحاوي في المشكل، ٢٠/١، ط دائرة المعارف، ونهني  
(٢) ٣٨٠/٨، ط دار المسرفة، وأحمد، ٢٤١/٩، ط دار  
الكتاب العربي. وقال هذا حديث صحيح على شرط  
الشيخين

(٣) حديث: إن العمدة من أقرب بالنبي ﷺ بكر.  
أخرجه مسلم، ١٣٣٣/٤، ط عيسى الخليلي.

(٤) حديث: عرض النبي ﷺ بالرجوع على الناس  
توب. أخرجه البخاري، ١٣٤، ط المطبعة.

(٥) سنن عبد بن، ١٠١/١، ١٣٧٩/١، ط عرت  
٢٠١، ط دار الكتاب العربي. وأما حديث صحيح  
أستدركه أخرجه

عدم العود :

٦ - لا يشترط في التوبة عدم العود إلى الذنب الذي تاب منه عند أكثر الفقهاء، وإنما توقف التوبة على الإقلاع عن الذنب والندم عليه والعزم الجازم على ترك معاودته، فإن عاوده مع عزمه حال التوبة على أن لا يعاوده صار كمن ابتداء المعصية، ولم تبطل توبته المتقدمة، ولا يعود إليه إثم الذنب الذي ارتفع بالتوبة، وصار كأن لم يكن وذلك بنص الحاشيث : «التائب من الذنب كمن لا ذنب له»<sup>(١)</sup>

وقال بعضهم يعود إليه إثم الذنب الأول، لأن التوبة من الذنب بمنزلة الإسلام من الكفر، والكافر إذا أسلم هدم إسلامه ما قبله من إثم الكفر وتوابعه، فإذا ارتد عاد إليه الإثم الأول مع الردة.

والحق أن عدم معاودة الذنب واستمرار التوبة شرط في كمال التوبة ونفعها الكامل لا في صحة ما مضى منها.

هذا، واشترط الشافعية في ثبوت بعض أحكام التوبة إصلاح العمل، فلا تكفي التوبة

حتى تخفى عليه مدة تظهر فيها آثار التوبة وتبين فيها صلاحه على تفصيل يأتي في آثار التوبة<sup>(٢)</sup>

التوبة من بعض الذنوب :

٧ - نصح الثوبه من ذنب مع الإصرار على غيره عند جمهور الفقهاء، فالتوبة تنبض كالمعصية وتتواصل في كدبتها كما تتفاضل في كبتها، فكل ذنب له توبة تخصه، ولا تتوقف التوبة من ذنب على التوبة من بقية الذنوب، كما لا يتعلق أحد الذنوب بالآخر، وكما يصح إيمان الكافر مع إدامته شرب الخمر والزنى نصح التوبة عن ذنب مع الإصرار على آخر.<sup>(٣)</sup>

ونقل ابن القيم قولاً بعدم قبول التوبة من ذنب مع الإصرار على غيره، وهو رواية عن أحمد ثم قال : والذي عندي في هذه المسألة أن التوبة لا نصح من ذنب مع الإصرار على غيره من نوعه، وأما التوبة من ذنب مع مباحة ذنب آخر لا تعلق له به ولا هو من نوعه فتصح، كما

(١) مصير الألوحي ١٥٩/٢٨، والمصاوكه الدعوات ١/١٨٩،  
والمر وجهه ١١٩/٢٤٩، ٢٥٠، وأغلق ٥/٣٨٧، ٣٨٩،  
وكشاك الفتاوى ٩٢٥/١، ومذارج السالكين ١/٢٧٣،  
والغني لأبن قدامة ٩/٢٠١، والمهذب ٢/٣٢٢،  
(٢) تفسير الألوحي ١٥٩/٢٨، وطفة السالك ١/٢٢٨،  
والصواكه الدعوات ١/٨٩، والمر وجهه ١١٩/٢٩٩، ومذارج  
السالكين ١/٢٧٣، ٢٧٤، والأمان الشرعية ١/٦٤،  
٦٦

١ - ٨٩/١، والتوجيه للفتوى ٢/٢٧١، والمصنف ٢/٣٨٧،  
٢٨٩،  
(٣) حديث : «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» أخرجه  
ابن ماجه (١١١٥/٢) ط عيسى الحلبي، قال البخاري  
«حسنه شيخنا» يعني ابن حجر - لشواهده، (المقاصد  
الحقة من ٢١٩ ط دار الكتاب العربي).

إذا تاب من الرب ، ولم ينب من شرب الخمر مثلاً  
فإن توبته من الربا صحيحة ، وأما إذا تاب من  
ربا الفضل ولم ينب من ربا المسنة أو بالعكس ،  
أو مات من .. زول الحبيشة وأصر على شرب  
الخمر أو بالعكس فهذا لا تصح توبته ، كمن  
يتوب عن زنى بالمرأة وهو مصر على الزنى  
بغيرها .<sup>(١)</sup>

### أقسام التوبة :

٨ - صرح بعض فقهاء الشافعية والحنابلة أن  
التوبة نوعان : توبة في الباطن ، وتوبة في  
الظاهر .

فأما التوبة في الباطن . فهي ما بينه وبين الله  
عز وجل . فينظر في المعصية فإن لم تتعلق بها  
مطلقة لأدعي . ولا حد لله تعالى ، كالاستماع  
بلا جنيبة فيما دون الفرج ، فالتوبة منها أن يقطع  
عنها ويعدم على فعل ما فعل ، ويعزم على أن لا  
يعود إلى مثلها ، والدليل على ذلك قوله تعالى :  
﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ  
ذَكَرُوا اللَّهَ فَامْتَنَعُوا وَتُوبُوا أُولَٰئِكَ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ رَحْمَةِ اللَّهِ  
وَيُؤْتُونَ مَغْفِرَةً كَثِيرَةً ۚ وَلَٰكِن مَّنْ تَابَ وَظَلَمَ النَّفْسَ  
الْأُولَىٰ فَأُولَٰئِكَ سَاءَ مَا يَصْعَدُونَ ۚ ﴾<sup>(٢)</sup>

وإن تعلق بها حتى أدعي ، فالتوبة منها أن  
يقطع عنها ، ويعدم على ما فعل ، ويعزم على أن  
لا يعود إلى مثلها ، وأن يبرأ من حق الأدعي . إما

وأما التوبة في الظاهر . وهي التي تعود به  
العدالة والولاية وقبول الشهادة ، فإن كانت  
المعصية فعلاً كالزنى والسرقه لم يحكم بصحة  
التوبة عند الشافعية حتى يصلح عمله .  
وقد رويها بسنة أو ستة أشهر ، لو حتى ظهور  
علامات الإصلاح على اختلاف أقوالهم خلافاً  
للمعهور الفقهاء فانهم لم يشترطوا إصلاح العمل  
بعد التوبة ، وإن كانت المعصية قدفاً أو شهادة  
زور فلا بد من كذاب نفسه كما سيأتي .<sup>(٣)</sup>

### التوبة النصوح :

٩ - أمر الله سبحانه وتعالى المؤمنين بالتوبة  
النصوح ليكفر عنهم سيئاتهم فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا  
الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ

(١) - فقهنا للشيخ زكي ٢/ ٢٢٩ ، والمعجم لأبي قدامة  
٢٠٠/ ٢٠٩

(٢) - حديث . من أصاب من هذه الغافرة . سبق ترجمته  
في ٥

(٣) - تفسير الألوسي ٢٨/ ١٥٩ ، والفتاوى ١/ ٨٩ ،  
والهذه للشيخ زكي ٢/ ٢٢٩ ، والمص ٩/ ٢٠٩

(١) - المرجع السابق ٢٧٢/ ١

(٢) - سورة آل عمران ١٣٥



تصانئ حكاية عن حال فرعون: ﴿حتى إذا أدركه الغرق قال آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين﴾، لأن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين﴾<sup>(١)</sup>.

من تقبل توبتهم ومن لا تقبل:

١٢ - تقدم أن الله سبحانه وتعالى يقبل التوبة من الكافر والمسلم العاصي بفضلته وإحسانه كما وعد في كتابه المجيد حيث قال: ﴿وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات﴾<sup>(٢)</sup>، لكن هناك بعض الحالات اختلف الفقهاء في قبول التوبة فيها نظراً للأدلة الشرعية الخاصة بها. ومن هذه الحالات:

أ - توبة الزنديق:

١٣ - الزنديق هو الذي لا يتمسك بشريعة ولا يتدين بدين<sup>(٣)</sup>.

وجمهور الفقهاء، (المالكية والحنابلة وهو ظاهر المذهب عند الحنفية ورأي عند الشافعية) على أنه لا تقبل توبة الزنديق لقوله تعالى: ﴿إلا الذين تابوا وأصلحوا وينوبون﴾<sup>(٤)</sup> الآية.

الغرغرة، بدليل قوله تعالى بعده: ﴿ولا الذين يعرّفونهم كفاراً﴾<sup>(٥)</sup> لأنه تعالى جمع بين من أخرج التوبة إلى حضور الموت من الفسقة وبين من يعرّفون وهو كفار، فلا تقبل توبة اليائس كما لا يقبل إيمانه. ولقوله ﷻ: ﴿إن الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات﴾ وهذا يدل على أنه بشرط لصحة التوبة صدورها قبل الغرغرة، وهي حالة اليأس وبلوغ الأرواح الخلقية<sup>(٦)</sup>.

وعند بعض الحنفية - وهو وجه آخر عند الحنابلة - وعزاء بعضهم إلى مذهب الماتريدية أن المزمع انتماضي تقبل توبته ولو في حالة الغرغرة، بخلاف إيمان اليائس فإنه لا يقبل، ووجه الفرق أن الكافر غير عارف بالله تعالى، ويبدأ إيمانه وعرفانه، والفاسق عارف وحاله حال اليأس، والبقاء أسهل من الابتداء<sup>(٧)</sup>، وإطلاق قوله تعالى: ﴿وهو الذي يقبل التوبة عن عباده﴾<sup>(٨)</sup>.

ولا خلاف بين الفقهاء في عدم قبول توبة الكافر بإسلامه في حالة اليأس<sup>(٩)</sup> بدليل قوله

(١) سورة النساء/ ١٨

(٢) ابن عابدين ٥٧١/١، ٢٨٩/٢، والقسطلاني السديري ٩٠/١، ونسب الماوردي ٣٧٢/١، والألفاظ الشرعية

لأين منقح ١٩٧/١

(٣) المراجع السابقة

(٤) سورة التوبة/ ٢٥

(٥) تفسير الطبري ٩٦/١، ٩٧، وانظر أيضاً تفسير المازري

٣٧٢/١، ٣٧٢

(١) سورة بقره/ ٩٠، ٩١

(٢) سورة التوبة/ ٢٥

(٣) ابن عابدين ٢٩٩/٣، وحاشية الطيوسي ١٧٧/١.

وكشاف الفتاوى ١٧٩/١، ١٧٨

(٤) سورة البقرة/ ١٦٠

سبحانه: حين الذين كفروا بعد إيمانهم ثم  
أردوا كفرا إلى قبل تبرئهم<sup>(١)</sup> ولا زور باد  
بقتضي كفرا عنيدا لا بد من تقدم إيمان عليه

ولـ روي أن من مسعود رضي الله عنه أتى  
برجل فقال له: إنه أتى بك مرة فزعمت أنك  
تبت وأراك قد عدت ففتنه. ولأن تكرار الرد عليه  
يدل على فساد عقيدته وقلة مداراته للمادين  
يفضل<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعية وهو المتهور في مذهب الحنفية  
والمالكية: إنه تغفل توبة المرد ولو تكررت رده،  
لا إطلاق قوله تعالى: يؤمن الذين كفروا بـ  
بنيهم يا يخسر لهم ما قد ساء<sup>(٣)</sup> وأقوله عليه  
الصلاة والسلام: وأمرت أن أغفل الناس حتى  
يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوا لا إله إلا الله  
عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا محنتهم  
وحسابهم على الله<sup>(٤)</sup> لكنهم صرحوا بأن  
المرد المتكررة منه الردة وإتت تابا عرو  
بالضرب أو بالحبس ولا يفضل، قال ابن  
عبدسين: إذا ارتد تاب ثم تاب ضربه الإمام

وإن رادى لا يظهر منه بالتوبة خلاف ما كان  
عليه، لأنه كان يظهر الإسلام مسرا بالكفر،  
ولأن الردة عند الخوف عين الردة، فكرر  
المالكية صرحوا بقبول التوبة من المرتدين إذا  
أظهروا قبل الإطلاع عليه<sup>(٥)</sup>.

وفي رواية عند الحنفية وهي رواية عند  
الشافعية والحنابلة أن المرتدين عمري عليه أحكام  
المرد فتقبل توبته بشرطيه، لقوله تعالى: فغفر  
للمؤمنين كفروهم إن شئهم يخسرهم ما قد  
سلف<sup>(٦)</sup>.

وأطلق الشافعية بالزيادة الباقية بمختلف  
فرعهم<sup>(٧)</sup> كما أطلقهم أحسبالة الحلوية  
والإحوية ومائت الطوائف المارقين من الدين<sup>(٨)</sup>.  
بـ توبة من تكررت رده.

١٤ - صرح الحنابلة - وهو رواية عند الحنفية  
ونسب إلى مالك - بأنه لا تغفل توبة من تكررت  
رده، لقوله تعالى: فإن الذين آمنوا ثم كفروا  
ثم آمنت وأنهم كفروا ثم ارتدوا كفرا لم يكن الله  
ليغفرهم ولا ليهديهم سبيلا<sup>(٩)</sup> ولقوله

(١) ابن عابدين ٣٦٠/١، و٣٦٠/٢، و٢٩٦. والمطاب  
٢٨٩/١. وحواضر الإقتيل ١٧٩/٢، والمفسر  
١٧٧/٤. والمقي ٢٩٨/١. وكشف القناع ٢٧٧/٢.

(٢) سورة الأنفال ٢٨.

(٣) يطالبهم هم الضالون، بأن للقرآن باكتا وطهرا، والباطل  
هو المرد منه دون طاهر. والليبي ١٧٧/١.

(٤) المراجع السلفي.

(٥) سورة البقرة ١٧٧.

(١) سورة آل عمران ٩٠.

(٢) تقي ١٣٦/٢، و١٢٧. وكشف القناع ٢٧٧/٢.

(٣) سورة الأنفال ٢٨.

(٤) حديث: وأمرت أن أغفل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله. ونحوه  
مسلم ٥٢/٩ طمس 'مضي' وأصله في البحار.

قتله بسبب محبة نفسه، فإذا ثبت ضرورة ولو  
بغير مكسر يقتل دفعا للشبهة كالحديث وفطناخ  
لظريق وهذا مذهب الجناينة.

ويحد الساحر عند المداولة القتل ويكفر  
بدهمه وبغناه سواء اعتقد غيوبه أو إباحه.

وفي رواية أخرى عن أحمد ما يدل على أنه  
لا يكفر<sup>(١)</sup>

وقال المالكية: إذا حكم بكفره فإن كان  
عاهرا به يقتل إلا أن يثبت قطعي توبته، وإن  
كان يجهله فهو كالمرتد لا يقبل توبته<sup>(٢)</sup>.

١٦ - والدليل على عدم قبول توبته لساحر  
حديث حبيب بن عبد الله قال: قال  
رسول الله ﷺ: «حد الساحر صرية  
بالمسيك»<sup>(٣)</sup> فسمع حذافا وأخذا بعد نبوت صبيه  
لا يفسط بالسرقة ولما روي عن عائشة  
رضي الله عنها قال: «إن المسح حرة سأل  
أصحاب النبي ﷺ وجهه مسافرون - هل لها

وتحلي سيلة، وإن ارتد تائبنا ثم حد صرب  
صربا وحيدا وحده حتى تظهر عليه آثار التوبة  
ويرى أنه مختص ثم تخلى سبيله، فإن عاد فعل  
به مكثنا أبدا ما دام حتى يرجع إلى الإسلام

ودرجه. مثل هذا من المالكية والشافعية<sup>(٤)</sup>

ج - توبة الساحر

١٥ - السحر علم يستمد منه حصول مذكته  
بملايه يقتل بها على فعل غريبة بأصايب  
خفية

وعرفه ابن حبلون بأنه علم مكيف  
استعدادات نفس البشر بأشياء  
تأثيرات في عدم العناصر منهم سحر.

والحق النقيض. على أن تعليمه وتعلمه حرام  
مضلة تعالى: «ولكن الشياطين يحمر ويأمرون  
الناس السحر»<sup>(٥)</sup> ودمهم على تعليمه. ولأن  
السحر من الباطن لا يعلمه الله قال ابن  
قدامة لا تعلم فيه خلافا بين أهل العلم.

وقد مرح أحبة به لا تقبل توبة الساحر  
بجذب قلبه ولا يستتاب، وذلك لعدم الاعتقاد  
ولا يلزم من عدم تفسيره مطلقا عدم فعله، لأن

١ - ابن ماجة ٣٦١٨، المص ١٥٤٨، وأخذت ١٩٦ ط  
دار الأوزار

٢ - الخواص ٩٢٠٩، و فواهد ٢٨١٠٢

٣ - حد الساحر صرية بالمسيك - حرجة الزمعي

٤ - ١٠ ط مصطفى العيم، وقال لا يعرف مرادها إلا من

هذا الوجه ولم يعل من سبب الحكم بصفه في الحديث،

ثم قال وتصحيح عن حد موقوف، وقال ابن حجر وفي

سند صحيح وضع الاري ٢٢٦٠١٠ ط السند

١ - ابن عبد شمس ٢٨٦٠٣، والمصنف ٢٨٦٠٦، وأسن

المط - ١٢١: ٢٥، وحمل على شرح الموج ٢٢٦: ٥

٢ - سورة البقرة ٩٠٩



وأفزع طاعها توباً متضافلاً خلافاً به، فإن الله تعالى لم يسد باب التوبة عن أحد من خلقه<sup>(١)</sup> وقد قال في السائقين: "والألمة الذين آمنوا وأحسنوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين، وسوف يؤتي الله المؤمنين أجراً عظيماً"<sup>(٢)</sup>

وتتصل ما يتصل بالسحر بنظر في مصعب (سحر)

نثار التوبة :

أولاً : في حقوق العباد .

١٧ - التوبة بمعنى الندم على ما مضى والتعزم على عدم العود لئلا لا تكوني لاسقاط حق من حقوق العباد، فمن سرق مال أحد أو عصى أو أساء إليه بطريقة أخرى لا يتخلص من المسئلة بمجرد الندم والإفلاع عن الذنب ويتعزم على عدم إعادته، بل لا بد من رد المظالم، وهذا الأصل مقرر عليه بين الفقهاء<sup>(٣)</sup>

قال النووي: "إن كانت له عليه قد عتق به حق من كسح الركعة، والغصب، والحنثات،

من توبه؟ ثم ألتها أحد،<sup>(٤)</sup> ولأنه لا طريق لنا إلى إصلاحه في توبته لأنه يفسد السحر ولا يغيره، فيكون ظهور الإسلام والتوبة خيراً من القتل مع غفائه على تلك المسئلة<sup>(٥)</sup>

وقال الشافعي: "إن علم أو تعلم السحر واعتقد تحريمه لم يكفر، وإن اعتقد إباحته مع النعم بتحريمه كفر، لأنه كذب الله تعالى في خبره ويفضل كما يفصل برنيد<sup>(٦)</sup>

فأما ما روي من كلامهم أنه فصل توبة الساحر كما تبطل توبة المرتد، وما إذا فرزه الحد بل في الرواية الثانية عدمه حيث قالوا: "إن الساحر إن تاب قبلت توبته لأنه ليس بأعظم من الشرك، والمشرك بسبب ومعرفة الساحر لا يمنع قبول توبته، فإن الله تعالى قبل توبة سحرة فرعون<sup>(٧)</sup>

وفي الجملة، فالخلاف في قبول توبة هذه الطوائف، وما هو في الظاهر من أحكام الدنيا من ترك قتلهم ونسب أحكام الإسلام في حقهم، وأما قول الله تعالى: "الذين آمنوا وبالحق أنزلناه" فيكون

١: الأمر من عائشة رضي الله عنها، وإن الساحر سأل أحد

أصحابه: "أبوءه للمسي (٩) ٦٥٣ هـ مكتبة دار المعرف

وم تفر عليه في كتب الحديث التي من بينها

٢: أخرجه ابن ماجه (١) ٣٦١، و (٢) ٢٨٩، وفتح المصنف (١) ٤٠٨

٣: المذهب (١) ٢٥٨

٤: المذهب (١) ٢٥٨

١: المذهب (١) ٢٥٨

٢: سورة المائدة (١) ٢٥٨

٣: أخرجه ابن ماجه (١) ٣٦١، و (٢) ٢٨٩، وفتح المصنف (١) ٤٠٨

٤: أخرجه ابن ماجه (١) ٣٦١، و (٢) ٢٨٩، وفتح المصنف (١) ٤٠٨

٥: أخرجه ابن ماجه (١) ٣٦١، و (٢) ٢٨٩، وفتح المصنف (١) ٤٠٨

نرتة الدمة بأداتها كما تقدم.<sup>(١)</sup>  
أما حقوق الله تعالى غير المالية كالحدود مثلا  
فقد انفق الفقهاء على أن جريته تقطع الطريق  
(أحرارية) تحبط شرعية القاطع قبل أن يفدر  
عليه، بقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ  
تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.<sup>(٢)</sup>

فدلت هذه الآية على أن قاطع الطريق إذا  
تاب قبل أن يقطعه سقط عنه الحد، والمراد بما  
فسد القدرة في الآية أن لا تمتد إليهم به الإمام  
هرب أو استعفاء أو امتناع.

وتبونه برد المال إلى صاحبه إذا كان قد أخذ  
المال لا عبر، مع العزم على أن لا يعود لقتله في  
المستقبل. فيسقط عنه القطع أصلا، ويسقط عنه  
القتل حدا، وكذلك إن أخذ المال وقتل حتى لم  
يكن للإمام أن يقتله حدا، ولكن يدفعه إلى  
أوليائه، المفتول يقتاونه قصاصا إذا تحققت  
شروطه. وإن لم يأخذ ذلك ولم يقتل فتبونه الدم  
على ما عمل والعزم على الترك في المستقبل.<sup>(٣)</sup>

ولا يسقط عن المحارب حد الزنى والشرب  
والسرقة إذا ارتكبها حال الحرارة ثم تاب قبل

في أموال الناس وجب مع ذلك ثبوت الذمة عنه  
مأن يؤدى الزكاة، ويرد أموال الناس من يثبت.  
ويعسر بدفعا إن لم يبق، أو يستحل المستحق  
ببرئته. ويجب أن يعلم المستحق إن لم يعلم  
خالق وأن يوصله إليه إن كان غائبا إن كان  
عصه هناك. فإن مات سلمه إلى وارثه، فإن لم  
يكن له وارث وانقطع خبره دفعه إلى فاض  
ترضى خبره وديانته، فإن تعذر تصديقه على  
الفقر، بنية الضمان له إن وجد.

وإن كان معسرا نوى الضمان إذا قدر. وإن  
مات قبل القدرة فالمرجو من فضل الله تعالى  
المغفرة.

وإن كان حقا للمباد ليس بمالي كالنقصاص  
وحق العذف يأتى المستحق ويمكنه من  
الاستيعاد، فإن شاء اقتص وإن شاء عفا.<sup>(٤)</sup>

ومثله ما ذكره فقهاء الحنفية والمالكية والحنابلة  
مع نقصان في بعض الفروع حسب نوعية  
المعصية ونسب التوبة معها كما هو مبين في  
مواضعها.<sup>(٥)</sup>

ثانيا: في حقوق الله تعالى

١٨ - حقوق الله المالية كالزكوات والكفارات  
والسائر لا تستقطب بازاء، بل يجب مع التوبة

(١) الروضة ١١/١٤٦، وكتاب الفجاء ٢/٢٥٧.

(٢) سورة المائدة/٣٤.

(٣) البدائع ٧/٩٦، ابن عابدين ٣/١٤٠، وجواهر الكلام

٢/٢٩٥، والفروق للقرافي ١/١٨٩، وسبابة المنطق

١/٩٠، والهي ٨/٢٩٦، ٢٩٧، والفتاوى ١/٢٠١.

(٤) روضة الطالبين ١/٢٤٦.

(٥) المراجع المبقة للمصنف.

بإقامة الحد، وقد سمى رسول الله ﷺ فعلهم توبة فقال في حق المرأة: لقد تاب توبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لموعتهم<sup>(١)</sup>.

والرأي الثاني وهو خلاف الأظهر عند الشافعية وهو رواية عند الحنابلة ورأي لبعض المالكية أنه إن تاب من عليه حد من غير الحارمين يسقط عنه الحد لقوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأُدْوَاهِمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾<sup>(٢)</sup> وذكر حد السارق ثم قال: ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

على أن بعض الفقهاء فرقوا بين التوبة من هذه الجرائم قبل الرفع للإمام ومعه يقولون بإسقاط التوبة لما قبل الرفع لا بعده<sup>(٤)</sup> كما فصل في مصطلحاتها.

وقد تقدم أن عقوبة الردة تسقط بالتوبة قبل الرفع وبعده (ر: ردة).

الفقرة عليه عند المالكية والشافعية في الأظهر، وهو احتمال عند الحنابلة، ومفهوم إطلاق الحنفية في هذه الحدود.

والمذهب عند الحنابلة وهو خلاف الأظهر عند الشافعية أنها تسقط عن المحارب إذا تاب قبل الفقرة عليه لعموم الآية.

أما حد القذف وماعليه من حقوق الأدميين من الأموال والجراح فلا تسقط عن المحارب كغير المحارب إلا أن بعض له عنها<sup>(٥)</sup>.

١٩ - أما في غير المحاربة فإن الحدود المختصة بالله تعالى كحد الزنى والسرقة وشرب الخمر فلا تسقط بالتوبة عند الحنفية، وهو المشهور عند المالكية، والأظهر عند الشافعية، ورواية عند الحنابلة، لقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله سبحانه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٧)</sup> وهذا عام في التائبين وغيرهم. ولأن النبي ﷺ رجم ماعزاً والفاحشياً، وقطع الذي أحرر بالسرقة، وقد جاءوا تائبين يطلبون التطهير

(١) حديث - ولقد تاب توبة لو قسمت على سبعين من أحره مسلم ٤٤٤/٣ ط عيسى الحلي.  
(٢) سورة النساء/١٦  
(٣) سورة المائدة/٣٩  
(٤) للبدائع ٩٦/٧، ولبعض الثالث ٤٨٩/٤، وحاشية الخمل ١٣٠/٦، ومباني المحتاج ٦/٨، والمغني ٨/٢٩٧، وكتاب الفناح ١٥٤/٦

(١) الترمذی السابق، والذوق ٢٠٥٠/٤، وكتاب الفناح ٩٥٣/١ وابن عابدین ٤٧٩/٤، ومسنن الخليل ٣١٨/١، والوسیع ٢٥١/٢، ومباني المحتاج ١/٨، والفتاوی ٢٠١/١، ومغني المحتاج ١/١٨٤، والفتاوى السوانی ٢٨١/٢، والمغني ٢٩٦/٨  
(٢) سورة النور/٢  
(٣) سورة المائدة/٣٨

ثالثاً - في التعزيرات :

٢٠ - يفسق التعزير بالتوبة عند عامة الفقهاء إذا لم يكن فيه حق من حقوق العباد، كإزالة الصلاة والعصم مثلاً، لأن المقصود من التعزير التأديب والإصلاح، وقد ثبت بالتوبة، بخلاف حقوق العباد كالضرب والنم، لأنها ممية على المشاحة كما مر.<sup>(١)</sup>

وللمتعصّل نظر مصطلح : (تعزير).

رابعاً - في قبول الشهادة :

٢١ - ينظر في قبول الشهادة العدالة، فمن ارتكب كبيرة أو أصغر على صغيرة سقطت عدالته ولا يقبل شهادته إذا لم يتب، وهذا باتفاق الفقهاء.<sup>(٢)</sup>

وإذا تاب عن الصغيرة وقبل قبول توبته قبل شهادة عند جمهور الفقهاء، سواء كانت التعصية من الحدود أم من التعزيرات، وسواء أكانت بعد استيلاء الجارود أم قبله.

وإختلفوا في قبول شهادة الحدود في القذف بعد التوبة.

(١) ابن عسكبر ٣١٠/١، ١٩٦/٢، والفروق للقرافي ٩٨١/٤، جواهر الحجاج ٣٩٨/٢، وجواهر الإكليل ٢٦٥/٢، وكتاب القاذ ١٥٢/٦، والمعي ٣١٦/١٠.  
(٢) الرابلي ٢٢٦/٤، وروضة الطالبين ٢٢٥/١٠، وجواهر الإكليل ٢٢٢/٤، والمعي ١٦٢/٩ - ١٧٠.

فذهب جمهور الفقهاء، والمالكية والمشافعية والحنابلة إلى أنه إذا تاب المحدود في قذف نفسه قبل شهادته، وتوبته بتكذيب نفسه حين قذف به، واستدلوا بأن الله سبحانه وتعالى قال : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْا﴾، فاستثنى التائبين بقوله : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ والاستثناء من التبي يثبت، فيكون نقضه ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ فاقبلوا شهادتهم وليسوا بتعصيين، لأن الجمل لمطوفة بعضها على بعض بالوود، والواو للجمع فتحمل الجمل كلها كالجملة الواحدة، فيعود الاستثناء إلى جميعها.<sup>(١)</sup>

ولأن القاذف، أو تاب قبل إقامة الحد عليه قبل شهادته عند الجميع، ولا جائز أن تكون إقامة الحد عليه هي الموجهة لزوم الشهادة، لأنه فعل الغير وهو مظهر أيضاً، ولأنه أو أسلم قبل شهادته فهذا أولى.<sup>(٢)</sup>

وماروي عن عمر رضي الله عنه أنه كان يقول لأبي بكر حين شهد على المعرة بن شعبه : تب قبل شهادتك، ولم يذكر ذلك عليه منكراً، فكان إجماعاً، وقال سعيد بن المسيب

(١) سورة التور ٤.  
(٢) الناج والإكليل للمواق ١٦١/٦، وأبو ج. والمعري ١٩٩، ١٩٧/٩، والمعي ٢٥١/٦، والمعي ١٩٧/٩، ١٩٩.  
(٣) نيل الخلف للربلي في سرد أدلة المشافعية ٢١٨/٤.

مسرورة، لا إلى الجميع. فاللحدود في الغدق  
إذا تاب لا سمي فاسقاً لكنه لا تغفر شهادته  
وذلك من عدم الحد.<sup>(١)</sup>

شهد على الغيرة بن شعبة ثلاثة رجال،  
أبو بكر، وأبوعب من الحارث، وشعل بن معاذ، وتكن  
زياد، فجعل عمر الثلاثة وقال لهم: توبوا تغفر  
شهادتكم، فتاب رجلان وقيل عمر شهادتهما  
وتوب أبو بكر فغفر شهادته.

وقال الحنفية: لا تغفر شهادة المحدث في  
غدق وإن تاب، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ  
شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، روجه  
أن الله تعالى رد شهادته على التائب نص، فسر  
قال هو مؤقت إلى وجود التوبة بكون ردنا  
انقضاء النص فيكون مردوداً. والقياس على  
الكفر وغيره من الجرائم لا يجوز، لأن القياس  
المخالف قلص لا يصح. ولأن رد الشهادة  
معطوف على الجملة المتقدمة إلى ﴿فاجلدوهم  
ثمانين جلدة﴾<sup>(٣)</sup> وهي حد فكذا هذا، فنصارى  
تمام الحد، ولهذا أمر الأئمة به، وفخذ لا يرتفع  
بالتوبة.

وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(٤)</sup>  
ليس محدد، لأن الحد يقع بفعل الأئمة، (أي  
أحكام)، والفسق وصف قائم بالذات. فيكون  
منقطعاً عن الأول، فينصرف الاستثناء لقوله  
تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾<sup>(٥)</sup> إلى ما يليه



(١) سورة الطور / ١٦

(٢) سورة الطور / ١٦

(٣) سورة الطور / ١٦

(٤) سورة الطور / ١٦

(١) مبين الحقائق للزيلعي ١/١١٠، ١١٩، و٢٢٦، (٢)  
عابدين ١/١١٩

الشركاء وهو المصالح، وفي الاصطلاح: الإخبار بعدلة الشاهد.

والتعديل مثله وهو نسبة الشاهد إلى العدالة.<sup>(١)</sup>

فالشركية والتعديل توثيق للأشخاص ليسوا أحد بأقوالهم، وعلى هذا فالتوثيق أعم لأنه يشمل الشركية وغيرها من الرهن والكفالة وغيرها.

## توثيق

الشروط:

١ - التوثيق لغة: مصدر وثّق الشيء، إذا أحكمه وثبته وثلاثيه وثق. يقال: وثق الشيء وثاقة: عوى وثبت وصار محكم.

والتوثيق ما يحكم به الأمر، والتوثيق: العهد بالسبب أو البراءة منه، والمستند وما جرى هذا المجرى والجمع وثائق. والموثق من يوثق الخلود.

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى.<sup>(٢)</sup>

التسجيل:

٤ - هو الإثبات في السجل وهو كتاب لتدوين وحيد.

وفي الدور: انظر: ما كتب فيه ما جرى بين الخصمين من إقرار أو إنكار والحكم بيمينه أو تكون على وجه يرفع الإشكال، والعصك:

(١) أصحاب المنبر وشروح غريب المذهب ١/٢٤٢، ومسلم القبول ١/١٨٠.

(٢) لسان العرب وشرح غريب المذهب ١/٢١١، والنجدة جانت فتح العمل المذلل ٢/٢٠٢.

الألفاظ ذات الصلة:

الشركية والتعديل:

الشركية:

٢ - الشركية: المنع والثناء يقال: زكى فلان يمينه أي مدحها، وشركية الترحيل نسبتها إلى

(١) لسان العرب والمصباح بشرح المعجم الوسيط وطبعة المطبعة ص ١٤٠، وأثر المحكم ١/٥٣١، أحكام القرآن للخصاص ١/١١٠، وأبوسود ٣/٦٨.

للعد ليجز عنه فيحملها الكتاب على ذلك إذا رجعا إليه ليكتب .

والرابع : رفع الارتباط فقد يشهد على الشعب مليون إذا تطاول الزمان مقدار البذل وقد ر الأجس فإذا رجع إلى الوثيقة لا يبقى الواحد منها رية .<sup>١١</sup>

وهذه فوائد التوثيق بالتسجيل ، وهناك توثيق بالرسم والكتابة لحفظ الحق .

### حكم التوثيق :

٦ - توثيق التصرفات أمر مشروع لاحتياج الناس إليه في معاملاتهم خشية بجح الحقوق أو ضاعها .

والأصل في مشروعية التوثيق حادثة من مصوص ، ففي مسائل الدين جاء قوله تعالى : فأبأب الأدين أسوا إذا تدابته مذنب إلى أجل مسمى فأكبره ، وليكتب بينكم كتاب بالعدل ولا يأتب كاتب أن يكتب لها عليه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله وولا يبخس منه شيئا ، فإن كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يملل هو فليملل وليه بالعدل ، وسنهدهوا شهداء من رجالكم فإن لم يكون رجالون فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهد ، أن تفضل جدهما فذكر

(١١) الميسوط ١٦٨/٢٢٠ ، ونحوكم القران للعصاص ٥٧٥/١

ماكتب فيه البيع والرهن والإقرار وغيره .  
واحجة والوثيقة يتناولان الثلاثة .

وقال ابن بطال : المحاضر : ما يكتب فيه قصة المتحاكمين عند حضورهما مجلس الحكمة والمجري بينهما وما أظهر كل واحد منهما من حجة من غير ثا غفد ولا حكم مقطوع به ، والسجلات : الكتب التي يجمع المحاضر ويريد عليها تنفيذ الحكم وإضافته .

وعسى ذلك فالتسجيل هو ثبات الأحكام التي يصدرها القاضي ويختلف مراتبها في القوة والضعف . فهو من أنواع التوثيق .<sup>١٢</sup>

حكمة مشروعية التوثيق .

٥ - في التوثيق مفعة من أوجه

أهداف : صيانة الأموال وقد أمرنا بصيانتها وتبنا عن إضاعتها .

والثاني : قطع المنازعة فإن الوثيقة تصير حكما بين المتعاضدين ويرجعان إليها عند المنازعة فتكون سببا لتسكين الفتنة ولا نجد أحدهما حق صاحبه مخافة أن تخرج الوثيقة وتشهد الشهود عليه بذلك ، فيتضح أمره بين الناس .

والثالث : التحرز من العفوة الفاسدة لأن المتعاضدين ربما لا يتدبان إلى الأبواب المفسدة

(١٢) لسان العرب وابن عابدين ٣٠٨/٤ وشرح غرب المهدف ٢٩٩/٢ ، والمعني ٧٥/٩ ، والتمصرة ١٠١/١ ، وبطلان التسجيل الأول على كل عملية الإقرار في المحررات الرسمية من قبل الرقعة المحضر بتحريرها (الطبعة) :

النسرع. فإنها لم تكن تحت حق النسرع ما قال:  
﴿فإن أمن بعضهم بعضاً﴾، ولا ثقة بأمن  
العباد، إنني الأع. ياد على ما يراه النسرع  
مصلحة، فالشهادة متى شرعت في الكساح لم  
تسقط بتر صيها وأمن بعضهم بعضاً، ثبت  
بذلك أن الأمر بالكتابة والإشهاد مندوب غير  
واجب وأن ذلك شرع للطمانينة.

كذلك جاء قوله تعالى: ﴿فإن أمن بعضهم  
بعضاً﴾ عقب قوله: ﴿ولم يجدوا كتاباً فوهان  
مقبوضة﴾<sup>(١)</sup>، فلي جاز أن يترك الزمان الذي هو  
بدل الشهادة جيز ترك الإشهاد.

وقد ثبت أن النبي ﷺ اشترى من يهودي  
طعاماً، ورواه زرعه<sup>(٢)</sup> واشترى من رجل  
سروسل<sup>(٣)</sup>، ومن أع. ولي فوساً فوجدته  
الأعرابي حتى شهد له خريفة من ثابت<sup>(٤)</sup>، ولم  
ينقل أنه أشهد في ذلك، وأمر النبي ﷺ

إحداها الأخرى ولا ياب الشهاد. إذا دعا دعواً  
ولا تأمروا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله  
ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا  
تردبوا إلا أن تكون تجارة خاضرة تدرونها بينكم  
فليس عليكم جناح ألا تكتبوها وأشهدوا إذا  
تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد وإن فعلوا  
فإياه فسوف يكفكم واتقوا الله وامنكم الله والله  
بكل شيء عليم. وإن كنتم على سفر ولم تجدوا  
كتاباً فوهان مقبوضة، فإن أمن بعضهم بعضاً  
فليؤد الذي أؤتمن أمانيته وليثق الله ربه،  
ولا تكتبوا الشهادة، ومن بكتبها فإنه أثم  
قلبه، والله بما تعملون عليم<sup>(٥)</sup>.

وغیر ذلك من المصوص كقوله تعالى:  
﴿ولم يجرأ به حمل بعير، وأما به زعيم﴾<sup>(٦)</sup>.  
وف. اختلف الفقهاء في حكم الأمر بالكتابة  
والإشهاد على وجهين:

٧- الأول: أن الأمر للندب، وبذلك أن الأمر  
بالكتابة والإشهاد في المباحات والتداينات لم يرد  
إلا مقروناً بقوله تعالى: ﴿فإن أمن بعضهم  
بعضاً فليؤد الذي أؤتمن أمانيته﴾<sup>(٧)</sup>.

وسلوم أن الأمن لا يقع إلا بحسب الظن  
واشهرهم لا على وجه الحقيقة، وذلك بدل عنى  
أن الشهادة إما أمر بها الطمانينة قلله لا على

(١) سورة البقرة: ٢٨٣

(٢) حديث شراء النبي ﷺ من يهودي طعاماً أخرجه البخاري  
(الفتح ٣٠٩/٤ ط. السلفية)، ومسلم (٣/ ١٢٦) - ط.  
الحسيني من حديث عائشة.

(٣) حديث شراء النبي ﷺ من رجل سروسل أخرجه أبو يعلى  
والطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد ١٧٢/٥ ط.  
المندلسي. وقال الحلي: «وهو يوسف بن زياد البصري  
وهو صعيبي».

(٤) حديث شراء النبي ﷺ من أعربي فوساً أخرجه أبو داود  
(٣٢/٤) تحقيق عزت عبيد عيسى. وقال ابن أبي شيبة  
مرجعه لثقات، (بذل لأوطار ١٧٠/٥) - ط. الطبعة  
المعتمدة.

(١) سورة البقرة: ٢٨٢، ٢٨٣

(٢) سورة براءة: ٧٢

(٣) سورة البقرة: ٢٨٢



واسحاق، وجمهور الأمة من السلف  
والخلف. (١١)

٨ - الثاني - أن الأمر للوجوب بالإشهاد فرض  
لازم بعصي بتركه لظاهر الأمر، وقال  
ابن عباس: إن أية الذين محكمة وما فيها نسخ،  
وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما إذا باع  
ينقد أشهد ولم يكن، وإذا باع بسنة كتب  
وأشهد.

قال بذلك الضحاك، وعطاء، وجابر بن  
زيد، والنعيمي، وابن جرير الطبري. (١٢)

٨ م - وقد يكون التوثيق واجبا بالاتفاق كتوثيق  
النكاح فإن الأشهاد فيه واجب سواء أكان عند  
العقد كما يقول الجمهور أم عند اندخول كما  
يقول المالكية - والأصل فيه قول النبي ﷺ:  
لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل. (١٣) فاعتبر

عروة بن الجعد أن يشتري له أجنبية (١٤) ولم  
بأمره بالإشهاد، وأخبره عروة أنه اشترى شاترين  
فباع إحداهما ولم يذكر عليه تركه الإشهاد، وكان  
المصحابة، وصوان الله عليهم يتبايعون في عصره  
في الأسواق، فلم يأمرهم بالإشهاد، ولا نقل  
عنهم فعله، ولم يذكر عليهم النبي ﷺ.

وقد نقلت الأمة خلفا عن سلف عقود  
المداينات والأشربة والبياعات في أمصارهم من  
غير إشهاد مع علم فقهاءهم بذلك من غير تكبر  
منهم عليهم، ولو كان الإشهاد واجبا لما تركوا  
التكثير على تاركه مع علمهم به، وفي ذلك دليل  
على أنهم رأوه ندبا.

ثم إن المداينة تكثر بين الناس في أسواقهم  
وغيرها، فلوجب الإشهاد في كل ما يتبايعونه  
أقصى إلى المخرج المحظوظ عنا بقوله تعالى:  
﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾. (١٥)

فأية المداينات - الأمر فيها إنما هو للإرشاد  
إلى حفظ الأموال والتعليم، كما أمر بالرهن  
والكتابة، وليس بواجب، وهذا ظاهر صرح  
بذلك فقهاء الحنفية، والمالكية، والشافعية،  
والحنابلة، وذهب إليه أيضا أبو سعيد الخدري،  
وأبو أيوب الأنصاري، والشمسي، والحسن.

(١١) أحكام القرآن لمحمد العيني بن محمد الطبري المعروف بالفتاوى  
المبرورة ١/ ٣٦٤، ٣٦٥، وأحكام القراء للجصاص  
١/ ٥٧٣، ٥٧٤، وأحكام القرآن لابن العربي ١/ ٦٥٩  
والنصرة لابن فرحون بإجاز فتح المعلى ١/ ٢٠٩، والمعي  
لابن قدامة ٢/ ٣٠١، ٣٠٣، ٣٢٦، والبدائع ٢/ ٢٥٢،  
والمجموع ١/ ١٥٤.

(١٢) أحكام القرآن للجصاص ١/ ٥٧٩، وأحكام القرآن لابن  
العربي ١/ ٦٥٩، والمعي ٢/ ٣٠٢، وأحكام القرآن  
للبرهان ١/ ٣٦٤.

(١٣) حديث: لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل. أخرجه  
ابن حبان من حديث عائشة، وصححه ١/ ٦٥٢.  
الاحسان - ط دار الكتب العلمية

(١٤) حديث أمر النبي ﷺ عروة بن الجعد - أخرجه البخاري  
(الفتح ١/ ٦٢٦ - ط السلفية).

(١٥) سورة الحج ٧٨.

حقه أن لا يأنسه، وأذلك وجب على من بيع  
سلعة لغيره الإتهاد على البيع، فإن لم ينص  
صريح، لأن رب السلعة لم يرض بآثاره،  
وكذلك كل ما فيه حتى لحائب الإتهاد فيه  
واجب، فإن الله تعالى في الزينة: ﴿وَلْيَشْهَدْ  
عِدَّتَاهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> فأمر بالإتهاد لما  
يتعلق بذلك من حق غيره، ومن ذلك المعلن  
لا يكون إلا بمحض جماعة من المؤمنين  
لأنقطاع نسب الولد<sup>(٢)</sup>

#### طرق التوثيق :

١١ - التوثيق طرق متعددة، وهي قد تكون  
بعقد - وهو ما يسمى عقود التوثيق - كالرهن  
والكفالة، وقد تكون بغير عقد كالكتابة  
والإتهاد وحق الجبس والاحتباس.

ومن التوثيقات ما هو وثيقة بان قاله الرهن  
والمبيع في بلد البائع، ومنه ما هو وثيقة بفعة  
كالكتابة<sup>(٣)</sup>.

ويبين ذلك فيما يأتي :

#### أ- الكتابة :

١٢ - كتابة المعاملات التي تجري بين الناس  
رسيلة لتوثيقها، أمر الله سبحانه وتعالى بها في

المالكية أن التكج حريفة بما يقع على  
الوطء<sup>(٤)</sup>

٩ - وقد يكون التوثيق مكروها أو حراما، وذلك  
كالإتهاد على العطية للأولاد إن جعل في فيها  
نكاح<sup>(٥)</sup> - إذا اعتبره بعض الفقهاء مكروها  
وأعثره بعضهم الآخر حراما<sup>(٦)</sup> وذلك لخبر  
العصحين عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما  
أنه قال: تصدق عني أي ببعض ماله ففانك  
أبي عشرة بنت زواجة: لا أضمن حتى تشهد  
رسول الله ﷺ، فأخطأ أبي إلى النبي ﷺ  
بشهادته على صدقني فقال له رسول الله ﷺ:  
كسعت هذا يومك فلهم؟ قال: لا، قال:  
تصور الله وأعد لولاءي أولادكم، فخرج أبي فرد  
نلك الصدقة، وفي لفظ قال: فلا تشهدني إذا  
فإن لا أشهد على جور، وفي لفظ فأنشهد على  
هذا غيري<sup>(٧)</sup>.

١٠ - ومع اختلاف في حكم توثيق المعاملات  
فإنه حتى لكل من طلبه. يقول ابن مراحون: إذا  
قلت إن الإتهاد غير واجب في الثمين والبيع فإنه  
حق لكل من دعى إليه من شبايعين أو المتدينين  
على حجه يقص له به عليه إن أمه، لأن من

(١) ابنه الم ٢٥٢، ٢٥٣، والتهمة ٣٠٩، ٣١٠ -  
والأشياء المبسوطة ٣٠٨

(٢) مع المحتاج ٢٠٩، والميم ٦٦١، ٦٦٥

(٣) حديث الثمين من بشر رضي الله عنهما، وانقوا له وأعدلو  
عن أولادكم، أخرجه البخاري (الفتح ٢١١/٥ ط  
المعتمد) - وسلم ١٦٤١، ١٦٤٢ - ط المحامي.

(٤) سورة النور ٢

(٥) التهمة ٢٠٩، ٢١٠

(٦) المشور في الفتاوى ٣، ٣١٧، ٣٢٨، در المحتاج ٥٤٢

والميسر ٦٩، ٦٩

يسمى ، أو رهن ، أو إجارة ، أو غير ذلك نسي  
وثيقة شرعية ، إما نسي كسند ، إذا كانت الكتابة  
حسب الشروط التي نص عليها الفقهاء ، مما  
يسمى بعلم الشروط - وما لذلك من شروط  
انعقاد ، وصحة ، وإنفاذ ، ولزوم . لأن الأحكام  
تختلف باختلاف العبارات في السداد على  
والإلتزامات والنيابات وغير ذلك . فاتباع  
الشروط التي وضعها الفقهاء هو الذي يضمن  
حقوق المحكوم له والمحكوم عليه . والسهادة  
لا تسمى ع لاً له فيه <sup>(١)</sup> وبذلك يقول الله  
تعالى : **وَأُولَئِكَ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْرَبُ لِلتَّحْقِيقِ**  
**وَأَدْنَى أَلا تَذَكَّرَ** <sup>(٢)</sup>

#### ب - الإشهاد :

٩٣ - إظهار الشهود على التصرفات ومبلة  
توثيقها ، واحتياط للتعامل عند الحاجة ، إذ  
هي إخبار لإثبات حق - والتقدير يأمر بكون  
الشهادة حجة في الأحكام لأنه حيز محتمل  
لنصديق والكذب ، والمعتدل لا يكون حجة  
مازمنة ، ولأن حيز المرجح لا يوجب العلم  
والقضاء مأمور ، فيستدعي سبباً موجباً لتعبد وهو  
المعاشرة ، والقضاء يؤمن لكن ترك ذلك

قوله : **وَإِذَا تَدَارَكَ أَمْرٌ فَإِنَّ يَدِ أَخِي حَسْبِي**  
**فَأَكْفُرْ بِهِ** ، وهذا وثيق النبي ﷺ بالكتابة في  
معادلاته ، فباع وكتب . ومن ذلك ، التوثيق  
التالي

هذا ما شترى العبد من خاله بن هذفة من  
محمد رسول الله ﷺ . اشترى منه عبداً أوامه ،  
ولا داء ، ولا غائلة ، ولا حيلة . بيع المسلم من  
المسلم <sup>(١)</sup>

كانت أم النبي ﷺ بالكتابة فيها قبله  
عنه من الأمانة <sup>(٢)</sup> وأمر بالكتاب في الصلح  
فيما بينه وبين المشركين <sup>(٣)</sup> وأمر بعدائه من  
لدى رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا .

والقصود بكسبة التصرفات هو حكامها  
بإثبات شروطها ، والفقهاء هو الذي رسم هذه  
الشروط ، وعن طريقه يعرف ما يصح من  
السوائق وما يبطل ، وليس للتوثيق أركان  
وشروط خارجة عن الفقه . وما يكذب يسمى  
ويقبح .

لكن ليست كل وثيقة تكذب بتصريف من

(١) حديث : وهذا ما اشترى عبداً من خاله بن هذفة .

أخرجه الترمذي (٣/ ٥١١) ط (علي) وحسنه

(٢) حديث : وأمر النبي ﷺ بالكتاب فيما قبله فيه مما له من  
الأمانة . ذكر ابن حجر في الإحياء (١/ ٢٥٥) ط (العلامة)

في ترجمة جهم بن سفيان أنه ذكره القاضي في كتاب  
التي يجمع أنه هو الذي كان يكتب أموال الصدقات

(٣) حديث : وأمر النبي ﷺ بالكتاب في الصلح . أخرجه

الحازمي في الفتح (٧/ ٤٥٣) ط (العلامة) من حديث

مرزبان بن مالك والسنن من عمره

والله لسوط ٢٠ ، ١٦٨ ، ١٦٩ . والنصرة بهامز الدج العي

٢٧ : ١ . والبهج : على النسخة ١٦٩ . وأحكام تصرفات

للمجسدين ١٦٩ : ٢٧٠

(٢٧) سورة المائدة ٢٨٩

إلى الشهادة لعدم قول المجاهد بين الناس  
لوجوب الرجوع إليها

والسيئات مرتبة حسب الحفوق، المجهود  
فيها، ولا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء، حتى  
يحصل لديه العلم، إذ لا يجوز الشهادة إلا بما علم  
وقصع بمعرفته لا بهيئت فيه، ولا بما يغلب على  
الظن معرفته<sup>(١)</sup>

ولبيان ما يتعلق بالشهادة بنظر (إشهاد -  
شهادة).

ج - الرهن :

١٤ - الرهن وسيلة من وسائل التوثيق، إذ هو  
المال الذي يحمل وثقة باندن استوفى اللذان  
من نفسه إن تعذر استيفاءه عن هو عليه،  
والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وإن كنتم عن سمر  
ولم تجدوا كتاباً فزهدان مقبوضة﴾<sup>(٢)</sup>

قال الجصاص - يعني، والله أعلم، إذ  
عدمهم التوثيق بالكتاب والإشهاد، فالوثيقة  
برهان مقبوضه، فأقام الرهن في باب التوثيق في  
الحال التي لا يحصل (الدائن) فيه إلا التوثيق  
بالكتاب والإشهاد مقامها<sup>(٣)</sup>.

ولأن الرهن شرع للحاجة إلى توثيق الشيء  
عن تواتر الحق (أي هلاكه) بالجحود والإنكار

والله وحده الذي فيها امر بالأحكام بالعمل  
بالشهادة من ذلك قوله تعالى ﴿وامنشدوا  
شعنين من رجالكم﴾<sup>(٤)</sup>

وقد سمي النبي بذكر الشهادة لوفوع  
البيان بعقوبته وإرتفاع الإنكار بشهادتهم  
فعال بيمينه، البينة على المدعي واليمين على من  
أنكر<sup>(٥)</sup> قال السرخسي: في ذلك معيار:

أحدهما: حاجة الناس إلى ذلك، لأن  
المادونات والمصومات تكثر بين الناس وتعدو  
إذ أهله الحاجة المرجية للعلم في كل خصومة  
ولكيفية حسب الوقع.

والثاني: معنى الرام الشهود حيث جعل  
الشرع شهادتهم حجة لإيجاب القضاء مع  
احتياط الكذب إذا ظهر رجحان جانب  
أحد.

والعمل على هذا عند أهل العلم من  
أصحاب النبي وغيرهم، لأن الحاجة داعية

(١) سورة البقرة: ٢٨٢

(٢) حديث: «البينة على السامي» (البصير على من  
نكر). أخرجه الدارقطني في سننه ١١٠/٣. ط: دار  
المحاسن. من حديث عبيد بن عمير عن العاص.  
ومعه ابن حجر في التلخيص (٢/٣٠٨). ط: شركة  
الطباعة العامة. ولكن روي البخاري (الفتح ٢/٦٣٨).  
ط: السليبي. ومسلم (٣/١٣٣). ط: السليبي. من حديث  
نور عباس مرفوعاً: «اليمين على المدعي عنه».

وأخرج البيهقي في سننه ١٥٢/١١٠. ط: دار الفقه  
معارف الفتاوى من حديث ابن عباس كقول له:  
«اليمين على المدعي». وأما قوله: «صحيح»

(٣) تنصير ٢/٣٠٤ - ٢٠٤. والمصنف ١١٢/١١. والمجموع

١٤٥/١٤٥

(٤) سورة البقرة: ٢٨٢

(٥) أحكام الفرائد للجصاص ١٢١/١

### د - الضمان والكفالة

١٥ - الضمان والكفالة قد يستعملان بمعنى واحد، وقد يستعمل الضمان للدين والكفالة للنفس، وهما مشروعان للتوثيق إذا فيه ضم ذمة التكفيل إلى ذمة الأصين على وجه التوثيق. والأصل في ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلْيُنْهَ عَنْهُ﴾ حمل بعير وأنا به زعيم ﴿١١﴾

وروي البخاري عن سلمة بن الأكوع أن النبي ﷺ أتى رجلاً يضمن عليه، فقال: هل عليه دين؟ قالوا: نعم، ديناران. قال: هل تركت ما وفاء؟ قالوا: لا، فأحرق قبل: لم لا تعلي عليه؟ فقال: ما نفعه صلاتي وذمت مرحومة إلا إن قام أحدكم فضيته فقام أبو قتادة فقال: عما عني يا رسول الله فصلني عليه النبي ﷺ ﴿١٢﴾

ولأن الكفالة تؤمن الدائن عن التوى بفلاس من عليه الدين فإن العفء متعوض على أنه إذا أعدم المضمون أو غاب أو ألقب من يعزم ١١ ال. وإذا حضر الضامن والمضمون، وهما موسران قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد: المضايب أن يطالب من شاء منها، فإن الحق ثابت في ذمة الضامن فعليك مظالته كالأصين

وهو أحد قولين لذلك

(١) سورة يوسف: ٧٢

(٢) حديث سلمة بن الأكوع. أو الضامن من أتى رجل لصل عنه أخرجه البخاري (الفتح ٢: ٢٦٦) ط (البيان)

فكان من حق المضمن حبس العين التي ورد العقد عليها وهذا. إذ التوثيق إما يجعل إذا كان يملك حبس العين، فيحصل ذلك الدين على قضاء الدين في سرخ الأوقات. وبالرهن يؤمن المحمود والإنكار. ولذلك إذا حل أجل الدين كان لئلا أن يؤده إلى القاضي، فيبيع عليه الرهن وينصفه منه إن لم يجبه الراهن إلى ذلك. ومن ثم يختص الرهن بأن يكون محلاً قابلاً للبيع، فلا يجوز التوثيق برهن مالا يجوز بيعه في الجملة.

ولأن الرهن وثيقة بالدين فإنه يتعلق بجملة الحق المرهون فيه وبيعته، فإذا أدى بعض الدين بقي الرهن جميعه بيد الرهن حتى يستوفي حقه، لأنه محبوس بحق فوجب أن يكون محبوساً بكل جزء منه.

ونيل: يعني من الرهن بيد المرتهن بقدر ما يبقى من الحق، لأن جميعه محبوس بجميعه فوجب أن تكون أبعاضه محبوسة بأبعاضه (١٣). هذا والمرهن شروط من حيث كونه مقبوضاً وكونه بدين لازم وغير ذلك وينظر تفصيله في (رهن).

(١٤) الفرائد ١: ١٢٥، ١٢٣، ١٢٥، والكافي لأبي عبد الله ١: ٨١٢/٢، وحواشي الإكبليل ٧٧/٢، وسنن أبي حمزة ٢: ٣٧٥، والآلية لمصنفه ٣: ٣٠٨، وأصول المرحي ٢: ٦٣، ٦٤، ومغني المحتاج ٢: ١٢١، والمذم لأبي فداية ٢: ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨

أن ينسجم لأجره المعجلة، وكذلك للمصانع حق حبس العين بعد الفراغ من العمل حتى يستوفي حقه إذا كان لعمله أثر في العين كالفحص والمصالح.

ونظر تفصيل ذلك في (إجاره واستئجاره).  
ومر ذلك حبس اثنين بها عاين من الذين إذا كان قدوة على أداء دية، ومساكن في الأداء، وحطب صاحب السدين من لفصص حبسه، وتعدائن كذلك منعه من السفر لأن أه ولاية حبسه.<sup>(١)</sup>

ونظر تفصيل ذلك في: (دين، أداء، وجاه).

١٧ - هذه هي أشهر أنواع التوثيق، وهناك أمور أخرى يكون القيام بها توثيقاً لأحادي وصيانة له. فتدبئة الأحكام في السجلات تعتبر توثيقاً لهذه الأحكام، والحجر على المقتلس توثيقاً لحقوق المداينين.

وهكذا، وينظر تفصيل ذلك في: (إفلاس، حجر، كتابة).

### ما يدخله التوثيق من التصرفات:

١٨ - كل تصرف صحيح مشروط بشرطه يدخله التوثيق إذا التوثيق يؤكد الحقوق

وفي قوله الآخر: ليس له أن يطالب للكميل مع وحيد الأصل لا إذا عذرت بمقابلة الأصل لأن الكفالة للتوثيق فلا يستوفي الحق من الكميل إلا عند نعدو استيفائه من الأصل كالمهر.<sup>(٢)</sup>  
هذا وشروط الضمان ومن يصح منه وما يصح به وغير ذلك ينظر في مصطلحي: (كفالة وضمان).

### هـ - حق الحبس والاحتباس.

١٦ - لما كان المقصود من التوثيق صيانة الحقوق والاحتياط، فذلك كان من حق الدائن أن يتوثق لحقه بحبس مائحت ماله لاستيفاء حقه إذا كان الدين يتعلق به، ولذلك صور مختلفة

منها: حق احتباس نبيع إلى قبض الثمن - يقول ابن عبدبر: للمبايع حبس النبيع إلى قبض الثمن، ولو بقي منه درهم، ولو كان البيع شيشين بصفة واحدة ومسمى لكن تماثله حبسهما إلى استيفاء الكل، ولا يسقط حق حبس بائره من، ولا بالكميل، ولا بإبرائه عن بعض الثمن حتى تستوفي الثاني.

وبسط تفصيل ذلك في (بيع وحبس).  
ومن ذلك أنه المؤجر له حق حبس المانع إلى

(١) ابن عبدبر ٤٢٠، والمصالح ١٠١، ١٧٣، ١٧٤.

والحادية ١٣٣، ١٣٤، والمطالع ١٣١، ١٣٢، ونصرة بهلش

نسخ المحل ٣١٩، ٣٢٠، ومقرعه لابن رجب ص ٨٧، والمقرر

(٢) نسبو ١٩٩، ١١٦٠، ١١٦١، والفرعي ٢٢٥، ٢٢٦.

والبدائع ١١٠، ١١١، وابن عبدبر ٢١٩، ٢٢٠، والمحل

٥٩٠، ٥٩١، وجواهر الاكثي ١١٠، ١١١، وكنية

تصرف جائزاً فاستنع من الشهادة على هذه بشير بن سعد ابنه البعيان<sup>(١)</sup> لأنه لم يعدن بين أولاده في العطية. وفي الحديث أن بشيراً رد عطيته<sup>(٢)</sup>.

ويقول الدسوقي: أتبيع الفاسد وانقرض الفاسد إذا شرط فيه رهن فدفعه المشتري أو المقرض فإن الرهن يكون فاسداً، ويجب على المرتضى أن يرد له الرهن، لأن الرهن مبنى على البيع الفاسد، وانفسى على الفاسد فاسد.

وإذا كان التوثيق لا يرد إلا على التصرفات الصحيحة، فإن من التصرفات ما يجوز أن نجتمع أكثر من توثيق، ومن ما يوثق بأمر واحد فقط<sup>(٣)</sup>.

يقول الزركشي: من العقود ما يدخله الرهن والكفيل والشهادة، كالبيع والمسلم وانقرض وأرضى وأجارات.

ومنه ما يوثق به بالشهادة لا بالرهن وهو المساقاة، حزم به الماوردي في بابها، قال: لأنه عقد غير مضمون - وكذلك الجعانة، ومنه المداينة إذا امتحن ردها جزأ الرهن والضمين، وقيل: وجهان بناء على أنه حائز أو لازم.

لأصحابها ويسهل هم الوصول إليها عند النزاع والجاحد يقول الجصاص في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَابَعْتُمْ بَيْنَ إِبْنِ أُنْجُلٍ مِمَّنْ فَاتَّقُوا اللَّهَ...﴾<sup>(٤)</sup> في الآية الأمر بالشهاد إذا صححت المداينة.

وقوله تعالى: ﴿وَيُكْتَبُ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾: فيه أمر لمن تولى كتابة الوثائق بين الناس أن يكتبها بالعدل بينهم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ قال الجصاص: يعني والله أعلم ما بينه من أحكام العقود الصحيحة والمداينات الثابتة الجائزة لكي يحصل لكل واحد من المتداعين ما قضيت من تصحيح عقد المداينة.

لما التصرفات الباطلة فلا أصل فيها أن الإقدام عليها حرام، ويأثم فاعونها لارتكابها، المعصية بمخالفتها أو شروع، وبالتالي يكون توثيق هذه التصرفات حراماً، إذ وسيلة الشيء تأخذ حكمه، ثم إنه لا فائدة من توثيق التصرفات الباطلة لأنها مفسوخة شرعاً، ولا يترتب عليها آثارها كما تترتب على التصرفات الصحيحة<sup>(٥)</sup>.

كذلك لم يرسول الله ﷺ أن يشهد على

(١) سورة البقرة/ ٢٨٢

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١/ ٥٧٤ - ٥٧٥، والكنز في

الضوابط ١/ ٣٥٦ - ٣٥٦، وبدائع الصنائع ٢/ ٢٠٥.

والمسوقي ٣/ ٧٦. ينتهي الإطلاقات ٢/ ١٤٠.

(٣) حديث استناع النبي ﷺ عن الشهادة على حبة بشير بن

سعد بن شيبان.

(٤) الشعي ١٥/ ٦٦٤، وصحبت رد بشير عطية تقدم تخريجه

في ٩.

(٥) المسوقي ٣/ ١٤٠.

منقوما معلوما مقدور التسليم، فلا يجوز رهن مالبس بموجود، ولا ما يحتمل الوجود، ولا رهن الميتة والدم، ولا رهن حبيد الحرم والأحرام.<sup>(١)</sup> وينظر تفصيل ذلك في (رهن).

وفي الكفالة يشترط في المكفيل أو الضامن أن يكون ممن يجوز تصرفه في ماله، فيبطل ضمان الصبي والمجنون. وأن يكون المكفول له معلوما لأن المكفول له إذا كان مجهولا لا يحصل ما شوعت له الكفالة وهو التوثيق وغير ذلك من الشروط.<sup>(٢)</sup>

وينظر تفصيل ذلك في: (كفالة - ضمان).  
جد - إذا كان التوثيق مخالفا لأمر الشرع فإذا كان المدين معصرا غير قادر على أداء الدين لا يجوز حبه لقوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾.<sup>(٣)</sup>

كذلك لا يجزى الواقد بدين الولد لقوله تعالى: ﴿وصاحبهما في الدنيا معروفا﴾<sup>(٤)</sup> وقوله: ﴿وبالوالدين إحسانا﴾<sup>(٥)</sup> ويقول الدسوقي: يبطل الضمان إذا كان المتحمل به فاسدا كما لو كان ربا كما لو قاتل شخص لآخر: ادفع لهذا ديلا في دينارين لشهر، أو ادفع له

ومنه ما يدخله الضمين دون الرهن وهو ضمان المترك فإله الدارمي وغيره.<sup>(٦)</sup>

بطلان التوثيق :

١٩ - يبطل التوثيق بعدة أمور منها :

أ - إذا كان التوثيق ضمن تصرف فاسد، إذ من القواعد الفقهية أنه إذا فسد المتضمن فسد المتضمن.

ولذلك قال الفقهاء: إذا كان الرهن في بيع فاسد بطل الرهن لفاسد البيع حتى لا يثبت للمرتين حق الحبس وللمراهن أن يسرده منه.<sup>(٧)</sup>  
ب - إذا فطدت شروط الوثائق المعروفة عند الفقهاء.

ففي الشهادة مثلا تبطل شهادة القاسق وشهادة من يجر بشهادته منفعة لنفسه أو يدفع عنها مضرة، ومن ذلك شهادة الديان المعسر لرب الدين.<sup>(٨)</sup>

وينظر تفصيل ذلك في (شهادة).

وفي الرهن يشترط أن يكون المرهون محلا خاسلا للبيع وهو - كما يقول النكاسي - أن يكون موجودا وقت العقد، وأن يكون مالا مطلقا

(١) البدائع ١٣٨/٦  
(٢) البدائع ٥/٦ - ١٦٠٦، والنهي ٥٩٨/٤، والدسوقي ٣١٠/٣

(٣) سورة البقرة ٢٨٠

(٤) سورة لقاح ١٥

(٥) سورة البقرة ٨٣

(٦) المتن في الفوائد الزركشي ٣٢٧/٣

(٧) الآفة لابن نجيم ٣٩١، والبدائع ١١٣/٦، والدسوقي

٢٦٥/٣، والمعي ٤٢٥/٤، ومنع الحليل ٢٦٥/٣

(٨) التبصرة لابن فرحون بهامش فتح القلي ٢٢٢/٦



التمن وتبع على البائع تسليم البيع.  
واحتباس الشهود بنفسه بأداء الدين ويجب  
فكالة الزمى وتسليمه شراعتن

وهكذا كل من كاد له حل الاحتباس فإنه  
ينتهي بأداء ما كان الاحتباس لأجله.<sup>(١٩)</sup>  
ب - كذلك ينتهى التوثيق ببراءة الشرائع للمدين  
وبعدالة المدين للدائن في الخصمة.<sup>(٢٠)</sup>  
ج - بالتفويض أو بالعرض كما في المعقود الحائز  
كالكفالة والقراض والوديعة إذ لا ثلاثة في  
التوثيق.<sup>(٢١)</sup>

د - بيع الوثيقة كالمزهرين باع في العدين.<sup>(٢٢)</sup>  
هـ - التناقص في الديون.<sup>(٢٣)</sup>  
و - هلاك المعقود عليه كالتبعية إذ هلك قبل  
القبض.<sup>(٢٤)</sup>  
ز - موث التوثيق به في الكفالة بالنفس.<sup>(٢٥)</sup>  
وينظر تفصيل كل ذلك في مواضعه.

درهم في دينار إلى شهر، وأن حمل بذلك (أي  
كفيل) فالحالة ماطلة ولا يلزم احتباس شيء  
مطلقاً.

وكثير من السادة شمس مؤجل لأجل مجهول أو  
معلوم، أو كان التبيع وقت بدء الجمعية - عند من  
يرى بطلانه - فإذا ضمن ذلك التمن إنسان  
فالتضمن باطل، ولا يلزم التضمن شيء.  
وكذا إذا كانت الحالة بعدد فهي فاسدة. لأن  
شرط الحالة أن تكون لله، فإذا كانت بمقابل  
لا يحتسب بها.<sup>(٢٦)</sup>

د - إذا ضاعت وثيقة الحق فصالح صاحبها  
ثم وجد الوثيقة بعد أصبح فلا قيام (مطالبة) له  
بها حاء في المدعوي: من دعى على شخص  
بحق ففكك له المدعي عليه حقا ثابت إن أتيت  
بالوثيقة التي فيها الحق، فقال المدعي: ضاعت  
مني فصالحه ثم وجد الوثيقة بعد فلا قيام له بها،  
ولا ينقض الصبح أنه آفة، لأنه بما صالح على  
إسقاط حقه.<sup>(٢٧)</sup>

### إنهاء التوثيق :

٢٠ - ينتهى التوثيق بإنهاء ما كان سببا له ومن  
ذلك :

أ - احتباس التبيع لأجل قبض الشئ ينتهى بذلك -

(١٩) المتنور ٣٢٧/٢ - ٣٢٨، والبدائع ٢٨٨/٢، ٢٨٩/٢.

(٢٠) ١٧٢/٧، ومغنية ٩٢٢/٣، والمطبع ١٣١/٥.

ومطبوعة ٣١٨/٢.

(٢١) الأشباه لابن نجيم، ٢٦٢، ٢٦٤، والمص ١٠٥/١.

ومطبوعة لابن رجب، ٣١، وأبدع ١١/١، ١١/٢.

(٢٢) الأشباه للسوطي، ٣١٥، والأشباه لابن نجيم، ٣٣٦.

والبدائع ١٨/٢.

(٢٣) القواعد، مدار ١٢/٢، ١٣١، والمص ١١٧/٢.

(٢٤) المتنور ٣٩١/١ - ٣٩١، ومع الخليل ٥٢/٢.

(٢٥) البدائع ١٣/١، ٢٢٨/٥.

(٢٦) ابن عابدس ٢٥٩/١، ٢٥٩.

(٢٧) المدعوي ٣٢٠/٢.

(٢٨) المدعوي ٣١٥/٣.

التوثيق عند المحدثين :

٢٢ - يقول المزياني : المقبول وروايته : كل مكلف عدل مسلم ضابط فلا تحصل الثقة بما يخالف هذه الشروط .

وربب ذلك إما بالاختار أو بالتزكية .

والتزكية هي إخبار العدل بالعدالة . والأصل في مراتبها إصلاح المزكي في ألفاظ التزكية . والأشهر بين أهالي نجد ثبت أن أرفعها : في التعديل : حجة وثقة ، وحافظ وصابط . وهي توثيق للعدل . ثم بعدها ثلاثة ألقاب .

ثامسون ، صدوقي ، لا بأس به ، ثم بعدها . . . الخ .

ومما يجنب توثيقاً : حكم الحاكم وعمل المجتهدين .<sup>(١)</sup> بروايته .

ويرجع إلى هذا في علم مصطلح الحديث ، والملحق الأصولي

أثر التوثيق :

٢١ - أهم أثر للتوثيق صيانة الحقوق لأربابها وإثباتها عند الشك .

وقد سرتب عليه بعض الآثار الشعبية ، ومن ذلك :

أ - مع تصرف المزامن في الزهون سيم أو إحصاء أو حصة . ويعتبر تصرفاً باطلاً ، لأنه - كما يقول ابن قدامة - تصرف بطل حق المزامن من الوثيقة غير منى على التعاليم والسراية فلم يصح بغير إذن المزامن .<sup>(٢)</sup>

ب - سوت ولاية مطانة الكفيل به على الأصل . يطالب الكفيل بالتدين بدين واجب على الأصيل ، ويطالب الكفيل بالنفس بإحضار المكفول بنفسه إن لم يكن عاتياً ، وإن كان غائباً يؤخر الكفيل إلى مدة يمكنه إحضاره فيها فإن لم يحضر في المدة ولم يظهر عجزه للقاضي حسمه إلى أن يظهر عجزه به .<sup>(٣)</sup>

ج - سوت ولاية مطانة الكفيل الأصيل إذا كانت التكفالة بأمره وأدى الكفيل ما عني الأصل .<sup>(٤)</sup>  
د - بيع لرهون في الرهن إذا عجز من كان عليه الدين عن وماله .<sup>(٥)</sup>



(١) المع ١/ ٤١١

(٢) البدائع ١٠٦ - ١١٠

(٣) المع ١/ ٦٩

(٤) الفرائد الدراري ١/ ٢٣١

(٥) المستعصي الفسري ١/ ١٥٥ - ١٥٦ ، وسلم

التبوت ١٤٩/ ٢ - ١٥٥ ، والدعوى لغزافي ١/ ١١٥

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الريا :

٢ - الريا لغة الرياءة<sup>(١)</sup> و اصطلاحاً : ففيل

عالم عن عوض بعقد

والعلاقة بينها للناس ، ولا يجمعها إلا بغير

حصول الزيادة لأحد المتعاقدين .

## تورق

لتعريف :

١ - التورق مصدر تورق ، يقال تورق الحيوان :

أي أقلل السورق ، والسورق بكسر الراء لغرضهم  
المضروبة من العضة ، وقيل : انفضه مضروبة أو  
غير مضروبة<sup>(٢)</sup> .

والتورق في الاصطلاح أن يشتري سلعة  
نسبة ، ثم يبيعها نقداً لغير انبائهم بأقل مما  
اشتراها به ، ليحقق بذلك على الفقد .

ولم ترد التسمية بهذا المصطلح إلا عند فقهاء  
الحنابلة<sup>(٣)</sup> ، مما غيرهم قصد تكلموا عنها في  
مائل (بيع العينة) .

حكم التورق

٤ - جمهور العلماء على إباحة مواء من مواء

مورقا وهم الحنابلة فمن لم يسم هذا الاسم

وهم من عدا حنابلة<sup>(٤)</sup> لعنهم قوله تعالى :

(١) : لطلح ط المكتب الإسلامي ، ٢٢٩ ، والمعجم الوسيط مادة  
«ر ي ا» ، وابن مبلدين ١٧٦/٤ - بولاق بصرف

(٢) : المصباح ، والمعجم الوسيط مادة «ع ي ن» ، وكشاف نفاع

١٤٤٤ ، والمقاموس القمهي ٢٧٠

(٣) : كشاف القناع ١٨٦/٢ ، والصواعق ١٧١/٢ ، وشرح

في تيم : محروية المختصر من أبي داود ١٠٨/٥ تحف

(١) : تيسر الياقة ، ولسان العرب ، وناج العرب ، وجمع  
من اللغة ، والمعجم الوسيط ، والفتح المبرر مادة  
«تورق» ،

(٢) : كشاف القناع ١٨٦/٢ مكتبة البصر ، الفروع ١٧١/٢ ط  
عالم الكتب ، وشرح ابن القيم على أبي داود ١٠٨/٥  
السنة المحدثة

﴿وأحل الله البيع﴾<sup>(١)</sup> وقوله يبيح - لعامله على حيز - بيع النجوع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيهاً<sup>(٢)</sup> ولأنه لم يظهر فيه قصد الربا ولا ضرره. وكرهه عمر بن عبد العزيز وعبد بن الحسن النيباني.<sup>(٣)</sup>

وقال ابن المنيهم : هو خلاف الأولى، واختار تحريمه ابن تيمية وابن القيم لأنه بيع المضطرب والمذعوب عند الخسارة إباحته.<sup>(٤)</sup>

مواطن البحث :

٥ - يذكر الفقهاء التورق في بحث بيع العينة، والبيع المنهي عنها، والربا.

## تورك

التعريف :

١ - من معاني التورك لغة : الاعتد على التورك، وهو ما فوق القنذيين يقال : عمد متوركا أي متكنا على إحدى رركيه.<sup>(١)</sup>

والتورك اصطلاحاً: تنحية الرجلين في التشهد الأخير، وإصااق القدمين بالأرض في فمود الصلاة.

الحكم الإجمالي :

٢ - يرى جمهور الفقهاء أن المصلي يس نه في التشهد الأول في الصلاة الربعية والثلاثية الاقتصار عند القعود، والافتراض : أن ينصب قدمه اليمنى قائمة على أطراف الأصابع ويشترش رجله اليسرى بأن يلمص ظهرها بالأرض ويجلس على باطنها، أما التورك فليس في التشهد الأخير في الصلاة الربعية والثلاثية.

وصفته : أن ينصب المصلي رجله اليمنى، ويضع بطون أطراف أصابعه على الأرض ركة وسها للقبلة، ويخرج يسراه من جهة يمينه، ويلصق رركه بالأرض، وكذا ألبه اليسرى للاتباع.

(١) الفصيح المبرمادة - تورك.



١ - أحمد شافر ط دار المعرفة - وضع الفديس ٤٣٥/٥ ط بولاق - ابن عابدين ٢٧٩/٤ ط بولاق - والبروضة ١١٦/٣ - وتوضيح المسلك ١٢٨/١ ط المعارف - ونقل العمومي الاتباع حتى حواره - الفصيح ٤٤١/٢

(١) سورة البقرة ١٧٥/١

(٢) حديث - أخرجه البخاري (الفتح ٣٩٩/٤ - ط السفة) عن حديث أبي سعد الخنزي وأبي هريرة جيبا

(٣) شرح ابن قيم للجوزية المختصر سنن أبي داود ١٠٨/٥

ابن عابدين ٢٧٩/٤ - والمصنف لا يرى أبي شيبه ٥٩٣/٩

والمصنف ليعلم الرافق ١٨٨/٨

(٤) شرح ابن قيم للجوزية المختصر سنن أبي داود ١٠٨/٥

والفروع ١٧١/٤ - والاحتياط ٧٥/٤

والمرأة كالرجل في هذا الشمول الخطاب لها في قوله **صلوا كما رُيتموني أصلي** <sup>(١)</sup> وأضاف الشافعية أن التورك يكون أيضا في الشهود الأخير، وإن لم يكن ثانيا كتشهد الصبح والجمعة وصلاة التطوع <sup>(٢)</sup>، وأما الخطبة فقد قالوا: التورك خاص بالمرأة فيسها أن تتورك لأنه أسترها.

## توسل

التعريف :

١ - التوسل لغة: التقرب. يقال: توسلت إلى الله بالعمل: أي تقربت إليه، وتوسل إلى فلان بكذا: تقرب إليه بحزمة أصرة تعطفه عليه. والوسيلة هي التي يتوصل بها إلى غرض المقصود.

قال الله تعالى: ﴿وَالْيَحْيَى الَّذِي آمَنَّا أَنفَعُوا اللَّهَ وَأَبْغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ <sup>(١)</sup>

ووسل إلى الله تعالى توسلا: عمل عملا تقرب به إليه كتوسل.

والواصل: الراغب إلى الله تعالى <sup>(٢)</sup>

ولا يخرج التوسل في الاصطلاح عن معناه في اللغة، فيطلق على ما يتقرب به إلى الله تعالى من فعل الطاعات وترك المنهيات، وعليه حمل المتفسرون قوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾. وطلق التوسل أيضا عن التقرب إلى الله بطلب الدعاء من الغير، وعلى الدعاء التقرب

ولا يتورك الرجل بل بسن له أن يفرش رجله اليسرى فيجعلها تحت أليته ويجلس عليها، وينصب رجله اليمنى ويوجه أصابعها نحو القبلة في الغرض، والنفل <sup>(٣)</sup>، والتفصيل في مصطلح: (جلوس، صلاة).

## تورية

انظر: تحريض.

(١) حديث: «صلوا كما رُيتموني أصلي» أخرجه البخاري (١١١/٢ - ط فلسطين) من حديث مالك بن الحويرث.

(٢) حاشية المسوقي على فتح الكبير ٢١٩/١ ط عيسى الحلبي بمصر، وسنة الصناعات ١/١٠٠، والمجموع شرح المنهاج ٢/١٠٠ ط المكتبة الشاملة بالمدينة المنورة، وانظر لابن قدامة ١/١٠٣ ط الرياض الحديثة بالرياض، وكذلك الفتاوى ١/٣٦٣ ط الرياض.

(٣) حاشية ابن عابدين ١/١٠٠ ط مصطفى الحلبي بمصر - الطبعة الثانية، وديان المصنف ١/١١١ - الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ، ومراقي الفلاح ١٤٦.

(١) سورة المائدة ٣٥

(٢) لسان العرب وأسس البلاغة وتزويد القاموس المحيط مادة «وسل».

ب - الاستغاثة :

٣ - الاستغاثة طلب الغوث والمصور، وفي الاصطلاح كذلك

والاستغاثة غير التوسل، لأن الاستغاثة لا تكون إلا في حال الشدة، والتوسل يكون في حال الشدة وحال الرخاء.

قال ابن تيمية: ولم يقل أحد إن التوسل سي هو ستغاث به، بل العامة الذين يتوسلون في أديهم بأمر، كقول أحدهم: أتوسل إليك بحق الشيخ فلان أو بحرمته، أو أتوسل إليك بالروح والمسلم أو بالكعبة، أو غير ذلك مما يفرضه في أديهم يعلمون أنهم لا يستغيثون بهذه الأمور، فإن استغثت بكلمة طالب منه ومثاله.

والتوسل به لا يدعى ولا يطلب منه ولا يثاب، وإن طلب به، وكل أحد يفرض بين المدعو والمدعوبه.<sup>(١)</sup>

الحكم التكليفي للتوسل :

٤ - لقد أمر الله سبحانه وتعالى عبده المؤمنين بالتوسل إليه بالأعمال الصالحة مع التضرع التكاليفي بالإيمان الصالح فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾<sup>(٢)</sup>

فإن ابن تيمية: وهذا التوسل بالإيمان وطاعته فرض على كل أحد في كل حال. فاطنا

به إلى الله تعالى باسم من أسأله، أو صفة من صفته، أو بخلقته كربي، أو صالحي، أو عرش، وغير ذلك،<sup>(٣)</sup> على خلاف وتخصيل بين لفقاء كما سيوضح.

وأما في الوسيلة في الحديث على مرارة في الحديث. فإن النبي عليه الصلاة والسلام سمع الله في الوسيلة فإنها مرسلة في حقه لا سفر، إلا بعد من عبادة الله وأرجو أن تكون لنا هبة.<sup>(٤)</sup>

الأنظمة ذات الصلة :

أ - الاستغاثة :

١ - الاستغاثة لغة طلب العون، وفي الاصطلاح كذلك.

وتكون الاستغاثة بالله ومعينه، أما الاستغاثة بالله فهي مطلوبة في كل خير، وأما الاستغاثة بمعينه فهي اختيارية يرجع إليه في اصطلاح (استغاثة).<sup>(٥)</sup>

والتوسل والاستغاثة تطلق متساوية لغة واصطلاحاً.

(١) لقاعدة حلية في توسل ووسيلة ص ١٤، وما بعد ذلك. ونص: لا توسل ١٢١/٦

(٢) حديث: «سأله في الوسيلة، فإنها مرسلة في حقه لا تبيح، إلا بعد من عبادة الله وأرجو أن تكون لنا هبة» أخرجه مسلم (٢٨٩) في الحلي، من حديث عبدة بن عمرو

ابن العاص

(٣) الموسوعة ١٧/٤

(٤) مجموعة فتاوى ابن تيمية (١٠٤)

(٥) سورة المائدة ٢٥

يتوسل فيها النبي ﷺ بأسمائه تعالى وصفاته منها حديث أنس بن مالك قال: «كان النبي ﷺ إذا كرسه أمر قال: «يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث»<sup>(١)</sup> ومنها: قوله ﷺ: «أسألك بكل اسم سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدا من خلقك، أو أنزلته استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور بصري، وجلاء حزبي، وذهاب همي»<sup>(٢)</sup>.

ومنها حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أنه مر على قاص يفترقهم يسأل، فاسترحم عمران بن حصين (أي قال: «إنا لله وإنا إليه راجعون») ثم قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من قرأ القرآن فليسأل الله به، فإنه سيحيي أقوام يقرءون القرآن يسألون به الناس»<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث كان النبي ﷺ إذا كرسه أمر قال: «يا حي يا قيوم» أخرجه الترمذي (٥٣٩/٥) ط الحلي (٥٣٩/٥) حديث آخر من مالك وقال: «هذا حديث هريب، مني استشهد به زيد بن أسان الوفاقي وهو ضعيف تمام الميزان للحلي (١١٨/٤) ط الحلي (٢) حديث: «أسألك بكل اسم سميت به نفسك» أخرجه أحمد (١٩٣/١) ط تقي الدين وأحكام (١٩/٥٠٩) - ط واهبة المصنفات (الغني) وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٥٢٩/٢) ط المطبوع.

(٣) حديث: «من قرأ القرآن فليسأل الله به» فإنه يحيي أقوام يقرءون القرآن يسألون به الناس أخرجه الترمذي (٥٣٩/٥) ط الحلي (٤) وقال: «هذا حديث حسن» ليس بإسناده بذلك.

وظاهرهما في حياة رسول الله ﷺ وبعد موته في مشهده ومعبيه، لا يفسد التوسل بالإيمان به وبطاعته عن أحد من الخلق في حال من الأحوال بعد قيام الحججة عليه، ولا بعد من الأعداء.

ولا طريق إلى كرامة الله ورحمته والنجاة من عذابه إلا التوسل بالإيمان به وبطاعته<sup>(٤)</sup>.

وقد مدح الله المتوسلين إليه بما يرضيه سبحانه بقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخْشَوْنَ عَذَابَهُ، إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾<sup>(٥)</sup>.

وهناك صور أخرى للتوسل منها: ما هو جائز، ومنها ما هو غير جائز، على خلاف وتفصيل بين الفقهاء يأتي بيانه.

أولاً: التوسل بأسماء الله تعالى وصفاته:

٥ - اتفق الفقهاء على أن التوسل إلى الله تعالى بأسمائه وصفاته مستحب لأي شأن من أمور الدنيا والآخرة. قال الله تعالى: ﴿وَبِذِكْرِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذُرُوا الْبَغْيَ يَلْجُدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَبْجُونَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقد ورد في السنة المطهرة أحاديث كثيرة

(١) قاعدة حلي ص ٥

(٢) سورة الإسراء / ٥٧

(٣) سورة الأعراف / ١٨٠

وقال الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ  
نَسْتَعِينُ، اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(١)</sup> فقد قدم  
ذكر الأعمال الصالحة ثم تلا ذلك بالدعاء.  
وقال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَهْتَدُونَ رَبَّنَا إِلَيْنَا  
وَأَعْفُوْنَا ذُنُوبَنَا وَفَتَانَا عَذَابَ النَّارِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال الله تعالى: ﴿فَلْيَا أَحْسَنَ عِيسَى مِنْهُمْ  
الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْخَوَارِيُّونَ  
مَنْ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَنَشْهَدُ أَنَّا عَسَاكُونَ  
وَبِنَا آمَنَّا يَا أَتْرُكْتَ وَابْتِغْنَا الْوَسِيلَ فَانْكَبْنَا مَعَ  
الشَّاهِدِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وغير ذلك من الآيات الكريمة.  
وأما آية فمَنْ أَحْدَثَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْيَدَ  
عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ رجلاً يقول:  
اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ أَنْ تَسْهَدَ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ  
إِلَّا أَنْتَ الْوَاحِدُ الْقَهْدُ الَّذِي لَهُ يَدٌ وَمُيُولٌ وَمِ  
يَكُنْ لَهُ كُنُوزٌ أُحْدَدُ، فَقَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتَ اللَّهَ  
بِالْأَسْمِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ». وإذا دعِيَ بِهِ  
اجاب<sup>(٤)</sup>.

كرامته أن يسأل بوحده الله غير الخلة :  
٦- لما كانت أسئلة دعائي عظيمة المجد وصعابة  
حليته فقدمت به ناسب أن يسأل بها انفسى  
العظيم كالحجة والمغمورة والطفحة وغير ذلك،  
لكن خص الشرح سؤال اجبة به، ولا يسأل به  
غير ذلك، لأن الجلة أعظم ما يسأل المسلم من  
ربه، إذ هي دار رحمة، ومستقر رحمته، ولحمته.

عن جابر رضي الله عنه قال: قال  
رسول الله ﷺ: «لا يسأل سوجه الله إلا  
اجبه»<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: التوسل بالإيمان والأعمال الصالحة:

٧- أجمع لعقبتها، على حواله التوسل إلى الله  
تعالى بالأعمال الصالحة التي يعملها الإنسان  
مقرباً بها إلى الله تعالى

وقد ذهب المفسرون إلى أن الوسيلة المذكورة  
في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ  
آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾<sup>(٦)</sup> وفي قوله  
تعالى ﴿أَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّهُمْ يَنْتَعِلُونَ مِنْهُ  
رِيسَمَ الْوَسِيلَةِ﴾<sup>(٧)</sup> نظراً إلى معنى الأعمال  
الصالحة<sup>(٨)</sup>.

(١) حدث ٦٠-٦١ بوجهه في الإلمنة، أخرجه أبو داود  
(٢) ٣٠٩، ٣١٠-٣١١، تحف عرب عبد محسن، وضعفه  
عبد الحق، الإلمنة والنفان ثم أن بعض مفسري التفسير  
(٣) ٤٥٠-٤٥١ في المكنة المخرقة

(٤) سورة النساء: ٣٥  
(٥) سورة الأسماء: ٥٧  
(٦) روج تبارك للآلوسي ١٦٤: ١٦٥، وقد التزم  
(٧) ١٦٥: ١٦٦

(١) سورة الفاتحة ٥: ٦  
(٢) سورة الفرقان: ١٦٦  
(٣) سورة آل عمران: ٥٦، ٥٧  
(٤) حديث مريده، وقد سأل الله بالاسم الذي إذا سئل به  
أعطى، وإذا دعِيَ به اجاب<sup>(١)</sup>  
(٥) أخرجه أبو داود (١٦٧: ١٦٨) - لعن عروة عبد عباس - وفي  
رواه - فقد سأل الله باسم الأسماء وقال الشافعي - وقال  
شيخنا المعافى أبو الحسن المديني - وهو يشهد لا مظهر  
فيه مختصر أبي داود (١٦٥: ١٦٦) - نشر دار المخرقة (١).



عليها، وفي رواية: فلم فَعَدَتْ بين رجليها قالت: اتق الله ولا تغض الحياتم إلا بحقه، فانصرفت عنها وهي أحب الناس إلي، وتركته الذهب الذي أعطيتها.

اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه، فانفرجت الصخرة غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها.

وقال الثالث اللهم استأجرت أجرا وأعطيتهم أجراهم غير رجل واحد ترك الذي له وذهب، ففُتِمَت أجرو حتى كثرت منه الأموال، فجاءني بعد حين، فقال: يا عبد الله أد إلي أجري، فقلت: كل ما ترى من أجرك من الإبل والبقر والغنم والرقيق. فقال: يا عبد الله لا تستهزي بي، فقلت: لا أستهزي بك، فأخذته كله فاستاقه فلم يترك منه شيئا اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه.

فانفرجت الصخرة فخرجوا بمشورهم.<sup>(١)</sup>

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام يتوجه قال: اللهم ربنا لك الحمد أنت قَهِمَ السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت الحق ووعدك الحق، ولقائك حق، وفؤادك حق، وأجنحة حق، والنار

ومنها حديث البخاري المروي، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: انطلق ثلاثة نفر ممن كان فيلكم حتى أوامهم المبيت إلى غار فدخلوه، فنجدت صخرة من الجبل قسدت عليهم الغار، فقالوا: إنه لا ينجيكم من هذه الصخرة إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم.

قال رجل منهم: اللهم كان لي آومان شيخان كبيران وكنت لا أغني<sup>(٢)</sup> فيلها أهلا ولا مالا. فأني طلب الشجر يوما فلم أجد عنيها حتى دعا، فحلبت لها غبوقها، فوجدتها ثائمين، فكرهت أن أوظفها، وأن أغني فيلها أهلا أو مالا، فلبثت - والغدح على يدي - استظر استباضها حتى يرق الصجر والصبية يتضاغون عند قدمي، فاستيقظا فشربا غبوقها. اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه من هذه الصخرة، فانفرجت شيئا لا يستطيعون الخروج منه.

قال الآخر: اللهم إنه كانت لي ابنة عم كانت أحب الناس إلي، وفي رواية: كنت أحبها كأشد ما يحب الرجال النساء فأودعتها على نفسها فامتنعت مني حتى أملت بها سبعة من السنين، فجاءني، فأعطيتها عشرين ومائة دينار على أن تخلي بيني وبين نفسي ففعلت، حتى إذا قدرت

(١) أغني من الفوق وهو الشرب بالمشي. والصبح الشرب بالصباح.

(٢) حقيقتا ابن عمر. انطلق ثلاثة نفر ممن كان فيلكم ... وأجرحه البخاري (فتح ٥/١٠٥٠ - ٥٠٦ - ط السلفية) وسلم (١/٩٩ - ٢٠١ - ط الحديث)

الكرام رضي الله عنهم يسألون النبي الدعاء في الأمور الدنيوية والأخروية. وقد أرشدهم القرآن الكريم إلى ذلك قال الله تعالى: ﴿يُؤْتُوا نَفْسَهُمْ إِذَا ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفِرَ لَهُمَ الرُّسُلُ لِيُجِدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾<sup>(١)</sup>.

وفي كتب السنة من ذلك الشيء الكثير، فمن عثمان بن حنيف أن رجلاً ضرب الصبر أنبي النبي ﷺ، فقال: ادع الله أن يعافيني.

قال: إن شئت دعوت وإن شئت صبرت فهو خير لك. قال: فادعه. قال: فأمروه أن يتوضأ

فيحسن وضوءه ويدعوه هذا الدعاء. اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة.

يا محمد إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه لتقضي لي... وإلى قوله: اللهم خففه في.

فقام وقد أبصر.<sup>(٢)</sup> وزاد حماد بن سلمة وإن كانت لك حاجة فافعل مثل ذلك. ومنها أن

رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله ﷺ قائم يخطب، فقال: يا رسول الله هلكت

الأموال وانقطع السبل فادع الله يغثنا. فرفع رسول الله عليه. ثم قال: اللهم اغثنا. اللهم اغثنا اللهم اغثنا.

قال أنس: ولا والله ما نرى في السماء من

حن، والنببون حن، ومحمد حن، والساعة حن، اللهم لك أسلمت، وبك أمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسودت وما أعتنت<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: ما خرج رجل من بيته إلى الصلاة فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي... فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً...<sup>(٤)</sup> الحديث.

ثالثاً. التوسل بالنبي ﷺ:

لا خلاف بين العلماء في جواز التوسل بالنبي ﷺ في الأحوال التالية.

أولاً. التوسل بالنبي بمعنى طلب الدعاء منه في الدنيا والسمعة في الآخرة.

أ. طلب الدعاء من النبي في الحياة الدنيا:

٨- إن التوسل بالنبي ﷺ بمعنى طلب الدعاء منه في حياته قد ثبت بالتواتر، فقد كان الصحابة

(١) حديث كبار رسول الله ﷺ إذا غام بهجد قال نعوذ به (الحارثي) (الفتح ٣: ٣ - ط السلفية)

(٢) حديث أبي سعيد الخدري: ما خرج رجل من بيته... فغفر له ابن ماجه (١/ ٢٥٩ - ط الخليلي) وابن أبي عمير (اليوم والليلة) ص ٦٤ - ط دار المعارف العشاقية) وكان البوصيري في الزوائد... هذا يستلزم مسئلة بالصحة

(١) سورة النساء/ ٦٤

(٢) حديث عثمان بن حنيف: أن رجلاً ضرب الصبر أنبي النبي ﷺ أن رجلاً ضرب الصبر أنبي النبي ﷺ... أخرجه الترمذي (٥١/ ٥٩٩ - ط المحقق) وقال: حديث حسن صحيح.

فهم الجنة. فيأتون آدم فيقولون: يا أبا آدم اتبع  
لب الجنة فيقول: وهل أخرجكم من الجنة إلا  
حطية نبيكم آدم؟ كنت أراحب ذلك أذهبوا  
إلى أبي إبراهيم غيبس الله قال: فيقول  
إبراهيم عليه السلام كنت صاحب ذلك إنما  
كنت حليلاً من وراء وراء. اعمدوا إلى موسى  
عنه السلام الذي كلفه الله تكليفاً، فيأتون  
موسى فيقول: أنت بصاحب ذلك أذهبوا إلى  
عيسى كلمة الله وروحه، فيقول عيسى عليه  
السلام أنت بصاحب ذلك، فيأتون  
محمد ﷺ، فينوم ليؤذن له، وترسل الأمانة  
والرحم فتقومان حنفي الصراط بعينا وشي لا يفسر  
أولكم كالمرفق ... (١) أحديث.

وفي حديث أنس بن مالك رضي الله عنه  
قال قال رسول الله ﷺ: إذا كان يوم القيامة  
ماج الناس بعضهم إلى بعض فيأتون آدم  
فيقولون له: اتبع لأدريمت فيقول: لست  
هنا. فيؤتى عيسى عليه السلام، فيأتون  
عليكم بمحمد ﷺ، فيأتونني، فأقول: أنا هنا،  
فأطلق، فاستأذن علي رضي، فيؤذن لي، فأقوم بين  
يديه، فأخذه بمجامد لا أقدر عليه إلا أن  
ينهيته الله ثم أخذ رأه ساجد، فقعد في:  
بمحمد لإرفع رأيت وأرى يسبح لك وسن نعظه

سحاب ولا قرعة، وما بينا وبين صنع من بيت  
ولا دار، فطلعت من وراءه سحابة مثل الشمس،  
فلما توسفت السماء انتشرت ثم أمطرت، فبلا والله  
ما رأيت الشئ من سماء، ثم دخل رجل من ذلك  
الأمم في الجمعة المقبلة، ورسول الله ﷺ قائم  
تخطب فاستقبله ذات فقال: يا رسول الله هل لك  
الأمم وانقطعت السبل فادع الله بمسكها  
عنا.

فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال: اللهم  
حوالينا ولا علينا. اللهم على الأكام والظراب  
ويطرون الأودية ومنابت الشجره. فطلعت  
وخرجنا بشي في الشمس. (٢)

ب - طلب الدعاء من النبي ﷺ يوم القيامة:  
٩ - اتفاق العلماء على أن التوسل بالنبي ﷺ يوم  
القيامة بؤ إلى الخلق له أن يشفعهم عند ربهم  
في الحشر واقع لا محالة خلافا للمعتزلة.  
والتبساعة العظمى يومك خصوصية منحها الله  
نعماني لحبيبه في عوصات القيامة تكريرا وتشريفا  
له عليه الصلاة والسلام.

عن أبي هريرة وحاذفة رضي الله عنهما قالوا:  
قال رسول الله ﷺ: ويجمع الله بين نبي نبي وتعالى  
الناس يوم القيامة، فيقوم المؤمنون حتى ترتف

(١) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه  
وأخرجه مسلم (١/ ١٨٠ - ١٨١) ط الخليلي

(١١) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه  
وأخرجه مسلم (١/ ١٨٠ - ١٨١) ط الخليلي

إلى الله تعالى سبحانه الذي يجمع عند الله تعالى حبا وكرها، ويراد من الجلاء معنى يرجع إلى عبدة من صفاته تعالى. مثل أن يرده إلى عبدة الله لغيره عدم رده وقبول شفاعة، فيكون معنى قول المفسر إني أنوسل بحضرتك يعني أن أغضي في حاجتي، إلهي اجعل لي حجة لك في وسيلة في قضائي حاجتي، ولا فرق بين هذا وقولنا: إني أنوسل برحمتك أن تفعل كذا، أو معناه أيضا إلهي اجعل رحمتك وسيلة في فعل كذا، والكلام في الحرمة (أي المنزلة) والمراد حرمة النبي (كالكلام في الجلاء).<sup>(١)</sup>

٥ - النوسل بالثاني بعد وفاته.

احتلت العناية في مشروعية النوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته كشول القائل: اللهم إني أسألك سيك أو بجاء سيك أو بحق سيك، عنى أنوسل.

الفصل الأول

١١ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية وماتحروا الحنفية وهو المذهب عند احنابلة) إلى جواز هذا النوع من النوسل سواء في حياة النبي ﷺ أو بعد وفاته.<sup>(٢)</sup>

واستمع نسمع، فاقول. يا رب أمي أمي.  
الحديث.<sup>(١)</sup>

ج - النوسل بالنبي عنى معنى الإيمان به ومحبة:  
١٠ - لا خلاف بين العلماء في النوسل بالنبي ﷺ عنى معنى الإيمان به ومحبة. وذلك كقولهم: نوسلناك سيك محمد ويريد إني أسألك بإيماني به وبمحبة، وأنوسل إليك بإيماني به وبمحبة، وسحو ذلك.

قال ابن تيمية: من أراد هذا المعنى فهو مصيب إلى ذلك بلا نزاع، وإذا حمل على هذا المعنى كلام من نوسل بالنبي ﷺ بعد مماته من السلف - كما نقل عن بعض الصحابة والتابعين وعن الإمام أحمد وغيره - كان هذا حجتا وحيدة فلا يكون في مسألة نزاع، ولكن كثيرا من العوام يظنون هذا اللفظ ولا يريدون هذا المعنى، فهؤلاء الذين أنكر عليهم من أنكر. وهذا كما أن الصحابة كانوا يريدون النوسل به النوسل بدعائه وشفاعته، وهذا جائز بلا مرغ، ثم إن أكثر الناس في زماننا لا يريدون هذا المعنى بهذا اللفظ.

وقال الأروسي: أنا لا أرى بأسا في النوسل

(١) قاعدة طيبة ص ٦٣، ٦٤ - ٩٥. وصحح الأروسي

١٩٨/٦

(٢) شرح لمصنف ٣٠٤/٨، وصحح ٢٧٤/٨، ولقد عمل

٢٤٨/٩، ومابعد هذا. وابن عديم ٢٥١/٥، والنفاري.

(١) حديث ابن عمر، ١٩٨/٩، يوم القيامة مع الناس

أعرجه البخاري (الفتح ١٣، ٢٧٣، ط السبعة،

ويعلم ١٩٦/١٠، ط الحلبي)

فَوَلَّوْهُم اِذْ طَلَبُوْا اَنْفُسَهُمْ جَهَنَّمَ  
فَاَسْتَغْفِرُوا اللّٰهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُوْلُ لَوَجَّهُوْا اِلَيْهِ  
تَوْبًا رَّحِيْمًا<sup>(١)</sup> وقد جئت مستغفرا من ذنبي  
مستشفعا بك إلى ربي . ثم أنشأ يقول :

يا خير من دفنت بانقاع أعطاسه  
وطب من طبهن القناع والأكم  
نفسى الفداء نقر أنت ساك  
فيه العفاف وفيه الجود والكرم  
وقال العزيز عبدالسلام : ينبغي كونه هذا  
مقصورا على النبي ﷺ لأنه سيد ولد آدم، وأن  
لا يقسم على الله غيره من الأنبياء والملائكة  
والأولياء لأنهم ليسوا في درجته . وأن يكون  
مما حرص به نبيها على علو رتبته .

وقال السبكي : وتحسن لتوسل والاستغاثة  
والتشفع بالنبي إلى ربه .  
وفي إعانة الطالبين : . . . . . وقد جئتك  
مستغفرا من ذنبي مستشفعا بك إلى ربي<sup>(٢)</sup>  
ما تقدم أقوال الماتكية والشافعية .

وأما الحذابة فقد قال ابن قدامة في المخي بعد  
أن نقل قصة العنبي مع الأعرابي : ويوجب  
لمن دخل المسجد أن يقدم رجله اليسرى . . .  
إلى أن قال : ثم تأتي القبر فتقول : . . . وقد

قال القسطلاني : وقد روي أن مالكا لما سأله  
أبو جعفر اقتصر العباسي - ثاني خلفاء بني  
العباس - يا أبا عبد الله ، أستقبل رسول الله ﷺ  
وأدعوا أم أستقبل القبلة وأدعوه ؟

فقال له مالك : ولم تصرف وجهك عنه وهو  
وميلتك ووسيلة إليك آدم عليه السلام إلى الله  
عز وجل يوم القيامة ؟ بل استقبله واستشفع به  
فيشفعه الله .

وقد روى هذه القصة أبو الحسن عبي بن فهر  
في كتابه فضائل مالك ، بإسناد لا بأس به  
وأخرجها القاضي عياض في الشفاء من طريقه  
عن شيوخ عدة من ثقات مشايخه<sup>(٣)</sup> .

وقال السنوسي في بيان آداب زيارة قبر  
النبي ﷺ : ثم يرجع الزائر إلى موقف قبالة وجه  
رسول الله ﷺ فيتوسل به ويستشفع به إلى  
ربه ، ومن أحسن ما يقول (انتراس) ما حكاه  
الماوردي والقاضي أبو الطيب ومثله أصحابنا  
عن العنبي متحسين له قال : كنت جالسا  
عند قبر النبي ﷺ فجاهه أعرابي فقال : سلام  
عليك يا رسول الله . سمعت الله تعالى يقول :

١ - الحديث ٣٦٦/١ ، ٣٦٨/٥ ، وفتح المقيمر ١٩٧/٨ .

٢ - وفنوجات طريفة على الأذكار الثورية ٣٦/٥ .

(١) شرح السواحد ٨/٣٠٤ ، ٣٠٥ ، والمندخل ١/٢٤٨ .

١٥٢ ، ووفاء الوفاء ١/١٣٧٦ ، وما بينهما ، والمواعظ اللواتي

١/٢٦٦ ، وشرح أبي الحسن على رسالة العمروني

١/٦٧٨ ، والبراهين لمعلمة ص ١٤٨ .

(١) سورة اسماء ٢٤

(٢) المجموع ٨/٤٧٤ ، ونيف القهر ١/١٢١ - ١٢٥ ، وإعانة

الطالب ٢/٣١٥ ، ومقدمة شعريد الصريح بتحقيق

الدكتور مصطفى دويحجي .

وقد استدلوا لما ذهب إليه بما يأتي: (١)  
 - قوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ (٢)  
 مب - حديث الأعمى (٣) المتقدم فيه: «النهيم  
 إن أسألت وأتوجه إليك ببيك محمد نبي  
 الوجود...»  
 فقد توجه الأعمى في دعائه بالنبي عليه  
 الصلاة والسلام في بدائه.

ج - قوله ﷺ في الدعاء لفاطمة بنت أسد:  
 «اغضري لأمي فاطمة بنت أسد ووسع عليها  
 مدخلها بحق بيك والأسباب الشريفة من قبلي  
 فإنك أرحم الراحمين» (٤)  
 د - توسل آدم ببيته محمد عليها الصلاة  
 والسلام:

«يا ربّي الشهيد في دلائل السوء والحاكم  
 وحججه عن عمر بن الخطاب قال: قال  
 رسول الله ﷺ: «ما افتقر آدم الخطيئة قال»

(١): انظر مع السابقة، مادة من ٢١٨/١ وما بعدها، وشرح  
 المصاحب ٢٠١/٨، وحاشية المصنفين من ٢٣ وما بعدها.  
 وفي عدة جمل من ٦٥ وما بعدها، وسبعة التوسل والوسيلة  
 من ٣٨ وما بعدها مؤلفه موسى محمد علي، والتوسل وأنواعه  
 أحكامه للأياتي من ٥١ وما بعدها.

(٢): سورة المائدة / ٢٥  
 (٣): حديث الأعمى من تحريجه في: ٨  
 (٤): حديث دعاء النبي ﷺ لفاطمة بنت أسد أخرجه الطبراني  
 في الكبير والأوسط في مجمع الزوائد لهيئته (٢٥٩/٩)  
 ع ١٠٠٠، وقال عبد روج بن صلاح، وشبه ابن حبان  
 وأبو داود وبه ضعف... وبنيته رحمه الله رحمتك واسعة

أنتك مسغفرا من ذنوبي مستشفعا بك، إلى  
 ربّي...»

ومثله في الشرح الكبير (١)  
 وأما اختصارية فقد صرح متأخروهم أنقص  
 بحواز التوسل بالنبي ﷺ. قال الكحل من الغمام  
 في فتح القدير: ثم يقول في موقفه: «السلام  
 عليك يا رسول الله» ويسأل الله تعالى  
 حاجته متوسلا إلى الله بحضرة نبيه عليه الصلاة  
 والسلام.

وقال صاحب الاختصار فيما يقابل عند زيارة  
 النبي ﷺ... جئناك من بلاد ناسعة...  
 والأستبح بك إلى ربنا... ثم يقول:  
 مستشفعون ببيتك إليك.

ومثله في مراقبي السلاج والطحطاوي على  
 اندر المختار والفتاوى الهندية  
 ونصر هؤلاء: منذ زيارة قبر النبي ﷺ  
 عليهم... وقد جئناك من محجج فؤادك حائرين  
 نورك مستشفعين ببيتك إليك.

وقال الشوكاني: ويتوسل إلى الله بأبيه  
 وأمه وأخيه... (٢)

(١): كتاب الدعاء ٩٥/٣، والمبدع ٢٠٤/١، والفتح  
 ١٥٩/٦، والمعي مع الفرج ٥٨٩/٣ وما بعدها، والفتح  
 كبير مع المعنى ١٩١/٣ - ١٩٥، والإعجاز ١٥٦/٣  
 (٢): لأخبار ١٧٤/١، ١٧٥، وفتح القدير ٣٤٧/٢، ومراقبي  
 غلاخ بحاشية الطحطاوي من ١٠٠، وحاشية المصنفين  
 مع الدر المختار ٥٢٢/١، والفتاوى الهندية ٢٦٦/١،  
 ونجدة الأخواني ٢١١/١، وفتح القدير من الشوكاني (٣٧)

ذلك ثم أتى باب عثمان من عفان رضي الله عنه، فجاءه الباب فأخذ بيده، فأدخله على عثمان رضي الله عنه فأحسسه معه وقال له: اذكر حاجتك. فذكر حاجته فصاعدا له، ثم قال: مالك من حاجة تذكرها.

ثم خرج من عنده فلقى ابن حبيب فقال له: حوالك الله خيرا ما كان ينظر لحاجتي حتى كلمته لي، فقال ابن حبيب، والله ما كلمته ولكن شهدت رسول الله ﷺ وأثناء سيره فشكا إليه ذهاب بصره. <sup>(١)</sup> إلى آخر حديث الأعمى المتقدم.

قال الميرزا كشموري: قال الشيخ عبد القوي إتباع الحلي. ذكر شيخنا عابد البدي في رسالته وأحدث - حديث الأعمى - يدل على جواز التوسل والاستشفاع بذاته المكرم في حياته، وأما بعد مماته فقد روى النظر إلى الكبير عن عثمان بن حبيب أن رجلا كان يختلف إلى عثمان... إلى آخر الحديث.

وقال المشوكي في تحفة المذاكرين. وفي الحديث ذيل على حواز الوسيل رسول الله ﷺ إلى الله عز وجل مع اعتقاد أن الفاعل هو الله

بارب أسألك بحق محمد لما غفرت لي فقال الله تعالى: يا آدم كيف عرفك محمدا ولم تخلقه؟

قال: يا رب إنك لما خلقتني رفعت رأسي فريت على قوائم العرش مكتوبا دلا إله إلا الله محمد رسول الله، فعلمت أنك لم تصف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك، فقال الله تعالى: صدقت يا آدم، إنه لأحب الخلق إلي، وإذا سألتني بحقه فقد غفرت لك، وتولوا محمد ما خلقتك. <sup>(٢)</sup>

هذه حديث الرجل الذي كانت له حاجة عند عثمان من عفان رضي الله عنه: روى النظر إلى واليهي أن رجلا كان يختلف إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه في زمن خلافته، فكان لا يلتفت ولا ينظر إليه في حاجته، فشكا ذلك لعثمان بن حنيف، فقال له: أنت المبقع فتوضأ، ثم أتت المسجد فقص، ثم قل: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة.

يا محمد إني أتوجه بك، إلى ربك فينصلي لي حاجتي، وتذكر حاجتك، فانطلق الرجل فصنع

(١) حديث ما استوفى آدم الخطيئة...، فشرح الحديث (٢١٥/٢) - ط دائرة المعارف العشية - وعنه البيهقي في دلائل النبوة (٢٨٩/٥) - ط دار الكتب العلمية - وقال البيهقي: أخبرني عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن هذا الوجه، وهو ضعف، وتعلل الذهبي تصحيحه بحكم في المجلس استدل بك قوله: بن موهج، وعبارة من رواه.

(١) حديث الرجل الذي كانت له حاجة عند عثمان بن عفان أخبر عنه الطبراني في معجمه الصغير (١٨٣/١) - ط مكتبة الشريعة - وقد تكلم الذهبي في مرآة الأعداء (٢٦٢/٢) - ط المحلى (١) - رواية شعب بن محمد بن يحيى تصحيحه روى في معجمه الحديث.

وحوبا على الله تعالى لكن الله سبحانه وتعالى جعل لهم حقا من فضله، أو يراذ بالحق الحرمة والمعظمة، فيكون من باب الوسيلة، وقد قال تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾<sup>(١)</sup>

وقد عد من آداب الدعاء التوسل على ما في والحصن، وجاء في رواية: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وبحق عشاى إليك، فإني لم أخرج أمرا ولا نظرا<sup>(٢)</sup> الحديث.

ويحصل أن يراذ بحضهم علينا وجوب الإيثار بهم وتعظيمهم. وفي البعقورية: يحصل أن يكون الحق مصدرا لا صفة مشبهة، فالمعنى بحقيقة رسلك، فنتأمل امر: أي: المعنى بكونهم حقا لا بكونهم مستحقين. أقول (أي ابن عابد بن): تكن هذه احتمالات مخالفة لظاهر المتبادر من هذا اللفظ، ويجرد إيهام اللفظ ما لا يجوز كاف في المنع... ولما والله أعلم أطلق التمتنا المنع. على أن إرادة هذه المعنى مع هذا الإيهام فيها الإقسام بغير الله تعالى وهو مانع آخر، تأمل<sup>(٣)</sup>.

هذا ولم نذكر في كتب الحنفية على رأي ذابي حنفية وصاحبيه في التوسل إلى الله

سبحانه وتعالى وأن المعطي المانع ما شاء كذا وما لم يشأ لم يكن<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني في التوسل بالنبي محمد بعد وفاته: جاء في لتاسرخانية معزية للمتنقي: روى أبو يوسف عن أبي حنيفة: لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به (أي بأسمائه وصفته) والدعاء للأنون فيه المأمور به ما استفيد من قوله تعالى: فوذكر الأسماء الحسنى فادعوه بها<sup>(٥)</sup>.

وعن أبي يوسف أنه لا بأس به، وبه أخذ أبو الليث للأثر

وفي الدر: والأحوط لا تمتنع لكونه خبر واحد فيما يخالف القطعي، إذ التشابه إنما يثبت بالقطعي<sup>(٦)</sup>.

أما التوسل بمثل قول القائل: بحق رسلك وأنبياك وأوليائك، أو بحق البيت فقد ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد إلى كراهته. قال الحنكفي: لأنه لا حق للخلق على الله تعالى وإنما يخص برحمته من يشاء من غير وجوب عليه.

قال ابن عابد بن: قد يقال: إنه لا حق هم

(١) سورة التوبة / ٣٥

(٢) حديث: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك... سبق شرحه في ٧

(٣) ابن عابد بن ٢٥٤/٥، والحدادي الحنفية ٢/ ٢٦٦، ٣١٨/٥، وضع القدير ١٩٧/٨، ١٩٨، والطحاوي

على الدر ١٩٩/٤

(٤) حقه الأحرشي ٢٤/١٠

(٥) سورة الأعراف / ١٨٠

(٦) ابن عابد بن ٢٥٦/٥ والحدادي الحنفية ٢/ ٢٦٦.

٣١٨/٥، وضع القدير ١٩٧/٨، ١٩٨، وصاحبه

نصحاوي على الدر المختار ١٩٩/١



تعالى بالنبي ﷺ في غير كلمة به حق، وذلك  
كتوسل بقوله: «يبيك»، أو «محا نيك» أو  
غير ذلك، إلا ما ورد عن أبي حمزة - في رواية  
أبي يوسف - أنه: «لا ينبغي لأحد أن  
يدعو الله إلا به».

المقول الثالث في التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته:  
١٣ - ذهب نفي الدين بن تيمية وبعض الحنابلة  
من المتأخرين إلى أن التوسل بذات النبي ﷺ  
لا يجوز، وأما الأصول بغیر الذات فقد قال  
أبو تيمية: «لفظ التوسل قد يراد به ثلاثة أمور  
أمران متفق عليهما بين المسلمين:  
أحدهما: هو أصل الإيمان بالإسلام، وهو  
التوسل بالإيمان به ﷺ وبطاعته.

والثاني: دعاؤه وشفاعته ﷺ (أي في حال  
حياته) وهذا أيضا ما مع توسل به من دعائه  
وضمعه فيه باتفاق المسلمين.

ومن أنكر التوسل به بأحد هذين المعنيين فهم  
كافر مرتد يستتاب فإن نوب والإقامة مرتدا.  
ولكن التوسل بالإيمان به وبطاعته هو أصل  
الدين، وهذا معلوم بالاضطرار من دين  
الإسلام للخاصة والعامة، ومن أنكر هذا  
المعى فكفره ظاهر للخاصة والعامة.

وأما دعاؤه وشفاعته والرفع للمسلمين بذلك  
فمن أنكره فهو كافر أيضا، لكن هذا الخفى من  
الأول، فمن أنكره عن جهل عرف، فذلك، فإن

أصر على إنكاره فهو مرتد  
أما دعاؤه وشفاعته في الدنيا فلم ينكره أحد  
من أهل الحق، وأما الشفاععة يوم القيامة  
فمذهب أهل السنة والجماعة وهم الصحابة  
والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين  
الأربعة وغيرهم أن له شفاعات خاصة وعامة.

وأما التوسل بالنبي ﷺ والتوجه به في كلام  
الصحابة فيردون به التوسل بدعائه وشفاعته  
وتوسل به في عرف كثير من المتأخرين يراد  
به الإقسام به والتوسل به، كما يقسمون بعيره  
من الأنبياء والصالحين ومن يعتقد فيه لصلاح  
وحسنه فلفظ التوسل به يراد به معناه  
محيي حذر ما تنافي المسلمين، ويراد به معنى  
ثالث لم يرد به سنة.

ومن المعنى الثالث قول عمر بن الخطاب:  
«والهم إننا كنا إذا أجدهنا نوسل إليك سبيما  
ففسبما ونا توسل إليك بهم نينا فشفقة أي  
بدعائه وشفاعته.

وقوله تعالى: «وَابْتَغُوا إِلَهَ الْوَسِيلَةِ»<sup>(١)</sup>  
أي: القرية إليه بطاعته، وصاعده رسوله طاعة.  
قال تعالى: «مَنْ يَطْعِ الْوَسِيلَ فَقَدْ  
طَاعَ اللَّهَ»<sup>(٢)</sup> هو هذا التوسل الأول هو أصل  
الدين، وهذا لا ينكره أحد من المسلمين.  
وأما التوسل بدعائه وشفاعته - كما قال عمر -

(١) سورة المائدة: ٣٥

(٢) سورة البقرة: ١٢٠

ويذهب ابن تيمية إلى أن التوسل بلفظ  
«أسألك بنبيك محمد» يجوز إذا كان على تقدير  
«صاف» فيقول في ذلك: «فإن قيل: إذا كان  
التوسل بالإيمان به وعجنه وطاعته على وجهين:  
ثارة بتوسل بذلك إلى ثواب الله وجهه (وهذا  
أعظم الوسائل) وثارة بتوسل بذلك في الدعاء -  
كما ذكرتم نظائره - فيحصل قول القائل: أسألك  
بنبيك محمد على أنه أراد: يا أسألك بإيماني به  
وبمحبتته، وأتوسل إليك بإيماني به وعجنه ونحو  
ذلك، وقد ذكرتم أن هذا جائز بلا نزاع، قيل:  
من أراد هذا المعنى فهو مصيب في ذلك بلا  
نزاع، وإذا حمل على هذا المعنى لكلام من  
توسل باللهي يتخذه بعد ثباته من التلف، كما نقل  
عن بعض الصحابة والتابعين، وعن الإمام أحمد  
وغیره، كان هذا حساساً وحديثاً فلا يكون له  
المسألة نزاع، ولكن كثير من العوام يظنون هذا  
اللفظ، ولا يريدون هذا المعنى، فهو لاء للذين  
أنكر عليهم من أنكر، وهذا كما أن الصحابة  
كانوا يريدون بالتوسل به التوسل بدعائه  
وشفاعته وهذا جائز بلا نزاع.  
ثم يقول: والذي قاله أبو حنيفة وأصحابه  
وعبرهم من العلماء - من أنه لا يجوز أن  
يسأل الله تعالى بمخلوق لا بحق الأنبياء،  
ولا غير ذلك - يتضمن شين كما تقدم.  
فأجابه: الإقسام على الله سبحانه وتعالى  
به، وهذا أعني عنه عند جماهير العلماء كما

جاء توسل بدعائه لا بذاته، ولهذا عدلوا عن  
التوسل به (أي بعد وفاته) إلى التوسل بمعه  
أنعاس، ولو كان التوسل هو بذاته لكان هذا  
أولى من التوسل بالعباس، فلما عدلوا عن  
التوسل به إلى توسل بالعباس، علم أن ما  
يعمل في حياته قد تعذر بموته، بخلاف التوسل  
الذي هو الإيمان به، والطاعة له، فإنه مشروع  
دائماً.

والمعنى الثالث: التوسل به بمعنى الإقسام  
على الله بذاته، والسؤال بذاته، فهذا هو الذي  
لم يكن الصحابة يفعلونه في الاستسقاء ونحوه،  
لا في حياته ولا بعد مماته، لا عند قبره ولا غير  
قبره، ولا يعرف هذا في شيء من الأدعية  
المتشعبة بينهم، وإنما يقتل شيء من ذلك في  
أحاديث ضعيفة مرفوعة وموقوفة، أو عن ليس  
قوله حجة.

ثم يقول ابن تيمية: والخلف بالمخلوقات  
حرام عند الجمهور، وهو مذهب أبي حنيفة  
وأحمد القوليين في مذهب الشافعي وأحمد، وقد  
حكى إجماع الصحابة على ذلك، وقيل: هو  
مكروه كراهة تنزيه، والأول أصح<sup>(١)</sup>

فالإقسام بالنبي ﷺ على الله - والسؤال  
به بمعنى الإقسام - هو من هذا الجنس<sup>(٢)</sup>.

(١) الموسوعة الفقهية بالكرت ١/٢٦٣ وما بعد

(٢) قاعدة جلية ص ١

تقدم، كما ينهى أن يقدم على الله بالكعبة والمشاعر بالثأق الغفهاء.

والثاني: السؤال به فهذا يجوز طائفة من الناس، ونقل في ذلك آثار عن بعض السلف، وهو موجود في دعاء كثير من الناس، لكن ما روي عن النبي ﷺ في ذلك كنه ضعيف بل موضوع، وليس عنه حديث ثابت قد يظن أن لهم فيه حجة إلا حديث الأعمى الذي علمه أن يقول: أسألك وأتوجه إليك ببيت محمد سي الرحمة<sup>(١)</sup> وحديث الأعمى لا حجة لهم فيه، فإنه صريح في أنه إذا توسل بدعاء النبي ﷺ وشفاعته، وهو طلب من النبي ﷺ الدعاء، وقد أمره النبي ﷺ أن يقول: اللهم شفعه في، وهذا رد الله عليه بصره لما دعاه النبي ﷺ، وكان ذلك بعد من آيات النبي ﷺ، ولأن توسل غيره من العبدان الذين لم يدع لهم النبي ﷺ بالسؤال به لم تكن حالهم كحال<sup>(٢)</sup>.

وساغ النزاع في السؤال بالأنبياء والصالحين دون الإقسام بهم، لأن بين السؤال والإقسام فرقاً، فإن المسائل متضرع فليس يسأل بسبب سياسي الإجابة، والمقسم أعلى من هذا، فإنه طالب مؤكّد طلب بالمقسم، والمقسم لا يقسم إلا على من يرى أنه وير قسمه، فلا يزال القسم خاص ببعض العباد، وأما إجابة السائلين

(١) حديث الأعمى سنن ترمذ ج ١/ ٨.

(٢) قاعدة جلية ص ٦٢.

فعام، فإن الله يجب دعوة المظطر ودعوة المظلوم، وإن كان كافراً، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله به إحدى ثلاث: إما أن تعجل له دعوته، وإما أن يدخرها له في الآخرة مثلاً، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلاً قالوا: إذا نكث، قال: والله أكثر»<sup>(١)</sup>.

وهذا التوسل بالأنبياء يسمى السؤال بهم - وهو الذي قال أبو حنيفة وأصحابه وغيرهم أنه لا يجوز - ليس في المعروف من مذهب مالك ما يناقض ذلك، فمن نقل عن مذهب مالك أنه يجوز التوسل به بمعنى الإقسام أو السؤال به فليس معه في ذلك نقل عن مالك وأصحابه.

ثم يقول: ولم يقل أحد من أهل العلم: إنه يسأل الله تعالى في ذلك لا بنبي ولا بغير نبي. وكذلك من نقل عن مالك أنه يجوز سؤال الرسول أو غيره بعد موته أو نقل ذلك عن مالك من أنس المصنفين - غير مالك - كالثاقبي وأحمد وغيرهم فقد كذب عليهم<sup>(٢)</sup>.

ثم يفرق ابن تيمية إن هذه المسألة خلافية وإن التكبير فيها حرام وإثم.

(١) حديث «ما من مسلم يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم» أخرجه أحمد (١٨/ ٣) ط إمامية (وإسناده ١٩٣/ ١) ط.

دائرة المعارف العثمانية وصححه ووافقه له مني

(٢) قاعدة جلية ص ٦٤ - ٦٩.

ويشرك بعد ذكر الخلاف في المسألة : ولم يقل أحد : إن من قال بالقول الأول ففسد كعبه ، ولا وجه لتكفيره ، فإن هذه مسألة خفية ليست أدلتها حلية ظاهرة ، والكفر إنما يكون بإنكار ما علم من الدين بالضرورة ، أو بإبكار الأحكام المتأثرة والمجمع عليها وسجود ذلك . بل للكفر بمثل هذه الأمور يستحق من علبط العقوبة والعزير ما يستحقه أمثاله من المفسرين على الدين ، لا سيما مع قول النبي ﷺ : «أيها رجل قال لأخيه : يا كافر فقد باء به أحدهما» (١)

## توسعة

التعريف :

١ - التوسعة والتوسيع : لغة : مصدر وسع الشيء ، أي جعله واسعاً ، وهي ضد التضييق ، وسع الله عليه في الرزق أعاده . (١)

والتوسعة في الرزق أو النفقة والبسط بمعنى واحد ، وفي المصباح المنير ، والبسطة : البعثة . وبسط الله الرزق : كثره ووسعه ، وكل البسط (٢) كناية عن الإسراف والتبذير . (٣)

والتوسعة غير الإسراف .

ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن ذلك .

وأما : التوسل بالصالحين من غير النبي :

١٤ - لا يخرج حكم التوسل بالصالحين من غير النبي عما سبق من الخلاف في التوسل به ﷺ . (٤)



الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإسراف والتبذير :

٢ - الإسراف في اللغة : التبذير والإغفال والخطأ ، وقال إياس بن معاوية : ما تجاوزت به أمر الله فهو سرف وإسراف .

(١) القاموس مادة «وسع»

(٢) سورة الإسراء / ٢٩

(٣) المصباح المنير .

(٤) مجموعة فتاوى ابن تيمية ١/ ٦٠٦

وحدث . ألبارجل قال لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما أخرجه البخاري الفتح ٥٦٤ / ١٠ ط الشافعي ومسلم (١/ ٢٩) ط الحلبي من حديث حذافة بن عمر

(٢) رضاء الرضاء ١/ ١٣٧٥ والمدخل ١/ ٣٤٩ ونصير روح

العلوي ١/ ١٦٨ ونجفة الأسوي ١/ ٣٨ ونجفة المذكرين

للتوكلي ٣٧٠

التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق<sup>(١)</sup> ولقوله ﷺ: «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده»<sup>(٢)</sup> ولقوله ﷺ: «فإن الله إذا نعم على عبد أحب أن يرى أثر نعمته عليه»<sup>(٣)</sup>

ويشترط فيها أن تكون في غير سرف ولا غيلة. لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾<sup>(٤)</sup> ولقوله ﷺ: «كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا غيلة»<sup>(٥)</sup>

ويشترط في التوسعة في الصدقة أن تكون عن ظهر غنى. لما روي عن كعب بن مالك: «قلت يا رسول الله: إن من نوبتي أن أسلخ من مالي صدقة إلى الله ورسوله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك»<sup>(٦)</sup>

(١) سورة الأعراف/ ٣٢

(٢) حديث: «إذا الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده» أخرجه ابن ماجة (٥١/٢٤٤) ط مصطفى الحلبي، وقال هذا حديث حسن.

(٣) حديث: «فإن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده» أخرجه ابن ماجة (٥١/٢٤٤) ط مصطفى الحلبي، وقال هذا حديث حسن.

(٤) سورة الأعراف/ ٣١

(٥) حديث: «كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا غيلة» أخرجه أحمد (١٠٠/٢٢٢) ط دار المعارف ووضح إسناده أحمد شاكر

(٦) حديث: «أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك» أخرجه البخاري (٣/٢٩٤) ط إسماعيل

وفي معنى التيسير قال الشافعي رضي الله عنه: التيسير: إتفاق المال في غير حقه ولا تيسير في عمل الخير، وهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup>

وقال السدي: «ولا تسرفوا» ولا تعطوا أموالكم فتقعدها فقراء.

فالتوسعة غير الإسراف، لأن التوسعة محمودة لعدم تجاوز الحد الشرعي في قدر الإنفاق.

### ب - القصد والاقتصاد :

٣ - من معاني القصد والاقتصاد التوسط بين الإسراف وبين التقير،<sup>(٢)</sup> وهو أن تكون النفقة على قدر الحاجة.

### ج - التقير والإقتار :

٤ - التقير والإقتار وهو أن يكون الإنفاق أقل من الحاجة. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يَسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾<sup>(٣)</sup>

### الحكم التكليفي :

٥ - التوسعة في إنفاق المسلم على نفسه وعلى عياله ستة لقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ

(١) الفرعي ١٠/٢٤٧، ط كتاب الشعب.

(٢) فسان العرب

(٣) سورة الفرقان / ٦٧

دعها. فلما عقل غمزتها فخرحتا<sup>(١)</sup> وفي رواية هشام: «يأبأ بكر إن لكل قوم عيدا وهذا عيدنا» وكان يوم عيد يلعب فيه السوداء بالدرق والحرايب، فلما سألت النبي ﷺ، وإما قال: «لستم من نظرين»<sup>(٢)</sup> قلت: نعم، فأقامني ورواه بخدي علي حده وهم يقول: «دونكم يابني أوفدة» حتى إذا ملئت قال: «حسبك» قلت: نعم. قال: «فذهبي»<sup>(٣)</sup>

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «وجد عمر حلة من استبرق في ناع في السوق فأخذها، فأتى بها رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني أعجز هذه فتجعل بها للعبد والوفد، فقال: إنما هذه لباس من لا خلاق له»<sup>(٤)</sup> قال في المعنى: وهذا يدل على أن التجميل عندهم في هذه المواضع كان مشهورا.<sup>(٥)</sup>

(١) حدث: «دعها» فلما عقل غمزتها فخرحتا وفي رواية هشام: «يأبأ بكر إن لكل قوم عيدا وهذا عيدنا» الرواية الأولى نسجها البخاري (٣١/١١٠ ط السلفية) والرواية الثانية أخرجه البخاري كذلك (٢١/٩١٥ ط السلفية). وأخرجها مسلم (٦٠٧/٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠ ط عيسى الحلبي).

(٢) فتح الباري (١١٤/٥) وأخذت: «دونكم يابني أوفدة» أخرجه البخاري (٩٠/٢٤٥ ط السلفية) ومسلم (٢٢/٤٠٩ ط عيسى الحلبي).

(٣) حقيق: «إني أعجز لباس من لا خلاق له» أخرجه البخاري (٢٢/٤٣٩ ط السلفية).

(٤) المعنى (٢/٢٧٠).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أبدا العلباحر من اليد السملى وأبدا من تحول وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى»<sup>(٦)</sup>

الأوقات التي يتأكد فيها التوسعة:

أ- التوسعة في العيدين والجمعة:

٦- تتأكد مشروعية التوسعة على العبد في أيام الأعياد بأنواع ما يحصل به فم سسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة، كما أن إظهار السروري الأعياد شعار هذا الدين، والتمتع والزهر في أيام العيدين مباح في المسجده وغيره، إذا كان على النحو السواء في حديث عائشة رضي الله عنها في لعب الحبيشة بالسلاح

ويصح أن يشغل الشغل ويلبس أحسن ما يجد ويغتبط ويتسوك.<sup>(٧)</sup>

وذلك لما روي عن عائشة قالت: دخل علي رسول الله ﷺ وعندي جفريتان تعبانان فغدا بهما فاصطجع علي أنقراس وحول وجهه، وجاء أبو بكر فاستقر وقال: «مرافقة النبي ﷺ عنده النبي ﷺ»، فأقبل عليه رسول الله ﷺ فقال:

(٦) حديث: «أبدا العلباحر من اليد السملى» أخرجه البخاري

(٣٩/٢٩٩ ط السلفية)

(٧) فتح الباري (١١٤/٥)، وأخذت: «٩٩/٥»، والمعنى (٢/٣٧٠) والألم (١/٢٧٠).

المروني : طائوس كان بأمر نزية الباب، وعلما  
 قل هو يوم التفتيح واستحبها جميعا وذكر  
 استحباب خروجه في ثياب الخشكوكة في غير هذا  
 الموضع.<sup>(١)</sup>

ومن النوسعة في العيدين : الأصحية في عيد  
 الأضحى ، وصدقة الفطر في عيد الفطر

#### ب - النوسعة في رمضان .

٧ - استحب النوسعة في رمضان في غير سرف  
 ولا عبادة ، لما روي عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما قال : وكان رسول الله ﷺ أجود الناس  
 ما خيرا ، وكان أجود ما يكون حين يلقاه جبريل ،  
 وكان جبريل عليه السلام يلقاه كل ليلة في  
 رمضان حتى ينسلخ ، يعرض عليه النبي ﷺ  
 القرآن ، فيقرأ عليه جبريل عليه السلام كان أجود  
 بالخير من الريح المرسلة.<sup>(٢)</sup>

وعن أبي رصي الله ع . ه . قال : قيل  
 يا رسول الله : أي الصدقة أفضل ؟ قال : صدقة  
 رمضان.<sup>(٣)</sup> قال في المحصول : قال أصحابنا :

(١) المعنى ١٢ - ٣٧

(٢) حديث : كان رسول الله ﷺ أجود الناس ، طبعه وكس  
 أجود . أخرجه البخاري (٢٠١) ط الشافعية

(٣) حديث : قال يا رسول الله : أي الصدقة أفضل ؟ قال  
 : صدقة في رمضان . أخرجه الترمذي (٥٢٠٢) ط مطبوع  
 الحلبي ، وثبات : هذا حديث غريب ، وصدقة من موسى  
 ليس عندكم بذلك القوي

وقال الشوكاني : ووجه الاستدلال بهذا  
 الحديث على مشروعية النجدة في النجدة  
 تقريره ﷺ لعمر عن أبي النجمل للعبد وقصر  
 الإنكار عن من ليس مثل تلك النجدة لكونها  
 كانت حريرا.<sup>(١)</sup>

وعن حذيفة بن غمد : عن أبيه ه . عن حذيفة  
 رضي الله عنهم أن النبي ﷺ كان يلبس برد  
 حبرة في كل عيد.<sup>(٢)</sup>

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال  
 رسول الله ﷺ : وما علي أحدكم أن يجد أن  
 ينخذ ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنته.<sup>(٣)</sup>

وقال مالك : سمعت أهل العلم يستحبون  
 الطيب والبرنية في كل عده ، والإمام بذلك  
 أحق ، لأنه المنظور إليه من بينهم إلا أن العثكف  
 يستحب له الخروج في ثياب اعتكافه ليس عليه  
 أثر العبادة والتسك . وقال أحمد في رواية

(١) بل لأطوار ٣ : ٢٨١

(٢) حديث . وكان يلبس برد حبرة في كل عيد ، أخرجه  
 الشافعية في كتابه (٢٣٠١) ط دار المعرفة ، ومن طريق  
 جيهني (٢٣٠١) ط دار المعرفة ، ورواه عن أبي حمزة  
 مرسلا (المعنى ١٢) ط ١٩١ ط دار  
 المعرفة

(٣) حديث . ه . على أحد أقواله إن وجد أن ينخذ ثوبين ليوم  
 الجمعة سوى ثوبي مهنته ، أخرجه أبو داود (٢٥٠٢) ط  
 عرب محمد عبد الحليم ، وابن عاصم (٢٤٨) ط عيسى  
 الحسيني ، وابن حبان (١٩١٢) ط دار الكتب العلمية  
 وهذا أبو بصير . هذا إسناده صحيح ، رجاله ثقات ، الرواية  
 (٢٣٠١) ط الباز الحميرية ، وهو من حديث عائشة .

وسمع الله عليه سائر سنته<sup>(١)</sup> وهذا بلاغ متصع لا يعرف فائله، ثم قال: ونومع الثغاث فيه هو من الدع لمحنة<sup>(٢)</sup>.

#### د - التوسعة في ألوان الطعام والشراب .

٩ - أحل الله الأكل والشرب ما لم يكن سرفاً أو مخيلة، فأما ما تدعو الحاجة إليه وهو ما سد الجوعة، وسكن العطش فمندوب إليه عقلاً وشرعاً لما فيه من حفظ النفس وحراسة الخواص، ولذلك ورد الشرع بالنهي عن الإفصال لأنه يضعف الجسد، ويحيث النفس، ويضعف العبادة، وذلك يمنع منه الشرع ويدفعه العقل، وليس ممن منع نفسه قدر الحاجة حفظاً من بر ولا نصيب من زهد، لأن ما حرّمها من فعل الطاعة بالبعد، والضعف أكثر ثواباً وأعظم أجراً. قال الله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف في المرائد على قدر الحاجة على

قوانين:

(١) حديث عن عبدالله بن مسعود عن سبيع عن أبيه يوم عاشوراء سمع الله عليه سائر سنته قاله يحيى (رواه الطبراني في الكبير ورواه الحافظ بن السباع وهو صحيح هذا المجمع ١/٣٠٨ ط دار الكتاب العربي).

(٢) اقتضاء لطريق الاستيفاء مخالفة أصحاب المجمع عن ٣٠٠

(٣) سورة الأعراف ٣١

والجود والإفصال مستحب في شهر رمضان، وفي آخره إلا غير أفضل اقتداء برسول الله ﷺ وبسلفه، ولأنه شير تريف فالجسد فيه أفضل من غيره، ولأن النفس يشتغل فيه بهيامهم، وزيادة طاعتهم عن التكاسب، ويحتاجون فيه إلى المواساة<sup>(١)</sup>.

#### ح - التوسعة في عاشوراء .

٨ - قال بعض الفقهاء، تستحب التوسعة على العيال والأهل في عاشوراء<sup>(٢)</sup> واستدلوا به: روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من سمع علي أهله في يوم عاشوراء أوسع الله عليه سائر سنته»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن تيمية في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الحنابلة»: وقد روي في التوسعة على العيال أكثر معرفة: أغلى ما فيها حديث ابراهيم بن محمد بن الحسن عن أبيه قال: «من سمع علي أهله يوم عاشوراء

(١) صحيح البيهقي ٢/٨٠

(٢) التزيين والشرع الجزء ٧٧/٢٢، والمدخل لأن الحاج ٢٨٣/١٠ وما بها.

(٣) حديث: أبي سعيد عن سبيع عن أبيه يوم عاشوراء سمع الله عليه سائر سنته كلها. أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، وشعب الإيمان للمصنف ٣٩٤/٢ ط دار الفکر قال يحيى، ورواه الطبراني في الأوسط ورواه محمد بن اسماعيل أحمد بن علي بن أبي حاتم مكرراً الحديث. مجمع ١/٣٠٨ ط دار الكتاب العربي.



والمراد بالمؤمن الضامن الإيمان لأن من حسن إسلامه وكامل إيمانه كُنِيَ حبيبة تفكر فيما يصح إليه من أمر الموت وما بعده، فيبتعد الخوف والإشفاق من ذلك الأهل من استيناب سهرته<sup>(١)</sup>

كما ورد في حديث ثامي أمامة رفعه من كبر تفكره قبل طاعته، ومن قل تفكره كثر طعمه وقسا قلبه<sup>(٢)</sup>

وقال في الفتح تعليقا على حديث ابن عمر: ولا يهزم من هذا الطردة في حق كل مؤمن وكافر، فقد يكون في المؤمنين من يأكل كذبًا إما بحسب العادة، وإما لمرض يعرض له من مرض باطن أو لغبر ذلك.

١٠ - وقد احتلف في ترك الطبقات والإعراض عن السلطات، فقال قوم: ليس ذلك من القربات، وانفعل والترك يستوي في المباحات وقال آخرون: ليس قرية في ذاته وإنما هو مسيل إلى الزهد في الدنيا، وقصر الأمل فيها، وترك التكلف لأجلها، وذلك مندوب إليه، والمندوب قرية، ونقل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: لو شئنا لأتخذنا صلاه، وصلاتك وصايا، ولكني سمعت الله عز وجل يأمركم أن تؤمنوا

بأقل حرام، وقيل مكره. قال ابن العربي: وهو الصحيح. فإن قدر الشيع مختلف باختلاف البلدان والأزمان والأماكن (الأعيان) والطعام ثم قيل: في قلة الأكل منافع كثيرة فمنه: أن يكون الرجل أصح جسما، وأجود حفظا، وأرعى فيها، وأقل نوما، وأخف مضا، والكثرة في الأكل والشرب تثقل المعدة، وتنشط الإنسان عن خدمة ربه، ولاخذ بحظه من بوافل الخير. فإن تعدى ذلك إلى ما فوقه مما يمنعه من القيام بالواجب عليه حرم عليه، وكان قد أسرف في مطعمه وشربه، روى أحمد بن موسى من حديث عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال: أكلت لريدا بلحم سمير، فأثبت النبي صلى الله عليه وآله التحمى، فقال: «كف عليك من جشائك أن جحيفة، فإن أكثر الناس شيعا في الدنيا أطعمهم يوم القيامة جوعاء»<sup>(٣)</sup> فما أكل أبو جحيفة بعل، بطنه حتى غارق الدنيا، وكان إذا تغدى لا يتعشى، وإذا تعشى لا يتغدى. وروى مسلم عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «الكافر يأكل في سبعة أععاء، والمؤمن يأكل في معى واحدة»<sup>(٤)</sup>

(١) حديث: «كف من حلقه فاد أكثر الناس في الدنيا شيعا أكثرها يوم القيامة جوعاء أخرجه الحاكم (٤/٢٩٦) ط دار الكتاب العربي. نكس النهي في تنزيه من رواه بأحداهما كذاب والأمر بذلك.

(٢) حديث: «الكافر يأكل في سبعة أععاء والمؤمن يأكل في معى واحدة أخرجه مسلم (٣/١٦٦) ط جسي الثاني.

(١) الطوسي ١/١٧٠

(٢) حديث: «من كثر تفكره قل طعمه من قل تفكره كثر طعمه وصلا لله، ثم تشر عليه في المناهي التي به. أمدان من كتب الحديث

بشارك اسمه. وقول الله أولى ما تقتل واعتمد عليه. قال عائشة: **﴿فَقُلْ مِنْ حَرَمِ رِبَّةِ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْغَنِيَّاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾** <sup>(١١)</sup> وقال عليه الصلاة والسلام: **رَسِيدُ الْإِنَامِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ الْمَحَبَّةُ** <sup>(١٢)</sup> وقد روى همام بن عروة عن أبيه عن عائشة: **«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ الطَّيْضَ بِمَنْطَرِبٍ وَيَقُولُ: نَكْسِرُ خُبْزَ هَذَا بِخُبْزِ هَذَا، وَيُرَدُّ هَذَا بِخُبْزِ هَذَا»** <sup>(١٣)</sup>

والتفصيح لغة في البطيخ. وعن سعد بن أبي  
وفاص قال: أراد عثمان بن مظعون أن ينتقل  
منه: النبي ﷺ ولو أجاز له ذلك لأخضعها.<sup>(1)</sup>

فقال: «أذهبتم طيباتكم في حباتكم الدنيا»<sup>(١)</sup>  
وسروى صرائق بالراء وهما جيم - الجردوق،  
والصلائق جمع صليقة وهي اللحم المشوي،  
والصلاء بكسر الصاد ولام الشوا، والصفاب  
الخرنوب بالزيب، وروى آخرون بين حضور ذلك  
قله بكلمة وبغير كلمة، قال أبو الحسن علي بن  
الفصل المتضمن وهو الصحيح إن شاء الله  
عز وجل. فإنه لم ينتقل عن أبيه أنه امتنع  
عن طعام من أحسن طيبه فطرب كل ما ياكل  
طليوي والعسل،<sup>(٢)</sup> والطبيع والرطب، ونها  
بكره لتكثف لما فيه من لشاعلي شهوات الدنيا  
عن مهيات الآخرة.<sup>(٣)</sup>

قال القبطي - وفه كره يمشي للصوفيه اكل  
الطيبات، واحتج بقول عمر رضي الله عنه  
ايهاكم والملاح، فزله ضرورة كسراوة الحمر  
والحاراب ان هذا من عمر قول خرج عني من  
خشى منه ابتداء التعم في الدنيا والمداومة على  
السهوات، وشقاء النفس من اللذات، وسبيل  
الأخرة، والإقنان على الدنيا، ولذلك كان عمر  
يكتب إلى عماره إياكم واتعمم وربي أصل  
العجم، واخشوتنوا، ولا يرد رضي الله عنه  
محرره شيء أحله الله، ولا يحظر ما أحله الله

(١١) صورة الأعراف / ٢٢٣

١٩) فط دند، سعيد الأدهمي لدينيا والأخرة النجم، فذ  
الفيحي ذرواه الطم، في الأرض وفيه سعيد بن يابيه  
الغضبان وم أسره، وفيه رجاله فقاتل بعضهم فلا لا  
بعضهم، فجمع الزوايا ١٥٠٠ رجل فمات الكث  
العمومي، وله شاهد عن ابن ماجة (٢٠) ٩٠٠ رجل  
الحلي عن حديث أبي السيرة، وخضعه الوبهيري إلى  
الروند، في ١٥٠٠ رجل فمات العرب.

والجانب: وكان لكل الخبز بالربط وغوت خمر  
 هذا جدا وبر هذا بجم هذا آخره أبو ذؤ  
 ١٢٧٩ هـ عزت عبيد الله بن علي بن أبي طالب  
 صفى علي بن أبي طالب وولد له من بعده  
 عاتق

١٤: الحديث: «لم أرَ عِزًّا من عِظَمٍ أن يَسْقُطَ فِيهِ» (الشيخ  
 ونحوه) (أ) - أخرجه حذريفي (٢/٤٣٣ ط دار الكتب  
 العلمية: وأحد (٦/٢٦٩ ط الكتب الإسلامي) مبنوياً  
 وتقدم لأول. وقال المصنف: «الشيخ أحمد رحمه الله»  
 أحمد (٢/٢٠١ ط دار الكتب العلمية).

(١) سورة الأنعام: ٢٠

٢١٩ حديث. كان تحت العلمى وعلل أخره البحارى  
بأنهم الباري ٢٩: ٢٢٢ ط السلفه

١٣: في شهر ربيع الأول ١٤١٨ هـ

الذي قلنا لما في لباس الخشن وأكله من منفعة على النفس، وصرف ما فضل بينهما من القيمة إلى أهل الحاجة فقد ظن خطأ، ودبت أد أولى بالإنسان صلاح نفسه وعونه قد على طاعة ربها، ولا شيء أصغر للجسم من المطاعم الروضة، لأنها متسدة عقله ومعصية لأدواته التي جعلها الله سبباً إلى ضاعته.

وقد جاء رجس إلى الحسن البصري، فقال: لي جبار لا يأكل الفالوذج فقال: ولماذا قال: لا يؤدي شكره، فقال الحسن: أفيضت الماء البارد؟ فقال: نعم، فقال: إن جارك حافل، فإن نعمة الله عليه في الماء البارد أكثر من نعمته عليه في الفالوذج.<sup>(١)</sup>

فإن القسري. وما شهوة الأعياء اللذة ومنارعة النفس إلى طلب الأنواع التهيبة، فعذاب الناس في تحكي النفس منها مختلفة. معتمهم من يرى صرف النفس عنها ومهرها عن اتباع شهواته أخرى ليبدل قيادها ويهول عليه عنادها، فإنه إذا أعطاهها المراد يصير أسير شهواته ومنقاداً بانقيادها.

وقال آخرون: تحكي النفس من لذاتها أولى لما فيه من ارتياحها ونشاطها بإدراك إرادتها. وقال آخرون: بل التوسط في ذلك أولى لأن في عطائها ذلك مرة ومنعها أحقرى جمعاً بين

قال القسري: قال عاملاً: في قوله تعالى: ﴿بأية الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا اعتدوا إن الله لا يحب المعتدين﴾<sup>(٢)</sup> وما شابه هذه الآية والأحاديث الواردة في منهاها ردة على غلاة الزهادين، وعلى أهل البطالة من المتصوفين، إذ كل فريق منهم قد عدل عن طريقه وحاد عن تحقيقه،<sup>(٣)</sup> فإن الظهري: لا يجوز لأحد من المسلمين تحريم شيء مما أحل الله لعباده المؤمنين على نفسه من طيبات المطاعم والملابس والمناجح إذا خاف على نفسه بإحلال ذلك به بعض المعتب والمشتة، ولذلك رد رسول الله ﷺ التثاقل على ابن مطعون<sup>(٤)</sup> فثبت أنه لا فضل في ترك شيء مما أحله الله لعباده، وأن الفضل والبر إنما هو في فصل ما ندب عباده إليه، ومعمل به رسول الله ﷺ، وسنة أمته واتباعه على منهاجه الأئمة الراشدون، فإذا كان كذلك ليرى خطأ من أنزل ليس ليشعر والمصروف على لباس انفعطن وإنكسار إذا قدر على لباس ذلك من حله، وأثر أكل الخشن من الطعام وترك المعجم وغيره حذراً من عرض الحاجة إلى النساء.

قال الظهري: فإن ظن ظان أن الخير في غير

(١) سورة المائدة ٨٧

(٢) القسري ١٩/ ٢٥٩

(٣) حديث: رد رسول الله ﷺ التثاقل على ابن مطعون عيين فخره.

(٤) القسري: سورة المائدة ١٩/ ٢٥٩

وقيل: في معنى قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْنِم طِبْيَاتِكُمْ﴾<sup>(١١)</sup> الآية واقع على ترك الشكر لا على تناول الطببات المخلقة، وهو حسن، فإن تناول الطيب الحلال مأخوذ فيه، فإذا ترك الشكر عليه، واستعان به على ما لا يحل له فقد أذهبه.<sup>(١٢)</sup>

هـ - النوسعة في اللباس :

١١ - يستحب لبس الثوب الحسن، والتعسل الحسن، وتخير اللباس الجميل، لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ولا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر»، فقال رجل: إن المرحل يجب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسنة، قال: إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق، وغمط الناس.<sup>(١٣)</sup>

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَمْرًا نَعَمَ عَلَى عَبْدِهِ».<sup>(١٤)</sup>

قال أنشوكاني: «ولا شك أن لبس ما فيه جمال زائد من الثياب يجذب بعض المطابع إلى الزهو والخيلاء والكبر، وقد كان هدي به ﷺ - كما قال

الأمرين، وذلك النصف من غير شيء. قال حابر: انتهى أهل لها فاشترته لهم، فعبرت بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال ما هذا يا جابر؟ فأخبره، فقال: «أوكلتها انتهى أحدكم شيئاً جعله في بطنه؟! أما يخشى أن يكون من أهل هذه الآية: ﴿أَذْهَبْنِم طِبْيَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمْ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا﴾»<sup>(١٥)</sup>

قال ابن العربي: وهذا غتاب منه له على التوسع بابتغاء اللحم والخروج عن جلف الخبز والماء، فإن تعاطي الطيبات من الحلال تستتبره لها الطبايع وتستمرنها العادة، فإذا فقدتها استسهلت في تحصيلها بالتبيلات، حتى نفع في الحرام المحض بقلبة العادة، واستشره الهوى على انفس الأمانة بالسوء، فأخذ عمر الأمر من أوله وهما من ابتدائه كما يفعل مثله.

والذي يضبط هذا الباب ويحفظ قانونه أن على المرء أن يأكل ما وجد طيباً كان أو قساراً (أي ملاً إدام)، ولا يتكلف الطيب ويتخذ عاده، وقد كان النبي ﷺ يأكل الحلوى إذا قدر عليها ويسير العسل إذا انتفقه، ويأكل اللحم إذا تيسر ولا يعممه أصلاً، ولا يجعله ديناً، ومعية النبي ﷺ معلومة، وطريقة الصحابة منضوية، فأما اليوم عند استيلاء الحرام، وفساد الخطام، فأخلاقهم بعيد، والله يحب الإخلاص، ويعين على الإخلاص برحمته.

(١١) سورة الأحقاف: ٢٠

(١٢) الموطأ ١/١٦٦ - ٢٠٢ - ٢٠٣

(١٣) الحديث: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر» أخرجه مسلم (١/٩٣ ط عيسى الحنفى)

(١٤) الحديث: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَمْرًا نَعَمَ عَلَى عَبْدِهِ»

مسنود صحيحه ٥/١٠٠

(١٥) سورة الأحقاف: ٢٠

ركعه لرؤس أصابعه. وفعه قدوتيه، كما في «الشف» بين النفس والحسي. ذخير الأمور أوساطها، وللمني عن الشهوتين وهو مكان في نهاية النعاسة والخساسة.

ومشج : وهو الرائد لأخذ الزينة وإظهار نعمة الله تعالى. قال ﷺ : «إن الله يحب آدم يرى أثر نعمته على عبده»،<sup>(١)</sup> ومباح : وهو الثوب الجميل للترين في الأعياد والجمع ومجامع الناس لا في جميع الأوقات لأنه صلف وخلاء، ودرسا يفيظ المحتاجين فالتحرز عنه أولى، ومكروه : وهو اليبس للتكبر. ثم قال : وفي الهندية عن السراجية : لبس ثياب الجميلة مباح إذا لم يتكبر، ونصيره : أن يكون معها كما كان قبلها.<sup>(٢)</sup>

وه التوسعة في بناء المساجد :

١٢ - حض الشارع على بناء المساجد. قال تعالى : ﴿في بيوت أذن الله أن ترفع﴾<sup>(٣)</sup> قال مجاهد وعكرمة : تعلى وتبني، ومنه قوله تعالى : ﴿وإذا رفع إبراهيم القواعد من البيت واسماعيل﴾<sup>(٤)</sup> وروي عن عثمان بن عفان قال :

الحفاظ من الضيق - أن يلبس ما تنسر من اللباس، الصوف ثارة، والقطن أخرى، والكتان ثارة، ولبس البرود البساتية، والبرد الأخضر، ولبس الجبة، والقباء، والقميص، إلى أن قال :

فالمذين يمتنعون عما أباح الله من الملابس والطعام والمناسك زهدا وتعبدا بإثارتهم طائفة قبلوهم فلا يلبسون إلا أشرف الثياب، ولم يأكلوا إلا أطيب وأبين الطعام، وكلا الطائفتين هدبه مخالف فتدي النبي ﷺ، ولهذا قال بعض السلف : كانوا يكرهون الشهوتين من الثياب البالي والمنخفض، وفي السنن عن ابن عمر يرفعه إلى النبي ﷺ : «من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة، ثم ألب فيه النار»<sup>(٥)</sup> وهذا لأنه قصد به الاختيال والفخر فعاقبه الله بتقيض ذلك. إلى آخر كلامه.<sup>(٦)</sup>

وقال ابن عابدين : أعلم أن الكسوة فيها غرض : وهو ما يستر العورة ويدفع الحر والبرد، والأولى كونه من القطن، أو الكتان، أو الصوف على وفق السنة بأن يكون ذيله نصف ساقه

(١) الخليلي. «من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبه الله ثوب مذلة يوم القيامة ثم ألب فيه النار» أخرجه أبو داود (٣١١١/١) ط عزت عبد المحسن وإسن ماجة (١١٩٦/١) ط مير الخليلي، وحسن طبريزي في الرواة (٢٩٠/٢) ط الفخر القريني

(٢) نيل الأوطار ١١٦/٢، رزاة المعاد ٢٩/٢، ٣٧

(١) الخليلي : «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده». سبق ترجمه فـ ه  
(٢) حاشية ابن عابدين ٣٥١/١  
(٣) سورة النور / ٣٦  
(٤) سورة البقرة / ١٢٧

وروى ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «  
 وما أشرت بنشيد المساجد» قال ابن عباس:  
 «أزجرها كما زحرفت اليهود والنصارى»<sup>(١)</sup>

وقال أبو سعيد: كان سقف المسجد من  
 جريد النخل، وأمر عمر بن الخطاب المسجد وقال:  
 «أبني الناس من المظفر، وإياك أن تمر أو تصفر  
 ففتن الناس»

قال ابن عطاء: كان عمر وهم ذلك من رد  
 النبي ﷺ لمصلحة إلى أبي جهل من أجل  
 الأعلام التي فيها وقال: «إنه أفتي عن  
 صلاحي»<sup>(٢)</sup>

واحتج من أبلغ ذلك بأن فيه تعظيم  
 المساجد، والله أمر بتعظيمها في قوله تعالى:  
 ﴿فِي بُيُوتِ أَذُنَ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ﴾<sup>(٣)</sup> يعني تعظم،  
 وروى عن عثمان أنه بنى مسجد النبي ﷺ

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سبي  
 مسجداً سبى الله له مثله في الجنة»<sup>(٤)</sup> وفي هذا  
 المعنى أحاديث كثيرة تخص على بناء المساجد.

وإنه تشييد المساجد وزحرفها:

١٣ - قال البيهقي: التشييد: رفع البناء  
 وبطوله. وفيه قوله تعالى ﴿بِرُوحٍ شَيْدَةٍ﴾<sup>(٥)</sup>  
 وهي التي طولها وارتفاعها، وقيل المراد بالروح  
 تشييد، المخصصة، والمزخرفة، الزينة.<sup>(٦)</sup>

وقد اختلف العلماء في تزخرفه، فذكرها  
 قوم، منهم الشافعية، بل قال الأذريعي: ينبغي  
 أن يحرم لما فيه من إضاعة المال لا سيما إن كان من  
 مال المسجد. وأباحها آخرون، فروى حماد بن  
 مسلمة عن أبيه عن أبي قلابة وقائدة كلاهما عن  
 أنس: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقوم الساعة  
 حتى يباهي الناس في المساجد»<sup>(٧)</sup> وقال أنس:  
 «يباهون بها ثم لا يعمرونها إلا قليلاً».

(١) الحديث: «ما أشرت بنشيد المساجد» أخرجه أبو داود  
 (١/ ٣١٠) ط عروت عبد الدحاس (ومن غير أن صححه  
 (١٣٠ - ١٧٠) دار الكتب العلمية، وخمس عبد القدوس  
 الأوزاعي (مخلف الأصول ١/ ١١٠) ط مكتبة دار البيان.  
 (٢) حديث: «أبني» ورواه مسلم من عائشة والنفقة.  
 قالت: «قام رسول الله ﷺ بصلي في قميص ذات أعلام  
 نظر إلى علمي فما غلبت صلاته فب: إقبوا هذه الحبيصة  
 إلى أبي جهل من حبيصة واتمروا بشجاعة وإياها أفتي أنما في  
 صلاحي».

(٣) سورة النور / ٣٦

(٤) الحديث: «من سبى مسجداً سبى الله له مثله في الجنة»  
 أخرجه مسلم (١/ ٣٨٧) ط عيسى الخليلي (وإن ما حقه  
 (١٩٢٣) ط عيسى الخليلي (وتلفه لأبن ماجة وموسى  
 حديث عثمان بن عفان  
 (٥) سورة البقرة / ٢٨٠  
 (٦) المجموع ١/ ٢٨٠. ونيل الأوطار ٢/ ٢٠٠  
 (٧) الحديث: «لا تقوم الساعة حتى يباهي الناس في المساجد»  
 أخرجه أحمد (١/ ٣٣١) ط المكتبة الإسلامية (وأبو داود  
 (١/ ١٣٦) ط عروت عبد القدوس (وسمعت البيهقي  
 وأبو شاذي (مجلس التدريس ١/ ١١٠) ط المكتبة التجارية



ومن آثار النعمة البناء الحسن واللباب الجملة .  
وكبره ذلك آخرون منهم الحسن البصري  
وغیره .<sup>(١)</sup>

## توقف

التعريف :

١ - التوقف في اللغة: الشلوم والشلث  
والتمكث . يقال : توقف عن الأمر إذا أمسك  
عنه ولم يتبع وكف . وتوقف في الأمر تمكث وانظر  
ولم يمض فيه رأياً .<sup>(٢)</sup>

وامتعل الفقهاء والأصوليون التوقف  
بمعنى عدم إبداء قول في المسألة الاجتهادية  
لعدم ظهور وجه الصواب فيها للمجتهد .<sup>(٣)</sup>

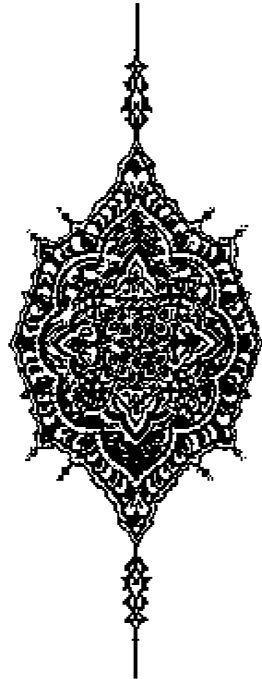
الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

أولاً : التوقف عند الأصوليين :

بحث الأصوليون التوقف في مسائل ، منها :

أ - التوقف بعد نسخ الوجوب :

٢ - اتفق علماء الأصول على أنه إذا نسخ  
الوجوب بنص ذال على الجواز، كنسخ وجوب  
صوم عاشوراء ، أو ذال على النهي عنه كنسخ



(١) للعصاح المير واللا طبر ، ونج المروس ومن اللغة  
والمعجم الوسيط للغة : «وقف» .

(٢) ابن عابدن ١٠٨/٢ ، ١٠٩ ، ١٠٩ ، ومسلم القير ١/١٠٢ ،



المعارض، كما لا يـ توقف حكم الخاص على عدم حتم النسخ والتأويل.

التوجه إلى بيت المقدس، يعمل بقتضى النص المنسوخ من الجواز أو التحريم:

واختلفوا فيها إذا نسخ الوجوب من غير إبانة الجواز أو التحريم:

فقال الحنفية: حكمه لتوقف إلى قيام دليل آخر على الجواز أو التحريم، لأن دليل الجواز المتعارف للمخرج في الترك - وهو معنى الوجوب - زال بالنسخ، فلا يبقى دليل للجواز أو عدم الجواز، فتوقف إلى أن يقوم دليل على أحد الأمرين.

وقال الشافعية: إذا نسخ الوجوب من غير إبانة الجواز والتحريم بقي الجواز بالنص المنسوخ، لأن الوجوب يتضمن اجواز، فونه جواز مع المخرج في الترك. والنسخ لا ينافيه، بقي على ما كان من الجواز وانتهى المخرج في الترك.<sup>(١)</sup>

ب - التوقف عن العمل بالعام قبل البحث عن المخصص:

٣ - قال بعض الأصوليين والمنفهمات منه الحنفية: إنه يجوز العمل بالعام قبل البحث عن المخصص، لأن العام قطعي الدلالة، فيستفاد منه الحكم قطعا، ولا يتوقف على عدم احتيال

وقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حكم بالدخول في الأصابع سجد العثم بكتاب عمرو بن حزم رضي الله عنه، وترك الفباس والزبي، ولم يبحث عن المخصص. ولم ينش عن واحد من الصحابة قط التوقف في العام إلى البحث عن المخصص، ولا إنكار واحد منهم على من ترك بالعام قبل البحث عن المخصص.

وقال بعضهم بالتوقف عن العمل بالعام قبل البحث عن المخصص، لأن كل عدم يستلزم التخصيص، ولا حجة مع الاحتياط المعارض هذا، وقد وقع بعضهم بين الرأيين فقال: وإن العام يلزمه العمل به معوم العام كما سمع، وأما القوي فليزومه أن يحتاط لنفسه فيقف ساعة لاستكشاف هذا الاحتمال بالنظر في الأشياء مع كونه حجة للعمل به في عمل، لكن يقع احتياطا حتى لا يحتاج إلى بعض ما مضاه.<sup>(٢)</sup>

ج - التوقف في أن الأمر للظهور أو التراخي.

٤ - صرح بعض الأصوليين منهم الحنوب بأن

(١) مسلم التبر - مع شرحه هراغ الرعوت بلبل المصنف ٢٥٧٧

(٢) مسلم التبر مع المصنف ١٠٣١ - ١٠٤

استمع للحكم بها، ولا تقبل لو أعادوها.<sup>(١)</sup> أما إذا سألوا الحكم أن يتوقف عن الحكم بشهادتهم فيجب عليه التوقف، ثم إذا قانر له: احكم فله الحكم إذا أعادوا الشهادة عند الحنابلة وبغير إعادة لما عند الشافعية.<sup>(٢)</sup>

وذكر المالكية أنه إذا أمكن الحكم على الحكم فانه يتوقف ولا يحكم، وكذلك إذا تبين أنه أختى رهسري أنه متى أوقع الحكم نفاذ الأمر بين المتأخرين وعظم الأمر وخشيت العنة.<sup>(٣)</sup>

وتفصيل هذه المسائل والخلاف فيها في مصطلح: (دعوى، شهادة، قضاء)

ج - توقف أثر العقد -

٧ - ذكر الفقهاء أن العقد قد يكون منعقداً لكن يتوقف أثره على شيء آخر، كالقبض أو الإجارة أو غيرها، فعقد صحيح الحنفية أن البيع الفاسد - وهو ما يكون مشروعاً بإصله لا بوجبه - بيع حقيقة ومنعقد وإن توقف حكمه على ذلك على القبض.<sup>(٤)</sup>

لأمر المطلق مشترك بين الفرض والتوقف فتوقف فيه على ظهور الدلائل، ومعنى التوقف أنه لا ندري أن أول التوقف يتعين للامتنان فيأثم بالتأخير، أو يسوغ للمكف أداء الواجب في أول التوقف أو أخره ولا يأنم بالتأخير.<sup>(٥)</sup> وتفصيل هذه المسائل في الملحق الأصولي.

ثانياً: التوقف عند الفقهاء:

بحث الفقهاء التوقف في مسائل، منها:

أ - توقف الخصم عن جواب الدعوى أو عن حلف اليمين:

٥ - إن توقف المدعى عليه عن جواب الدعوى للثروي أو عن حلف اليمين إذا توجهت عليه لا يعتبر نكولاً ما لم يحكم القاضي بكونه.<sup>(٦)</sup> وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (دعوى، نكول).

ب - توقف القاضي عن الحكم:

٦ - صرح الفقهاء في باب الرجوع عن الشهادة بأنه إذا رجع الشهود عن الشهادة قبل الحكم

(١) إرشاد النحول ص ١٠٠، ١٠١، وشرح البدع ص ٢٧ حاشية الأسنوي ٤٤١٢ - ٤٤١٣

(٢) ابن عابدس ٤٢٦/٤، ونصرة الحكم ١٠٣/١، وبلغة اسلك ٣١٩/٤، وبلغة المحتاج ٤٢٦/٨، والمعى ٢٢٥/٩

(٣) ابن عابدس ٣٩٦/٤، وجوامع الإكثار ٢١٥/٢، ٢١٦ - والقليوبي ٣٣٩/٤، وكشاف القناع ٤٤٢/٢

(٤) القليوبي ٣٣٢/٤، وبلغة المحتاج ٤٢٦/٨، وكشاف القناع ٤٤٢/٢

(٥) الحاج والإكليل بهمش الخطيب ١٢٢/٦

(٦) ابن عابدس ١/١، وبين أحقائي للربيعي ٤٤٤/٤، وضع تقرير ١٣١/١

## توقف ٨، توقيت

كما نقل عن الأئمة الأربعة ومن بعدهم من  
العقلاء أنهم توقفوا عن الإجابة في مسائل  
كثيرة. (١)

قال ابن عابدس: «وفي تلك نسبة لكل ميت  
أن لا يستكشف من التوقف ويرى لا وقوف له  
عليه. إذ المخالفة اعتداء على الله تعالى بتحريم  
الحلال وحده» (٢).

ونعني به في مصطلح: (فتوى).

والبيع الموقوف - وهو ما علق به حق الغير -  
تبيع لصبي وبيع الفضولي عقد صحيح بيد  
الحاكم فلا توقف على القرض عنه بجهور  
اتفقها، والمغنية بالما لكبة وفي رواية عنه  
الحابلة، لكنه موقوف على الإجازة، (٣) كما  
فصل في مصطلح: (إسيع الموقوف).

د - التوقف في الفتوى :

٨ - ذكر الفقيه ٤٠ في أدب الفتوى أنه ينبغي  
للمفتي أن يتامل في المسألة تأملاً شافياً، وقد لم  
يعرف حكمه لا يتوقف حتى يبين له لصواب،  
ويكون توقفه في المسألة السهلة التي لا يعلم  
حكمها الصعبة لعمدة. (٤)

## توقيت

اعطى : تأقيت .

ولا يجوز التساهل في الفتوى، كأن يسرع  
ولا تثبت في الفتوى قبل استيفاء حتمها من النظر  
والفكر. قال الخطاب : من عرفه بالساهل في  
الفتوى لم يجز أن يستعني، وربما يكون التساهل  
بإسراعه وعدم تثبته. وقد يحمله على ذلك توهمه  
أن الإسراع براعة، والبعد عنجز، ولأن يهمل،  
ولا يخطئ، أهمل به من أن يعامل ويخسر (٥)

وقد روى النووي عن السلف وفضلا،  
الحلف التوقف عن الفتوى في أمور من المسائل،



(١) الجدة للـ ١٤٨: ٥، والـ ١٠: ٦٣، ومصر المحتاج

(٢) ١٥: ٢، والمصنف مع الشرح ١٧٤: ٦

(٣) المجموع للـ ١٨٠: ١، ١٨٠: ١٩

(٤) مزامير الحليل للخطاب ٣٢: ٦

(٥) المجموع للـ ١٨٠: ١، ١٨٠: ١٩، والمراجع صافق

(٦) ابن عابدس ١، ١٠٨: ١، ١٠٩: ١، والمراجع صافق

قال صاحب شرح جوهرة التوحيد: إختار جمهور أهل السنة أن أسماء الله تعالى توقيفية، وكذلك صفاته، فلا ثبت له اسم ولا صفة إلا إذا ورد بذلك توقيف من الشارع.

وذهبت المعتزلة إلى جواز إثبات ما كان الله متصفاً بمعناه ولم يوهب نفسه وإن لم يرد به توقيف من الشارع، ومثال إليه الفاضل أبو بكر الباقلاني. وتوقف فيه إمام الحرمين.

وفصل العزالي فجوز إطلاق الصفة، وهي مادل على معنى زائد على الذات، ومع إطلاق الاسم وهو مادل على نفس الذات. والمختار مذهب الجمهور

٣ - وفي الموقف في علم الكلام: تسميته تعالى بالأسماء توقيفية أي يتوقف إطلاقها على الإذن فيه، وذلك للاحتياط احترازاً عما يوهب بانطلاق لعظم الخطر في ذلك.

والذي ورد به التوقيف في الشهادة وتسمون أسماء<sup>(١)</sup>

وفي ما ابن كثير: يعلم أن الأسماء الخمسة غير محصورة في تسعة وتسعين، بدليل ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ما أصاب أحداً هم ولا حزن قط». فقال: اللهم

(١) شرح جوهرة التوحيد من ٨٩ - ٩٩ دار الكتب العلمية، والنواقص من ٣٣٣ ط عالم للكتب.

## توقيف

التعريف

١ - التوقيف مصدر وقف بالتشديد.

والتوقيف: الإقلاع على الشيء، يقال: وقفته على ذنبه: أظلمته عليه، ووقفت الغارى: توقفتها: إذا أظلمته مواضع الوقوف.

وتوقيف الناس في الحج: وقوفهم بالمواقف. والتوقيف كالنصر (نصر الشارع المتعلق بحض الأمور) يقال: أسماء الله توقيفية<sup>(١)</sup>.

ويستعمل التوقيف أيضاً بمعنى منع التصرف في الشيء.

ولا يخرج معناه الاصطلاحي عما ورد في اللغة<sup>(٢)</sup>.

الحكم التكليفي:

٢ - التوقيف في إثبات الأسماء والصفات لله تعالى.

(١) نساء العرب، والمصباح المنير، وغار الصحاح، والقرب

وتزيب الظانوس المعط والمعجم الرسيط مادة وقف.

(٢) المرافقة من ٣٣٣، وسلم الحديث ١٩٠٢، وشرح جوهرة

التوحيد من ١٠ والنصرة يامش فتح العلي ١٠١٩، والأم

١٥ / ٢٦٩ - ٢٧٠، والتهذيب ٢٦٠٢، والنسابة من ٣١٧

وفي الإنقاذ: الإجماع والنصوص مترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذلك. أما الإجماع فنقله غير واحد من المزمركشي في البرهان، وأبو جعفر بن الزبير في مناسباته، وعبارته ترتيب الآيات في سورة وقع توقيفه رحمه الله وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين.

ثم قال صاحب مسلم الثبوت: أما ترتيب السور فليس فيها، فالمحققون على أنه من أمر رسول الله ﷺ.

وقيل: هذا الترتيب باجتهاد من الصحابة واستدل عليه ابن فارس باختلاف المصاحف في ترتيب السور. فمصحف أمير المؤمنين عليه كان على ترتيب النزول، ومصحف ابن مسعود على غير هذا، والحق هو الأول.

ثم قال: إن هذا الترتيب المتواتر المتواتر بلا شبهة فيما بين الآيات والسور من عند الله تعالى قطعاً. <sup>(١)</sup>

ونقل الزركشي في ذلك خلافاً ولم يرجع شيئاً إلا أنه قال في آخر كلامه: وترتيب بعضها بعد بعض ليس هو أمراً أوجبه الله، بل أمر راجع إلى اجتهادهم واختيارهم، ولهذا كان لكل مصحف ترتيب، ولكن ترتيب المصحف العشوائي أكمل. <sup>(٢)</sup> (ر: الملحق الأصولي).

إني عبدك ابن عبدك ابن أمك، ناصيني يديك ماض في حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، وعلمته أحد من خلقك، أو أنزلته في كتابك، أو أنزلت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهب همي، إلا ذهب الله همه وحزنه وأبدله مكانه فرحاً. فليل وأمر الله: ألا نعلمها؟ فقال: بلى. ينبغي أن سمعها أن يتعلمها. <sup>(٣)</sup>

وقد أخرجه الإمام أبو حاتم بن حبان البستي في صحيحه بطله، وذكر الفقيه الإمام أبو بكر بن العربي أحد أئمة المالكية في كتابه الأحواني في شرح الترمذي أن بعضهم جمع من التكتاب والسنة من أسماء الله ألف اسم، فالحق أعلم. <sup>(٤)</sup>

التوقيف في ترتيب أي القرآن الكريم وسوره: ٤ - جاء في مسلم الثبوت: أجمع أهل الحق أي أهل السنة والجماعة على أن ترتيب أي كل سورة توقيفي أي بأمر الله تعالى وبأمر الرسول ﷺ، وعلى هذا انعقد الإجماع لا شبهة فيه، وتواتر بلا شبهة عنه ﷺ.

(١) حديث: وما أسألكم إلا ما هم... فمصرجه أحمد (١/١٠٦) مطب المكتب الإسلامي، وقال الحنفي: رجع أحمد رجوع الصحيح (مجمع الزوائد ١٠/١٣١) ط دار الكتاب شعري.  
(٢) تفسير ابن كثير عند الآية ١٨٠ من سورة الأعراف.

(١) مسلم الثبوت ١٦/٢ - ١٢، والإنسان للسيوطي ١/٦٠ - ٦٢، والفوائد لدواني ٧٧.  
(٢) الدرر في علوم القرآن ١/٢٧٢ ط دار المعرفة بيروت.

فيه حتى يتضمن إلى ذلك سبب مقري الدعوى كشهادة العدل أو تطيح (الشهود غير العدول) فإذا ثبت هذا فالاعتقال في الرماح على وجهين : الأول : عند قيام الشبهة الظاهرة أو ظهور اللطع في يد المدعي توقيفه ليثبت ، والتوقيف هنا بأن يمنع الذي هو في يده (المدعى عليه) أن يتصرف فيه تصرف يغيثه كالبيع والهبة ، أو يخرج به عن حيازه كالبناء والهدم ونحو ذلك من غير أن يرفع يده عنه .

الثاني : بعد أن ثبت المدعي دعواه في ذلك بشهادة ، فاطعة ويدعي المشتكى منه مدعى ، فيما قامت به الهيئة للمدعى ، فيضرب المشتكى منه الاجال . فيوقف المدعى به حيثه بأن نزع يد الأول عنه ، فإذا كانت دارا اعتقت بالفضل ، أو أرضا منع من حرثها ، أو حائزها نزع خراج وقف الخراج<sup>(١)</sup> .

النوع الثاني : توقيف الخيوان - فمن ادعى دابة بيد رجل وأراد توقيفها ليأتي على ذلك بينه فإن كان في ذلك بعد ، فليس ذلك له ، وإن كان ما ادعى من الشيعة بموقفه ذلك وقفه فيما قرب من يوم ونحوه ، فإن لم يأت من يشهد له فلا شيء له ، ثم لا يكون له يمين على المدعى عليه في إنكار دعواه ، لأنه يقول : لا علم عندي بما تقول . فإن طرأ به علم قلت حلف<sup>(٢)</sup> .

التوقيف في مقدرات الشريعة .

٥ - ٥ : راسيوطي في الأئمة أن مقدرات الشريعة على أربعة أصناف :

أحدها : ما يمنع فيه الزيادة والنقصان كأعداد الركعات ، والحسنات ، وفروض الفواريت .

الثاني : ما لا يمنع من الزيادة والنقصان كالثلاث في الطهارة

الثالث : ما يمنع فيه الزيادة دون النقصان كخير الشريط بثلاث ، وإمهال المرتد ثلاثا .

الرابع عكسه : كالثلاث في الاستنجاء ، والتبضع في البول ، ولطواف ، وأخس في الرضا ، ونصب الركاة ، والشهادة ، والسرقة<sup>(٣)</sup> وهذا التفصيل لمناقضية وفي بعض هذه المسائل خلاف يرجع إليه في مواضعه

التوقيف بمعنى منع التصرف في المدعى به :

٦ - استعمل الفقهاء التوقيف بمعنى منع التصرف في المدعى به يقولون لمن فرحون في التنبه :

توقيف المدعى ، ثلاثة أنواع :

النوع الأول : توقيف العفان وينقسم إلى قسمين دور ، وأرض ، والتوقيف لا يكون بمجرد دعوى الخصم في شيء المدعى به ، ولا يحفل على أحد شيء بمجرد دعوى الغير

(١) انظر بهاش مع الباقين (١) ١٧٩ ط دار المعرفه

(٢) المرجع السابق ١٨ - ١٩

(٣) الأئمة للوطي ١٩١ ، ١٩٢

وإن حلما معا فلا يحكم لأحد منهما بكونه ذا اليد، ويوقف العقار المدعى به إلى ظهور حقيقة الحال.<sup>(١)</sup>

وقال الشافعية: إذا ادعى على رجل عينا في يده، وكان للمدعي بيعة غائبة أو حاضرة نكحها مجهولة، وخاف من نقلها، أو ادعى عليه دين أو أعيادا حاضرة من عقار وغيره فأنكر، ولم يكن له بيعة حاضرة، وخيف من إقراره بما هو في يده لأولاده أو لغيرهم، وجري هذا في بلد قد عم هذا بينهم، واشتهر هذا فيما لديهم، وهذا المدعى عليه أشهر من غيره في فعل هذا فالتمس المدعي الحجر عليه إلى أن يقيم البيعة، فذكر بعض الشافعية فيه خلافا، ورأى القاضي حسين وآخرون - إنه إن عرف المدعى عليه بالحيطة واستمرت له عادة بها حصر الحاكم عليه ورأى غيرهم من الشافعية أن هذا كالفلس إذا أحاطت به الدعيون وتحقق أن نخرجه أكثر من دخله وخيف عليه فوت ماله، وهناك يتعين ضرب الحجر عليه على الأصح، فهذا أقرب الشبه به.

وقال الشافعية أيضا: إذا أقام المدعي شاهدين مجهولين وطلب الحولولة بين الداخل وبينه إلى أن يزكي بيته هل يجاب إليه؟ فيه وجهان.<sup>(٢)</sup>

النوع الثالث: توقيف ما يسرع إليه الفساد، كاللحم ووطب الفواكه وما أشبه ذلك فإن شهد للمدعي شاهد وأنى أن يخلف، وقال عندي شاهد آخر أو أتى بطلع وادعى بيعة فاطعة، فإنه يؤجل أجل لا يفسد في مثله ذلك الشيء، فمن أحضر ما يستحق به، وإلا غلب بين المدعى عليه ومناعه.<sup>(٣)</sup>

ومقول الحقيقة: إذا كان المدعى به منقولاً وطلب المدعي من القاضي أن يصفه على يدي عدل ولم يكنف بإعطائه المدعى عليه كفيلا بنفسه ويتنفس المدعى به - فإن كان للمدعى عليه عدلا فالقاضي لا يجيبه، وإن كان قاسقا أجابه.

ولو ادعى عقارا في يدي رجل، وأقام بيعة لا يأمره القاضي بالوضع على يدي عدل ولا بالكفيل به، إلا أن يكون أرضا فيها شجرة ثم يوضع على يدي عدل.<sup>(٤)</sup>

وإذا تزعج شخصان في عقار، ولم يثبت أحد من الخصمين كونه ذا اليد يخلف كل منهما يطلب الآخر على عدم كون حصصه ذا اليد في ذلك العقار، فإن نكلا عن اليمين يثبت كونهما ذوي اليد في ذلك العقار ويشاركان فيه، وإن نكل أحدهما وحلف الآخر، يحكم بكون الحالف ذا اليد مستقلا بذلك العقار، ويعد الآخر خارجا.

(١) المأذ ١٧٥٥ من المجلة وشرعها من درو المحاكم ٤/ ٤٦٥

(٢) أوب البصاء ٢٦٨، ٢٧٠ ونظر الرخصة ١٢/ ٥١

(٣) التبصرة ١/ ١٨٦

(٤) شرح المجلة المأذ ١٨٦٦ للأئسي ١٦/ ٩٤

والأطلاق، وهذا قال سعيد بن المسيب وعروة  
ومجاهد وطاووس، ودليل ذلك قوله تعالى:  
﴿الذين يزلون من نساءهم أربعاً أشهر  
فإن قاءوا فإن الله غفور رحيم﴾ (١).

وظاهر ذلك أن العيشة بعد أربعة أشهر،  
لذكره القصة بعدها بإلقاء المقتضية للعقب، ثم  
قال تعالى: ﴿وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع  
عليم﴾ (٢).

ولو وقع بعضي المدة لم يخرج إلى عزم  
عليه (٣).

وذهب الحنفية إلى أن الطلاق يقع بعد  
مضي المدة من غير في، لأنه بالإبلاء عزم على  
مع نفسه من إبقاء حقها في الجماع في السنة، أكد  
العزم باليمين، فإذا مضت السنة ولم يفي، تلبيها  
مع القدرة على الفیء فقد حقق العزم المؤكد  
باليمين بالفعل، فتأكد الظلم في حقها، فتبين  
منه عقوبة له جزاء على ظلمه ومرحمة عليها، ولا  
يوقف، لأن الله تعالى جعل مدة المراجعة أربعة  
أشهر والسوقف بموجب الزيادة على المدة  
المخصوص عليها (٤).

والظاهر من كلام أختنافة على منجاء في  
الغني أنهم لا يقولون بالتوقيف في الذموى (٥)  
ومن ذلك توقيف مال الغائب والبيع (٦)  
وكذلك توقيف قسم الشراكة أو جزء منها  
سبب الحمل أو القصد (٧: إرت).

### توقيف المولي :

٧- من آلى من روحه ومضت مدة الإبلاء  
(أربعة أشهر) فاختلف الفقهاء هل تطلق  
بانقضاء المدة؟ أم يبقه القاضي، وإما قاء وإما  
طلق؟

ذهب جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية  
والحنابلة - إلى أنه يبقه الحاكم بعد انقضاء  
الأربعة الأشهر وإما قاء وإما طلق، ولا تطلق  
زوجته بنفس مضي المدة، قال أحمد: في الإبلاء  
يوقف، عن الأكبر من أصحاب النبي ﷺ عن  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعن عثمان وعلي،  
وجعل ثبت حديث علي، وبه قال ابن عمر  
وعائشة، وروى ذلك عن أبي الدرداء، وقال  
سليمان بن يسار: كان نسخة عشر رجلاً من  
أصحاب محمد ﷺ يوقفون في الإبلاء، وقال  
سهيل بن أبي صالح: سألت أبا عبد الله  
أصحاب النبي ﷺ فكلهم يقول: ليس عليه  
شيء حتى يمضي أربعة أشهر فيوقف، فإن قاء

(١) سورة البقرة: ٢٢٦.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٧.

(٣) الفقه ٣١٨/٣، وسدانة المجتهد ١٠٨/٩، شرح

مكتبة الكليات الأزهرية، رقم ٣٦٩ - ٣٧١.

(٤) الدائع ١٧٦/٣.

(٥) المغني ٢٨٨/٩، ٢٨٩/٩.

(٦) التبصرة ١٨٢/١.



المشركين ﴿١١﴾ وأمر المؤمنين كذلك بالتوكل على الله، وقال: تجاوزت أسلماً: ﴿١٢﴾ وعلى الله فليتوكل المؤمنون ﴿١٣﴾ وقال الله تعالى: ﴿١٤﴾ وقال موسى يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين ﴿١٥﴾

٣- أما التوكل بمعنى جعل الغير وكيلاً عنه يتصرف في شئونه فيما يقبل النيابة، فهو جائز وباتى بحثه في مصطلح: (وكالة).

١- وأما التوكل بمعنى: الاعتماد على الله والتمتع به والرجوع إليه في كل الأمور: فهو من أفعال القلب كالإيمان، ومعركة الله، والتوكل والصبر والرضا بالقضاء والقدر، ومحبة الله سبحانه وتعالى، ومحبة نبيه ﷺ، والتطهر من الرذائل الباطنة كالخلف، والحسد، والرياء في العمل، لا يدخل في مباحث الفقه، وموطنه الأصلي: كتب التوحيد، وعلم الأخلاق. ﴿١٦﴾

للتوكل لا يتنافى مع الأخذ بالأسباب:

٥- ذهب عامة الفقهاء، ومحققو الصوفية إلى أن التوكل على الله لا يتنافى مع السعي والأخذ بالأسباب من مطعم، ومشرب، وتحرز من الأعداء وإعداد الأسلحة، واستعمال ما تقتضيه سنة الله المعتادة، مع الاعتقاد أن الأسباب

(١) سورة آل عمران/ ١٥٩

(٢) سورة آل عمران/ ١٢٢

(٣) سورة يونس/ ٨٥

(٤) نهاية المحتاج ١/ ١٠٦ - ١٠٧ ط مصطفى البابي الحلبي

## توكل

التعريف:

١- التوكل في اللغة: إظهار العجز والاعتماد على الغير والتفويض والاستسلام، والإسم منه الوكالة. يقال: وكل أمره إلى فلان أي فوضه إليه، واعتمد عليه فيه، وتوكل على الله اعتماد عليه وثق به، واتكل عليه في أمره كذلك. والتوكل أيضاً قبول الوكالة. يقال وكلته توكيلاً فتوكل. ﴿١٧﴾

وفي الشريعة يطلق التوكل على الثقة بالله والإيمان بأن قضاءه ماضٍ، وإتباع لسنة نبيه ﷺ في السعي فيما لا يذ له منه من الأسباب. ﴿١٨﴾

حكم التوكل:

٢- التوكل بمعنى الثقة بالله، والاعتماد عليه في كل الأمور واجب، وأموره في كثير من آيات القرآن الكريم، وفي سنة الرسول ﷺ:

قال عز من قائل لنبيه ﷺ: ﴿١٩﴾ وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب

(١٧) لسان العرب، ومن اللغة. والمصباح الترمذية «وكل».

وأجزاء علوم الدين ٢/ ٦٥

(١٨) تفسير القرطبي في تفسير آية ١٢٨ من سورة آل عمران

وإلا لم يرض الله عنه : لا يقعد أحدكم  
عن طلب الرزق ويقول اللهم ارزقني ، وقد  
علمتم أن السماء لا تطمر ذهباً ولا فضة<sup>(١)</sup>  
وقد تواتر الأمر بالأخذ بالأسباب في القرآن  
وسنة الرسول ﷺ .

أخرج ابن حبان في صحيحه : « أن رجلاً  
جاء إلى النبي ﷺ وأراد أن يترك ناقه وقال :  
أعقلها وأنوكل . أو أطلقها وأنوكل ؟ فقال ﷺ :  
أعقلها ، وتوكل . »<sup>(٢)</sup>

وقال ﷺ : « لأن يأخذ أحدكم حله فيأتي  
بحزمة حطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها  
وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو  
منعوه . »<sup>(٣)</sup>

وقال تعالى : ﴿ فاعملوا بما غنمتم حلالاً  
طيباً ﴾<sup>(٤)</sup> والغنمة اكتساب ، وقال تعالى  
﴿ فاضربوا فوق الأعناق ، واضربوا منهم كل  
بنان ﴾<sup>(٥)</sup> والضرب عمل . وقال : ﴿ فامشوا في  
مناكبها وكلوا من رزقها ﴾<sup>(٦)</sup> وقال تعالى : ﴿ يا أيها

وحدوها لا تغلب نفعها ، ولا تافح ضررها ، بل  
تسبب (العلاج) والسبب (الشفاء) فغن الله  
معالى ، والكل منه وبه شئته ، وقال سهل : من  
قال : التوكل يكون يترك العمل . فقد طعن في  
سنة رسول الله ﷺ<sup>(٧)</sup> .

وفال الرازي في تفسير قوله تعالى  
﴿ وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل  
على الله ﴾<sup>(٨)</sup> دلت الآية على أنه ليس التوكل  
أن يسهل الإنسان نفسه كما يقول بعض الجهال  
وإلا كان الأمر بمشاورة منافيا للأمر بالتوكل .  
بل التوكل على الله . أن يراعي الإنسان  
الأسباب الظاهرة ولكن لا يعول بقلبه عليها ،  
بل يعول على الله تعالى<sup>(٩)</sup> .

وجمهور علماء المسلمين على أن التوكل  
الصحيح إنما يكون مع الأخذ بالأسباب ،  
وبلونه تكون دعوى التوكل جهلاً بالشرع  
وقسداً في العقل .

وقيل لأحمد : ما تقول فيمن جلس في بيته  
ومسجده وقال لا أعمل شيئاً حتى يأتي رزقي .  
فقال أحمد : هذا رجل جهل النعم . أما سمع  
قول النبي ﷺ : « جعل رزقي تحت ظل  
رحمي . »<sup>(١٠)</sup>

أحمد : ٥١١٦ / ١١١٩ / ٧ ط دار المعارف وصححه أحمد  
شافعي :

(١) إحياء علوم الدين ٢٣ / ٩

(٢) حديث « أعقلها وتوكل » أخرجه الترمذي ٩٩٨ / ١ ط  
مصطفى الخليلي من حديث أنس بن مالك وحده

(٣) حديث « لأن يأخذ أحدكم حمله فأتى بحزمة حطب  
على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه . » أخرجه البخاري  
٣٣٥ / ٣ ط المسلسلة ، ومسلم ٦٧٦ / ٦ ط جسي الخليلي

من حديث أبي هريرة واللفظ دايحاري :

(٤) سورة الأنفال / ٦٩

(٥) سورة الأنفال / ١٢

(٦) سورة الملك / ١٥

(١) تفسير القرطبي ١٨٩ / ١ في تفسيره ١٢٢ من أن عمران

(٢) سورة آل عمران / ١٥٩

(٣) تفسير الرازي ٦٨ / ٩ الآية ١٥٩ من آل عمران

(٤) حديث « وحمل رزقي تحت ظل رحمي ، وهو جزء من

حديث قوله سبحانه بين يدي السلعة طليفت » أخرجه

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ  
الْجَنَّةَ مَنْ أَمَنَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ» فَقَالُوا:  
مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ  
وَلَا يَنْتَظِرُونَ، وَلَا يَكْتُونُونَ، وَيَعْمَى دِمَهُمْ  
يَتَوَكَّلُونَ»<sup>(١)</sup>.

وقال عابدة الصلوة والسلام: «لو أنكم  
توكلتم على الله حق توكله، لرزقكم الله كفر  
الطير تغدو حفاصا ويروح بظأما»<sup>(٢)</sup>، وهو ظاهر في  
أن التوكل يكون مع السعي، لأنه ذكر السعي  
عملا وهو الذهاب صباحا في طلب الرزق،  
وهي فاعله انطون، وانرجوع وهي محتلتها.

## تَوَلَّى

انظر: تعويذة.

الْبَيْتِ أَنْتُمْ أَهْلُوا حَلْمَكُمْ»<sup>(٣)</sup>، وقال:  
«وَأَعْدُوا مِمَّا سَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِجَالِ  
الْحِلْمِ»<sup>(٤)</sup>.

وأمر الرسول ﷺ بآخذه وي: وقال «تداووا  
عباد الله، فإن الله تعالى لم يصنع داء إلا وضع  
معه لشفاؤه»<sup>(٥)</sup>.

وقال شارح ثلاثيات مسند أحمد في شرح  
الحدِيث: وصفهم النبي ﷺ بالعبودية إزاء إلى  
أن التداوي لا ينافي التوكل: أي تداووا  
ولا تعتمدوا في الشفاء على التداوي. بل كونوا  
متوكلين عليه سبحانه وتعالى، فالتداوي  
لا ينافي التوكل، كما لا ينافي رفع الجرع  
ولعطش بالأكسل والشرب وتجنب المهلكات،  
ولم دعا، بطلب العافية ورفع المضار، وفي  
الأحاديث السابقة إثبات للأسباب، وإنما  
لا تنافي التوكل على الله من اعتقاد أنها بإذن الله  
وتقديره ولا تشفي بآلها بل بما قدر الله  
فيها: (٦).

وقد قرن النبي ﷺ التوكل بترك الأعمال  
الزهرية دون غيرها، جاء في حديث ابن عباس

(١) سورة النساء: ٦١.

(٢) مودة الأنفال: ٦٠.

(٣) حديث: «تداووا عباد الله عدا الله تعالى لم يصنع داء إلا  
وضع معه الشفاء» أخرجه أبو داود: ١٩٢/٤ - ١٩٣ ط  
عزت عبد المحسن، والذهبي: ٤٨٣/٤ ط مصطفى  
الحلي، وقال حسن صحيح، وابن ماجة: ١١٤٧/٤ ط  
عس الحلي.

(٤) شرح ثلاثيات مسند أحمد ٦٣٦/٢ - ٦٣٧.

(٥) حديث: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ أَمَنَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ  
حِسَابٍ...» أخرجه البخاري: ٤٠٥/١٠ ط  
الطبعة، وصم: ١٩٩/٩ ط عيسى الحلي، من حديث  
ابن عباس.

(٦) حديث: «لو أنكم توكلتم على الله حق توكله لرزقكم الله  
أخرجته شربذي (١) ٥٧٣ ط مصطفى الحلي، وقال:  
حسن صحيح وأخرجته ابن ماجة: ١٢٩١/٢ ط عيسى  
الحلي، وأحمد: ٢١٣/١ - ٢١٥ ط دار الفوائد، وأحمد  
شاكم إسناده صحيح، من حديث عيسى بن أبيه واللفظ  
لا من ماجة.

«والذي تولى كبره مهم له عذاب عظيم» أي ولى  
وزر الإفك وإشاعته.<sup>(١)</sup>

والرجوع والإدبار والإعراض والإقبال :  
بفعل : تولى إليه أي أقبل - ومنه قوله تعالى :  
«ثم تولى إلى الظن»<sup>(٢)</sup>

وتولى إذا غشني بغير لفظ أو تخديراً اقتضى  
معنى الإعراض. ومنه قوله تعالى : «فقل  
عنهم»<sup>(٣)</sup> وقوله «فإن تولوا فإن الله عليم  
بالمفسدين»<sup>(٤)</sup>

والتولي قد يكون بالجسم وقد يكون بترك  
الإصغاء والانتباه. قال تعالى : «ولا تولوا عنه  
وأنتم سمعون»<sup>(٥)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن هذه  
المعاني اللغوية.

وقد استعملت هذه المعاني اللغوية في تعبير  
الشرع كما نرى.

### الحكم التكليفي :

٢ - يختلف الحكم التكليفي لتولي باختلاف  
موضوعه ومعانيه المتقدمة، ومن أهمها التولي  
يوم السرحف، وتولي القضاء ونحوه من  
التوليات، وتولي امرأة عقد الكاح، وتولي

## تولي

التعريف :

١ - التولي : مصدر تولى، وأصله الثلاثي :  
ولي

والذي يأتي في اللغة بمعنى كثيرة، منها :  
المصره : ويقال تولىت فلاناً أي اتخذته  
ولياً.<sup>(١)</sup>

والإنباع والرحا ، يقال : تولىته : أطعته<sup>(٢)</sup>  
والتفلة<sup>(٣)</sup> ومنه قوله تعالى : «فهل عسيتم  
إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا  
أرحامكم»<sup>(٤)</sup>

قال أبو العباس : إن توليتم الحكم فحمتهم  
حكماً أن تفسدوا في الأرض بأخذ الرشا<sup>(٥)</sup>  
وفعل امرئ الشيء بنفسه، قال تعالى :

[١] غلاموس المحيط ٤/ ٤٠٨، ولسان العرب ٣/ ٩٨٧.

والكليات ٤/ ٩٧

[٢] صبح القرطبي ١٠/ ١٧٦

[٣] القدموس المحيط ١/ ١٠١، ولسان العرب ٣/ ٩٨٧

[٤] سورة محمد ٢٢

[٥] غريب القرطبي ١٩/ ٢١٥

[١] سورة التور: ١١، ولسان العرب ٣/ ٩٨٨

[٢] سورة القصص: ٢٤، ومكتبات ٩/ ٩٢

[٣] سورة الصافات: ٢٢٤

[٤] سورة آل عمران: ٩٣

[٥] سورة الأنفال: ٢٠، ونهر الخردات ٦ غرب الشرا

فالتقى الأمر والنهي على سواء. وهذا تأكيد على الوقوف للعدو والتجند له<sup>(١)</sup>

وانها يحرم الفرار والتسوي. إذا لم يزد الكفار على مثل عدد المسلمين لقول الله تعالى: «... فإن يكن منكم مائة صابرة يعلموا بالثنتين»<sup>(٢)</sup>

فإن زاد الكفار على مثلي المسلمين لم يحرم الفرار، وانصر أحس، فقد وقف جيش مؤنة وهم ثلاثة آلاف في مقابلة مائتي ألف. واعتبر الشافعية وجهود المكية في تحريم الفرار العدد لا النسبة والعدة. وذهب ابن المنيشود - من المالكية - وهو مال إليه الفاء وهي من الشافعية - إلى اعتبار العدة والنسبة، فيجوز عندهما انصراف مائة ما صحق، عن مائتين إلا واحدا أو يد، أو مائة فارس من مائة فارس إذا علموا أن ما عند المشركين من النجدة والمسألة ضعف ما عندهم

وعلى قول الجمهور لا يحل فرار مائة مثلا إلا إذا زاد على المئتين<sup>(٣)</sup>

وزاد المالكية حالة أخرى يحرم فيها الفرار، وهي ما إذا بلغ عدد المسلمين اثني عشر ألفا،

الشخص الواحد طرفي العقد، ونولي لصالحين ونولي الفاسقين.

أولاً: النولي يوم الزحف:

٣- الزحف: الدوقبلا، وأصله الاندفاع على لائبة، ثم سمي كل مناس في الحرب إلى الآخر راجعا<sup>(٤)</sup>

ذهب جمهور الفقهاء<sup>(٥)</sup> إلى أن النولي يوم الزحف وهو الفرار من قتال الكفار حرام، فلا يجوز للمسلم أن يضر صف القتال أن ينصرف إذا التقى الجمعان وتداني الصفان.

لقول الله عز وجل: «يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفوا فلا تولوهم الأدبار، ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير»<sup>(٦)</sup> وقوله سبحانه وتعالى: «يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا وذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون»<sup>(٧)</sup> نهي الله تعالى في الآيتين الأولىين - في الذكر هنا - عن التراجع من الكفار، وأمر في الآية الأخيرة بالثبات عند قتالهم،

(١) تفسير القرطبي ٧/ ٢٨٠

(٢) جواهر الإكليل ١/ ٩٥١، والفرقان ١٩/ ١١٥، وفتاوى

٢١٩/ ٢، والمص ٨/ ٣١٦، وفتاوى الشام ١٧/ ١٧

(٣) سورة الأنفال: ٦٥ - ٦٦

(٤) سورة الأنفال: ٦٥

(٥) صحيح القرطبي ٢٣٠٨

(٦) سورة الأنفال: ٦٦

(٧) جواهر الإكليل ١/ ٢٥١، وفتاوى مصر ١٩/ ٣١٩

وسمى القرطبي ٧/ ٢٨٠، ٢٨١

الكافرين، والمائة من المائتين في قول محمد، ولا بأس أن يفر الواحد من الثلاثة والمائة من الثلاث<sup>(١)</sup>.

واستثنى من الحكم بتحريم التولي عند التحرف - بنص الآية الكريمة - المتحرف لقتال وهو الذي يظهر الهزيمة وينصرف لبيعه العدو فيمكن ويهجم عليه فيقتله، أو ينصرف من مضيق لبيعه العدو إلى منبع سهل للقتال. وذلك من مكاييد الحرب وفنون القتال فلا وزر فيه ولا حرمة.

وكذلك استثنت الآية من تحريم التولي عند التحرف التحيز إلى فئة وهو الذي ينصرف عن لدونية الذهاب إلى فئة يستنجد ويستعين بها على القتال، ولا حرمة على من ينصرف فئة للتحيز.

واشترط المالكية لجواز التحرف أو التحيز: كون المتحرف أو المتحيز غير أمير الجيش والإمام، وأماهما فليس لهما التحرف ولا التحيز لحصول الخلل والفسدة به.

وزاد الشافعية إلى التحرف والتحيز من عجز بمرض ونحوه فإن له الانصراف بكل حال<sup>(٢)</sup>. والفرار - التولي - المحرم كبيرة موقفة بظاهر

فإن بلغوا هذا العدد لم يحل هم الفرار، وإن زاد عدد الكفار على المائتين لقول النبي ﷺ.

«... ولن يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة»<sup>(٣)</sup> فإن أكثر أهل العلم تخصصوا هذا العدد بهذا الحديث من عموم الآية<sup>(٤)</sup>.

وقال المالكية: إنما يحرم الفرار إذا بلغوا اثني عشر ألفاً ما لم تختلف كلمتهم، وما لم يكن العدو بمحل مدده ولا مدد للمسلمين، وإلا جاز، وقد قيد بعضهم محل الحرمة أيضاً: فيها إذا كان في الإثني عشر نكاية للعدو، فإن لم يكن فيهم ذلك وطن المسلمون أن الكفار يقتلواهم جاز الفرار<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن عسدين: في الخبايا: لا ينبغي للمسلمين أن يفرؤا إذا كانوا اثني عشر ألفاً وإن كان العدو أكثر لقوله ﷺ: «لن يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة...» والخاص: أنه إذا غلب على قفه أنه يغلب لا بأس بأن يفر، ولا بأس للواحد إذا لم يكن معه سلاح أن يفر من اثنين لهما سلاح، ويكوه للواحد القوي أن يفر من

(١) حديث: «... ولن يغلب الساعتر ألفاً من قلة» أخرجه أبو داود (٨٢/٢٦) - تحف عروت عبيد الله (٤) - والحاكم (٤٤٣/١) ط دائرة المعارف العتبية من حديث جده بن عباس، وصححه الحاكم وزلفه الذهبي.

(٢) جواهر الإكليل (٢٥٤/١) وود المستدر على المنار المختار (٢٨٤/٢) وتحريم الفرضي (٢٨٢/٧).

(٣) جواهر الإكليل (٢٥٤/١) وحاشية الزرقاني على خليل

(١) رد المحتار على الدر المختار (٣٢٤/٢)

(٢) جواهر الإكليل (٢٥٤/١) وقليوبي ومسيبة (٢١٩/٢) والمفردات في غريب القرآن (١٣٩)

عن النبي ﷺ أنه قال : « القضاء ثلاثة <sup>(١)</sup> » وذكر منهم رجلا قضى بين الناس بجهل فهو في النار ، ولأن من لا يحسنه لا يقدر على العدل فيه يأخذ الحق من ماله فيدفعه إلى غيره

ويكون مكروها : لمن يخاف العجز عنه ولا يأمن على نفسه الخيف فيه ، ولم يتعين عليه توليه ، وكسره بعضهم الدخول فيه محتادا لقوله ﷺ : « من ولي القضاء فقد دبح بغير سكين » <sup>(٢)</sup>

ويكون مباح : للعدل المجتهد الصالح للقضاء الذي يثق بنفسه أن يؤدي مرضه ولا يتعين عليه لوجود غيره مثله <sup>(٣)</sup>

والحكم في سائر الولايات كالحكم في القضاء ، وما يتصل بشروط من يتولى القضاء أو نحوه من الولايات وما إلى ذلك يرجع إليه في مصطلح (قضاء ، وإمامة) . الخ .

ثالثا : تولي المرأة عقد النكاح :

٥ - ذهب المالكية والشافعية واختلطة إلى أن المرأة لا تزوج نفسها ولا غيرها ، أي لا ولاية لها

القرآن الكريم وإجماع الأئمة لا يورد في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال : « اجتنبوا المسبح الوضات . . . <sup>(١)</sup> وفيه » والتولي يوم الزحف » وهي كبيرة تكفرها التوبة بعلو الله تعالى وصيته <sup>(٢)</sup>

وتفصيل ذلك في مصطلح (جهاد ، سير) .

ثانيا : تولي القضاء :

٤ - تولي القضاء ونحوه من الولايات تعتبره الأحكام الخمسة :

فيكون وجبا : إن كان من يتولاه أهلا للقضاء دون غيره لانفراد بشرطه . فحينئذ يفترض عليه لتقلد صيانة الحقوق العبادية والحدود للمسلم عن الفساد ، ولأن القضاء فرض كفاية ولا يوجد سواء يقدر على القيام به فتمين عاياه ، كفضل لبث وتكليف . وسائر فروض الكفاية ، ويكون مندوبا : لصاحبه علم خفي لا يحرفه الناس ، ووجدت فيه شروط القاضي ، وذلك ليشهر علمه للناس فيمنع به .

ويكون حراما : لمأقده أهلية القضاء ، وزي

(١) حديث : « القضاء ثلاثة ، أخرجه الترمذي ٦٠١/٣ - ط الحلي ، وأقسام ٩٠/٤١ ، ط دائرة المعارف الشيعية ، وصححه ووافقه الذهبي

(٢) حديث : « من ولي القضاء » أخرجه أبو داود ٩١/٤ ، تحقيق عزت عبيد دعلج ، وأقسام ٩١/٤ ، وصححه ووافقه الذهبي

(٣) فتح المقيم ٣٦٢/٦ - ٣٦٤ ، وصاحب الإكليل ٦٣٢/٢ ، وقنوبين وصبرة ٢٩٥/٦ - ٢٩٦ ، والمبني ٣٦ - ٣٥

(١) حديث : « اجتنبوا المسبح الوضات ، أخرجه البخاري (الفتح ٩٢/١٨١ ط السلفية) ، ومسلم ٩٢/١ - ط الحلي ) من حديث أبي هريرة .

(٢) حاشية الزرقاني ١١٥/٢ ، وقسير القرطبي ٣٨٠/٧ - ٣٨٢

واستدلوا كذلك بما روي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: وأبها امرأة تكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل، فإن أصابها قلها المهر بما استحل من فرجها، فإن انتحروا فالسلطان ولي من لا ولي له<sup>(١)</sup>

وقال أبو حنيفة في الرواية الأولى عنه وهي ظاهر الرواية: يجوز بشرة الحرة البالغة العاقلة عقد نكاحها ونكاح غيرها مطلقا إلا أنه خلاف المستحب.

ورواية الحسن عن أبي حنيفة وهي المختارة للفتوى: إن عقدت مع كفء جاز ومع غيره لا يصح.

ونقل عن أبي يوسف ثلاث روايات، اختلف في ترتيبها، فذكر السرخسي أن أبا يوسف قال: لا يجوز مطلقا إذا كان لها ولي، ثم رجع إلى الجواز من الكفء، لا من غيره، ثم رجع إلى الجواز مطلقا من الكفء وغيره.

وذكر الطحاوي أن قوله المرجوع إليه هو عدم الجواز إلا بولي، وكذا الكونحي في مختصره حيث

في عقد النكاح على نفسها ولا غيرها بالولاية، وهو ما نقله عن أبي يوسف كل من الطحاوي والكونحي وأنه القول الذي رجع إليه أخيراً على ما سيأتي، واستدلوا لذلك بقول النبي ﷺ: لا نكاح إلا بولي<sup>(٢)</sup> ومن الصفات المشترطة في لول المذكورة، فإن تولت المرأة تزويج نفسها أو غيرها لم يصح النكاح، وروي هذا عن عمر وعلي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم، وإليه ذهب سعد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز، والثوري، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة.

واستدلوا بقول الله تعالى: والرجال قوامون على النساء<sup>(٣)</sup> أي قائمون بمصالحهن، ومنها ولاية تزويجهن كما يرشد إليه الحديث: لا نكاح إلا بولي، وتكثير الولي فيه دليل على ذكوره، وإرادة التغليب فيه مدفوعة بحديث: لا تزوج المرأة المرأة، ولا المرأة نفسها<sup>(٤)</sup>.

(١) حديث: لا نكاح إلا بولي... أخرجه الترمذي (٣٩٨/٣ - ج المحيطي). والمحكم (١٧٧/٦) ط دائرة المعارف العثمانية: من حديث أبي موسى الأشعري. وله المحكم: وقد سمعت أبا داود يقول: لا تزوج المرأة المرأة، ولم يسمه وزين بنت حنن وهو له خبر (٢١ سورة النساء: ٣٤)

(٢) حديث: لا تزوج المرأة المرأة ولا امرأة نفسها. أخرجه ابن ماجه (٦٠٦/١ - ط المحيطي). والبيهقي (٣٢٧/٣ - ط دار الحديث) وفي إسناده ما يوجب مقال كما قال أبو بصير في زوائد ابن ماجه. ولكنه قد تروى عند الدارقطني (٢٦٨/٣)

(١) جواهر لإكليل (٢٨١/١)، وقليوبي وعسيري (٢٢١/٢)، ولانبي (٤٤٩/٦)، وحديث: وأبها امرأة تكحت بغير إذن وليها. أخرجه أحمد (٤٧/٦ - ج الميمنية)، وأبو داود (٥٦٦/٢) - تحقيق عرت عبد الله، وحنن الترمذي (٣٩٩/٣ - ط المحيطي)



قال: وقال أبو يوسف: لا يجوز إلا تولي وهو قوله الأخير.

قال الكسماي: ورجح قول الشيباني (لضحاوي والكرخي) وهو أن قول أبي يوسف الذي رجع إليه هو عدم الجواز، لأن الطحاوي والكرخي أقوم وأعرف بذهاب أصحابنا.

وعن محمد رويدان: الأولى: انعاده موقوفاً على إجازة الولي إن أجازه نعه وإلا عطف، إلا أنه إذا كان كلف وتمتع الولي بمقدد القاضي العقد ولا يلتفت إليه. والثانية: رجوعه إلى ظاهر الرواية.

واستدل لظاهر الرواية بقوله تعالى: «فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف»<sup>(١)</sup> وقوله عز وجل: «وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف»<sup>(٢)</sup> وقوله سبحانه: «حتى تنكح زوجاً غيره»<sup>(٣)</sup>.

وهذه الآيات تصرح بأن النكاح يتخذ بعبارة النساء، لأن النكاح المذكور فيها منسوب إلى المرأة، ومن قال لا يعتقد بعبارة النساء فقد رد نص الكتاب.

واستدل بقول النبي ﷺ «الأم أحق بنفسها من وليها»<sup>(٤)</sup> وبأنها حرة عاتقه بالعه فتكون لها الولاية على نفسها كالعلام وتصرها في المال، وبأنها المأقرب بالنكاح صحيح ولو لم يكن لها إنشاء العقد لما صح<sup>(٥)</sup>. وتفصيل ذلك في (نكاح).

رابعاً: تولي طرفي العقد  
أ- في النكاح:

٦- يجوز عند جمهور الفقهاء أن يتولى شخص طرفي العقد في النكاح، عسى التفصيل التالي:

قال الحنفية: يجوز أن يتولى طرفي عقد النكاح واحد بيجاب يقوم مقام القبول في حس صور، كان كان ولياً، أو وكيلاً من الجانبين، أو صيلاً من جانب وكيل، أو ولياً من آخر، أو وتياً من جانب وكيل من آخر.<sup>(٦)</sup>

وقال المالكية: يجوز لأب عن المرأة إذا وكله عنى تزويجها، وعين نفسه لمؤكثته ورضيت به، أن يزوجه من نفسه بقوله تزويجت بككذا من النهر ولا يحتاج إقبول بعد، هذا، نسوي من العدم الإيجاب والقبول، عملياً لأن ترضي الروجة بالمهر الثاني سواء ويشهد عدلان على

(١) حديث، «الأم أحق بنفسها من وليها» أخرجه مسلم

(٢) ١٠٣٧/٢ من حديث ابن عباس

(٣) فتح بقدر ١٥٧/٢، وتبيين الحقائق ١٩٧/٦

(٤) رد المحتار على الدر المختار ٣٣٦/٢

(١) سورة البقرة ٢٣٤

(٢) سورة البقرة ٢٣٢

(٣) سورة البقرة ٢٣٠

الثانية: لا يجوز أن يتولى طرفي العقد ولكن يوكل رجلاً بزوجته إياها بإدائها، لما روي أن المغيرة بن شعبه أسر رجلاً زوجته امرأة المعيرة أولى بها منه، ولأنه عقد ملكه بالإذن فلم يجوز أن يتولى طرفيه كالبيع.<sup>(١)</sup>

### ب - في البيع

٧ - ص ٨٤ مع مضمون نولي طرفي العقد في البيع ونحوه من العقود على التفصيل التالي:

قال الحنفية: إن باع الموصي أو شترى مال النسيئة من نفسه، فإن كان وصي القاضي لا يجوز مطلقاً، وإن كان وصي الأب جاز بشرط منفعة ظاهرة للتصغير وهي كذا النصف زيادة أو نقصاً، وقالوا: لا يجوز مطلقاً، وبيع الأب مال صغير من نفسه جائز بمثل النقيصة وبما يتغلب فيه وهو اليسير، ولا لا، وهذا كله في القبول.<sup>(٢)</sup>

وقال المالكية: ومنع بيع الوكيل ما وكل على بيعه من نفسه لنفسه ولو سمي له التمتع على الاعتماد لاحتمال الرعية فيه بأكثر مما سمي، فإذا تحقق عدمها فيه أو نكحها بحضرة صاحبه أو أذن له في الشراء لنفسه جاز.<sup>(٣)</sup>

نزوحها لنفسه، ومثل أس النعم الحاكم والوصي والكاظم وولي الإسلام.<sup>(٤)</sup>

وقال الشافعية: لنجد نولي طرفي عقد تزويج بنت ابنه بادن ابنه الآخر، ويصح النكاح في الأصح لفرض ولاية الحد، والثاني: لا يصح لأن خطاب الإنسان مع نفسه لا ينتظم.

ولا يجوز لواحد من الأولياء غير الجد نولي الطرفين في عقد النكاح، فلا يزوج واحد من الأولياء موليته لنفسه بتولي الطرفين بل يزوجه بها نظيره في درجته وقبله هو لنفسه فلا ولاية له حينئذ، فإن لم يوجد من هو في درجته زوجها له القاصي.<sup>(٥)</sup>

وقال الحنابلة: ولي المرأة التي يحل له نكاحها وهو أس النعم، أو المولى، أو الحاكم، أو السلطان إذ أذنت له أن يزوجه فله ذلك، وفي نولي طرفي العقد روايتان:

إحداهما: له ذلك، لما روي البخاري تعليقاً أن عبد الرحمن بن عوف قال لأم حكيم: أتعلمين أمرك (الشيء) قالت: نعم، قال: فله تزويجك،<sup>(٦)</sup> ولأنه بملك الإيجاب والقبول فجاز أن يتولاهما.

(١) جواهر الإكليل ٢/١٢٩.

(٢) القليوبي وغيره ٢/٢٣٠.

(٣) حديث: «أسر عبد الرحمن بن عوف...» أخرجه طبرجاري تعليقاً الفتح ١/١٨٨ - ١٨٩. هـ السلفي وغيره لا يرون مصدره في طبقته أس حرم في الفتح (في التعليق ١/٢١٦ - ٢١٧) طه فقه الإسلام.

(٤) لمي ٦/٢٦٩ - ٢٧١.

(٥) رد المحتار على الدر المختار ٥/٢٥٢.

(٦) حاشية الرقاب ٦/٨٣.

## تولية

### العرف:

١ - التولية لغة مصدر: ونى، بفعل وبنت فلان الأمر جعله والباعية، ويقال: ولّيته الخلف، وعلى السند: ووليت عن الشيء والمرأة كي جعلت واليا عليها<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح تطلق التولية بإطلاق: أحدهما مرفق للشمعي العلوي.

وثانيهما: تطلق على التولية في البيع وهي: أن يشتري الرجل مئنةً بمس معلوم، ثم يبيع تلك المئنة لرجل آخر ما ضمن الذي اشتراها به فذلك قال: ولينك إيناه، لم يجر أن يبيعه ياهاً بأكثر مما اشتراها أو بأقل، لأن لفظ التولية يقتضي دفعها إليه متى ما اشتراها به<sup>(٢)</sup>.

وعرفها الشيخ عمدة من الكفّة: بأنها نقل جميع المبيع إلى النولي بمثل الثمن المتلي أو عين المبيع (القسمي) ملغظ وبنت أو ما يقوم مقامه<sup>(٣)</sup>.

(١) الفصح المصنف: ١٠٠، ١٠١.

(٢) المرفق من ٩٩٠ الأولف - الكفّة. ونفسه في غيره.

٢٢٠ - ٢٢٩، ٢٣٠

(٣) مرفق من جعل عين المبيع لشئاً لأنه لا يصح التولية.

وقال الشافعية: ويصح التوكيل في شري بيع - وهبة - رسم - ورهن - ونكاح - طلاق - وسائر العقود والمنسوخ - كالتصالح - والحالة، والقبضان، أي يصح فيها له صدد فيها معاً، أو في أحدهما، أو في حالة صرف واحد في ذلك الطرب<sup>(١)</sup>.

وقال الخناتة: من وكل في بيع شيء لم يجز له أن يشتريه من نفسه في إحدى الروايتين، وكذلك الوصي لا يشتري مال أتبع لنفسه، والرواية الثانية عن أحمد: يجوز أن يشتري الوكيل والوصي من الموكل أو الوصي عليه بشرطين: أحدهما أن يزيد أعلى مبلغ ثمنه في أحد، والثانية: أن يتولى أحد - غيره. ويجوز أن يشتري الأب لنفسه من مال ولده لطفل<sup>(٢)</sup>.



الألفاظ ذات الصلة :

١ - الإشراك :

٢ - الإشراك لغة - جعل الغير شركاء ، واصطلاحاً : نقل بعض المبيع إلى الغير بمثل الثمن الأول (أي بمثل ثمن المبيع بحصته من الثمن كله) .

ب - المراجعة :

٣ - المراجعة لغة : الزيادة ، واصطلاحاً : نقل كل المبيع إلى الغير بزيادة على مثل الثمن الأول .

ج - الحاطة :

٤ - الحاطة لغة - النقص . واصطلاحاً : نقل كل المبيع إلى الغير بنقص عن مثل الثمن الأول .

والفرق واضح بين هذه الألفاظ وبين بيع التولية وجميعها من بيع الأمانة .<sup>(١)</sup>

الحكم التكليفي :

أولاً : التولية (بمعنى نصب الولاية)

٥ - تولية إمام عام على المسلمين بفصل في أمورهم ويسوسهم فرض كفاية ، مخائب به أهل

الحل في العقد من العلماء ووجوه الناس حتى يجاروا الإمام .

ودليل ذلك أن الصحابة لما اختلفوا في السيفة ، فمالت الأنصار : منا أمير ومنكم أمير ، دفعهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ، وقالوا : (إن العرب لا تدين إلا لهذا الخي من فريش) . ورووا في ذلك أخباراً ، فلو أن الإمامة واجبة لما ساعدت تلك الحجة والمناظرة عليها ولقال قائل : ليست بواجبة لآي فريش ولا في غيرهم .

وعلى الإمام أن يولي من تحتاج إليه الدولة في أمور عامة والخاصة من وزراء وقضاة وأمراء الجيوش وغير ذلك ، فإن أمر الدولة لا يصلح ولا يستقيم إلا بتولية هؤلاء وأمثالهم ، لأن ما وكل إلى الإمام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه إلا باستئابة .<sup>(٢)</sup>

٦ - والإمامة تعتقد من وجهين : أحدهما اختيار أهل العقد والحل ، والثاني بعهد الإمام من قبل .

وفيما يتعلق بشروط اختيار الإمام ومن يختاره وما تنتهي به الإمامة ومن يوليهم الإمام لمعاونته من وزراء وغيرهم وصيغ توليتهم تفصيلات

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص (١٨) ط دار الكتب العلمية ، ولطارد ص ٢٩

- بالنسبة القبي الالبائع نفسه (حاشية ص ٢٤/ ١١٩) .

(٢) الطبري ١/ ٢٢٠

اختصاص القاضي القاضي فمحتها<sup>(١)</sup> (مصطلح قضاء).

وشروط محلها (الإمامة الكبرى، وقضاء، ووزارة، وإعارة، إلخ).

٧- تولية الوزراء جانبة شرعا، فإن سيدنا موسى عليه السلام طلب من الله تعالى أن يجعل له وزيرا من أهله ﴿واجعل لي وزيرا من أهلي﴾<sup>(٢)</sup> فإذا كان ذلك جائزا في النبوة فهو في غيرها أولى ﴿فقال قد أوتيت سؤلك يا موسى﴾<sup>(٣)</sup> وتعين الوزراء لمساعدة الأمير لا بد منه، إذ أن الأمير لا يستطيع وحده مباشرة جميع الأمور.

والوزارة على قسمين: وزارة نفويش، ووزارة تنفيذ<sup>(٤)</sup>.

والتشكيل في مصطلح (وزارة).

الولايات الأخرى:

٩- على الإمام أن يولي في كل أمر من أمور الدولة من يقوم بها، لأن أمور الدولة لا تنفيم إلا إذا كان فيها من يقوم على مباشرتها.

قال أبو يعلى: وما يصدر عن الإمام من ولايات خلقه أربعة أقسام:

أحدها: من تكون ولايته عامة في الأعمال العامة، وهم الوزراء، لأنهم مستأبون في جميع النظرات من غير تخصيص.

الثاني: من تكون ولايته عامة في أعمال خاصة، وهم الأمراء للأقاليم والبلدان. لأن النظر فيها خصوا به من الأعمال عام في جميع الأمور.

الثالث: من تكون ولايته خاصة في الأعمال العامة، وهم مثل قاضي القضاة، ونقيب الخيوش، وحامي الخزائن، ومستوفي الخراج، وحامي الصدقات، لأن كل واحد منهم مقصور على نظر خاص في جميع الأعمال.

الرابع: من تكون ولايته خاصة في أعمال خاصة، وهم مثل قاضي بلد، أو إقليم، أو

(١) سورة طه/ ٢٩

(٢) سورة طه/ ٢٦

(٣) الأحكام السلطانية للباقردي ص ١٧

(٤) الأحكام السلطانية للباقردي ص ٢٦

(١) نهر في الحكم ١: ٨٠ دار الكتب العلمية، بيروت، وبعيد أحكام ص ٧

الشروع في النظر، احتمال أن يجري ذلك بحري النطق، واحتمال أن لا يجري، لأن الشروع في النظر فرخ لعقد الولاية فلم يتعقد به قبولها.<sup>(١)</sup> والكلام عن ذلك منشور في أبواب الجهاد والغضاء وغير ذلك.

ثانياً: التولية في البيع:  
الحكم التكليفي:

١١ - انفق الفقهاء على أن يبيع التولية جائز شرعاً، لأن شرائط البيع بجمعة فيه، وترتب عليه جميع أحكام كتحديد شفعة عفا عنها التضييع في العقد الأول، وبقاء الزوائد لعمولي - بكسر اللام - وغير ذلك، لأنه غلبك جديد، ولتواصل الناس به إلى يومنا هذا، ولأن من لا يمتد إلى التجارة يحتاج أن يعتمد على فعل انذكي المهتدي فيه،<sup>(٢)</sup> ولما أراد عليه الصلاة والسلام الهجرة وانتاع أنوبكر (رضي الله عنه) بعيرين، قال عليه الصلاة والسلام ولني أحدهما، فقال له هو لك بغير شيء، فقال عليه

من وفي حراجه، أو جابي صدقاته، أو حامي ثغره، أو نقيب جنده، لأن كل واحد منهم خاص النظر بخصوص العمل. ونكل واحد من هؤلاء السؤالا شروط تعقد بها ولايته ويصح معها نظره تنظر في مواضعها<sup>(٣)</sup>

الألفاظ التي تتمتع بها الولاية :

١٠ - والألفاظ التي تتمتع بها الولاية ضربان. صريح، وكتابة.

فالصريح أربعة ألفاظ وقد بينك، وفلذنت، واستخفنت، واستنتك، فإذا وجد أحد هذه الألفاظ انعقدت به ولاية الغضاء وغيرها من الولايات، ولا تحتاج معها إلى قرينة.

وأما الكتابة فقد قيل: إنها سبعة ألفاظ: وقد اعتمدت عليك، وعزلت عليك، ورددت إليك، وجعلت إليك، وفوضت إليك، وركلت إليك، وأمسدت إليك.

فإن اقتصرن بها قرينة صارت في حكم الصريح، نحو قوله: فانظر فيها وكنته إليك وحكم فيها اعتمدت به عليك.

فإن كان التقليد مشافهة فتقوله على الفور ففرضا، وإن كان مراسلة، أو مكتوبة، جاز أن يكون على التراخي.

فإن لم يوجد منه القيول لفظاً، لكن وجد منه

(١) الأحكام السلطانية ص ٦٤ ط دار الكتب العلمية.  
(٢) فتح القدير ٥/ ٢٥٣ ط يولاء، وتيسر الحقائق ١/ ٧٢ - ٧٦، والنبأ ٦/ ٤٨٦، والدمعوني ٣/ ١٤٨، وجواهر الإكليل ٢/ ٥٥، والشرح الصغير ٣/ ٢١٠، رضى المحتاج ٢/ ٧٦، وأسنن لطالب ٢/ ٩١، وهامية المحتاج ١/ ١٠٤، والروضة ٣/ ٥٢٥، والذهبي ١/ ٢٠٧، ومكشاف القناع ٣/ ٢٢٩.

(٣) الأحكام السلطانية ص ٦٨ ط دار الكتب العلمية

أما عند الحائض فتجوز التولية في البيع المبيع قبل القبض فيها عدا المكيل والموزون ونحوهما مما يحتاج في قبضه إلى كيل أو وزن.<sup>(١)</sup>

ما يشترط في بيع التولية :

١٣ - "الشرط الجمهوري بيع التولية أن يكون الثمن في البيع الأول معلوماً للمشتري الثاني لأن العلم بالثمن شرط في صحة البيع، ولأن بيع التولية يعتمد على أساس الثمن الأول، فإذا لم يعلم الثمن الأول فالبيع باطل إلا أن يعلم في المجلس ويرضى به، فلولم يعلم حتى افتقرى العاقدان عن المجلس بطل العقد لتعذر التمسك."<sup>(٢)</sup>

١٤ - وقال المالكية : إن من اشترى منفعة ثم ولاه شخصاً من ماله اشتراها له ، ولم يذكرها له ولا لعنه أودكر له أحدهما ، فإن ذلك جاز إذا كان على غير وجه الإكراه ، وأنه المحذور إذا رأى وعلم الثمن ، وسواء كان لثمن عينا ، أو عرضاً ، أو حيواناً ، وإن علم حيز التولية بأحد العوضين - الثمن أو الثمن - دون الآخر ثم علم بالآخر

انصالة والسلام : أما بغير شيء فلا ، فيجب القول بجوازها<sup>(٣)</sup>

ما نصح فيه التولية :

١٥ - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والمالكية إلى عدم جواز التولية في بيع الثمن الذي لم يقصص وجه لوجه كالباع المستقل.<sup>(٤)</sup>

وقال المالكية : تجوز التولية في الطعام قبل قبضه ، لا بدوي عن النبي ﷺ أنه قال : ممن ابتاع طعام فلا يبعه حتى يقبضه ويستوفيه ، إلا أن يشرك فيه أو يوليه أو يقبله<sup>(٥)</sup>

وشرطها قبل قبضه : استواء العتدين في قدر الثمن وأجله أو حلوله ويكون الثمن عينا .

(١) حديث : أن أبا عبد الله عليه الصلاة والسلام المحدثه وبيع أبو بكر رضي الله تعالى عنه بعيرين ، وأوده الزبلي في نصب الشراية (١/٣٩) ط المجلس العلمي ، بغير سند وقيل قريب ولم ينسب إلى كتاب معين ، ثم ذكر رواية البخاري واضح البخاري (٦/٢٣١ ط الشريعة) بلفظ قال أبو بكر : فخذ يا بني أنت يا رسول الله إحدى واحضني هاتين ، فإن رسول الله ﷺ بالثمن

(٢) الدائع ٥/٢٨٠ ، وابن عابدين ١٩٢/٣ ، والشرح الكبير للدردير ١٥٢/٢ ، وروضة الطالبين ٥/٢٤٥ ط مكتب الإسلامي ، ومعنى المحتاج ٢٦/٢

(٣) حديث : ممن شاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه ويستوفيه إلا أن يشرك فيه أو يوليه أو يقبله ، أخرجه عبد مرازق في المصنف ١٩٨/١ ط المجلس العلمي ، عن أربعة بر أبي عبد الله عن مرحلا

(١) الشرح الصغير ٣/٢١٠ - ١١٢ ، ولفظه السالك ٢/٢٥٠ ، والمهي ١٢٨/١

(٢) الب ٢/٢٢٠ ، وفتح القدير ٢٨٦/٥ ، ونجى المختار

٧٧/٢ ، ومعنى المحتاج ٢/٢٦٠ ، وروضة الطالبين

٥٢٥/٣ ، وكشاف الصغائر ٣/٢٢٩ ، والمهي ١/٢١٠ ،

والمنع ٥٢/٢

صرفها حتى أوباع دناءير ياراهم لا يجوز فيه التولية. لأنها في الذمة فلا يتصور فيه التولية، والمقبوض غير ما وجب بالعقد<sup>(١)</sup>

حكم الحياة في بيع التولية:

إذا ظهرت الحياة في التولية بإقرار البائع، أو بالبيعة، أو النكاح، عن اليمين، فإما أن يظهر في صفة الشئ أو في قدره.

١٨ - أ - فإن ظهرت الحياة في صفة الشئ: بأن اشترى شيئاً نسيته ثم باعته تولية على الشئ الأول ولم يبين أنه اشتراه نسيته ثم علم المشتري فله الخيار. عند الحنفية والمالكية والشافعية. إن شاء أخذ المبيع وإن شاء رده، لأن التولية عقد مبني على الأمانة، إذ أن المشتري اعتمد على مائة البائع في الإخبار عن الشئ الأول، فكانت صيانة البيع الثاني عن الحياة متروكة دلالة، فإذا لم تحقق الشرط ثبت إخبارهما في حالة عدم تحقق سلامة المبيع عن العيب.

وهذا إذا كان المبيع قائماً، وأما بعد الهلاك أو الاستهلاك فلا جبر له، بل يلزمه جميع الشئ حالا، لأن الرد تمحضر باطلاً أو غيره، فيسقط خياره، وعند أبي يوسف من الحنفية أنه يرد قيمة أهالك ويسترد كل الشئ كما قال فيها إذا استوفى ع. ر. ز. أو ما كان ع. ر. ج. ياد وعلم بعد الإنفاق، يرد مثل الزموم ويرجع بالجياذ، وقال

نكره البيع فله الخيار. لأن التولية من المعروف تلزم المولى - بالكسر - ولا تلزم المولى - الفتح - إلا بعد علمه بالتمن والتمن.

١٥ ب - اشترط المالكية أن يكون الشئ معيماً إن كانت التولية في الطعام قبل قبضه. وأما بعد بعد القبض أو في غير الطعام مطلقاً فتجوز وإن كان الشئ غير معين.<sup>(٢)</sup>

١٦ ج - يشترط أن يكون الشئ من المتليات والمكولات، والموزونات، والمعدنيات المتغيرة، سواء تم العقد مع البائع الأول أو مع غيره، فإن كان الشئ معالماً مثل له كالعرض، فلا يجوز التولية من ليس العرض في ملكه، لأن التولية بيع يمثل الشئ الأول، فإذا لم يكن الشئ الأول من جنسه كالدرعيات، والمعدونات المتفاوتة، فإما أن يقع البيع على عين ذلك العرض، وإما أن يقع على نسيته، وعنه ليست في ملكه، وقيمه مجهولة معروفة بالخبر والظن لاختلاف أهمل التفسير فيه، ولكن يجوز بيعه تولية من المعرض نفسه في ملكه. وبه.<sup>(٣)</sup>

١٧ د - واشترط الحنفية أن لا يكون البيع

(١) المحرشي ١٦١: ١٥، ومهـ سوفي ٦٥٨: ٣، والمدينة ٨٤: ٥ دار صادر بيروت، والشرح الصغير ٢١٠: ٣ ط دار المعارف بمصر.

(٢) المدافع ١٦٩: ٤، وقطع الغم ٢٥١: ٤، والشرح الصغير ١١١: ٣، روضة الطالبين ٥٢٥: ٢، ومنه المصنف

٧٦: ٢، والمجموع ٢: ٩، ركنات القناع ٣٢٩: ٣

(٣) تبين الخلاف ٨٤: ١



يحط قدر الخيانة ولا خير للمشتري ويلزم العقد بالثمن الباقى ، لأن الخيانة في بيع التولية تخرج العقد عن كونه تولية ، لأنها بيع بالثمن الأول من غير زيادة ولا نقصان ، فإذا ظهر النقصان في الثمن الأول ولو ثبت الخيار للمشتري خرج العقد عن كونه تولية وصار مبيعة ، وهذا إنشاء عقد جديد لم يترخصيا عليه وهو لا يجوز فيحط قدر الخيانة ويلزمه انعقد بالثمن الباقى .<sup>(١)</sup>

وقال المالكية : إن البائع إذا كذب على المشتري بأن زاد في ثمن السلعة على ما هو في الواقع سواء عمدا أو غير عمد والسلعة ذميمة ، فإن حط البائع الزائد فإنه يلزم للمشتري البيع وإن لم يحط فإن المشتري يجبر بين أن يرد السلعة ويأخذ ثمنه أو يأخذ بجميع الثمن الذي وقع به البيع .<sup>(٢)</sup>

وقال محمد من الخفية وهو مقابل الأظهر عند الشافعية : فالمشتري الثاني الخيار إن شاء أخذ المبيع بجميع الثمن وإن شاء رده على البائع ، لأن المشتري لم يرض بضرورة العقد إلا بالقدر الذي سماه عن الثمن فلا يلزم بدفعه ، وثبت له

أبو جعفر : فاختار للمشتري أن يقوم المبيع بتم حال وثمان مؤجل فراجع عليه بفضل ما بينها ليتعارف ، وهذا إذا كان الأجل مشروطا في العقد وكذا إن لم يكن مشروطا فيه ولكن معناه متعارف بينهم أن يؤخذ منه في كل جمعة قدر معلوم .<sup>(٣)</sup>

وقال الخنابلة : إن ظهر الثمن الذي أخبر به البائع المشتري مؤجلا وقد كتمه ، ثم عنم المشتري تأجيله انعقد المبيع بالثمن مؤجلا بالأجل الذي اشتراه البائع إليه ، ولا خيار للمشتري فلا يملك الفسخ . وحكي ابن المنذر عن أحمد أنه إن كان المبيع قائما كان له ذلك إلى الأجل يعني وإن شاء ففسخ ، وإن كان قد استهلك حبس المشتري بالثمن بقدر الأجل وهذا قول شريح ، لأنه كذلك وقع على البائع فيجب أن يكون للمشتري أحده بملك على صفته ، كما لو أخبر بزيادة على الثمن .<sup>(٤)</sup>

١٩ - ب - وإن ظهرت الخيانة في قدر الثمن في التولية بأن قل المشتري بثمنه ، ولو ثبت بها توثيق ثم تبين أنه كان اشتراه بثمنه ، مذهب الخنابلة والشافعية - في الأظهر - والحنابلة إلى أنه

(١) البدائع ٢٢٩/٢ ، والمبسوط ١٢/١٢٢ ، ومنه القدر ٢٥٠/٥ ، والبدائع ١٩٢/٦ ، وروضة الطالبين ٢٥٥/٣ ، ومنه المحتاج ٧٩/٢ ، وكشاف القناع ٢٣١/٣ ، والمبسوط ٢٠٩/٢

(٢) المحمدي ١٦٥/٣ ، والمحرمي ١٧٩/٥ ، والمصنفات لابن رشد ٩٤ ، والمواهب الفقهية ١٧٤

(٣) البدائع ٢٢٥/٤ ، وتبيين الحقائق ٥٨/٥ ، والمبسوط ١٢/١٢٢ والبدائع ١٩٤/٦ ، والمحرمي ١٧٩/٥ ، والمحرمي ١٥٩/٣ ، ومنه المحتاج ٧٩/٢ ، وكشاف القناع ٢٣١/٣ ، والمبسوط ٢٠٩/٢

ثم قال النووي: والأصح طرد الفولين  
السقوط وعدمه، فإن قلنا بالسقوط فلا خيار  
للمشتري، وإن قلنا بعدم السقوط فهل  
للمشتري الفسخ؟ وجهان: أحدهما: لا، كما  
لو علم العيب بعد تلف البيع، لكن يرجع بفقر  
التفاوت كما يرجع بأرض العيب،<sup>(١)</sup>

الخيار لغوات السلامة عن الحياة كما يثبت الخيار  
بعوت السلامة عن العيب إذا وجد البيع معيباً،  
ولو هلك المبيع في يد المشتري الثاني، أو  
استهلكه قبل رده أو حدث له ما يمنع الرد كعيب  
مثلاً نزع جميع الثمن عند الحنابلة، وفي  
الروايات الظاهرة عند الحنفية، لأنه مجرى خيار  
لا يقابله شيء من الثمن بخيار الرؤية  
والشرط.<sup>(٢)</sup>

وقال محمد بن الحسن: إنه يفسخ البيع على  
القيمة إن كانت أقل من الثمن حتى يندفع  
الضرر عن المشتري بناء على حاصله في مسألة  
التعالف بعد هلاك السلعة، إنه يفسخ بعد  
التعالف دفعا للضرر عن المشتري ويرد القيمة  
ويسترد الثمن كذا ههنا.<sup>(٣)</sup>

وعند المالكية، إن فنت السلعة خير  
المشتري بين دفع الثمن الصحيح أو القيمة ما لم  
تزد على الكذب.<sup>(٤)</sup>

أما عند الشافعية فقد قال النووي: إذا ظهر  
الحال بعد هلاك المبيع، فقطع الماردي بسقوط  
الزبادة، قلته في الروضة، ونقله صاحب  
المهذب والشاشي عن الأصحاب مطلقاً.

(١) فتح القدير ٥/٢٥٦، ٢٥٧، وتولية ١٩٤/٦، والنفى

٢٠٦/٩، وروضة الطالبين ٢/٢٥٥

(٢) فتح القدير ٥/٢٥٦، ٢٥٧، وتولية ١٩٤/٦

(٣) الدرر ٣/٥٣٢

(٤) روضة الطالبين ٣/٥٣٢

ب - لظن

٣ - الظن هو الاعتقاد الشراجع مع احتساب  
التقصي، ويستعمل أيضاً في اليقين والتشكك.  
والمعروف أن اليقين الظرف المرجوح مطلق  
وقيل: لظن أحد طرفي الشك بصفة  
الرجحان.

وقيل: الظن الخريف الزايج المطابق للواقع،  
والتوهم الظرف الزايج غير المطابق للواقع.<sup>(١)</sup>

ج - الشك :

١ - الشك هو التردد بين اليقين وبين بلا ترجيح  
لأحدهما على الآخر عند التشكك.

وقيل: شك ما استوى طرفاه، وهو التوقف  
بين الشكيتين لا يميل انقلب إلى أحدهما، فإذا  
ترجح أحدهما ولم يطرأ الآخر فهو يستقر  
اليقين.<sup>(٢)</sup>

د - اليقين :

٥ - اليقين في اللغة العلم الذي لا شك فيه.  
وفي الاصطلاح: اعتقاد الشيء بأنه كذا،  
مع نية أنه لا يمكن إلا كذا، مطابقاً للواقع  
غير ممكن الزوال.<sup>(٣)</sup>

## توهم

التعريف :

١ - التوهم في اللغة: الظن<sup>(١)</sup>

وفي الاصطلاح عرفه بعض الفقهاء بأنه:  
تجويز وجود الشيء في ذهن تجويزاً مرجوحاً.<sup>(٢)</sup>  
وقال بعضهم: التوهم تجزئ مجزئ الظنون،  
بتناول المدرك وغير المدرك.<sup>(٣)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التصور :

٢ - التصور هو حصول صورة الشيء في العقل.  
وإدراك الماهية من غير أن تحكم عليها بنفي أو  
إثبات<sup>(٤)</sup> والمرتبة بين التوهم والتصور أن  
تصور الشيء يكون مع العلم به، وتوهمه  
لا يكون مع العلم به، لأن التوهم من قبيل  
التجويز، والتجويز متنافي العلم.<sup>(٥)</sup>

(١) الصباح للنجاشي، ومبادئ الصحاح مادة: توهم.

(٢) نهاية المحتاج: ٢٦٥: ١ مطبوع في المطبع النجاشي، والأشياء

والظن لاين نجيم ص: ١٠٤

(٣) القروني في اللغة: ٩١

(٤) الترمذيات للنجاشي

(٥) القروني في اللغة: ٩١

(١) انصاف صفة للنجاشي والأشياء، والظن لاين نجيم ص: ١٠٤

دار طباعة القاهرة: ١٠٤

(٢) المبررات للنجاشي، ومبادئ المحتاج: ٢٦٥: ١، والأشياء

والظن لاين نجيم: ١٠٤

(٣) الترمذيات للنجاشي

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٦- لا خلاف بين الفقهاء في أن التوهم ما ينفي التصدم لا عبرة به في الأحكام. كما لا يثبت حكم شرعي استناداً على وهم، لا يجوز تأخير الشيء، الثالث بصورة قطعية بتوهم ظاري.

مثال ذلك: إذا توفي المفسر، نباح أماله ونقسم بين العرماء، وإن توهم أنه ربها ظهر غريم أحريديد، لأنه لا عبرة للتوهم.<sup>(١)</sup>

وكما إذا ظن براءة الذمة من صلاة، وتوهم شغلها بها فلا قضاء عليه. إذ لا عبرة للتوهم.<sup>(٢)</sup>

ويذكر التوهم ويراد به ما يقابل اليقين كما ذكره بعض فقهاء الشافعية بقوهم:

«فإن يظن السافر فقد له نيم بلا طلب، وإن توهمه (أي وقع في وهم: أي ذهنه، بأن حور وجود ذلك خويراً ترجحاً وهو الظن، أو مرجوحاً وهو التوهم، أو مستورياً وهو الشك) طلبه.»<sup>(٣)</sup>

وقد يعمل بالتوهم في حال شغل الذمة وتوهم برائتها، وهي لا تقرأ إلا بتعيين كما ذكره بعض فقهاء المالكية بقولهم: «إذا ظن براءة الذمة من»

صلاة، وتوهم شغلها بها. فلا قضاء عليه. بخلاف من ظن تمام صلاته. وتوهم بقاء ركعة منها فيه يجب عليه العمل بالتوهم.<sup>(٤)</sup>

وتكلم الفقهاء عن قاعدة «لا عبرة بالظن البين خطؤه»<sup>(٥)</sup> وقاعدة «لا عبرة بالتوهم»<sup>(٦)</sup> وفرعوا عليها مسائل كثيرة تختلف حكمها باختلاف المواضع، ولا يمكن حصرها في مقام واحد فيرجع إلى مظانها في كل مذهب.

قال صاحب نثر الحكماء شرح بحجة الأحكام عند قاعدة (لا عبرة للتوهم) مائتة:

يفهم منها أنه لا يثبت حكم شرعي استناداً على وهم لا يجوز تأخير الشيء المثابت بصورة قطعية بتوهم ظاري.

مثال ذلك: إذا توفي المفسر نباح أماله ونقسم بين العرماء وإن توهم أنه ربها ظهر غريم

(١) حاشية الدسوقي ١/ ٢٦٤، ٢٦٥

(٢) مجلة الأحكام العدلية ج (٢٢)، ودرر الحكماء شرح بحجة الأحكام م مكتبة المصنف ١/ ١١٠، والأشواق والنظائر لأمن تدم ١/ ١٩٣ ط دار الطبايع العباسية. وقواعد الأحكام ١/ ٢٣، والأشواق والنظائر للدسوقي ١/ ٢٥٧ ط دار الكتب العلمية، والنظائر للقواعد للرحماني ١/ ٢٣٣، والقواعد لأمن رحبي ١/ ١١٠، ط دار المصنف. ونيل المارغب ١/ ٩١، ومكتشف الغنى ١/ ١٦٧، ١٦٨، والشمسي ١/ ١٦٧، ١٦٨

(٣) مجلة الأحكام العدلية ١/ ٢٤١ ودرر الحكماء شرح بحجة الأحكام ١/ ٩٤، وكرواء الأحكام ١/ ٢٣، والمنسرح المصنف ١/ ٨٦، ٢٣٠، ٢٦٤، ٢٧٧. وكذلك فتاوى ١/ ١٦٧، ١٦٨

(٤) درر الحكماء شرح بحجة الأحكام العدلية ١/ ٢٥، ومجلة الأحكام العدلية ١/ ٢٤١

(٥) حاشية الدسوقي ١/ ٢٦٤، ٢٦٥  
(٦) مائة فتاوى ١/ ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤

## تيامن

التعريف :

١ - تيامن مصدر تيامن إذا أخذ ذات اليمين،  
ومثله من .

وتيمنت به مثل تبركت وربما ومعنى

ولا يخرج معناه في الاصطلاح عن أصل  
الغنى الغنوى فالتيامن اليمين في  
الوصوء واللبس، ومعنى الماء . . الخ ومثله  
التيمن قال ابن منظور: التيسن . الأثمنة . في  
الأفعال بالية اليمين . والرجل اليمينى والجانب  
الأيمن<sup>(١)</sup>

الحكم التكليفي .

٢ - التيامن سنة حدث عائشة رضي الله عنها  
وكان رسول الله ﷺ يمجسه التيمن في شأنه كله  
في ظهوره ورجله وتيمنه .<sup>(٢)</sup> ويشير ذلك فيما  
بأني :

أحر حديد، والواجب محفظة على حقوق ذلك  
الدين لمجهول، ألا تقسم، ولكن لأه  
لا عشار له وهم غم الآه وال على العراء،  
ومنى ظهور غريم حديد بأخذ حقه منهم حسب  
الأصول المشروعة.

كذا إذا بيعت دار وكان لها جيران لكل حق  
الشفعة أحدهما غائب فادعى الشفع احاضر  
الشفعة فيها بحكم له بذلك، ولا يجوز إرجاء  
الحكم بداعي أن الغائب ربما طلب الشفعة في  
الدار المذكورة . كذلك إذا كان لدار شخص  
نافقة على أخرى لجاره تزيد على طول الإنسان  
فجاء الجار طالباً سد ثلث النافقة بداعي أنه من  
الممكن أن يأتي صاحب النافقة بسلم ويشرف  
على مفر النساء فلا ينفق لطلبه . وكذا  
لا ينفق لطلبه فيما له وضع جاره في غرفة محروقة  
له بيتاً وطلب رفعه بداعي إنه من المحتمل أن  
تعلق به النار فتحترق داره.

كذا: إذا جرح شخص أحر ثم شفى  
المجروح من جرحه تماماً وعاش مدة ثم توفي  
فادعى ورثته بأنه من الجائز أن يكون والدهم  
مات بتأثير الجرح فلا تسمع دعواهم.<sup>(٣)</sup>



(١) الصلاح للصومري، والصلاح لسير، وعريد، الخ  
لرب الأصهارى وابن الحرم . (سن)

(٢) حديث . وكان رسول الله ﷺ يمجسه التيمن .  
أخرجه سحارن، النسخ ٤٣٣، ط الطبعة، وسلم  
(٢٢٦) ط المعين

(٣) رد الحكم شرح مجلة أحكام ١٥٦١

في مسح الخفين والجوربين لحديث عائشة السابق.<sup>(١)</sup>

التيمم :

٦ - تقديم تيممين على البسار في التيمم سنة .  
 فيمسح يده اليمنى قبل اليد اليسرى لقوله ﷺ  
 فيما رواه عمار بن ياسر رضي الله عنهما قال :  
 بعثني رسول الله ﷺ في حاجة فأجبت فلم أجد  
 الماء فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة ، ثم  
 أتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فقال : إنما كان  
 يكفيك أن تقول بيدك هكذا ، حتى قال ثم  
 صرب يشاله على يمينه ، وبيمينه على  
 شماله .<sup>(٢)</sup>

دخول المسجد :

٧ - يستحب التيامن عند دخول المسجد  
 واليت . وعند الخروج من الخلاء ، لما روي عن  
 أنس رضي الله عنه أنه قال : « من السنة إذا  
 دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى ، وإذا  
 خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى »<sup>(٣)</sup> فيقدم

(١) التمهيد ص ٢٢/١ ، ومعجم المحتاج ٦٧/١ ، والتميز لابن  
 كدام ٢٩٨/١

(٢) حبل السلام ١٩٧/١ ، وندائع الصنائع ٤٦/١ ، ومعجم  
 المحتاج ١٠٠/١ ، والمعجم لابن كدام ١٥٤/١ ، والمفاتيح  
 الفقهية ص ٤٩ وحديث : « إنما كان يكفيك أن تقول بديك  
 هكذا ، فترجبه فيخلوي القميص » ٣٥٦/١ ط السفين

(٣) حديث ١٠٠ من السنة إذا دخلت المسجد أن .

المغسل :

٣ - تقديم الشق الأيمن على الشق الأيسر في  
 الأغسال المفروضة والمنونة من حديث عائشة  
 السابق . فيمسح الشق الأيسر المقبل منه  
 والمدمر ، ثم الأيسر كذلك .<sup>(١)</sup>

الوضوء :

٤ - التيامن في الوضوء سنة . من خلفها فانه  
 الفضل وتم وضوءه . فيغسل يده اليمنى قبل  
 اليد اليسرى ، والرجل اليمنى قبل الرجل  
 اليسرى ، لتأسي بالنبي ﷺ حيث كان يغسل  
 ذلك في وضوئه على الدوام .<sup>(٢)</sup>

ولقوله ﷺ : « إذا توضأتم فابعدوا  
 بيمينكم »<sup>(٣)</sup>

مسح الخفين :

٥ - الأفضل تقديم الرجل اليمنى على اليسرى

(١) ندائع الصنائع ٢٤/١ ، والقوانين الفقهية ص ٣٦ ، ومعجم  
 المحتاج ٧٤/١ ، والمعجم لابن كدام ٢٩٧/١

(٢) حديث : « كان النبي ﷺ يغسل ذلك في وضوئه . . . »  
 ذلك في حديث أبي هريرة في صحيح مسلم ٢١٦/١ ط  
 الخليل

(٣) ندائع الصنائع ٢٢/١ ، والقوانين الفقهية ص ٢٨ ، ومعجم  
 المحتاج ٩٠/١ وحديث : « إذا توضأتم فابعدوا بيمينكم »  
 أخرجه ابن ماجه ١٥١/١ ط الحلي . وقال ابن دقيق  
 العيد : هو حقيق بأن يصح . المطبوع لابن حجر ٨٨/١  
 ط شركة المطبعة الفتية .

### الصلاة

٩. يس للصلي التيسار عند التسليم في آخر انصلاء فيبدأ بالانحناء إلى جهة يمينه. <sup>(١)</sup> إذا روي عن النبي ﷺ أنه «كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الأيمن وعن ياره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الأيسر». <sup>(٢)</sup>

ويستحب أيضا الوقوف عن يمين الإمام إذا كان مفردا مع الإمام. <sup>(٣)</sup>

الحديث من عن أبي رضى الله عنها قال: «صليت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فقامت عن ياره فأتته رسول الله ﷺ برأسه من ورى واجمعت عن يمينه». <sup>(٤)</sup>

قالوا والله، لا يؤوم الواحد عن يسر الإمام أدناه الإمام إلى اليمين.  
ووصحح الحاشية بأنه لو اكمل ركعة من

رجله اليمنى عند دخول المسجد وليست. وعند الخروج من الخلا، يؤخر رجله اليسرى. <sup>(٥)</sup>  
اللباس :

٨. يستحب الابتداء باليمين في اللباس، فيدخل كفه الأيمن قبل الأيسر في س الخبة والاقميص ويغريهما، ويدخل رجلاه اليمنى قبل اليسرى في س العراويل، والتمش، والأحفاف، وأشباهها. <sup>(٦)</sup> الحذيت عاتشة رضي الله عنها المسافر.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا تمحل أحدكم فيبدأ باليمين، وإذا انزع فليبدأ باليسار لتكن اليمين أوجه تمحل وانزعها تنزع». <sup>(٧)</sup>

وعن حفصة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ «كان يجعل يمينه لقطاعه وشرايه وشياه، ويجعل شمله لآسوي تلك». <sup>(٨)</sup>

١. تبدأ امرحلك اليسرى إذا خرجت فاستأ برحلك اليسرى. ١. أخرجه أحكام ٩١٨/٩. ه دائرة المعارف العثمانية وصححه والله الذي

١٩: السد التاسع ٢٢/١، ومضى المحتاج ٣٩/١، ومضى لآمن قداسة ١٦٨/١

١٩: التواريخ هفتية ص ٩٢٣

٣. حديث: «إذا تمحل أحدكم فليبدأ باليمين وإذا انزع فليبدأ باليسار» أخرجه الحارثي والفتح ٣١١/٩. ه السبعة

(٤) حديث: «كان يجعل يمينه لقطاعه». أخرجه ترمذ وأبو حنيفة ٣٢/١ للحق بن عمار بن عبيد بن عمار من حديث حفصة بنت عمر رضي الله عنها وحده الترمذى كمر في فضل القدير ٢٢٤/١٥١

(١) حاشية امرعاصد ٢٢٩/٩. والمقارن الفقهية ص ٢١. ومضى المحتاج ١٧٧/٩، ومضى لآمن قداسة ٥٥٦/٩  
(٢) حديث: «كان يسلم عن يمينه». أخرجه التيسار ٢٢/٣ ط المكتبة الحجازية من حديث عبد الله بن مسعود  
ويعمل ابن مسعود عن العمل أنه يصحح والتيسار ٢٧٠/١ ط شركة الطاعة العبة المتحدة  
(٣) بدائع الصنائع ١٢٨/١، ومضى المحتاج ٢٦٦/٩، واللويس الفقهية ص ٧١، والمضى لآمن قداسة ٢٦١/٩  
(٤) حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه «صليت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة» أخرجه الحارثي والفتح ٢١٩/٩ ط السبعة

وَمَا فِيهِ مِنْ مَقْرَدٍ الشَّيْطَانِ عَنْهُ فَرَّقَ بَيْنَهُ عِنْدَ صِهْبِ  
الْإِيمَانِ كَمَا وَرَدَ فِي آخِرِ <sup>(١٢)</sup>

فَصَا الْجَبِي :

١١ - يستحب تقديم غسل الجانب الأيمن من  
اليمنى على الجانب الأيسر، فيحصل شدة الأيمن  
من يلى القف والخمير إلى القدم، ثم يحرقه إلى  
شدة الأيسر، فغسل شدة الأيسر كذلك.

خبر است ثم عطية رضي الله عنها وأن  
البي ٢٥٥ قال من أبي غنل ابنه زيد  
رضي الله عنها إحدان عيانهما ومواضع الوصية  
صلى الله عليه وسلم

خصائص القنطرة .

١٢ - بتحديد تضخيم البصير في الشبكات فيبدأ بحساب القيم الثلاثين فقط ، الأخرى ، ويسبب

(١) : قضية المبدأ : ١٩٧١، ومعنى المبدأ : ١٩٧١

(٦) بحر إصهار الشيطان هذا سماع الأذن ثم ترجمه الحارثي من  
هذا ك ابن عربي يسمط أنه وسوء له ٢٢٢ قاله إذا نودي  
بالمسيلة أصر الشيطان وبه سمع حتى لا يسمع القائلين -  
البحر ٨٤٠ م - م السلفاء وسلم ٢٩٨١ م

المجلس

(٣) : «مناجاة الصالحين» ٢٠١٩، و«سراج الأديب» مع عبد المنير  
المنصور، ص ١٠١، والطبع لأول مرة في سنة ١٤٢٨ هـ، والقوانين  
عقيدة ص ٩٥.

٢٤: حديث، رویداتی مستند و مراجع ابرو، بها، شرحه  
البحر دوی: ج ١ ص ١٣٠، ط مطبعة المصطفیٰ، ١٩٧٦ -  
ط ١ عام.

الصلوة وفرضها على الأئمة مع خلوها من  
بعض صلواته كصلوة الأئمة على الأئمة ثم  
الصلوة إلى بيته قبل إتمام الركعة صحب  
صلواته.

وينبغي أن يكون من بين أهدافنا إذا كنا  
نريد أن نكون ناجحين في العمل، أن نأخذ  
حرف رسول الله ﷺ (حيث أن ذكره عن بيته  
صلى الله عليه وآله وسلم) <sup>1</sup>

و—جب التمسك في جميعه المسجد إذا كان  
يصلى منفرد .

1234

١٠- بعد الفريضة في الأذان للصلاة بالإقامة  
 إلى ربك عند الخيعة الأولى وهي: وحى على  
 الصلاة، ثم إلى المنار عند قوله: وحى على  
 الصلاة - ولعل هذا ليدل على أنه عليه السلام

وتقدم الأذن اليسرى على اليمنى ع 1  
الأذان في نفس الما وقد يؤذن في أذنه اليمنى ولا  
ثم يضع في أذنه اليسرى، وذلك ليس ذكر الله

١٦٠ فصل الثامن

١٣٩٠ هـ

١٧ = د. ب. الحارثي، *أشواق*، ص ١٢١، رقم ١٢١.

المراجعون: المصنف، ١٩٨٠، وروبي الحاج، ١٣٦٠ هـ، والمضي  
لأمر، ١٤٧٠ هـ.



لايمان ثم لايسر، ثم جعل يعطيه انيس<sup>(١)</sup>.  
وفي رواية<sup>(٢)</sup>: فلما رآه اخبره وجعل يسكه  
بحلق<sup>(٣)</sup>، ولول الحلاق تحت الأيسر محلاة<sup>(٤)</sup>، ثم دعا  
أبا طلحة الأصبهاني ونسي الله عنه فأعطاه إياه،  
ثم باواه انشرو الأسمع فقال: احتلق<sup>(٥)</sup>، وحلقه،  
وأعطاه أنا طلحة فقال: اقمه بين الناس<sup>(٦)</sup>.  
وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن الحنوف  
على معنى الحائق وهو شق رأس الحلق  
الأيسر<sup>(٧)</sup>.

#### إدارة الإناء :

١٤ - يس إدارة الإناء على الأيسر فالأيمن بعد  
المشاي، بانسرب إذا كان عنده جلساء حرون  
وأرد أن يعم عليهم ورد كان من على يساره  
أفضل من الذي على يمينه لما روي عن أنس  
رضي الله عنه<sup>(٨)</sup>، وأن رسول الله ﷺ أتى بلن قد  
شيب بها<sup>(٩)</sup>، وعن يمينه أعمرابي<sup>(١٠)</sup>، ومن يمينه  
أبو بكر رضي الله عنه، فشرب فقال عمر رضي  
الله عنه<sup>(١١)</sup> : أعط أبا بكر يا رسول الله فأعطى  
الأعمرابي الذي عن يمينه ثم قال : الأيمن  
فالأيسر<sup>(١٢)</sup>.

المواثيق هذه اليمين لا اليسرى<sup>(١٣)</sup> أخذت  
وكان النبي ﷺ يحب اليمين في شأه قله في  
تعبه<sup>(١٤)</sup>، وترجله وتعبه ومواثيقه<sup>(١٥)</sup>.

وسحب النيمان في تغليم الأظفار فيقدم  
تغليم أظفار اليد اليمنى على تغليم أظفار اليد  
اليسرى، وأظفار الرجل اليمنى على تقديم  
أظفار الرجل اليسرى<sup>(١٦)</sup>.

#### الحلق :

١٣ - سحبت النيمان في حلق الرأس في قدم  
الشق الأيمن على الشق الأيسر، ولكنهم  
اختلفوا هل العبرة بيمين المحلق أو بيمين  
الخالق؟

فذهب الجمهور إلى أنه العبرة بيمين  
المحلق فيبدأ بشق رأسه الأيسر ثم الشق  
الأيسر<sup>(١٧)</sup>.

وذلل إلى الجمهور في ذلك ما رواه أنس بن  
مالك رضي الله عنه<sup>(١٨)</sup> : قال رسول الله ﷺ أتى  
منى فأنى جمره فمعه<sup>(١٩)</sup>، ثم أتى منزله على  
ينحر، ثم قال للحلاق : دحذه وأشأ إلى جانه

(١) معي المحتاج ٥٥/١، والمفني لاص فدامة ٩٦/٢.

(٢) حديث، وكذا رسول الله ﷺ يعجبه الضمير<sup>(١)</sup>، وبين  
الحرجة فدا ٩.

(٣) نسخة المساح بشرح النجاشي ١٧٦/٢، ومنه المحتاج

(٤) ٢٩٩/١، والمفني لأين فدامة ٨٥/١٠.

(٥) المفني لأين فدامة ١٣١/٢، والمفني مفتوح ص ١٢٩.

ومعني المحتاج ٥٠٢.

(٦) حديث، وأن رسول الله ﷺ أتى منى فأنس  
أخبره، أخرجه مسلم (٩١٧/٢) ط الخلفي.

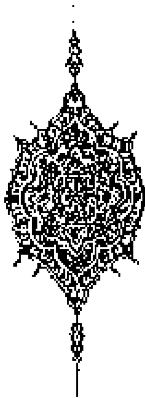
(٧) حديث، ونسبه ابن النجاشي، أخرجه مسلم (٩١٨/٢) ط  
الخلفي.

(٨) حاشية على عاصم ٢٨٩/٢.

(٩) حديث، الأيسر الأيمن، أخرجه أحمد (١١٠/٣).

وعنه رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن وقُل: وذكر نحوه: وفيه: واجعلهن آخر ما تقول. (١)

وهناك أمور يسمن فعلها باليمين دون اليسار إلا لتضروء، منها: استلام الحجر الأسود، ورمي الجمار، والمصافحة، والأكل والشرب وتفصيل كل ذلك في مواضع. (٢)



وحدث سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الأشباح، فقال للغلام: أتأذن لي أن أعطي هؤلاء؟ فقال الغلام: والله يا رسول الله لا أفتر بنصيبي منك أحداً. فله رسول الله ﷺ في يده. (٣)

وهذا الغلام هو عبدالله بن عباس رضي الله عنهما. (٤)

### النوم:

١٥ - يستحب النوم على الشق الأيمن لثبوت ذلك عن النبي ﷺ لما روي عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه نام على شقه الأيمن ثم قال: اللهم أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك، وغضضت أمري إليك، وألجأت ظهري رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك. أمت بكتابك الذي أنزلت وبينك الذي أرسلت. (٥)

١ - ط البنية وأصح في البخاري (الفتح ٨٦/١٠ - ط السفة).

(١) حديث سهل بن سعد، وأتخذ في أن أعطي هؤلاء، أخرجه البخاري (الفتح ٨٦/١٠ - ط السفة).

(٢) دليل المفصلين شرح وياض لطاهر ١/٢٩٩، وسجل للسلام ٢٥٩.

(٣) حديث سهل، كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه، أخرجه البخاري (الفتح ١١٥/١١ - ط السفة).

(٤) حديث السراء، وإذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك،

أخرجه البخاري (الفتح ١٠٩/١١ - ط السفة).

(٥) الفوائد العلية ص ١٤٤، ومضى المصحح ٢٥٠/٢.

للعود إلى العمل الصالح . وفي صحيح مسلم  
«تيسروا للقتال»<sup>(١)</sup> أي تهيأوا له وتأهبوا .

ومعنى التيسير في الاصطلاح الفقهي موافق  
لعناه اللغوي .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التخفيف :

٢ - التخفيف لغة ضد الثقل ، سواء أكان  
حسيًا أم معنويًا ، والخفة ضد الثقل ، ومنه قوله  
تعالى : ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾<sup>(٢)</sup> أي : قلت  
أعماله الصالحة حتى رجحت عليها سيئاته .  
والخفة خفة الوزن وخفة الحال .<sup>(٣)</sup>

والتكليف الخفيف هو الذي يسهل أدائه ،  
والثقل هو الذي يشق أدائه ، كالجهد .

والتخفيف في الاصطلاح رفع مشقة الحكم  
الشعري بنسخ ، أو تسهيل ، أو إزالة بعضه أو  
نحو ذلك<sup>(٤)</sup> أي إن كان فيه في الأصل حرج أو  
مشقة .

فالتخفيف أخص من التيسير إذ هو تيسير  
ما كان فيه عسر في الأصل ، ولا يدخل فيه ما كان  
في الأصل ميسرًا .

## تيسير

التعريف :

١ - التيسير لغة مصدر ييسر ، يقال : ييسر الأمر إذا  
سهله ولم يمسره ولم يشق على غيره أو نفسه فيه .  
وفي التنزيل ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ  
مَدْكُرٍ﴾<sup>(١)</sup> أي سهلناه وجعلنا الانعاض به  
ميسرًا .

وفي الحديث «يسروا ولا تمسروا وبشروا ولا  
تفروا»<sup>(٢)</sup> وهو ميسر ، واليسر في اللغة التلين  
والانقياد ، ويقال : ييسر فلان فلانًا إذا لاينه ،  
وتيسرت البلاد إذا أخصبت ، واليسر والميسرة  
الغنى ، وكذلك اليسار<sup>(٣)</sup> ومنه قوله تعالى :  
﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> .

ومن معاني التيسير في اللغة التهيئة ، ومنه  
قوله تعالى : ﴿فَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾<sup>(٥)</sup> أي نهيئه

(١) سورة القمر / ٥١

(٢) حديث : «يسروا ولا تمسروا وبشروا ولا تفروا» أخرجه  
البخاري (فتح هبلي / ١/ ١٦٢ - ط السلفية) ، ومسلم  
(٣/ ١٢٥٩ - ط عيسى الحلبي) .

(٣) لسان العرب .

(٤) سورة البقرة / ٢٨٠

(٥) سورة الليل / ٧

(١) حديث : «يسروا للقتال» أخرجه مسلم (١/ ١٢٥ -

ط . عيسى الحلبي)

(٢) سورة القارعة / ٨

(٣) لسان العرب

(٤) زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ٦٠ / ٣ عند قوله

نصالي فيسره الله أن يخفف عنكم ، بيروت ، مكتبة

الإسلامي ١٣٨١ هـ

وليس رخصة على التعريف الثاني، إلا أن يكون مجازاً. وكذا مانسوخ عنا من الأصار والأغلال التي كانت على من قبلنا رخصة على الأول، لا على الثاني، لأن التحريم لم يبق علينا.<sup>(١)</sup>

#### جـ - التوسعة :

٤ - التوسعة مصدر وسع، أي صبر الشيء، واسمع، والسعة ضد الضيق، والسعة اتقنى والرفاهية. ووسع الله على فلان: أغناه ورفقه، ووسع فلان على أهله: اتفق عليهم عن سعة، أي بما يزيد عن قدر الحاجة.<sup>(٢)</sup>

فالتوسعة من التيسير، بل هي أعلى التيسير.

#### د - رفع الحرج :

٥ - الحرج لغة: الضيق وما لا يخرج له، وقال بعضهم: هو أضيّق الضيق. مثل ابن عباس عن الحرج، فذعا رجلا من هذيل فقال له: ما الحرج فيكم؟ فقال: الحرجة من الشجر مالا يخرج له. فقال ابن عباس: هو ذلك. الحرج مالا يخرج له.<sup>(٣)</sup>

(١) المصباح الميسر، مسلم الشيبان ١/١١٦-١١٨، والمصنف باب ١/٦٨. الفاهرة، مطبعة بولاق.

(٢) لسان العرب مادة: وسع.

(٣) اللوائح للشاطبي بتعليق الشيخ عبد الله مرزوق ١/١٥٩، الفاهرة، المكتبة التجارية، ١٩٥٥م.

#### ب - الترخيص :

٣ - الترخيص لغة التيسير والتسهيل. والاسم الرخصة. ويقال: رخص له في الأمر، وأرخص له فيه: إذا أذن له فيه بعد النهي عنه، ومنه الحديث: «وأرخص في السلم»<sup>(١)</sup> أي أذن فيه. وأصله في اللغة من الرخصة، وهي في النبات هشاشته ولينه، وفي المرأة نعومة بشرتها وليونتها. ومنه الرخص لا مخفاض السعر، ضد الغلاء، لما في الرخص من السهولة، وفي الغلاء من الشدة.

والترخيص في الاصطلاح أن يجعل في الأمر سهولة. والرخصة تستعمل باصطلاحين:

الأول: الحكم النازل باليسر بعد العسر لعذر من الأعذار

والثاني: وهو أخص من الأول: ما استيج مع قيام المحرم. فالإذن في السلم مع انعدام البيع رخصة من بيع المعدوم على التعريف الأول،

(١) حديث: «وأرخص في السلم» قال الترمذي حديث النبي عن بيع ما ليس عند الإنسان لمخرجه أصحاب السنن. قال رسول الله ﷺ: «لا يبل سلف ويبيع، ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك». قال الترمذي: حديث حسن صحيح... وقما عرضنا في السلم، فخرج الأئمة الستة في بيعهم. من ابن عباس قال: قدم النبي ﷺ وأسلم ينتظرون في التمر الستين والثلاث، فقال: من أسلف في شيء فليسلم في كبل معلوم، ووزن معلوم إلى أجل معلوم. تعب طرية (١/١٥ - ١٦ ط المجلس الأعلى).

و- التشديد والتخفيف :

٧ - التشديد والتخفيف ضد التخفيف، وأصل التشديد في اللغة من شد الحبل، والشدّة الصلابة والقوّة (١)

حكم التيسير :

٨ - البر والتفاء الحرج صفتان أساسيتان في دين الإسلام وشرعيته . والتيسير مقصد أساسي من مقاصد الشريعة الإسلامية . ويدل على هذا الأصل آيات كثيرة في كتاب الله تعالى ، وأحاديث نبوية صحيحة ، وأجمعت الأمة عليه :

فمن القرآن قوله تعالى : ﴿ هو اجتنابكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم ﴾ (٢) قال ابن عباس : إسماء ذلك سعة الإسلام وما جعل الله به من التوبة والكفارات . ومنه قوله تعالى : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ (٣) ونورته ﴿ يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان نحيفاً ﴾ (٤) .

ومن السنة قول النبي ﷺ : « بعثت بالحنيفية السمحة » (٥) أي السهلة اللينة ، وقوله : « إن هذا

وفي الاصطلاح : الحرج ما فيه مشقة فوق المعتاد » (٦)

ورفع الحرج : إزالة ما في التكليف المشاق من المشقة برفع التكليف من أصله ، أو بتخفيفه ، أو بالتيسير فيه ، أو بأن يجعل له مخرج ، كرفع الحرج في اليمين بإباحة الخنثى معها مع التكفير عنها أو بنحو ذلك من الوسائل

فرفع الحرج لا يكون إلا بعد الشدّة ، خلافاً للتيسير .

هـ - التوسط :

٩ - التوسط في الأمر أن لا يذهب فيه إلى أحد طرفيه . والتوسط في الشريعة من هذا الباب . فلا غلو فيها ولا تقصير ، ولكن هي وسط بينهما والتوسط في الأحكام الشرعية أنها لا تقل إلى جانب الإفراط والتشديد على العباد ، ولا إلى جانب التيسير الشديد الذي يصل إلى حد التحلل من الأحكام . وهذا هو الغالب على أحكام الشريعة . فالتوسط نوع من التيسير ، وليس مقابلاً له ، إذ الذي يقابل التيسير التشديد والتشديد ، أما التوسط ففيه اليسر لأنه ليس فيه مشقة خارجة عن المعتاد ، ومثاله يسر الصلاة والصوم ، إذ فيها مشقة ، ولكنها معتادة . (٧)

(١) كتاب العرب مادة : شد ، ودخل .

(٢) سورة الحج (٥٨)

(٣) سورة البقرة : ١٨٥

(٤) سورة الصافات : ٢٨

(٥) حديث : « بعثت بالحنيفية السمحة » أخرجه أحمد

(٦) ١٠٦٦ : ٢ - ٢٦٦ : ١ ط مكتب الإسلامي ، والطبراني في التيسير

(٧) الموافقات ٢ : ٢٥٩

(٨) الموافقات ٢ : ١٦٣ و ٢٥٩ / ١ و ٢٦٠

١ - نيسير محرفة الشريعة والعلم بها وسهولة إدراك أحكامها ومرواها.

٢ - نيسير التكاليف الشرعية من حيث سهولة تنفيذها والعمل بها.

٣ - أمر الشريعة للمكلفين نائب ير على أنفسهم وعلى غيرهم.

### النوع الأول: نيسير العلم بالشريعة:

١٠ - افترضت حكمة الله تعالى أن حل هذه الشريعة الإسلامية - أول ما حلها - نوماً أمين، لم يكن لهم معرفة بكتب الأقدمين ولا يعلمهم من العلوم الكونية، والمنطق، والرياضيات، وغيرها، ولا من العلوم الدينية، بل كانوا ياتون فرساً من الفطرة، وأرسل الله إليهم رسولا أميناً يكتب كتاباً، ولم يخطه بيمينه، ولا عرف أن يقرأ شيئاً مما كتبه الكتابيون. قال الله تعالى: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كنتم من قبل لفي ضلال مبين﴾<sup>(١)</sup> وقال: ﴿وما كنت تتلون من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذ لا تكتب الباطلون﴾<sup>(٢)</sup> ثم إن الله عز وجل أراد أن يكون هذه الشريعة المباركة حاتمة الشرائع،

لئلا يبدل، ولأن يشاد الذين أخذوا إلا عنده<sup>(٣)</sup> وقوله: ﴿إن خير دينكم أيسره﴾، إن خير دينكم أيسره<sup>(٤)</sup>.

وقوله: ﴿إن الله شرع هذا الدين فجعله سهلاً سهلاً واسعاً ولم يجعله ضيقاً﴾<sup>(٥)</sup>.

ويستأنس لذلك بما روي عن الصحابة والشاميين في هذا الباب، قول بن مسعود: ﴿ياكم والنطس، إيساكم والتنسيق، وعليكم بالعتيق﴾ أي: الأسر القديم، أي: الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه.

وقيل إبراهيم النخعي: ﴿إذ تخالطكم أمران فظن أن أحدهما إلى الله أيسرهما﴾.

### أنواع اليسر في الشريعة:

٩ - يسر الشريعة على ثلاثة أنواع:

١ - (٧٧/٥) ط. سوسن المصري) من حديث أبي فسانة وأحمد (١٦٨/٩٩) ط. المكتب الإسلامي) من حديث عائشة قال البخاري في الفوائد (ج ٢٩) ط. دار الكتاب العربي بعد أن مراد أحمد. ومسنده حسن.

(٢) حديث (١٠٤٤) ط. هذا الحديث يسر. ولم يشاد الذين أخذوا إلا عليه. أخرجه البخاري (جمع تباري ٩٣/١) ط. السلفية.

(٣) حديث (١٠٤٤) ط. خير دينكم أيسره. أخرجه أحمد (٣٣٨/٣) ط. المكتب الإسلامي. قال الحنفى: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح بخلافه. وقد وثقه ابن حبان (جمع الروايات ٣٠٨/٥) ط. دار الكتاب العربي.

(٤) حديث (١٠٤٤) ط. إن الله شرع هذا الدين فجعله سهلاً واسعاً. لم يشر عليه في المصادر الحديثة التي بين أيدينا.

(١) سورة النجم ١٠٤

(٢) سورة المائدة ٤٨

والعجوز، والعمام، والجارية، والشيخ الذي لم يقرأ كتاباً قط، فقال: إن انصرف أنزل على سبعة أحرفه.<sup>(١١)</sup>

ويرجع تفسير القرآن إلى أربعة أوجه:  
الأول: أنه ميسر للتلاوة لعلامته وحلوه من التعقيد اللغطي

الثاني: أنه ميسر للحفاظ، فيمكن حفظه وبسهولة قال ابن رازي: ولم يكن شيء من كتب الله تعالى يحفظ عن ظهر قلب غير القرآن.

الثالث: سهولته الانعاط به كشدة تأثيره في الضلوع، وإلغائه على القصص والحكم والأمثال، وتصريف آياته على أوجه مختلفة، كما قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ تُتْلَىٰ﴾ فربما عرياً وصرفنا فيه من الوعيد لعلمهم بتقون أو يحدت لهم ذكرهم.<sup>(١٢)</sup>

الرابع: أنه جعله بحيث يعتش بالقلوب، ويستلذ سماعه، ولا يأس من سماعه وفهمه، ولا يقول سامعه: قد علمت وفهمت فلا أسمعه، بل كل ساعة يجد منه لذة وعلم.<sup>(١٣)</sup>

(١١) حديث: ما خرج من أرضنا إلى أمة لم يقرأ كتاباً قط، قال ابن رازي: ما المكنى الإسلامي وقال الطبري: وما علمهم من جملة ومعرفة وفيه كلام لا يحصر الجمع الروايات ١٥٠-١٦٠ ط دار الكتب العربية

(١٢) سورة طه: ١١٣

(١٣) تفسير الرازي ٤٢٦/٢٩، عند الآية ٦٦ من سورة الفجر

فهو لم يحاصر النبي ﷺ ولم يبعده إلى يوم القيامة، وهي عامة لجميع، ليست للمعرب وحده م، بل لهم وللمعرب من الأمم في مشارق الأرض ومغاربها، وفيهم الفسوي والمضيق، والعمام والجاهل، والقاري والأمي، والذكي والبله، فالتفتت حكيمته له إلى أن تكون تلك الشريعة العامة الخاتمة ميسرة ففهم وتعلمها والعلم بها لتضع الجميع، إذ لو كان العلم بها عسيراً، أو عسيراً وفقاً على وسائل علمية تدق على الأقدام لك من العسير على جمهور الكملين بها أخذها وعرفها أولاً، والامتنان لأوامرها وتواهبها ثانياً.

ومن هذا الباب ما يلي:

أ- تفسير القرآن:

١١- جعل الله عز وجل القرآن ميسر للتلاوة والفهم على الجمهور، قال الله تعالى: ﴿فَبُيِّنَّا لَهُ آيَاتِهِ بِالسُّبُورِ﴾، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ بَيَّنَّا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْرِكٍ﴾﴾<sup>(١٤)</sup> ومن تيسره أن الله تعالى آياته على سبعة أحرف مراعاة حال الناس من حيث القدرة على النطق ويعدل على ذلك ما رواه أبي بن كعب قال: «لقي رسول الله ﷺ جبريل، فقال: يا رسول الله ﷺ أرسلت إلى أمة أمية، إلى الشيخ

(١٤) سورة مريم: ٩٧

(١٥) سورة الفجر: ٤١

لم يأت ذلك عن النبي ﷺ، وكذلك التابعون اقتضى بهم أن يكونوا إلا على ما كان عليه الصحابة. وثبت النبي عن كثرة السؤال، وعن تكلف ما لا يعني، عاما في الاعتقادات والعمليات.<sup>(١)</sup>

جـ - التيسير في علم الأحكام العملية:

١٣ - راعى الشارع الحكيم أمة المدعوين وتوعد أحوالهم في أتهم، فجعل الأحكام العملية مما يسهل تعلمها ونفعها وفهمها، فمن ذلك أنه كنفهم بجلائل الأعمال العبادية، وقرب المناظ فيها بحيث يدركها الجمهور، وجعله ظاهرا منضبطا، كتعريف أوقات الصلاة بالظلال وظلوع المنجر، وزوال الشمس، وغروبها، وغروب الشفق، وكذلك في الصيام في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخِطُّ الْأَبْيَضَ مِنَ الْخِطِّ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾.<sup>(٢)</sup> وكان النبي ﷺ: «إن أمة أمة لا تكتب ولا تحب: الشهر هكذا وهكذا»<sup>(٣)</sup> وقال: «لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم

وهذا التيسير في اللفظ والمعنى إنما هو في الغالب، ويأتى نسبة إلى جمهور الناس وفي القرآن من الأسرار، والمواظف، والعبر، ما يندف عن فهم الجمهور، ويتناول بعض الخواص منه شيئا فشيئا بحسب ما ييسره الله لهم ويلهمهم إياه، يفتح على هذا بشي، لم يفتح به على الآخر، وإذا عرض على الآخر أقره.<sup>(٤)</sup>

ب - التيسير في علم الأحكام الاعتقادية:

١٢ - التكتيف الاعتقادية في الإسلام ميسر تعلمها وفهمها، يشترك في فهمها الجمهور، من كان منهم ثاقب الفهم ومن كان بليدا، ولو كانت بما لا يدركه إلا الخواص لما كانت الشريعة عامة، ولذلك كانت المعاني المطلوبة عندها واعتقادها سهلة المأخذ. فعرفت الشريعة الأمور الإيفية بما يسع الجمهور فهمه، وحضت على النظر في المخلوقات، والسير في الأرض، والأعبار بأثار الأمم السالفة، وأحدث فيها يقع فيه الاشتباه من الأمور الإلهية إلى قاعدة عامة: ﴿ليس كمثله شيء﴾<sup>(٥)</sup>، وسكتت عن أشباه لا تهدي العقول إليها.

ومما يدل على ذلك أيضا أن الصحابة رضي الله عنهم لم يبلغنا عنهم من الخوض في هذه الأمور ما يكون أصلا للباحثين وللتكلفين، كما

(١) المواقف ١/٢، ٨٨.

(٢) سورة البقرة ١٨٧.

(٣) حديث: «إن أمة أمة لا تكتب ولا تحب: الشهر هكذا وهكذا».

وهكسأ أخرجه البخاري (فتح الباري ١/١٣٦ - ط

السلفية). ومسم ٣/٢٦١ - ط عيسى الخلمي

(١١) المواقف وتعليق الشيخ درو ٢/٢٩، ٨٦.

(١٢) سورة النور ١١/١.



الشعبة الأولى: اليسر الأصلي:

١٥ - اليسر الأصلي صفة عامة للشرعية الإسلامية في أحكامها الأصلية التي تنزوم المكلف. قال الشاطبي: إن الشارع لم يقصد إلى التكليف بالشاق والإغاثات فيه.

ويستدل لذلك بأمور، منها:

١٦ - أ - النصوص التي تبين ذلك صراحة، منها ما تقدم، ومنها قوله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ما مكسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به<sup>(١)</sup> ومنها ما أمكن الله تعالى به في سباق بيان بعض الأحكام الفرعية من أنه لا يكلف نفسا إلا وسعها، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نَكْلَفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ<sup>(٢)</sup> وقوله جن وعلا: ﴿وَعَلَى الْمَرْبُودِ لَهُ رِزْقُهُمْ وَكِسْوَتُهُم بِالْمَعْرُوفِ لَا نَكْلَفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا<sup>(٣)</sup> ونحوه. ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأُولَئِكَ الْكَفِيلُ وَالْمِيزَانُ بِالْقِسْطِ لَا نَكْلَفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا<sup>(٤)</sup>﴾.

عليكم فأكملوا العدة ثلاثين<sup>(٥)</sup> ولم يطالبنا بجعل ذلك مرتبطا بحساب مسير الشمس والقمر في المنزل، لما في ذلك من الدقة والحقارة<sup>(٦)</sup>.

ولا يعني ذلك علم الشريعة بما يستغل وخاصة بالإدراكه، وهي الأمور الاجتهادية، التي تخفى على الجمهور، غير أن عامة الأحكام التي يحتاجها المكلف، وتقوم مقام الأسس من الدين، ظاهرة لا تخفى على الجمهور، وما سوى ذلك يحتاج في طلبه إلى بذل جهد، إلا أنه يسير لأهل العلم الوصول إليه باتساع ما بينه الشريعة من طرق الاجتهاد.

النوع الثاني: يسر الأحكام الشرعية العملية:

١٤ - يسر الأحكام الشرعية العملية بتشعب فيه النظر شعبتين:

١ - اليسر الأصلي، وهو اليسر في مآثرع من الأحكام من أصله يسرا لا عنت فيه.

٢ - اليسر التخفيفي، وهو ما وقع في الأصل يسرا، غير أنه طرأ فيه التقليل بسبب ظروف امتثالية، وأحوال تخص بعض المكلفين، فيخفف الشرع عنهم من ذلك حكم الأصلي.

(١) حديث: «لَا تَعْسِرُوا أَحَدًا قَرَأَ أَهْلًا وَلَا تَطْعَمُوا سَنِي

تَرَوُهُ فَإِنَّ عَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ» أخرجه

البيهقي وضع الباري ١١٩/٤ - ط السلفي - وعلم

(٢) ٢٥٩/٤ - ط عيسى الخفي

(٣) الترمذيات ٩١/٢

(١) سورة البقرة: ٢٨٦

(٢) سورة الأعراف: ٦٢

(٣) سورة الفرقان: ٢٢٢

(٤) سورة الأنعام: ١٥٢

اليتيم بقدر ما يرى أنه كافيه، بالتمعري، فيجعلها مع نفقة أهله، مع أن بعضهم قد يأكل أكثر من بعض فلا يكون ذلك إصلاحاً. ثم قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> أي بإيجاب عزل نفقة اليتيم وحدها ليأمن الولي من أكله أو أهله شيئاً منها. <sup>(٢)</sup> ودلت الآية على أن النفقة على هذه الأمة ليست مرادة لله تعالى.

١٨ - ج - ومنها ما علم في مواضع كثيرة من السنة النبوية أن النبي ﷺ كان يتفادى ما يكون سبباً لتكاليف قد نشق على المسلمين، وكان يتجنب أن يصنع شيئاً يكون فيه مشقة على أصحابه إذا اقتضوا به فيه، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزَمَ عَلَيْهِ مَا عَنِتُمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ وَذَوِي رَحِيمٍ﴾<sup>(٣)</sup>

فمن ذلك أنه ﷺ كان يفت أصحابه عن ترك السؤال لئلا يفرض عليهم قرائض بسبب سؤالهم. فقد سأله رجل عن الحج. أي كل عام هو؟ فقال: «لو كنت نعم لوجبت، ولما استطعتم، ذروني ما تركتكم»<sup>(٤)</sup>

(١) سورة البقرة / ٢٢٠

(٢) تفسير القرطبي. سورة البقرة / ٢٢٠

(٣) سورة المائدة / ٦٨

(٤) حديث: «لو كنت نعم لوجبت، ولما استطعتم ذروني ما تركتكم» أخرجه ابن ماجه (٢١/ ٩٦٣ - ط حسني الغسي) قال السجستاني (هذا حديث صحيح رجاله ثقات). والرواية (٣٠ - ١٨ - ط الدار العربية)

ومن اليسر الأصغر إعفاء الصغير، والمجنون، من سواه من الأحكام التكليفية عليهم؛ وإعفاء النساء من وجوب صلاة الجمعة، ومن تأكد صلاة الجماعة أو وجوبها على الخلاف في ذلك. وهذا معنى كثير من الاشتراطات التي تشترط لوجوب حقوق الله تعالى من العبادات، والحدود، وبعض حقوق العباد كحق الفصاح، وحق حد الفذف، فقد اشترط فيها جميعاً البلوغ والعقل، واشترط في حد الزنى أربعة شهود تقليلاً لحالات وجوب الحد، تخفيفاً وتيسيراً واشترط لمرجم شدته الإحصان تخفيفاً عن غير المحصن، واستثنى الولي الفقير من عدم حوز الأكل من مال اليتيم، تخفيفاً عنه، فقد أذن له أن يأكل بالمعروف.

١٧ - ب - ومنها ما عهد في القرآن من أنه يستثنى من نصوص التكليف الصور التي فيها عسر فيسرها، ومن ذلك أن الله تعالى أذن للولي في مخالطة اليتيم في النفقة بعد أن نهى عن أكل أموالهم وأمر بإصلاحها فقال: ﴿وَرَسُولُكَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ قَدْ إَصْلَحَ لَهُمْ شَيْرٌ﴾<sup>(١)</sup> ثم قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَخَالَطُوهُمْ فَيُخَوِّنَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وأذن في المخالطة، لأن في عزل نفقة اليتيم وحده عسراً على الولي. والمخالطة أن يأخذ من مال

(١) سورة البقرة / ٢٢٠

(٢) سورة البقرة / ٢٢٠

درجات المشاق ، والتكليف بها :

٢٠ - ليس معنى يسر الشريعة خلو جميع التكليف في الشريعة الإسلامية من جنس المشقة أصلاً ، بل إن التكليف ، ماسمي بهذا إلا لأنه طلب ما فيه كلفة ومشقة ، فلا يخلو شيء من التكليف عن المشقة ، وبيان ذلك أن المشقة على درجات :

#### الدرجة الأولى :

٢١ - المشقة التي لا يغدو العبد على عملها أصلاً ، فهذا النوع لم يرد التكليف به في الشرع أصلاً ، إذ لا قدرة للمكلف عليه في اعادته ، فلا يقع التكليف به سرعاً ، وإن جاز عقلاً . وقيل بمنعج التكليف به سرعاً وعقلاً . فليس في الشرع مثل تكليف الإتمام بحصل جمل . ولا كتكليف مقطوع الرجلين الفياض أو الشبي .<sup>(١)</sup>

وهذا التكليف كما أنه لم يرد في الشريعة الإسلامية ، لم يوجد في الشرائع المساوية السابقة أيضاً ، بخلاف الأنواع الآتية . ويعبر الأصوليون عن هذا جميع التكليف بما لا يطاق .<sup>(٢)</sup>

وقال : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة »<sup>(٣)</sup>

وفي حديث آخر أنه ﷺ « كان يحب اليسر على الناس »<sup>(٤)</sup>

وقالت عائشة : « خرج النبي ﷺ من عندي وهو مسرور طيب النفس ثم رجع إلي وهو كئيب ، فقال : « إني دخلت الكعبة ووددت أني لم أكن دخلتها إني أخاف أن أكون أتعبت أمتي من بعدي »<sup>(٥)</sup> وقال : « لولا أن أشق على أمتي ما قعدت خلف سرية قطه »<sup>(٦)</sup>

١٩ - د - ومنها الإجماع على عدم قصد المشقة والمعت في التكليف ، وأما وضعت على قصد السهولة والتيسير ، وعلى هذا لم يزل أهل العلم والعلماء في الأمة على طلب اليسر على الناس

(١) - حديث : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » أخرجه البخاري (٣٧١/٢) - ط سلسلة . وسلم (١/٢٢٠) - ط عيسى الحلبي ، والمفتي له .

(٢) - حديث : « كان يحب اليسر على الناس » ثم نقل عنه في المصادر التي بنى أب

إلا أنه يدل على ذلك حديث : « ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً » أخرجه البخاري وضع بخاري (١/٢٢١) - ط السلفية .

(٣) - حديث : « إني دخلت الكعبة » أخرجه أحمد (١٣٧/٦) ط مكتبة الإسلام ، وأبو داود (١/٢٢١) - ط حديث شعبة الدعاء ، والترمذي (٣/٢٢٣) - ط معطن الحلبي ، وقال : « حديث حسن صحيح » .

(٤) - حديث : « لولا أن أشق على أمتي ما قعدت خلف سرية قطه » أخرجه البخاري (١/٢٢١) - ط سلسلة ، وسلم (٣/١٤٩٧) - ط عيسى الحلبي .

(١) - مسلم النبو ١/٢٢٣

(٢) - المرافقات ١/٧٢٢ رد معادها ، وتفسير المفري ٣/٢٢٨

## الدرجة الثانية :

دعاء المؤمنين :

وموضع الدلالة منها قوله تعالى : ﴿وَرَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ومن تلك التكاليف الثغيلة التي شدد بها على بني إسرائيل : أنهم كانوا إذا أتوا بخطيئة حرم عليهم من الطعام بعض ما كان حلالا لهم قال تعالى : ﴿فَبُظْلِمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ أُحِلَّت لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>

## الدرجة الثالثة :

٢٣ - المشقة التي تطلق ويمكن احتياها لكن فيها شدة بحيث نشوش على النفوس في تصرفها ، وتلقفها في القيام به فيه تلك المشقة . ويكون الإنسان معها في ضيق وحرج ، فلا يشعر بالراحة لخروج المشقة عن المضاد في الأعمال العادية .

وهذا النوع قد يكون في الأصل من الدرجة الرابعة ، لأنه إذا فعل مرة واحدة لم يحصل منه للإنسان الضيق والحرج ، ولكن إذا تكرر ودام جاء الحرج بسبب الدوام عليه . قال الشاطبي : ويوجد هذا في التواقل وحدها إذا تحمل الإنسان منها فوق ما يتحمله على وجه ما ، إلا أنه في الدوام يتعبه حتى يحصل للنفس بسبه ما يحصل لها بالعمل مرة واحدة في غيره قال : وهذا هو

٢٢ - أن يكون الفعل مشدورا عليه ، لكن فيه مشقة عظيمة ، كمشفة الحروف على النفوس والأعضاء ومنافع الأطراف ونحو ذلك .<sup>(٢)</sup> فالتكليف بهذا النوع غير واقع في الشريعة الإسلامية ، وإن كان واقعا فيما قبلها من الشرائع . ودليل ذلك قوله تعالى في بيان الله على أهل الكتاب بإرسال محمد ﷺ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُومًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> والإصر العهد الثغيل ، والتكاليف الثغيلة التي تخرج مشقتها عن المعتاد . أي ما عهد عليهم من عهد نبي . وفي خاتمة سورة البقرة ﴿وَلَا يَكْتِفِ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ، مَا مَا كَسِبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ نَاسُوا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾<sup>(٤)</sup> فقد ورد في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : قال الله تعالى : «قَدْ غَفِثْتُ»<sup>(٥)</sup> أي : أن الله استجاب

(١) قواعد الأحكام ٢/٢

(٢) سورة الأعراف : ١٥٧

(٣) سورة الفرقان : ١٨٦

(٤) حديث قال الله تعالى : «قَدْ غَفِثْتُ» . أخرجه مسلم

(٥) ١١٦/١ ط الحلي من حديث عبد الله بن عباس .

(٦) سورة النساء : ١٩٠

أطلق عليه نطق التكليف، وهو في اللغة يقتضي معنى المشقة، لأن العرب تقول، كلفته تكليفاً، إذا كلفته أمراً يشق عليه وأسرته به، ونقول، تكلفت الشيء، إذا تحملته على مشقة. فمعنى هذا يسمى مشقة من هذا الوجه، لأنه دخول في أعمال رائدة على ما تقتضيه الحياة الدنيا. وأقل ما فيه في الأعمال الأدبية إخراج المكلف عما يهواه نفسه، وبخلافه المحوى فيه مشقة ما.

ولكن الشريعة جاءت لإخراج المكلف، من اتباع هواه حتى يكون عبداً له اختيار كما هو عند الله اضطراراً<sup>(١)</sup>. وهذا النوع لازم لكل تكليف، إذ لا تحمونه إلا بالثبوت الشرعي، والمشقة التي فيه، وإن سميت مشقة من حيث اللغة - إلا أنها لا تنسب في العادة المستمرة مشقة، كما لا يسمى في العادة مشقة طالب المعنى بأخرف وسافر الصانع، بل أعمال العقول، وأصعب العادات يعدون للقطع عنه كسلان، وينمونه بذلك، وكذلك المعتاد في التكاليف الشرعية<sup>(٢)</sup>.

فمنه تبين بهذا أن الدرجة الأولى لا تكليف بها أصلاً، فالشريعة لا تكلف العباد ما ليس مضطروا هم أصلاً، وكذلك الدرجة الثانية، فالمشقات لمبادحة قتل الإنسان نفسه، أو قطع عضو من أعضائه لا تكليف بها في هذه

الموضع الذي شرع له لرفق والاخذ من العمل به لا يحصل مللاً، حمياً به عليه النبي ﷺ في نهيه عن الوصال، وعن الشطع والتكلف<sup>(٣)</sup>.

وقال: دخلوا من الأعمال ما يطبقون فإن اقترب من عمل حتى غلوا<sup>(٤)</sup> وقال: الفصد الفصد نيلوا<sup>(٥)</sup> وقال: وإن كنت لا أرضا قطع ولا ظهراً أضيء<sup>(٦)</sup>.

#### الدرجة الرابعة :

٢٤ - المشقة التي في المقدور عليه، وليس فيه من التأثير في تعب النفس خروج عن العادة في الأعمال العادية، ولكن نفس التكليف به زيادة على ما جرت به العادات قبل التكليف، ففيه مشقة على النفس من هذه الجهة، ولذلك

(١) الواضحات ١/ ٢٠٠

(٢) حديث: «حقوا من الأعمال ما يطبقون فإن الله يعل حتى غلوا». أخرجه البخاري (مع الزاوي ١/ ٢١٢ - ط السلفية)، وسلم (٢/ ٥١١ ط عيسى عيسى) واللفظ له.

(٣) حديث: «الفصد فصد نيلوا» أخرجه البخاري (مع الزاوي ١/ ٢٩٤ - ط السلفية).

(٤) حديث: «إن أسيئت لأرض قطع ولا ظهراً أضيء» قال القاضي: «وله المراد منه يحس من المتوكل أن يعمل وهو كذاب جمع الزوال (١/ ٦٦ ط مكتبة المجلس) وضعه المحلوي في كتاب الخفاء (٢/ ٢٨٤ - ط مؤسسة الرسالة).

ولكن: «وهذا تأليف الأخر الذي أخرجه البخاري وصيره عن أبي هريرة «إله هذا الدين يسر ومن شدة طيسر أحد إلا عليه»

(١) الواضحات ١/ ١٠١ - ١٠٣

(٢) الواضحات ٢/ ٢٣٣

الشريعة، وإن حصل التكليف فيها قبلها من الشرائع.

ومما لا بد منه المسألة فهي موضع لطم، وتفصيل ابن عبد السلام يقتضي أنه يجوز التكليف بأنواعها، أو أوسطها دون غيرها، وأنه إن حصل التكليف به من قبل متعددة، يحصل فيه خروج عن التعدد، جاء فيه التحصيل، كما يأتي.

وأما الدرجة الرابعة، من المشتقات معتادة في الأعمال فلا تمنع التكليف.

غير أنه لا بد من النظر في بيان معنى الاعتناء به، إذ قد يكون في التكليف شائبة، وهو مع ذلك قائم في خير هذه الدرجة الرابعة، وتفصيل ذلك يأتي في الملحق الأصولي.

### موضع الثقة الواردة في الشريعة

التيسير وإن كان هو الصفة العامة للشريعة الإسلامية، وهو الأصل في أحكامها، إلا أن فيها أحكاماً فيها نوع من الثقة لدواع تقتضي ذلك، منها:

٢٥ - أولاً: أن تكون الفصلحة التي تروى من ذلك الفعل المحكوم فيه مصححة عظيمة لا يمكن تعريضها، إلا تعريض البعض للمشاق، كإيقاد القرقي والحرقى والهدم، فإن الذي يتصدى لذلك قد يتعرض لأخطار جسيمة، وقد لذلك درة المساعدة العظيمة التي

لا يمكن تزهد، إلا بتعرض البعض للمعنى، كأجهادهم في معنيين على التيسير، والآراء، والحقوق، فكل ذلك يعرض حياة الناس إلى الأخطار، ومع ذلك فهو مطلوب شرعاً لقوله تعالى: ﴿اتقوا حلفاً وتثلاً وجاهداً بأمرنا﴾ (١) وأمرنا في سبيل الله (٢) وقوله: ﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم﴾ (٣) وما ورد أن عذابة ابن الصامت قال: «بانت رسول الله ﷺ على السمع وأطاعة، في مشطنا، ومكرهنا، وعمرنا، ويزينا، وأثرة علينا» (٤).

٢٦ - ثانياً: حالات من الإحتياط فيها نوع من التعرض، ولغرض منه غالباً إعتناء المكلف إلى خروجه من عهدة التكليف ببعض.

ومن ذلك أن يذكر له شيء صليته من يوم لا يبري، أي الخمس هي، فعليه أن يصل الخمس، أو فت صلاة لا يبري أي الظهور أم لا، يصبر، فيصبرها، وإذا تعارض دليلان أحدهما يقتضي التمسك به والآخر يقتضي الإباحة، يفتلح له، ريم مع أن الإباحة أبر، ولو

(١) سورة التوبة ١١٧

(٢) سورة البقرة ٢١٦

(٣) حديث: «... رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في شئنا ومكرهنا وعمرنا ويزينا وأثرة علينا» أخرجه البخاري، صحيح البجلي ١١٢/١١٢ ط: السبعة، وصح ١١٧٠/٣ ط: عيسى، لمجي: من حديث عمارة النعمان

التي حاصه الكفار والمنافقين واغلط عليهم  
وماؤاهم جهنم وبئس المصير (١).

وشذلك شرع قتال الكفار وإدخالهم تحت  
الجزية والضغار. فإن دخل الكافر في الذمة وترك  
الحاربة، أو دخل مستأصفا، حصل له في  
الشريعة أنواع من النيسير، كالحفاظة عليه،  
ومنع ظلمه في النفس أو المال، وإقراره على  
ما يجوز في دينه. وتطر مصطلح (أهل الذمة)  
(وجهاد). وأما الفاسق والمعتدي والطام من  
أهل الإسلام فله من التشديد بحسب فقهه  
وعدوانه وظلمه بقدر الذنب الذي جهاد، وله من  
النيسير بحسب إسلامه وإيمانه. فمن التشديد  
على الفاسق إقامة الحد على الزاني بربحه حتى  
الموت إن كان محصنا، وهي من أعسر أنواع  
التقتل وأشدّها، ويجلده مائة جلدة إن لم يكن  
محصنا. ومنها قطع يد السارق، وقس فاطم  
الطبري، أو صلبه، أو تقطيع يده ورجله من  
خلاف، أو نفيه من الأرض. والتعصيص في  
الحدود (٢).

مواضع النيسير في الأحكام الشرعية:

٢٨ - الأحكام الكيفية حسنة: الإباحة،  
والكسب، والكراهة، والإيجاب، والتحرير.

اشتبهت عوم بأحبيات محصورات لم تمل أي  
واحدة منها، فواشتبهت مبتة بما كفا لم يجر  
تأول شيء منها.

لكن إن وصل الأمر بالاحتياط إلى العسر  
والحرج، فالأكثر أن على تغليب قاعدة رفع  
الحرج، فلو كان السبعة الثلاثة احتلقت من  
محرمة غير عهد وراث بأن احتلقت بنساء قريبة  
كبيرة، فله النكاح من، ولو اخلط حمام غنوك  
بحمام مباح لا ينحصر جازنه الصيد، ولو اخلط  
في البلد حرام لا ينحصر لم يحرم اشتراءه، بل  
يجوز لأحد من، إلا أن يقترب به علامة على أنه  
من الحرام (٣).

وربما طلب البعض قاعدة الاحتياط على  
قاعدة رفع الحرج في بعض الأمور.

من شرع له النيسير:

٢٧ - النيسير في الشريعة الإسلامية إسماعو  
نعم من المتعين.

أو الكافر منه التشديد والنيسير وإنه لم يطر  
بسبب كفره بالله وجموده لجمته وحفه، ولم يرضه  
الدخول تحت أحكام الله، قال الله تعالى  
﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على  
الكفار رحماء بينهم﴾ (٤) وقال تعالى: ﴿وإياها

(١) سورة التوبة: ٢٤

(٢) مواضع الأحكام ٩٠٦/١ - ٩٠٨، والفقي لابن فهد

٩٨٠، ٩٨١

(٣) الأنبياء والطاهر للمسولي ص ١٠٢ - ١٠٧ في مصطلح  
الغني.

(٤) سورة التوبة: ٢٩

أهل لغير الله به<sup>(١)</sup>، فالأصل في المنعومات وبحوها الإباحة، والحریم استثناء، ثم إنه تعالى لم يحرم ما يشق الامتناع عنه كإمائه أو أهله، أو الفلاس أو السكّن. ونسباً انصب التحريم على أنبياء معينة مما لا يشق تركه. وثالثه المحرمات إنس حرمها لما فيها من الأضرار على صحة الإنسان، أو على تصرفاته كما في تحريم الخمر، ولم يحرم إلا شيئا متحفظا للضرر، أو ضرره أغلب من نفعه. وهذا الذي قد يكون فيه نفع يكون في الحلال عوض عنه. ثم إن اضطر الإنسان إلى المحرم بسرا الله عليه، كما يأتي بيانه في الشبهة الثانية.

وأما المفرائض والواجبات فلم يكلفنا الله تعالى فيها ما فيه مشقة خارجة عن المعتاد، ولا ترك العباد من غير تكليف، بل كانت الشريعة في هذا الأمر جارية على الطريق الوسط الأعدل: لا تجلب إلى فرض ما فيه مشقة تبطل المكلف أو تقصده عن العمل في الحال أو المآل، أو تدخل عليه الحلال في نفسه أو عقله أو ماله. ومن جهة أخرى: ما تركت الشريعة الإنسان دون تكليف يحصل به الابتلاء، فإنه لا يخلق عبداً ولم يترك سدى، بل كلفته بتكاليف تقضي فيه غلبة التوسط والاعتدال، كتكاليف الصلاة، والصوم، والركاة، والحج، والجهاد.

(١) الجهاد.

فأما المباحات فلا مشقة فيها من جهة الشرع، لأن الغبار في فعلها أو تركها إلى المكلف، والشارع لم يدع فيها يتعلق بها إلى عمل أو ترك. وأما المنعوبات والمنكروها فنظرنا إلى عدم امتثالها فعلها أو تركها لعقوبة يعلم أن للمكلف فيها خياراً كذلك، وإن حث الشارع على فعل المنكروه وترك المكروه لتحصيل الأجر، إلا أن ذلك إذا شق على المكلف فينبغي له أن يترك المنكروه أو يفعل المكروه وفقاً بنفسه كما يأتي في النوع الثالث.

هذا بالإضافة إلى أن الفعل المكلف به في المنعوبات في الشريعة ليس فيه مشقة لذاته، بل الذي تدب الشارع إلى فعله من صلاة، أو صوم، أو اعتكاف، أو غير ذلك ليس فيه شيء يخرج عن المعتاد في المشقات، وكذا ما كره لنا فعله ليس في تركه مشقة خارجة عن العادة. وإنما يتصور أن تكون المشقة فيما ألزم الله تعالى بفعله من الواجبات، أو ألزم بتركه من المحرمات، فإنها بالإلزام وفرض العقوبة انديوية، أو الاخوية، أو كليهما على المخالف لا يكون للمكلف فيها خيار.

فأما باب المحرمات فإن التفسير فيه واضح، فإن الشارع الحكيم برحمته ضيق باب التحريم جداً، حتى إن محرمات الأطعمة يوردها القرآن غالباً على سبيل الحصر، كما في قوله تعالى: ﴿إنها حرم عليكم أنيسة والدم ولحم الخنزير وما

(١) سورة النحل: ١١٥

(٢) الفرائض للشافعي ١٦٢/١



تفرض إلا في الأموال الباعية أو القابلة للتباعد دون ما لا يقبل ذلك من المساكن والأثاث والممتلكات التي هي للاستعمال الخاص، كما قال النبي ﷺ: «ليس على المؤمن في عبته ولا فرسه صدقة»<sup>(١)</sup>، وصرحت بسبب يسيرة تتفاوت غالباً تبعاً للمجهود المبذول.

فالخمس في الركز، لأن الجهد فيه يسير جداً مع عظم ما يحصل به، والعشر في الخارج من الأرض إن كانت بعلاً، ونصف العشر إن سقيت بالضح، وربع العشر في الأم والانساضة، ومثل ذلك أو أقل منه في السائمة حتى إن الغنم التي تبلغ (٤٠٠) إلى (٤٩٩) شاة، فيها في كل مائة شاة واحدة وذلك واحد بالمائة أو أقل، بالإضافة إلى ما في فريضة الزكاة من أنواع التيسير التي تعلم بتتبع أحكامها في كتب الشريعة.

وهكذا غير الصلاة والزكاة من فرائض الإسلام تعرف أوجه ما فيها من اليسر، وأنها أفعال، وأقوال، وتكاليف مرسوعة على قدر طاعة البشر دون مبالغة ولا تشديد.

وما الأحكام التي نضعها الشريعة لتسهيل هذه الأفعال المكلف بها والخروج عن عهدها فهي كثيرة منها:

(١) حديث: «ليس على المسلم في عبته ولا فرسه صدقة، أخرجه البيهقي (فتح الباري ٣/٣٢٦ ط السنية)، ومسلم (٢/٦٧٥-٦٧٦ ط عيسى الحلبي)، والفقهاء وهو من حديث أبي هريرة.

وهذا لا يتنافى اليسر، فإن اليسر ينقصه اليسر، أما الوسط فهو دخول في اليسر، إذ لا عسر فيه.

والوسط - كما قال الشاطبي - هو معظم الشريعة، فهي وسط بين التشديد والتخفيف. فمعظمها محمول على التوسط، لا على مطلق التخفيف ولا على مطلق التشديد.<sup>(٢)</sup>

فالصلاة مثلاً: خمس مرات كل يوم، كل صلاة منها ركعات معدودة، لا تتضمن تعلاً شافاً، بل ما فيه من القيام، والركوع، والركوع، والسجود، والأذكار كلها أمور ميسرة، حتى أنه لم يفرض من القراءة فيها إلا القليل، ولا من الأذكار إلا القليل، وتعلمها وحفظها أمر يسير. ولكن قد تأتي المشقة في الصلاة من جهة المحافظة على إقامتها على الوجه الأمثل ومن جهة الاستمرار والدوام عليها، مع مخالفتها في بعض الأوقات لراحة البدن، وللاعتلاق مع الأعمال وهوى النفوس، نكن ذلك ليس بمنقصة في الحقيقة عند أهل التقوى. قال الله تعالى: ﴿واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وأنهم إليه راجعون﴾<sup>(٣)</sup>.

والزكاة عبادة مالية تعرض على المسلم في ماله مرة كل عام، وذلك ميسور غير معسر. ولم

(١) الوائحات ١/٢٥٩، ٢٦٠.

(٢) سورة البقرة/٤٥.

والتخفيف قد يوجب الشارع على المكلف الأخذ به، وقد يجعله مندوبا في حقه، وقد يجعل الأخذ به خلاف الأولى كإلحاق بين الصلوات، وقد يبيحه له، فله أن يأخذ به أو يتركه على السواء.

ومن التخفيف الذي يندب الأخذ به، قصر الصلاة في السفر، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسِّرْ عَلَيْكُمْ جَنَاحَ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾<sup>(١)</sup> وبعض الفقهاء يوجب القصر على المسافر. ويندب الإفطار في السفر والمرضى لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومن التخفيف، الذي هو مكروه، أو خلاف الأولى، الفطر في حق المستغني إذا لم يجهد الصوم، وكذا القصر والنظر في سعر المعصية، وإلحاق بين الصلوات، ومنه التيسر لمن وجد الماء يساع بأكثر من ثمن المثل وهو نادر على الثمن، وفي بعض هذه الصور خلاف في حكمها، فبحرر إليها في أمورها.

ومن التخفيف لإباح ما رخص فيه من أحكام المعاملات كبيع السم، فإن الشارع قد رخص فيه على خلاف الأصل، إذ الأصل منعه، لكن رخص فيه تخفيفا على الناس في معاملاتهم، وكذا إساقاة، والقراض، وبيع

التوسيع في الواجبات من حيث الزمان، كصلوات المفترض، فإن فعلها لا يستغرق إلا جزءا يسيرا من وقتها، فيكون لدى المكلف العدة لأدائها في الوقت الذي لا يشق عليه ومنها ما يجب على التراخي.

ومنها التخفيف في الأداء من أمور متعددة، فهو أيسر من أداء شيء واحد بعينه.

ومن التيسير أيضا ما يقبل التداخل من الواجبات، فمن ذلك العمرة تدخل في الحج فن قرن<sup>(٣)</sup> ومواضع اليسر في الشريعة أكثر من أن نحصر، وما ذكرنا هو على سبيل التعليل لا المحصر. ونظرا: (تخفيف، وتداخل، وتراخي).

الشعبة الثانية: اليسر التخفيفي.

٢٩ - والمراد به أن يرد التكليف العام بما شغته في الأصل معادة، ولكن يستثنى من ذلك على سبيل التخفيف بعض الصور التي فيها مشقة فوق المعتاد.

حكم الأخذ بالتخفيفات الشرعية :

٣٠ - التفصيل الذي يعتري المكلف في عباداته أو معاملاته، يقابله تخفيف من قبل الشرع.

والتخفيف حكم ظاريء على الأصل، زوعي في تشريعه ضرورات العباد وأعدائهم، فكان ذلك فحة لهم في مضايقة التصحيح، محضون الجواز للعمل أو الترك.

(١) سورة النساء/ ١٠١

(٢) سورة البقرة/ ١٨٤

(٣) قواعد الأحكام ٢٦/١ وما بعدها ٢٠٦/١ - ٢١١

العرايا<sup>(١)</sup> زيادة المرض، وكل ما كان الماء سبباً في الهلاك أو تأخر شفائه، أو زيادة المرض، وخص له في ترك الوضوء تخفيفاً، والاتصال إلى التيمم، يقول الله تعالى: ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط، أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً﴾<sup>(٢)</sup>

فكل ما تعسر أمره، وشق على المكلف وضعه، بسترته الشريعة بالتخفيف، وضبطه الفقهاء بالفوائد المحكمة. ومن أهم هذه الأعذار التي جعلت سبباً للتخفيف عن العباد: المرض، والفسق، والإكراه، والنسيان، والجهل، والعسر، وعموم البلوى.

الباب الأول: المرض :  
٣٢ - المريض هو الذي خرج بدنه عن حد الاعتدال والاعتدال<sup>(٣)</sup> قبضت عن القيام بالمطلوب منه .

وقد خصت الشريعة المريض بحظ وافر من التخفيف، لأن المرض مطنة للمعجز. فخفف عنه الشارع الحكيم في حالة عجزه عن الوضوء، أو خوفه على نفسه من استعمال الماء، أو خوفه

(١) سورة النساء/١٢

وانظر: الجامع لأحكام القرآن ٢١٤/٥، والمغني لأبي حنيفة ٢٣٢/٦، وسدائع الصنائع ١/١٨٧، والمجموع شرح المنهاج ٢/٢٨٨.

(٢) حديث: «صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/٥٨٧ ط الحنفية)، من حديث حماد بن حنبل.

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢، والمجموع في علم الأصول للرازي ١/١١١، والخامس من المجموع للرازي ص ٣٢ والنهي عن الأسوي ص ١٦، وروضة الناظر ص ٣٩، وتنقيح الفصول للرافعي ص ٨٥، وغاية الوصول شرح لب الأصول للأنصاري ص ١٨.

(٢) جامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢/٢١٦

من أيام أخر<sup>(١)</sup> ولا ندى، ولا عم، حتى الشوكة يشاكها، إلا

كفر الله بها عن خطايها<sup>(٢)</sup>

هذا بعض من كل ، كما ورد في التخييف عن المريض في العبادات.

وهناك تخفيفات أخرى وردت في حق

المريض في غير العبادات، يضيق المقام عن ذكرها<sup>(٣)</sup>.

والاستحاضة، والسلس، من قبيل المرض،

وفي تخفيفاتها المعروفة

السبب الثاني : السفر :

٣٣ - السفر سبب للتخفيف لما فيه من مشقة،

ولحاجة المسافر إلى التغلب في حاجاته، وقضاء

مأربه من سفره، ولذا شرع التخفيف عن

المسافر في العبادات.

قال البيهقي نقلًا عن النووي : وخصص

السفر ثمان : فمنها القصر لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا

صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ

تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾<sup>(٤)</sup>.

وما روي عن أنس رضي الله عنه قال :

«خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ فَصَلَّى

(١) حديث : «صَلَّيْتُ بِالسُّلَمِ مِنْ نَحْبِ وَلَا وَصَبَ وَلَا هَمَّ

وَلَا حَزَنَ .» أخرجه البيهقي وضع الباري ١٠٢/١ - ط السلفية

والنصب : التعب ، والوصب . نواع التوجع والروية ،

والعم : ما يصيب على القلب

انظر البهاية لابن الأثير ١٢/٥ ، ١٢٠

(٢) الأثناء ، والظائر للبيهقي ص ٧٧

(٣) سورة النساء / ١٠١

ونخف عن التبيخ أقدم ، فخصه مجواز

إحراج العبدية بدلا عن الصيام الذي عجز عن

أدائه ، يقول الله تعالى : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ

فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾<sup>(١)</sup>

وأجبر للمريض الخروج من معتكفه .

ونخف الشرع عن المريض أيضا بعض

الأحكام المتعلقة بمناسك الحج ، فأجاز له

التحلل عند الإحصار ، مع ذبح هدي ، فإن

كان اشترط فلا هدي عليه .

وأجاز له الاستنابة في رمي الجمار ، وأباح له

فصل مخلوقات الإحرام ، من لبس القميص

ونحوه ، كما أباح له حلق رأسه إن كان به جراحة

أو قمل واحتاج إلى الحلق ، وعليه الفدية ،

يقول الله تعالى : ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ

أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ

نَكَاحٍ﴾<sup>(٢)</sup>

وقد جعل الله سبحانه وتعالى المرض سببا في

التخفيف عن المريض يوم الحساب ، وذلك

بتكفير ذنوبه ، بما يهيبه في الدنيا ، وما يلحقه

من غم ، أو هم ، أو غم .

يقول النبي ﷺ : «مَا يَصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ

صَبٍّ ، وَلَا وَصَبٍّ ، وَلَا هَمٍّ ، وَلَا حَزَنٍ ،

(١) سورة البقرة / ١٨٥

(٢) سورة البقرة / ١٨٥

(٣) سورة البقرة / ١٩١

وانظر : المشي مع شرح الكبير ١/ ٢٣٩ ، ومشي

المجاهد ٨٧/١

ركعتين حتى يرجع.<sup>(١)</sup>

ومنها : رخصة القطر في رمضان لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾<sup>(٢)</sup>

وما روي عن أنس ، قال : كنا نسافر مع النبي ﷺ فلم يعب الصائم على القطر، ولا المفطر على الصائم.<sup>(٣)</sup>

ومنها : المسح على الخفين ثلاثة أيام بلياليها.

وقد اشترط الفقهاء للسفر المنجوز للتخفيف شروطاً منها - عند الجمهور - خلافاً للحنفية -<sup>(٤)</sup> أنه يكون السفر مشروعاً - ولو مباحاً - كالسفر للحج ، وصلة الرحم ، والتجارة لئلا يكون التخفيف إغارة للمعاصي على معصيته.<sup>(٥)</sup>

السبب الثالث : الإكراه :

٢٤ - إكراه هو حمل الغير على أمر لا يرضاه

(١) فتح البدر ٢/ ٤٠٣ ، والشرح الكبير مع حاشية كدوسكي للمدبر ١/ ٣٥٨ ، ومعنى للحاج ١/ ٦٦٣ ، والمكاشف لابن تيمية ١/ ٦٩٩ ، وحديث : أخرجه مع رسول الله ﷺ إلى مكة قتيل وركعتين حتى يرجع . . . أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/ ٥٦١ - ط السلفية)

(٢) سورة البقرة / ١٨٤

(٣) حديث . كنا نسافر مع النبي ﷺ فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم .

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ١٨٦ - ط السلفية) وبسم (١/ ٧٨٧ - ط عيسى الحلي) واللفظ للبخاري وهو من حديث أنس

(٤) شرح الأشبه والنظائر للمعمري ١/ ١٠٦

(٥) الفروق للقرافي ٢/ ٣٣ - ٣٤ ، الفرق ٥٨

وذلك بتهديده بالقتل ، أو بقطع طرف ، أو بحرق ، إن لم يفعل ما يطلب منه (وانظر مصطلح إكراه) ، وقد عد الشارح الإكراه بعير حتى عذرا من الأعذار المذمومة ، التي تسقط بها المؤاخدة في الدنيا والآخرة ، فتخفف عن المكروه ما يتنجح عما أكروه عليه من آثار دينية ، أو أخروية ، بحدوده.<sup>(١)</sup>

وشبه بمسألة الإكراه مسألة التضيعة فإن التضيعة أن يرتكب المحرم عند الخوف من مكروه دون أن يرجع إليه إكراه معين ، أو يتولد الواجب لأجل ذلك .<sup>(٢)</sup> ولها ضوابط فيما يحل بها (ر: تقيي).

السبب الرابع : النسيان :

٣٥ - النسيان هو عدم استحضار الإنسان لما كان يعلمه ، بدون نظر وتفكير ، مع علمه بأمر كثيرة.<sup>(٣)</sup> وقد جعلته الشريعة عذراً وسبباً تخففاً في حقوق الله تعالى من بعض لوجوه لقوله تعالى : ﴿وَلَيْتُمْ لَا تُوَاعِظُونَ إِنْ نَسِيتُمْ أَوْ نَظَلْتُمْ﴾<sup>(٤)</sup> فالله سبحانه رفع عنا إثم الغفلة والنسيان ، والخطأ غير المقصود . ففي أحكام

(١) المبسوط للمدعي ١/ ٢٩ وما بعده . والأم ٢/ ٢٠٠ ،

وافتصاد ٢/ ٢٨ ، والمضي ٨/ ٢٦٦ ، وكشف الأستار

٤/ ٢٨٣ ، والأشبه والنظائر ص ٢١٨

(٢) فتاوى ابن تيمية ١٩/ ٢١٧

(٣) مسلم القبول ١/ ١٧٠

(٤) سورة البقرة / ٢٨٦

الجهل في حقوق الله تعالى، وكان بترك ما أمر لم يسقط بل يجب تداركه، ولا يحصل الثواب المترتب عليه بغير تداركه، أو وقع في فعل منتهى عنه ليس من باب الإتيان فلا شيء فيه. أو فيه إتيان لم يسقط الضمان، كما في قتل صيد الحرم أو قطع شجره. وإن كان الجهل في فعل مافيه عسرة كان شبهة في إسقاطها، ولا يؤثر الجهل في إسقاط حقوق العباد.

وليس كل أحد يقبل منه دعوى الجهل بالحكم الشرعي، وانفا عدة في ذلك أن من جهل تحريم شيء مما يشترك في العلم به غالب المسلمين لم يقبل، ما لم يكن قريب عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة يخفى فيها مثل ذلك، كتحريم الزنى، والسرقه، وشرب الخمر والكلام في الصلاة، والأكل في الصوم.

وقد يكون الجهل فيما يخفى حكمه على المسلم العام دون العالم، فنقبل فيه دعوى الجهل من الأول دون الثاني، ككون القدر الذي نرى به من الكلام مفدا للصلاة، أو كون التروع الذي دخل جوفه مفدا للصوم، فالأصح فيه صرح به الشافعية عدم البطلان.

ولا تقبل دعوى الجهل بالأخذ بالشفعة من قديم الإسلام لاشتهاره، وتقبل في نهي الولد أنه لا يعرف إلا الخواص<sup>(١)</sup>.

وكل من علم تحريم شيء وجهل ما يترتب

الآخره بعد التماسي ويرى عنه الإثم مطلقا<sup>(٢)</sup>.  
والنسيان - كما نص عليه السيوطي -: مسقط للإثم مطلقا. وذلك تخفيف من الله سبحانه وتعالى.

ويقول رسول الله ﷺ: «تجاوز الله عن أمتي الخفيا والنسيان وما استكروا عليه»<sup>(٣)</sup>.  
أما النسيان فيما يتعلق بحقوق العباد فلا يعد عذرا محضاً، لأن حق الله مبني على المسامحة، وحقوق العباد مبني على المشاحة والمطالبة، فلا يكون النسيان عذرا فيها<sup>(٤)</sup>.

السبب الخاص: الجهل:

٣٦ - الجهل بعدم العلم بالأحكام الشرعية أو بأسمائها.

والجهل عذر عفيف في أحكام الآخرة اتفاقاً، فلا إثم على من فعل المحرم أو ترك الواجب جاهلاً، أقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾<sup>(٥)</sup>.

أما في الحكم فكما تقدم في النسيان، إن وقع

(١) لأشبه والنظائر للسيوطي ص ٢٠٦.

(٢) الأبناء، وبغائر ص ٢٠٦.

وحديث: «تجاوز الله عن أمتي خطا والنسيان وما استكروا عليه». أخرجه ابن ماجه (١٠٥٩/١) ط. عيسى الحنبل. والمصنف (١٩٨/٢). مدار الكتاب للسيوطي، ولعل حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووقفه الذهبي.

(٣) الموافقات للشافعي ١/ ٣-١، وتيسير التحرير ١/ ٢٦٦.

(٤) سورة الإسراء ١٥٨.

(٥) لأشبه والنظائر للسيوطي ص ٢٠٠، ٢٠١.

عليه لم يقسه ذلك، كمن علم غريم الذي  
والخمر وجهل وجوب الخلد، فبه يجد بالاتفاق،  
وكمن علم غريم العطب في الإحرام وجهل  
وجوب الفدية فيه، فتجب الفدية. (١)

المسبب السادس: الخطأ.

٣٧ - الخطأ إما أن يكون في الفعل أو في القصد.

فكل من أعطى في فعله: كمن يرمي صيدا  
فيصيب إنساناً، أو في قصده: كمن يرمي  
شخصاً بفضة غير معصوم الدم، فتبين أنه  
معصوم. وكمن اجتهد في التعرف على الذلّة  
فأذاه أجهاده إلى جهة معينة، فتبين أنها  
خلافها. والخطأ بوعبة من الأسباب المخفضة فيها  
يتعلق بحقوق الله تعالى لقوله تعالى: ﴿وليس  
عليكم جناح فيها أخطائكم به ولكن ما تعمدت  
قلوبكم﴾. (٢)

وقال رسول الله ﷺ: «تجاوز الله عن أمتي  
الخطأ والنسيان وما استكروها عليه». (٣)

وليس الخطأ مسقطاً لحقوق العباد، فلزاتف  
مال غيره خطأ فعليه عليه.

وإنما يعتبر تخففاً في الجزائات، دارئاً  
للحدود، فيختلف عن القاتل خطأ من  
القصاص إلى الذبي، ويدراً الخلد عن الواطئ،  
غير زوجته خطأ.

وإنما يعتبر تخففاً في الجزائات، دارئاً  
للحدود، فيختلف عن القاتل خطأ من  
القصاص إلى الذبي، ويدراً الخلد عن الواطئ،  
غير زوجته خطأ.

وإنما يعتبر تخففاً في الجزائات، دارئاً  
للحدود، فيختلف عن القاتل خطأ من  
القصاص إلى الذبي، ويدراً الخلد عن الواطئ،  
غير زوجته خطأ.

(١) الأثام والظلم للبرقي ص ٢٠٩

(٢) سورة الأحزاب ٥١

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٥٤

(١) الأثام والظلم لتيسير ص ٥١٩

(٢) قواعد الأحكام ٣/٩

وتستخفف بالعسر وعموم اقلوني بدخل في كثير من أبواب الشريعة، ولمنفصل بنظر ما جمع المبوطي وعمره في الأشباه والنظائر من الفروع المعقبة.

ومن ذلك في المعاملات: بيع الثومان ونقيض وبحوهم في الفسور، وبيع الموصوف في المنعة ومو النسبة، مع الذي عن بيع الفسور، ولاكتفاء برؤية ظاهر الصفة، وتتموضع للمثل<sup>(١)</sup>.

#### السبب الثامن: النقص.

٣٩ - إن الإنسان إذ كانت قدراته ناقصة يمسر عليه أن يحصل مثل ما يحسنه غيره من أهل الكمال، فانخفضت الحكمة فالتخفيف.

فمن ذلك عدم تكليف نصي.

ومن عدم تكليف الأرقاء، بكثير مما يجب على الأحرار، كالجمعة، ونصف الحدود، والعدد<sup>(٢)</sup> ومنه أنخفضت الوازعة في شأن النساء، فبعض الفسرية خففت عنهن بعض الأحكام، فرفعت عنهن كثيرة، مما ألزم به الرجال من أحكام. ومن ذلك الخيعة، والجمعة، وأباح بعض ما حرم على الرجل كلبس الحرير والذهب.

(١) الأشباه والنظائر لمبوطي ص ٧٨، ٨١، وشرح الألباء لأبي نعيم، وابن هاشم ص ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٩، وإعانة المفكر ص ١٤٠، وشرح المصنف على حاشي ٧٥، ٧٦، ٧٧.

(٢) الأشباه والنظائر لمبوطي ص ٨٢.

وأصل ذلك في باب حبس، فإذا يفسد الصلابة حتى لا تحب ولا يجب فصلها، لتكررها كل شهر، بخلاف قضاء ما يحضره من رمضان، فيجب أدائه في السنة مرة<sup>(١)</sup> وأيضاً هو انني يفي في الفرة، لم ألبت سجع، منها من الطوائف عليكم<sup>(٢)</sup> فقد علل ديارتها بكثرة حويفها كي تعمس لا حيز رعب، لكثرة ملاستها ثوب الساس وأبنتهم، مع كونها تشكل الماء وبتة، وما روي أن أم سلمة قالت لثني كذا: إن سرقة أظبل ذبل وأمتي في المكان الفقير؟ قال: يطهره ما بعده<sup>(٣)</sup> وقال: وإذا أئني أحدكم سجد فليظفر في ثعلبه فإن وجد فيها لئني أو قدر فليمسحه وليجعل فيها<sup>(٤)</sup>

(١) الأشباه والنظائر لمبوطي ص ٧٩.

(٢) حديث: وأما ألبت حبس إياها من الطوائف عليكم أخرجه أبوداود (١/١٦٠) ط عزت عبيد الله، والسنن (١/٥٥) ط مكتب المطبوعات الإسلامية، والموسم (١/٥٣) ط مطبعي الحلبي، وقال: حديث حسن صحيح، ووافقه أحمد، شافعي.

(٣) حديث: وإذا امرأة أظبل حبس وأمتي في المكان الفقير، قال: يطهره ما بعده، أخرجه أبوداود (١/٢٩٦) ط عزت عبيد الله، والسنن (١/٢٩٦) ط مطبعي الحلبي، ووافقه أحمد، شافعي.

(٤) حديث: إذا أئني أحدكم سجد فليظفر في ثعلبه، فإن وجد: أخرجه أبوداود (١/٤٢٦) ط عزت عبيد الله، والسنن (١/٤٢٦) ط دار المعرفة، ووافقه أحمد، شافعي، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه ذهبي، من حديث أبي سعد الخري.



## السبب التاسع : الموسوسة :

٤٠ - الموسوس هو من يشك في العبادة ويكثر منه التشك فيها حتى يشك أنه لم يفعل الشيء وهو قد فعله . والتشك في الأصل موجب للعود لما شك في تركه ، كمن رفع رأسه وشك هل ركع أم لا ، فإن عليه الركوع ، لأن الأصل عدم ما شك فيه ، وبين على اليقين<sup>(١)</sup> ومن شك أنه صنى ثلاثاً أو رباعاً جعلها ثلاثاً وأنى واحدة وصحده للهو . لكن إن كان موسوساً فلا يلتفت للموسوس لأنه يقع في الحرج ، والخرج مغني في التشريع . بل يعطي عسى ما غلب في نفسه . تخفيفاً عنه وقطعاً للموسوس<sup>(٢)</sup> قال ابن تيمية : الاحتياط حسن مالم يفض بصاحبه إلى مخالفة السنة ، فإذا أفضى إلى ذلك فالاحتياط ترك هذا الاحتياط<sup>(٣)</sup>

تعالى السابقة على الإسلام ، فلا يعاتب مقضاتها : حتى على قول من يرى أن الكفار مخاطبون بمسروع التشريع ، توغيباً لهم في الإسلام . وكلا تكون مشقة القضاء حائلاً بينهم وبين الإسلام<sup>(٤)</sup>

ومنه إعطاء الزكاة للكافر الذي يرمى إسلامه تركياً به في الإسلام لتبيل إيمه نفسه ، وإعطاء من أسلم حديثاً إذا كان في عطائه قوة للإسلام ، أو توجب نظرائه ليسلموا<sup>(٥)</sup>

ومنه نوريات الكافر من قريه المسلم إن أسلم الكافر قبل قسمة الزكاة ، على قول عند الحنفية انفراداً به ، توغيباً له في الدخول في الإسلام<sup>(٦)</sup>

## المشاق الموجهة للتيسير :

٤٢ - المشاق على قسمين . مشاق لا يترك عنها التكليف غالباً كمسقة البرد في الوضوء ، والغسل ، ومسقة الصيام في صلاة خمر وطول النهار ، ومسقة الصمر التي لا انفكالك لنجح والجهاد عنها غالباً ، ومسقة ألم الحدود كرجم الزناة ، وقتل الحناة ، وقتل البعاع ، فلا أثر هذا السوء من المشتقات في إسقاط حق الله الواجب ، في كل الأوقات ، أي : لأن الله تعالى فرض

السبب العاشر : التزغيب في الدخول في الإسلام وحداثة الدخول فيه :

٤١ - وهذا سبب من أسباب التيسير يعلم بتبع أبواب الفقه ، وما شرع له من ذلك أن الداخل في الإسلام يعذر بالجهل بالتحريم ، ويكون ذلك شبهة تمنع ثبوت الحدود كما تقدم في السبب الخامس .

ومنه سقوط العبادات وسائر حقوق الله

(١) الفروع للقرافي ٣/ ٦٨٤ ، ١٨٥

(٢) المعجم ١/ ٢٩٨

(٣) المعجم ١/ ٣٠٠

(١) الأشباه والنظائر للسرخسي ص ٥٥

(٢) المعجم ١/ ٥٠١ ، ٢/ ٥٠٢

(٣) إجماع الفقهاء من أصحاب الشيطان لابن القيم ١/ ١٨٣

وقد تمهف مشاقه مع شرفه وعلو مرتبه لتكرار مشاقه كيلا يؤدي إلى المشاق العامة الكثيرة الوقوع.<sup>(١)</sup>

ومن هنا جاءت القاعدة الفقهية المشهورة (المشقة تجلب التيسر) وهي من أمهات قواعد الفقه الإسلامي، يحتاج إليها المجتهد والمفتي كثيرا.

وقد قال السيوطي: يرجع إلى هذه القاعدة غالب أبواب الفقه.<sup>(٢)</sup>

ومتلها قاعدة (إن الأمر إذا ضاق اتسع) والمادة بالإنساع الترخيص عن اتباع الأتيسة وطرد القواعد في أحاديث الصور، وذلك عند المضيق وهو الحرج والمشقة.<sup>(٣)</sup>

غير أن هاتين القاعدتين مفيدتان بقاعدة أخرى هي أن (المسور لا يسقط بالعسور) ودليها قول النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».<sup>(٤)</sup> قال الجويني: وهذه القاعدة من الأصول الشائعة التي لا تكاد نسي ما أقمت أصول الشريعة. ووجهها أن العسر

على ما فيه من المشقة لمصالح يعلمها، فيكون إسقاطها دائما لما فيها من المشقات الملازمة للعناء لما اعتبره الشارع.

والقسم الثاني. مشاق يتفك عنها التكليف غالبا، مما لا يطاق منها اقتضى التخفيف بالإسقاط أو غيره امتناعا كما تقدم، وإلا فإذ كانت عظيمة فإداحة كالحرف على النفس، أو الأعضاء، فهي موجبة للتخفيف، لأن حفظ النفس، والأطراف لإقامة مصالح الدين أولى من تعرضها للموت في عبادة أو عبادات يفتون بها أمثالا، وإن كانت المشقة خفيفة كأدنى وجمع في أصبع، أو سوء مزاج حفيف، فهذا لا أثر له، ولا يترخص به، لأن تحصيل مصالح العبادات أولى من دفع مثل هذه المفسدة التي لا أثر لها، والمشقة المتوسطة بين هاتين الدرجتين ما دما منها من المرتبة العليا أوجب التخفيف، أو من الدنيا لم يوجد، كحصى خفيفة، وما تردد بينها، فهو مما يختلف فيه غالبا. ولا ضبط لهذه المراتب إلا بالتقريب.<sup>(٥)</sup>

قال عز الدين بن عبد السلام: وتختلف المشاق باختلاف العبادات في اهتمام الشرع. فما اشتد اهتمامه به شرط في تخفيفه المشاق الشديدة أو العامة، وما لم يهتم به خففه بأشواق الخفيفة،

(١) قواعد الأحكام لآمن عباد السلام ٨/٢، وقته السيوطي ص ٨٠، وأضاء ابن جهم حاشية الحموي ١١٩/٩

(٢) قواعد الأحكام ٨/٢ - ١٤  
(٣) الأتية والظاهر للسيوطي ص ٨٠  
(٤) الحموي على الأتية ١/١١٧  
(٥) حديث: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٣/٢٤١ - ط الحلقية). وسلم (٤) ١٨٣ - ط عيسى الحلبي

أبوسحيفة: بتغليظ بحلة الأرواث لقول النبي ﷺ في الروثة: «إيساركس» أي نجس، ولا اعتبار عنده بالبلوى في موضع النص.<sup>(١)</sup>

ولست هذه القاعدة متفقا عليها، ولذا خالف في القصر الأول أبو يوسف، فأجاز رعي حبش الحرم، للحرج في الامتناع منه. وهو مدعي عطاء والشافعية والحنابلة. قال ابن قدامة: يجوز رعيه، لأن الهدي كانت تدخل الحرم فتكره فيه، فلم ينقل أنه كانت تسد أفواهها، ولأن بهم حاجة إلى ذلك، أشبه قطع الإذخر.<sup>(٢)</sup>

#### أنواع التحقيق والتبصر:

٤٤ - أورد الشيخ عز الدين بن عبد السلام من أنواع التحقيقات الواردة في الشريعة سنة أنواع: <sup>(٣)</sup> ثم زاد عليها غيره: فالثمة هي:

النوع الأول: تخفيف الإسقاط، فيسقط العمل عن المكلف، كإسقاط الجمعة عن أصحاب الأعذار، والحج عن غير المستطيع، واجتهاد عن الأعمى والأعرج ومقطوع اليد، وكإسقاط الصلاة عن المأثوم والنساء.

هو سبب التخفيف، فإن كان البعض ميسورا لم يكن للتخفيف فيه موضع.

ومن فروعها: إذا كان مقطوع بعض الأطراف غسل الباقي جزءا، والقادر على ستر بعض عورته دون بعض ستر القدر الممكن، والقادر على بعض الشاغرة دون بعض يأتي بها قدر عليه، ومن وجد ماء لا يكفي لكل طهارته استعماله، ومن وجد بعض صاع في الفطرة أخرجه. وهي قاعدة غالبة، فإنه يخرج عنها فروع منها: واجد بعض الرقبة في الكفارة لا يعتقها، بل ينقل إلى البدل، ومنها: القادر على صوم بعض يوم دون كله لا يلزمه إساكه، وإذا وجد الشفيع بعض الثمن لا يأخذ قطه من التفصص.<sup>(٤)</sup>

#### نعارض قاعدة رفع الحرج والنص:

٤٣ - ذكر هذه القاعدة ابن نجيم في أنبائه. ونقل عن السرخسي قوله: «إنها تعسر البلوى في موضع لا نص فيه بخلافه، فأما مع وجود النص فلا يعتد به». ثم قال ابن نجيم: ولذا قال أبوسحيفة ومحمد ومهما الله بحرمة رعي حبش الحرم وقطعه إلا الإذخر.

ومن فروعها أيضا قول ابن نجيم: قال

(١) حديث: هذا ركس. أخرجه البخاري (فتح الباري

٢٥٦/١ ط السلفية).

(٢) الأنبيه بحاشية مغربي ١/١٧٧

(٣) المغني ٢/٣٥١

(٤) قواعد الأحكام ٢/٢٢

(٥) الأنبيه والتطائير للسيوطي ١٥٩، ١٦٠

بإجراء، فوالله أعلم وعلى نأله، وأكل الميتة  
للمعصية المحظورة، إهلاك على نفسه من أجوع،  
وتسرب الخمر لإزالة الغصة، وإجازة الصلاة  
للمسافر مع بقية النجس.<sup>(١)</sup>

قال السيوطي: وأضاف الملاهي ما بها،  
وهو تخفيف التعيير، كتغير نصم الصلاة في  
الحرف.<sup>(٢)</sup>

٤٥ - ولما كان التخصيف وإرداء المعاصيات  
بأنواعها، والمعاملات، وخدماتها، وغيرها مما  
انتمت عليه أبواب الفقه، فمن الصعب مع  
هذه الأمور الدخلة كلها من أبوابها المختلفة،  
فورد أسئلة منها:

#### التخفيف في التجاسد:

٤٦ - أوجب الشارع الحكيم على المسلم  
التطهارة من النجاسات في الثوب، والبدن،  
والبقعة، عند القيام إلى الصلاة، وأن يكون  
طعامه وشربه طاهراً. وهذا هو الأصل، ولكن  
بعض جمود النجاسات استثنيت من هذا  
الأصل لعموم البلوى بها، وصعوبة التحرر  
منها، والتخفيف وارد على ما يصيب الإنسان

النوع الثاني: تخفيف تخفيف، كتفصير الصلاة  
للمسافر والاكتفاء بركنين لدفع مشقة السفر،  
وتخفيف ما يحجز عنه المريض من أعمال  
الصلوات عن أخذ الأذى المجري، لغبر  
المريض، كتفصير الركوع والسجود إلى الحد  
القدور عليه.

النوع الثالث: تخفيف إبدال، كإجازه  
الشارع الله تعالى إبدال، ثعلب والوضوء  
بالتيمم، وإبدال القيام في الصلاة بالعمود، أو  
الانبطحاء، وإبدال الصيام بالتيسير لغني  
بلاطعام، وإبدال بعض وجبات الحج أو  
بعمرة بالكفارات عند قيام الأعذار.

النوع الرابع: تخفيف تقديم، كإحلال جميع  
التقديم في الصلاة للمسافر وإجازة  
تججيل تقديم الزكاة عن الحول لدفع، وتقديم  
زكاة الفطر في رمضان قبل يوم العيد بيوم أو  
سنتين، وإجازة البعض بتدبيرها لأكثر من ذلك.  
النوع الخامس: تخفيف تأخير، كإجازة  
المطيع تأخير الوجوه عذر جعل أداءه في وقت  
نافع على المكاتب، وتأخير صيام رمضان  
للمريض والمسافر، فقد خفف عنها بالفطر، مع  
قيام السبب الموجب للصوم، المحرم للفطر،  
وتأخير صلاة في حق النساء والناسي

النوع السادس: تخفيف ترحيص، وهو ما  
استنبط من المحظورات عند الضرورة، أو عند  
الحاجة، كإساحة التخطئة بكلمة الكفر لمن أكره

(١) انظر لوائح الأحكام لأين عبد السلام ٦/٢، والأشياء  
والنظام للسيوطي ص ٨٩. وضع لغار لأين نجد ٢/٢٠٢  
(٢) الإنشاد والنظم للسيوطي ص ٨٩، وشرح آباء ابن عجم  
١٧٧١

السواتين، لابسهما فحش، وسرهما أكد. فإن كان لا يكفي إلا أحدهما ستر أيهما شاء. على خلاف في أيهما أولى الستر. والعري عثر في ترك الحياصة، غير مانع لصحة الصلاة، ولا تفرد حال العري الفعل من الحياصة.

وإن انكشف من المرأة ثقل من ريع شعرها أو ريع فخذهما، أو ريع بطنها، لم تبطل صلاتها، تخفيفا عند بعض الفقهاء،<sup>(١)</sup> و نظر تفصيل ذلك في مصطلح (عورة)

#### التيسير في المعاملات :

٤٨ - للمعاملات نصيب من التخفيف كما للعبادات والجمود.

فقد جمعت الشريعة ويسر المعاملات، فشروعت: خيار المجلس دفعا للضرر بين المتبايعين.

وشرعت خيار الشرط للمشتري دفعا للندم. وشرعت الرد بالعيب دفعا لما يلحق المشتري من الضرر. إذا بان بالشيء المشتري عيب، ولم يرض عنه المشتري.

وكذا خففت الشريعة في العقود الجائرة، فلم تلزم بها أحد طرفي العقد، إذا ان لزومها شاق، فنكون سببا لعدم تعاطيها.<sup>(٢)</sup>

منها، بحيث لو أوجب عليه عليها، لوقع الماس في حرج وضيق.<sup>(٣)</sup> وتفصيل ذلك في مصطلحي (نجاسة وطهارة).

#### التخفيف في ستر العورة :

٤٧ - ستر العورة عن النظر بها لا يصف البشرية واجب.

وختلف الفقهاء في كونه شرطا لصحة الصلاة: فقال أبو حنيفة والشافعي بشرطية. وقال بعض المالكية: إن سترها ليس بشرط لصحة الصلاة. وقيل: إنها شرط مع الذكر دون السهر.

وقال التميمي من الحنابلة: إن بدت عورته وقتا، واستمرت وقتا، فلا إعادة عليه.<sup>(٤)</sup>

والعريان الذي لا يجد ما يستر عورته، خفف عنه، فإذا وجد جلدا ضاهرا، أو ورقا يمكنه خصفه عليه، أو حشيشا يمكنه أن يربطه به، ستر به، جاز له ذلك، وبصحت الصلاة ما ذكر، فإذا وجد ثوبا نجسا جاز له الصلاة فيه، ولا يصلي عربانا، على خلاف في ذلك.<sup>(٥)</sup>

فإذا لم يجد إلا ما يستر بعض العورة، ستر

(١) الفقيه على شرح مناج ٦٨/١، الفاروق، ص ١٤١.

(٢) فتح القدير ٢٠٠/١، ونبذة المسند ٩٩/١، والجوسق ١٧٨/٣، والمغني ٥٧٧/١، ٥٨١، ونيل الأوطار ٧٣/٣.

(٣) المغني ٥٩٣/١، ٥٩٤.

(٤) المجموع ١٨٧/٣، والمغني لابن قدامة ٥٩٥/١، ٥٩٦.

(٥) ٩٠٦، ٦٠٢، وحاشية الدسوقي ٢٢١/١.

(٦) المغني ٥٦٣/٣، ٥٨٦، ٥٩٣.

حده : «أن رسول الله ﷺ قضى أن يعقل عن امرأة عصبتها من كانوا، ولا يرثون منها إلا ما فصل عن ورنها»<sup>(١)</sup>.

وكما خفف عن الجاني بتحصيل الندية العاقلة، خفف عن العاقلة، فجعل الشارع دية شبه العمد مؤجلة في ثلاث سنين - تخفيفاً عليهم - في آخر كل سنة ثلثها، إن كان الواجب دية كاملة، كدية النفس - على ما ورد في قول عمر وعلي رضي الله عنهما ولا يخالف فيها.

وحقق أيضاً عن العاقلة : فسدت منها قبل الحول أو انقضى أرحم لم يلزمه شيء<sup>(٢)</sup>، ونفصل ذلك في مصطلح (دية).

النوع الثالث : تفسير المكلف على نفسه وعلى غيره :

أولاً : تفسير المكلف على نفسه في العبادات :

٥٦ - أرتد النبي ﷺ إلى أن يأخذ الإنان أن نفسه في النوازل وما فيه تحجير من الفرائض،

(١) بداية المجهضة ٣٧٧/١، ولا شيء ٩٦٧/٧، ٩٧٠، وكشاف القناع ٥٩/٦، ٦٣.

وحديث : «قضى أن يعقل» وأصرحه غير واحد (١) ٦٩١، ٦٩٩ هـ عرت عبيد المدحس، والسراني (٢) ٤٢، ط مكب طهوف من الإسلامية؛ وابن ماجة (٣) ٨٤١، ط عيسى الحلبي.

وأما (٤) ٤٣، ط دار المعارف، وقال أحمد شاكر إسناده صحيح.

(٥) المنير ٦٧، ٦٧١، وكشاف القناع ٦٩/٦.

التيسير في إقامة الحدود :

٤٩ - يثبت تلقين من أقر بموجب الحد الرجوع عنه، إما بالتحرير، وإما بأوضح منه، فبدلاً عنه الحد،<sup>(١)</sup> وذلك مثل ما فعل النبي ﷺ مع ما عزر حيث قال له : «لعلك قبلت، أو عسرت، أو بطرت»<sup>(٢)</sup>.

وقد جعل الله سبحانه وتعالى التوبة والتكفير عن الذنوب رخصة للتضييق والمخرج، ومراحياً لتعوير بالذنب والخطية.

ومن در، حدود بالنسبة أن من زنت إيه غير زوجته فوطئها فله أن ياروحته، فلا حد عليه، ولا يكون أنيا، ليثبت عذره، وإنما عليه ما يتعلق بحقوق العباد، وهو هنا مهر النكاح.

ونفصل ذلك في مصطلح : (حدود).

تخفيف الندية :

٥٠ - الجاني المحض، خفف عنه الشارع بالمحاجبة الندية بدل التقصاص، ثم جعلها على العاقلة، ونساقله الجاني ذكراً كان أو أنثى : ذكور عصبة نساً، كالأباء، والأبناء، والأخوة أغير أم وميعة، والأعمام، والمعتق.

وبذلك لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن

(١) جامع، وأمسور لامي لأثر ٥٩٧/٣، ٥٩٨.

(٢) حديث : «لعلك قبلت» أصرحه البحري.

(٣) ١٢، ط السلفية، وأبو جود ٥٧٩، ٥٨١، ط عرت عند الدعاء.

واليس معنى اليسر في هذا الباب ترك العمل  
والتكاسل عنه، فإن الله تعالى مدح عباده  
المتقين بقوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ﴾.  
كانوا قبلاً من الليل ما يجمعون. وبالأحجار هم  
يستغفرون<sup>(١)</sup> ولكن المعنى أن لا يحمل نفسه  
ما يشق عليها، بل يتعبد ما شاء ما دام يشق  
لذلك، فإن ثلثات مشقة خارقة عن المعتاد  
أروح نفسه، ففي الحديث: «إن النبي ﷺ دخل  
المسجد، وحمل مربوط بين ساريتين، فقال: ما  
هذا؟ قالوا: حمل نزيه، نعلي فإذا كسلت أو  
فترت أمكنت به. فقال ﷺ: حنوه، ليصل  
أحدكم نساخه فإذا كسل أو فتر قعد». <sup>(٢)</sup>

وفي حديث آخر أنه ﷺ كان في سفر فرأى  
رجلاً ورجلاً قد ظلل عليه. فقال عنه فقالوا:  
صائم. فقال: اليس من البر الصوم في  
السفر؟<sup>(٣)</sup> فصر يأن المراد من بلغ منه الجهد إلى  
مثل هذه الحال ولم يقطر. وأرشد ﷺ إلى أن  
تحصيل أجر التواضع بفعل الخليل منها مع  
المحافظة على ما يتعبد العبد منها والدوام عليه

كالصيام في السفر، بالميسر، فقال: «عليكم  
ما تطيقون من الأعمال فإن الله لا يمل حتى  
تملوا»<sup>(٤)</sup> وقال: «إن هذا الدين مشين فأوغل فيه  
برق، ولا تبغضوا إلى أنفسكم عبادة الله، فإن  
الميت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى»<sup>(٥)</sup> وقال:  
«مددوا وقاربوا وبشروا فإنه لا يدخل أحد  
الجنة عمه قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال:  
ولا أنا، إلا أن يتخمدني الله برحمته»<sup>(٦)</sup> ونهى عن  
الوجه الـ في الصوم ما فيه من المشقة. وقال:  
«لا تشددوا فيشدد الله عليكم، فإن قوما تشدوا  
فشدد الله عليهم فتلك بقاياهم في الصوامع  
» رهبانية ابتدعوها ما كتبها عليهم»<sup>(٧)</sup>.

(١) حديث: «عليكم ما تطيقون من الأعمال» فإنه لا يحمل  
حتى تملوا أخرجه البخاري (٣٩/٣) ط السلفية

(٢) حديث: «إن هذا الدين مشين...» سبق أخرجه هاشم  
(٦٠)

(٣) حديث: «مددوا وقاربوا وبشروا، فإنه لا يدخل أحد  
الجنة عمله، زدوا ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن  
يتخمدني الله برحمته» أخرجه البخاري وضع البخاري  
٢٩/١١ ط السلفية، وصالح (٦/٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢)

ط. عيسى الحلي

(٤) سورة الحنف/٢٧

وحديث: «من غن الوصل في الصوم ما فيه من المشقة  
وقال: «لا تشددوا فيشدد الله...» أخرجه أبو داود  
(٢٠٩/٥) ط هرت عبيد الله عاصم. وفي مشقة سعيد بن  
جندب الرضي بن أبي النجود قال الخطابي الغريب (مقبول)  
غريب التهذيب ص ٢٢٨ ط. دار الرشد

(١) سورة الذاريات / ١٧ - ١٩

(٢) حديث: «حله» ليصل أحدكم تشدته... أخرجه  
البخاري (فتح الباري ٣/٣٩ ط السلفية)

(٣) حديث: «المر من تشد» للصوم في السفر أخرجه  
البخاري (فتح الباري ١/١٨٣ ط السلفية، وسلم  
(٤٨٦/١) ط جبر الحلي

شيء فهلكنا وهكذا<sup>(١)</sup>.

وكذلك في غير المال، وقد قال سلمان  
الصابي لأبي الدرداء رضي الله عنهما: إن  
لربك عليك حقاء، ولأهلك عليك حقاء،  
ونفسك عليك حقاء، فأعط كل ذي حق حقه،  
فأنكر أبو الدرداء بذلك النبي ﷺ فقال:  
وصدق سلمان<sup>(٢)</sup>، وفي الحديث أيضا: من فقه  
الرجل رفقته في معيشته<sup>(٣)</sup>.

#### مدفئة الورع واجتناب الشبهات :

٥٣ - من الناس من يشق على نفسه تورعا  
واقفا للشبهات والتزاما بجانب التقوى، قال  
الشاطبي: (ولا كلام في أن الورع شديد في  
نفسه، كما أنه لا إشكال في أن التزام جانب  
التقوى شديد)<sup>(١)</sup> وفي الحديث: «إن الحلال بين

أفضل من التشديد على النفس حينما والتمسها  
حينما آخر، فقال: «أحب الأعمال إلى الله أدومها  
وإن قل»<sup>(٢)</sup>.

ثانيا : نيسر الإنسان على نفسه في شئون  
الدنيا:

٥٢ - ليس للإنسان أن يهين على نفسه في  
شئون حياته، ولا ينبغي أن يظن أن التصديق  
عليها من الزهد، أو أنه يقربه إلى الله، بل إذا  
أخذ المال من حله وأنفق على نفسه في الحلال،  
في مأكلا أو مشرب أو مسكن فإنه يؤجر على  
ذلك إذا كان بقدر الحاجة، كما يؤجر إن زاد  
عليه بقصد التقوى على طاعة الله ما لم يخرج  
إلى حد السرف والترف.

قال الله تعالى: «وقل من حرم زينة الله التي  
أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين  
آمَنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة»<sup>(١)</sup>،  
وفي الحديث: «اسدا بنفسك فتصدق عديها،  
فإن فضل شيء فلاهلك، فإن فضل عن أهلك  
شيء فلدي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك

(١) حديث: «بدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء  
فلاهلك فإن فضل عن أهلك شيء فلدي قرابتك، فإن  
فضل عن ذي قرابتك شيء فهلكنا وهكذا». أخرجه مسلم  
و٢٩٢/٢ - ٢٩٣ ط عيسى الحسي).

(٢) حديث: «صدق سلمان»، أخرجه البخاري (فتح الباري  
٥٣٨/١٠ ط السليبي).

(٣) حديث: «من فقه الرجل رفقته في معيشته»، أخرجه أحمد  
(١٩١/٥ ط المكتب الإسلامي) وابن عدي في التكملة  
١٩٧/٣ ط دار الفكر وصححه وثقال الميمني، وفيه  
لهو بكر بن أبي مريم وقد احتلط، (مجمع الزوائد ٣٤/٤  
ط دار الكتاب العربي)، وصححه الشافعي في نفس الغدير  
(١٦/٩ ط المكتبة التجارية).

(٤) المواظبات ١٠٩/٦، وانظر: إغاثة اللهيان لأبي القاسم

(١) المواظبات ١٣٦/٢، ١٣٧

وصححه، وأحب الأعمال...، أخرجه البخاري (فتح  
الباري ٣١٥/٩ ط السليبي)، ومسلم (٥١٦/١ ط عيسى

الحلي) من حديث عائشة

(٢) سورة الأعراف/ ٣٢



قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۚ وَالَّذِينَ إِحْسَانًا وَبَذَى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارَ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارَ الْخَبِثَ وَالصَّاحِبَ بِالْخَيْبِ وَزَيْنَ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وَمِنَ الْإِحْسَانِ تَأْمُورُهُ بِالتَّيَسُّرِ فِيهَا يُمْكِنُ التَّيَسُّرُ فِيهِ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كَرِيَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَمَهُ كَرِيَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ» وَمِنْ سُرِّ مَسْمَا سَرَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَمَنْ يَسِرْ عَلَى مَعْسَرٍ يَسِرْ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبِيدِ مَا كَانَ الْعَبِيدُ فِي عَوْنِ نَحْوِهِ»<sup>(٢)</sup>

وَقَدْ نَدَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الرِّفْقِ فِي تَسْوُلِ الْأُمُورِ وَمُعَامَلَةِ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ : «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِأَهْلٍ بَيْتَ خَيْرٍ أَدْخَلَ عَلَيْهِمُ الرِّفْقَ»<sup>(٣)</sup> وَقَالَ : «إِنَّ الرِّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَادَهُ ، وَلَا يَنْزِعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ»<sup>(٤)</sup> وَقَالَ : «مَنْ يَجْرِمِ الرِّفْقَ

وَأَنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ دِينَهُ وَعُرْضَهُ ، وَمَنْ رَقِيَ فِي الشُّبُهَاتِ وَفَعَّ فِي الْحَرَامِ»<sup>(٥)</sup> وَقَوْلُهُ : «دَعِ مَا يَرْيَبُكَ إِلَى مَا لَا يَرْيَبُكَ»<sup>(٦)</sup> فَالْمُرُوعُ بِتَرْكِ الشُّبُهَاتِ الْمَطْلُوبِ شَرْعًا ، لَكِنْ مَا دَامَ خَارِجَ دَائِرَةِ الْعَرِّ وَالْحَرَجِ ، فَلَيْزَ كَانَ فِي الْمُرُوعِ حَرَجٌ عَلَى الْمَكْتَفِ وَمَشَقَّةٌ غَيْرُ مَعْنَاةٍ سَقَطَ ، كَمَا يَسْقُطُ أَحْرَامُ لِنُضْرُورَةٍ .

غَيْرَ أَنَّهُ غَائِبٌ بَيِّنٌ بَيِّنًا أَنْ مَا يَكُونُ فِيهِ حَرَجٌ وَمَشَقَّةٌ غَيْرُ مَعْنَاةٍ مَأْسُومَةٌ لِفَالِغِ النَّاسِ قَدْ يَكُونُ مَعْنَاةً عِنْدَ بَعْضِهِمْ ، وَمِنْ هُنَا تَحْزِيرُ أَهْلِ شُبُهَةِ الْمُرُوعِ مِنْ هَذِهِ الْأَمَةِ ، لِأَنَّهُمْ مَا كَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ تَرْكُ الشُّبُهَاتِ .<sup>(٧)</sup>

ثَالِثًا : تَيْسِيرُ الْمَكْتَفِ عَلَى غَيْرِهِ :

٥٤ - الْمُؤْمِنُ مَطْلُوبٌ شَرْعًا بِالتَّيَسُّرِ عَلَى الْإِخْوَانِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ بَيْنِهِ وَبَيْنَهُمْ عِلَاقَةٌ وَمُعَامَلَةٌ ، حَيْثُ يُمْكِنُهُ التَّيَسُّرُ ، وَلَا يَخَالِفُ حُكْمًا شَرْعِيًّا .

(١) : سورة النباء / ٢٦

(٢) : حديث : «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كَرِيَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَمَهُ» ... أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١/٧٤٤) ط : حَيْسِ الْحَلِيِّ .

(٣) : حديث : «وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِأَهْلٍ بَيْتَ خَيْرٍ أَدْخَلَ عَلَيْهِمُ الرِّفْقَ» ... أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١/٧٦) ط : الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ ، قَالَ الْحَلِيُّ : «وَرَجَدَ أَحْمَدُ وَجَدَ الصَّحِيحَ» وَجَمَعَ الشَّوَاهِدَ (١/٦٩) ط : دَارُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيِّ ، وَصَحَّحَهُ نَحْوُهَا الْقَاضِي وَبُيُحْسِنُ الْقَطْرِ (١/٦٦٣) ط : الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ .

(٤) : حديث : «إِنَّ الرِّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَادَهُ» .

(٥) : حديث : «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ الْحَرَامِ بَيْنَ ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ» ... أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١/٢٦٦) ط : السَّلْمِيَّةُ ، وَاسْتَبْرَأَ (٣/١٣٩) - ١٣٩٠ ط : حَيْسِ الْحَلِيِّ ، وَالْفَلَّاحُ لِمُسْلِمٍ .

(٦) : حديث : «دَعِ مَا يَرْيَبُكَ إِلَى مَا لَا يَرْيَبُكَ» ... أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١/٢١٠) ط : الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤/٢٥١٨) ط : مَعْطَفِي الْحَلِيِّ ، وَمَنْ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

(٧) : جَمَعَ الْعُلُومُ وَالْحُكْمُ ص ٦٨ ، ٦٩ ، ١٠٤ .

منفردين، فأبكم ما صلى بالناس فليتجوز، فإن فيه الضعيف، والكبير، وإذا احتججه<sup>(١)</sup>

ومنه أن أبي بن كعب، كان يصلي بأهل قريته، فاستفتح سورة طه، فدخل معه غلام من الأنصار في الصلاة، فلم سمعه ستفتحها، انصرفت من صلاته، فغضب أبي، فأتى النبي ﷺ بشكر الغلام، وأتى الغلام يشكو أياً فغضب النبي ﷺ حتى عرف الغضب في وجهه، ثم قال: إن منكم منفردين فأبكم ما صلى بالناس فليتجوز فإن فيه الضعيف، والكبير، وإذا احتججه<sup>(٢)</sup> ونحوه حديث معاذ المعروف.

والمراد بالتخفيف أن يقتصر على أدنى الكمال، فيأتي بالواجبات، والنس، ولا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الأكمل. وإن كان المأمورون محصورين ورفضوا بتطويله الصلاة جاز، وعليه يحمل تطويل النبي ﷺ في بعض ما أخرجه<sup>(٣)</sup>

(١) حديث: «إن منكم منفردين، فأبكم ما صلى بالناس». أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٢٩٧، ١٩٨ ط. السلفية). ومسلم (١/٣١٠ ط. عيسى الحلبي) من حديث أبي بصير الأنصاري.

(٢) حديث: «إن منكم منفردين فأبكم ما صلى بالناس فليتجوز فإن فيه الضعيف والكبير وإذا احتججه أخرج البخاري (فتح الباري ١/٢٩٧، ١٩٨ ط. السلفية). ومسلم (١/٣١٠ ط. عيسى الحلبي) من حديث أبي بصير الأنصاري.

(٣) حديث: «نحوه ط النبي ﷺ - في بعض ما أخرجه

بحرم الخبر كنه<sup>(١)</sup> ويظهر هذا الأصل في أبواب من الفتحة منها مايلي:

تخفيف الإمام في الصلاة:

٥٥ - أورد الشارح الحكيم التخفيف في بعض أركان الصلاة، مراعاة لأحوال الناس، ونسيرا لهم. فقد أمر ﷺ الأئمة بالتخفيف في الصلاة وعدم تطويل فرائضها، وهو أمر استحباب، وذلك لاختلاف أحوال المأمورين، لأن فيهم الضعيف، والمريض، والعاجز<sup>(٢)</sup>

فلا يطول الإمام الصلاة ثلاثين على من خلفه، وذلك لحديث: «إذا صلى أحدكم بالنفس فليخفف، فإن فيهم الضعيف، والفقير، والكبير، وإذا صلى أحدكم لنفسه، فليطول ما شاء»<sup>(٣)</sup> وروى ابن مسعود رضي الله عنه «أن رجلاً قال: والله يا رسول الله إنني لأنازع عن صلاة الغداة من أجل فلان، مما يطيل منها، فما رأيت رسول الله ﷺ في موعظة تشد غضباً منه يومئذ، ثم قال: إن منكم

ولا يزع من شيء إلا شانه» أخرجه مسلم (١/٢٠٣، ٢٠٤ ط. عيسى الحلبي).

(١) حديث: «بحرم الترفق بحرم الخبر كله» أخرجه مسلم (١/٢٠٣، ٢٠٤ ط. عيسى الحلبي).

(٢) نسخة لأحمد (١/٢٧٧).

(٣) حديث: «إذا صلى أحدكم بالنفس فليخفف، وإن فيهم». أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٢٩٧، ٢ ط. السلفية).

ليتمكن طاعته ومواصلة الامتثال له، ولئلا  
يغرضوا عن ذلك إلى المعصية فيضطروا إلى  
استخدام العقوبة. وقد قال النبي ﷺ والمؤمن  
من ولي من أمر أمي شيئا فشق عليه فشق  
عنه، ومن ولي من أمر أمي شيئا فرفق بهم  
فرفق به. (١)

وإذا كان في من تحت يده الضعيف والضعيف  
والمرأة خصهم بمزيد من الرفق، وقد كان  
النبي ﷺ في مسير له فحدث الحادي، فقال  
رسول الله ﷺ: «يا أنجشة ونعلك بالثوارير» (٢)  
بمعنى النساء.

وعنى أمير الجيوش أن يرفق بمن معه في  
المسير. وقد ذكر الماوردي أن الواجب على  
الأمير في المسير سبعة حقوق: الأولى: الرأفة بهم  
في المسير الذي ينذر عليه أضعفهم، وتحفظ به  
هوة أموالهم، ولا يخذل السير فيهلك الضعيف،  
ويستفرغ حيلة الضوي. وروي عن النبي ﷺ  
أنه قال: «المصنف أمير الترك» (٣) يريد أن من

ويشرح له أيضا لتخفيف إدارة تستدعي.  
ذلك، لما في الحديث أن النبي ﷺ قال: «إنهم  
لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها، فأسمع  
نكاح النضي، فأجوز في صلاتي كراهية أن أنشأ  
على أمه» (٤).

والتخفيف للأئمة أمر مجمع عليه، مندوب  
عند العلماء (٥) وفيه تفصيل ينظر في مصطلح  
(إمامة).

وكذا ذلك ينبغي للإمام أن يراعي عدم  
التطويل في خطبة الجمعة لما في الحديث «إن  
طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة من فقهه  
فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة» (٦).

تيسر الإمام، والولاء، والعمال، على الرحمة،  
والرفق بهم:

٥٦ - ينبغي لمن ولي أمر غيره من الناس بحيث  
يتخذ عليهم أمره ويلزمهم طاعته أن لا يبتغى  
عليهم فيما يكلفهم مشقة تغلبهم، وذلك

١ - عنه ... أخرجه البخاري، فتح الباري ٢/٢١٦ ط  
المبشر.

(١) حديث ... في أقوم في الصلاة ... أخرجه البخاري  
(٢/٢٠٦ ط - الم - ط)، وسنم ٢/٢٤٣ ط. عيسى  
الغني، والمصنف للبخاري هو عنه من حديث أبي قتادة،  
وعنه مسلم من حديث آخر.

(٢) نيل الأوطار ٢/٦٣٧

(٣) المعجم لأبي عبد الله ٢/٣٠٨

وحدث ... إن طول صلاة الرجل ... أخرجه مسلم  
(٢/٥٩٤ ط - عيسى الغني).

(١) حديث ... العهد من ولي من أمر أمي شيئا فشق عليه،  
فشق عليه ومن ولي من أمر أمي شيئا فرفق بهم فرفق  
بهم. أخرجه سنن ٢/١٤٥٨ ط - عيسى الحلي.

(٢) حديث ... يا أنجشة ونعلك بالثوارير ... أخرجه  
لبخاري، فتح الباري ٢/٥٩٣ ط - المصنف، وسنن  
٢/١٤١٢ ط - عيسى الحلي.

(٣) حديث ... المصنف أمير الترك ... أخرجه سنن  
٢/٥٩٤ ط - عيسى الحلي.

ضجعت دأته كان على الفوم أن يسير واسيره .  
ودكر مثل ذلك في أمير الحج .<sup>(١)</sup>

يسير المعلمين ، والدعاة على المدعوين ،  
والرفق بهم :

٥٧ - يستحب من يتولى التعليم أو الدعوة أن يرفق بمن معه ، ويأخذهم باللين لا بالعنف ولا يأتي بما يفهم من الحق ، بل ينتقل بهم عما يعرفون إلى ما لا يعرفون ، بلطف وسر ، ولا يشق عليهم . قال النووي : ينبغي أن يكون باذلاً وسعياً في تعليمهم ، وتقريب الفائدة إلى أذهانهم ، حريصاً على هدايتهم ، وفهم كل واحد بحسب فهمه وحفظه ، فلا يعطيه ما لا يحمله ، ولا يقصر به عما يحتمنه بلا مشقة ، ويخاطب كل واحد على قدر دونه ، وبحسب فهمه ومهته .

ويستأنس لذلك بقول موسى للخضر :  
« هل أتيتك على أن تعلمن مما علمت  
رشدًا »<sup>(٢)</sup> ثم قال : ( لا تؤاخذوني بما نسيت

ولا ترفهني من أمري عسى )<sup>(٣)</sup> وقد أرسل النبي ﷺ أبا موسى الأشعري ، ومعاذ بن جبل إلى اليمن ، وكان فيها وصاحبا به أن قال : وبشرا ومسررا وعليها ولا تنفروا<sup>(٤)</sup> وقال أنس : قال النبي ﷺ : « يسروا ولا تعسروا وسكنوا ولا تنفروا »<sup>(٥)</sup>

اتيسر في الفتيا :

٥٨ - على المفتي أن يراعي أحوال السائلين ، فمن غلب عليه التحرج والتشدد ، وأن يحمل نفسه مآزرهم ، يعني بما فيه الترجية ، والترغيب ، والترخيص ، ويحذر مما فيه سعة ، وأنه يجزئه القليل من العمل إن كان حاله صوابا . ومن غلب عليه التهاون ، والتساهل ، والأناجيل من الدين يعني بما فيه الترهيب ، والتخويف ، والترجيح ، فعل الطبيب بمن اعرفت به العلة عن حال الامتواء .<sup>(٦)</sup> وكل ذلك من غير أن يبدؤ المفتي حكما شرعيا من تلقاء نفسه ، بل تكون فتياه طبقا لمقتضى الأدلة الشرعية وأصول الفتيا ، كما هو مبين في علم

١ - مؤنس لا يأخذ على أذنه أجرا . أخرجه أبو داود

(١/٢٦٣ ط هـ) عزت عبد الحماس وله شاهد عند الترمذي

(١/٢٠٩ - ١/٢١٠ ط عيسى الحلبي) وقال : حسن صحيح

وأخرجه الحاكم (١/٢٠٩ ط دار الكتب العربي) روى

صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي

(١) الأحكام السلطانية ص ٣٥ ، ١٠٨

(٢) سورة الكهف / ٦٩

(٣) سورة الكهف / ٧٣

(٤) حديث « يسروا ويسروا عليها ولا تنفروا » أخرجه

البيهقي (٨/٢٩٢ ط دار الفريعة) وأبو في الصحيحين .

(٥) حديث « يسروا ولا تعسروا وسكنوا ولا تنفروا » أخرجه

البيهقي (فتح الباري ١/٥٢٢ ط المطبعة) ، وسنن

(٣/١٣٥٩ ط عيسى الحلبي)

(٦) الموافقات للشاطبي ٢/١٦٦ - ١٦٨

وأشأت لتوسعة في كل ما اختلف فيه من أحكام السمعيات، فيكون القائل بما يوجب الحرج والغيبين محجوجا بظاهر الآية، وقال سفيان الثوري: وإنما العلم عند الرخصة عن ثقة فأما التشديد يحسنه كل أحد.<sup>(١)</sup>

- أما من كان من المستفتين جارا على التوسط، فإن فنياء تكون عن التوسط من غير إفراط ولا تسهيل. والتوسط هو الأصل في الشريعة كما تقدم.

### التيسير في الحقوق المالية:

المهر والنفقة.

٥٩ - أرشد الله تعالى إلى تسهيل أمر التزويج ولو كان الغائب فقيرا، إن كان صالحا، فقال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِمِ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(١)</sup> وقال السيوطي: وإن من يمن المرأة تيسير خطبتها، وتيسير صداقها<sup>(٢)</sup> وروى عنه بخلاف أنه قال: وإن من أعظم النساء بركة أسرهن مؤنة<sup>(٣)</sup> وقال عمر بن الخطاب

أصول الفقه. وقال السروي: إن رأى الخي الصلحة أن يغني الثامي بما فيه تغليظ، وهو كما لا يعتقد فلا همزه، وله فيه تأويل، جاز ذلك، زجرا للعامة، ولن قل دينه ومروته.<sup>(٤)</sup>

- فإن لم تكن الغيب بعقضي التذليل، بل أنشأه بما فيه الرخصة عن غير ثقة، فيكون الترخيص تشهيا وجبا مع الحوى، وهو ممنوع وليس الاختلاف إنعاما، دليلا على جواز الأمر على الوجه المختلف فيها.

قال الشاطبي: الفقه لا يجل له أن يتخير بعض الأقوال بمجرد التشهي والأغراض من غير اجتهداد ولا أن يغني به أحدا، والمقلد في الاختلاف الأقوال عليه مثل ما على الفقي.<sup>(٥)</sup>

- هذا ومن ناحية أخرى ليس للمفتي أن يغني بما فيه حرج وتشد على المستفتي مادام يجد له مخرجا شرعا صحيحا. قال إحصاص في أحكامه عند قول الله تعالى: ﴿مَنْ يَرْبِدِ اللَّهُ لِيَجْمَعَ صِلَىٰكُمْ مِنْ حَرْجٍ﴾<sup>(٦)</sup> قال: لما كان أخرج الغيب، ونفى الله عن نفسه إرادة الحرج بناء، منع الاستئذان بظاهره في نفي المضيق

(١) أحكام القرآن ١/٢٠٦، وصفة الفتوى لابن حمدان.

(٢) سورة النور/٣٩.

(٣) حديث: «إن من من المرأة يسير حجبها وتيسير صداقها»، أخرجه أحمد (٩٧/٩٧) ط المكتبة الإسلامية، وأحكام (١/١٨١) ط دار الكتاب العربي.

(٤) حديث: «إن من أعظم النساء بركة أسرهن مؤنة».

(٥) المجموع للنووي ١/٥٠ تشرع من مذهبي.

(٦) الشواهد ٤/١١٠، ١١١، والفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر ١/٣٠١، والأحكام للقرافي ص ٢٧١، وفتاوى ابن تيمية ٢٠/٢٦٠، ٢٦١، وشرح الانتع للبهوتي.

٢٠٧/١٩

(٣) سورة الفاتحة/٦.

بعضه الذي عند صاحبه، وجعلت له التشدد في المطالبة إن كان المدين ماطلاً، إذ كان واحداً محتسباً من الأداء، لقول النبي ﷺ: «لي الواجد بحل عرصه وعقوبته»<sup>(١)</sup>

أما إن كان من عذر الحق في ضيق من الأداء في الحال، بأن كان ماله عائياً، أو كان محتاجاً إلى تناول انقطاعه، أو انشغاره، أو نحوهما، يؤخره، ذلك عن أداء المال، فقد نذبه الشرع إذا تيقن إلى التيسير عليه، أما إن تبين أنه معسر لا يجد ما يبيعه، فإن الإبطار وحسب نقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرٍ فَمُطَوَّرَةٌ إِلَىٰ مَسْرَةٍ﴾<sup>(٢)</sup> وقول النبي ﷺ: «تتقت المثلثة روح رجل ممن كان قبلكم، فقالوا: من؟ فقيل: من الخبير شيئا؟ قال: لا، قالوا: تذكر قال: كنت أدين إنساناً فأمر فياني أن ينظروا، ففسر وسجاوزوا عن المورس»<sup>(٣)</sup> قال: فإن الله عز وجل: «تجاوزوا عنه»، وفي الحديث: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى»<sup>(٤)</sup> حتى لو كان الدين إثني نشأ عن

رضي الله عنه: (لا تغفلوا في صدق النساء، فإنها لم تكن مكربة في الدنيا أو تقوى في الآخرة كان أولاكم بها رسول الله ﷺ ففليل الصداق ساد).

وكذا أورد الله تعالى إلى العشرة بين الزوجين بالمعروف، وأداء كل منهما ما عليه من الحق للأخر، مع ترك الشح بخصه هو، كتيسير الحياة بينهما، قال تعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَهِيمَةِ امْرِئِيهَا أَمْ رَأُؤًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلِحَا بَيْنَهُمَا صِخْرًا وَفَصْلُحًا خَيْرٌ لَّكَ أَنْ تَأْخُذَ بِأُلْفَتِكَ وَالْغُلَامَ إِنْ كَانَتْ بَيَاتًا فَعَمَلُهُ خَيْرًا﴾<sup>(٥)</sup>

هذا في حال قيام الزوجية، وكذا بعد انفصاليهما، لقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَصَلِّتْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْتَدِلَ بَيْنَهُمَا الشَّيْءُ بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْلُوا أَقْرَبَ لِلْكَفَرَىٰ وَلَا تَحْسَبُوا الْقَفْلَ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾<sup>(٦)</sup>

### التيسير في مطالبة المدين:

٦١- أذنت الشريعة لصاحب الحق في المطالبة

أخرج ابن أبي شيبة (٢٣٥/١٧) ط دار المعرفة، والحاكم (٢١/٢٧٨) ط دار الكشاف للحري، وقال: «صحيح من شرط مسلم»، ورواه الأصبغ.

(١) سورة النساء: ١٨٨.

(٢) سورة البقرة: ٢٣٧.

(١) حديث: «لي الواحد بحل عرصه وعقوبته»، أخرجه أحمد (٢١٩/٢) ط المكتب الإسلامي، وأبو داود (٤٠١٦-٤٠١٧) ط عزت عبيد التعليل، وعقوبة الجاهلي (فتح الباري ٦٩/١٥ ط المطبعة ورجح ابن عبد بن حجر.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٠.

(٣) حديث: «طلعت الملائكة روح رجلاً»، أخرجه مسلم (١١٩١/٣) من حديث حميدة رضي الله عنه.

(٤) حديث: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا

### نيسير على الأحرار

٦٢ - نسبي الجديد . من نعتي في أوقات الأكل . والنسب . والعلاقات . ونحوه . انصرفت . وأب . مستنير . شرحا عن وقت العمل . لم يسي . احاجة إليها . وكذا من السجاسة . أو شهر . أو جمعة . خرجت هذه الأوقات عن الاحتفاظ . فإن ذلك لومع لأذن إلى نصير عليه . فلذا حفظ . عن الأجر . ولا يجوز لم يعمل تكليف الأجر . فلا لا يقضيه . وهو ما يحصل له به حصر لا يتعدى . عادة .<sup>(١)</sup> ونفس . التي في السريق . ولا تكلفهم ما يقضيه . وإن كلفهم فليحسبهم .<sup>(٢)</sup>



فلهم وعد بان . لقوله تعالى : ﴿ كتب عليكم انفصال في أنفسي . . . ﴾ .<sup>(٣)</sup> ابن قوله : ﴿ فمن عفي له من أخيه شيء فاستماع بالمعروف وإداء إليه بإحسان ﴾ .<sup>(٤)</sup>

لقوله تعالى : ﴿ فاستماع بالمعروف ﴾ أمر بأن تكون المطالبة على الوجه الذي بين . ويراجع انفصل في مصطلح : ( اعبر ) .

### مبصرة الشريك والصاحب

٦١ - أمر الله تعالى بالإحسان إلى الصاحب بالجسب . وهو قل من مملك به الشريك . أو العمل . أو نحوهما . ومن الإحسان إليه عدم المشقة عليه . ومعاونته . استأج إلى ذلك . فإل ربعة من أبي عبد الرحمن . المروءة في شرفه . الزاد . وقلة الجلاء . ويكثر الزوج في غير ما أخذت .<sup>(٥)</sup>

وروي عن النبي ﷺ في شأن الجهاد . فأما من أبني وجهه . وأطاع الإمام . وأتبع الكريمة . وينصر الشريك . واجتنب الفساد . فإن يومه وبهية آخره .<sup>(٦)</sup> وأما من الشريك . من الميمنة . هي المعاهدة . أي ساهل الرقيق وعادته باليس .

شكر راد القصر . أخرجه البخاري . فتح الباري

(١) ط البلاء

(٢) سورة البقرة ١٧٧

(٣) نصير القريش ١٥٩

(٤) حديث . فأما من أبني وجهه . وأطاع الإمام

(١) أخرجه الأربعة . أخرجه أبو داود ٣٠٠٣ ط العرب

عبد الله بن داود . والي ٥٩ ط الكتب القريش

و شافعي ٥٥٣ ط الكتب القريش . والي ٥٥٣ ط

صحيح من شرط علم . ورواه الأربعة

(٢) قواعد الأحكام للشيخ من سنة الستة ١٥٥٦ . ١٥٥٨

(٣) حديث . لا يفتدوا من أنفسهم . ولا نفوسهم

فأبوا . أخرجه البخاري . صحيح الباقين ١٥٥٦ ط

المصنف . نسبي ١٥٥٣ . ١٥٥٣ ط نسبي

(عليه)

وعمره، الخائبة: بأنه مسح الوجه واليدين  
بتراب ظهور علي وجه مخصوص.<sup>(١١)</sup>

مشروعية التيمم :

٢ - يجوز التيمم في السفر والخض<sup>(١٢)</sup> بشرطها في  
سيأتي، وقد ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة  
والإجماع.

فمن الكتاب: قوله تعالى: «وإن كنتم  
مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من  
الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا  
صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم،  
إن الله كان عفوا غفورا»<sup>(١٣)</sup>.

وقوله تعالى: «فلم تجدوا ماء فتيمموا  
صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم  
منه»<sup>(١٤)</sup>.

وأما السنة فحديث أبي أمامة رضي الله عنه  
أن رسول الله ﷺ قال: «جعلت لي الأرض  
مسجدا وظهورا»<sup>(١٥)</sup> أي: لله ﷻ ولائته.

## تيمم

التعريف :

١ - التيمم لغة: المقصد والتعوي والتعمد.  
يقال: تيمم بالرمح تقصده وتركاه ونعمته دون  
من سواه.<sup>(١٦)</sup> ومثله: تأممه. ومنه قوله تعالى:  
«ولا تيمموا الخبز منه تفقون»<sup>(١٧)</sup>.

وفي الاصطلاح: عرفه الحنفية بأنه مسح  
الوجه واليدين عن صعيد مطهر، والقصد شرط  
له، لأنه التبة، فهو قصد صعيد مطهر واستعماله  
صفة مخصوصة لإقامة القرينة.

وعرفه المالكية: بأنه طهارة نواية تشمل على  
مسح الوجه واليدين بنية.

وعرفه الشافعية: بأنه إيصال التراب إلى  
لوجه واليدين بدلا عن الوضوء أو الغسل، أو  
بدلا عن عضو من أعضائها بشرائط مخصوصة.

(١١) ابن عابدس ١/ ١٥٢ - ١٥١ والخطاب ١/ ٣٢٥، ٣٢٥.  
ومعنى المحتاج ١/ ٨٧. وكتابات الفلاح ١/ ٥١٦٠  
هرينجر.

(١٢) نبدلح ١/ ١٥١ وابن عابدس ١/ ١٥٢ ومايحداه، ومروني  
محتاج ص ٩٩، والهاربي على الصرح الضمير ١/ ٦٧  
ومايحداه، ومعنى المحتاج ١/ ٨٧. وكتابات الفلاح ١/ ١

(١٣) سورة النساء / ٦٣

(١٤) سورة البقرة / ٦٠

(١٥) حديث: «جعلت لي الأرض مسجدا وظهورا، شطر»

(١٦) لاج المعرور ولسان المعرور والمصباح المعر والمعجم  
الوسيط مادة تيمم، والزمهر ص ٢٢

(١٧) سورة البقرة / ٢٦٧



وقال النبي بعد في قومه خاصة وبعث إلى الناس بعده<sup>(١)</sup>

وهذا حديث الشريفة مصداق قول الله تعالى: فأصابه الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم<sup>(٢)</sup>

#### النيسم رخصة

هـ ذهب جمهور الفقهاء إلى أن النيسم رخصة للمسافر والمريض، وهذا لخصه وبعض الإضافية أنه عريضة

واختلف السانكة في النيسم للمسافر، فذهب قول الزمخشري: إنه عريضة، وفي مختصر ابن جماعة: إنه رخصة، وقال الشافعي: والحق عندى أنه عريضة في حق النادم لتمام رخصة في حق الواحد المعاصر عن أمره<sup>(٣)</sup>

ثم إن وجه الاختصاص هو في أدلة التطهير لاكتفى بالصعيد الذي هو ملوث، وهو يوجب في محل التطهير لاقتضائه على منظر اختصاصه بوجوده

وإن وجه الخلاف: ما لو نيسم في سائر موهبة أعمد الماء فإن قلنا رخصة وجب القضاء والإلا لم يجب<sup>(٤)</sup>

وقد جمع المصنفون على أن النيسم مشروع بخلاف عن المذهب وأحسن في أحوال خاصة<sup>(٥)</sup>

٣- وبما يدل أنه النيسم هو ما وقع بعائنة رضي الله عنها في غزوة بني المصطلق والمدينة غزوة (المريسيع) لما أصابت عقدها فبعت الثمن بخرق في طلبه فحلت الصلاة وليس مع الماء من ماء، فأعطى أبو بكر رضي الله عنه على عائشة وقال: يا رسول الله يبيح<sup>(٦)</sup> والمسلمين على غير ماء هكذا في النيسم، فحدثني أحمد بن حنبل رضي الله عنه فجعل يقول: ما أكثر تركتكم يا أبا بكر<sup>(٧)</sup>

#### اختصاص هذه الأمة بالنيسم

٤- النيسم من الخصائص التي اختص الله بها هذه الأمة<sup>(٨)</sup> فمن حارب رضي الله عنه أو رسول الله ﷺ قال: وأعطيت خب، لم يعطيه أحد في، فصارت بالسرعة مرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً ومهيولاً، فإني زحل من أممي أدركته الصلاة فبطلت، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة

(١) حديث صحيح من مسنده أحمد بن حنبل (١٤٧٩) ط الشافعي، ومسلم (٣٧٠) ط الشافعي، وأبو داود (٣٧٩) ط الشافعي

(٢) كشف القناع (١٦٠)، ومغني المحتاج (٥٧٠)

(٣) حديث استأذني أبي النيسم، أخرجه البخاري، الفتح (٣٦١) ط الشافعي، ومسلم (٥٧٩) ط الشافعي

(٤) ابن عديم (١٥٣٦) ط الشافعي، وكشف القناع (١٦٠)

(٥) حديث ما أعطيت خباً، يظهر أنه في، أخرجه

البخاري، الفتح (٣٦١) ط الشافعي، ومسلم (٣٧٠)

(٦) ما أعطيت، من حديث حابر بن عماره (٣٧٩)

(٧) سورة التوبة (٩)

(٨) الشافعي على نسخة المصنف (٣٦١)، وأخطأ (٣٧٩)

ومغني المحتاج (٥٧٠)، وكشف القناع (١٦٠)

الحدث لتناقص لظاهرة، وانقطاع دم الحيض  
والنفاس، شروط تنظر في مصطلحي (وضوء،  
وغسل) لأن التيمم بدل عنهما،<sup>١١</sup> وسيأتي  
تفصيل بقية الشروط.

### أركان التيمم :

٧ - للتيمم أركان ثو فرائض، والركن ما توقف  
عليه وجود الشيء، وكان جزءا من حقيقته،  
وينسأ على هذا لسوا: للتيمم وركنان هما:  
الغضوضان، واستباحاب الوجه واليدين إلى  
المرفقين بالمسح فقط.

واختلفوا في النية هل هي ركن أم شرط؟

### أ - النية :

٨ - ذهب الجمهور إلى أن النية عند مسح الوجه  
فرض، وذهب بعض الحنفية وبعض المالكية  
إلى أنها شرط.

### ما يتو به بالتيمم :

٩ - قال الحنفية: يشترط لصحة نية التيمم  
الذي تصح به الصلاة أن يتو به أحد أمور  
ثلاثة: إماتية الظهارة من الحدث، أو استباحة  
الصلاة، أو نية عبادة مقصودة لا تصح بدون  
مهاارة كالصلاة، أو سجدة التلاوة. أو صلاة  
الجنزة عند فقد الماء.

(١١) ابن عابدين ١/ ١٥٦، ١٥٩، ١٦٨، والفرج الصغير  
١/ ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، وسنن المصنوع ١/ ٩٩، ١٠٥ -  
١٠٦، والمغني ١/ ٢٤٧، ٢٤٨، وقسدهم الخراج ١/ ١٧٢

شروط وجوب التيمم -

٦ - بشرط لو حوب التيمم ما يلي :

أ - البلوغ، فلا يجب التيمم على الصبي  
لأنه غير مكلف.

ب - القدرة على استعمال الصعيد.

ج - وجود الحدث التناقص أما من كان  
على طهارة بالماء فلا يجب عليه التيمم.

أما الوقت فإنه شرط لوجوب الأداء عند  
البعث لا لأصل الوجوب، ومن ثم فلا يجب  
التيمم إلا إذا دخل الوقت عندهم. فيكون  
الوجوب مرسعا في أوله ومضيقا إذا خالف  
الوقت.

هذا وللتيمم شروط وجوب وصحة معا  
وهي:

أ - الإسلام: فلا يجب التيمم على الكافر  
لأنه غير مخاطب، ولا يصح منه لأنه ليس أهلا  
للنية.

ب - انقطاع دم الحيض والنفاس.

ج - العقل.

د - وجود الصعيد الظهور.

فإن فائد الصعيد الظهور لا يجب عليه  
التيمم ولا يصح منه بغيره حتى ولو كان طاهرا  
فقط، كالأرض التي صابنتها حاسة ثم حنت،  
فإنها تكون طاهرة تصح للصلاة عليها، ولا  
تكون مطهورة فلا يصح التيمم بها.

ثم إن الإسلام والعقل والبلوغ ووجود

قال في المقدمات: ولا صلاة بتيمم نواه  
لغيرها

وذهب الشافعية إلى أنه ينوي استباحة  
الصلاة ونحوها عما تنفطر استباحات إلى طهارة.  
كطواف، وحمل مصحف، وسجود تلاوة، ولو  
تيمم بنية الاستباحة فإنا أن حدثه أصغر فإن  
أكبر أو عكسه صح، لأن موجبها واحد، وإن  
تعذر لم يصح في الأصح لتبلاعه. ولو جنب في  
سفره ونسي، وكنت يتيمم وقتاً، ويتوضأ وقتاً،  
أعاد صلاة الوضوء فقط.

ولا يتكفي عند الشافعية نية رفع الحدث  
الأصغر، أو الأكبر، أو الطهارة عن أحدهما،  
لأن التيمم لا يرفع له لبطالته يزوال مقتضيه،  
ولفعله يخلو لعمرو بن العاص وقد تيمم عن  
الجنابة من شدة البرد: «يا عمرو صليت  
بأصحابك وأنت جنب»<sup>(١)</sup>

قال الرملي: وشمل كلامه (النوي) ما لو  
كان مع التيمم غسل بعض لأعضاء، وإن قال  
بعضهم: إنه يرفعه حينئذ.

ونو نوى فرض التيمم، أو فرض الطهر، أو  
التيمم المقصود، أو الطهارة عن الحدث أو  
الجنابة لم يكف في الأصح لأن التيمم ليس  
مقصوداً في نفسه، وإن يؤتى به عن ضرورة،

وأما عند وجوده إذا خف موتها فإنها ثبوتية  
الصلاة على جواز أخرى إذا لم يكن بينها  
فاصل. فإن نوى التيمم فقط من غير ملاحظة  
حدث الصلاة، أو رفع الحدث الغالب به، لم  
يصح الصلاة بهذا التيمم، كما إذا نوى ما ليس  
بعبادة أصلاً كدخول المسجد، ومس  
المصحف، أو نوى عبادة غير مقصودة لذاتها،  
كالإقامة، أو إقامة، أو نوى عبادة مقصودة تصح  
بدون طهارة كالتيتم للقراءة القرآن، أو للسلام،  
أو رده من حدث حدثاً أصغر، فإن تيمم  
الحلب لقراءة القرآن صح له أن يصلي به سائر  
الصلوات، وأما تعيين الحدث أو الجنابة فلا  
يشترط عندهم، ويصح التيمم بطلائق النية،  
ويصح أيضاً بنية رفع الحدث، لأن التيمم يقع  
له كالتوضوء.

ويشترط عندهم لصحة النية: الإسلام،  
والتمييز، والعلم بما يوبى، ليعرف حقيقة  
الموتى.

وعند المالكية ينوي بالتيمم استباحة الصلاة  
أو فرض التيمم، ووجب عليه، ملاحظة  
الحدث الأكبر إن كان عليه بأن ينوي استباحة  
الصلاة من الحدث الأكبر، فإن لم يلاحظه بأن  
نسيه أو لم يعتقد أنه عليه لم يجزه وأعاد تيممه،  
هذا إذا لم ينو فرض التيمم، أما إذا نوى فرض  
التيمم فيجزئه عن الأكبر والأصغر وإن لم  
يلاحظ، ولا يصح فرض عند المالكية بتيمم نواه  
لغيره.

(١) حديث: «يا عمرو صليت بأصحابك وقد جنب»<sup>(١)</sup>. رواه  
الحارثي نطبه، وفتح الحارثي ٤٥١/١ - ط الفلسفة  
ووجد أبو داود (١/٢٨٨) - تحقيق عزت عبيد الله - وفراء  
أبو جعفر الفتح (١/٤٥٢)

فلا یعمل مقصودا بخلاف الرضوء.

والفعلون الثانی عندہم ۱۰ یکفی کالوضوء. وغیر قرن النیۃ بقض الصعد الحاصل بالضرب إلى ثلاثۃ، لأن أول الأركان، وكذا يجب استدائها إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح. فلو زالت النية قبل المسح لم يكن لأن الثقل وإن كان ركنا فهو غير مقصود في نفسه.

وبسوي عند احسان استباحة مالا يباح إلا بالتيمم، ويجب تعيين النية لا تيمم له كصلاة، أو حوائف، أو من مصحف من حدث أصغر أو كبر أو نحاسة على يده. لأن التيمم لا يرفع أخذت وإياها يبيح الصلاة. فلا بد من تعيين النية بقوة لضعفه.

وصفة التيمم: أن تسوي استباحة صلاة الظهر مثلا من الجنابة إن كان جنباء أو من الحدث إن كان محدثا، أو منها إن كان جنسا محدثا، وما أشبه ذلك.

وإن نيم جنباء لم يجزه عن الحدث الأصغر، لأنها ضهران فلم تؤد إحداهما بنية الأخرى. ولا يصح التيمم بنية رفع حدث لأن التيمم لا يرفع الحدث عند المخاطبة كالمالكية والشافعية.<sup>(۱)</sup> الحديث لبي ذر: «فإذا وجدت

الماء فامسه جلدة»<sup>(۲)</sup>

نية التيمم فصلاة الثقل وغيره:

۱۰- ذهب الشافعية وإحسان إلى أن من نوى بتيممه فرضا وبضلا صلى به الفرض والثقل، وإن نوى فرضا ولم يعين نياني بأن فرض شاء، وإن عين فرضا جاز له فعل فرض واحد غيره، وإن نوى الفرض استباح مثله وما دونه من التوافل، وذلك لأن الثقل أخف، ونية الفرض تنضم.

أما إذا نوى تيمم أو أطلق النية كان نوى استباحة الصلاة بلا تعيين فرض أو ثقل لم يصل إلا تيمم، لأن الفرض أصل والثقل تابع فلا يعمل بشيء تبع، وكما إذا أحرمت بالصلاة مطلقا بغیر تعيين فإن صلاته تنعقد تيمم.

والمالكية كالشافعية وإحسان إلا أنهم صرحوا بوجود نية الحدث الأكبر إن كان عليه حال نية استباحة الصلاة، وإن لم يلاحظه بأن نية أو لم يعتد أن الحدث الأكبر عليه لم يجزه وأعاد إذا وسد عند المالكية نية الحدث الأصغر إذا نوى استباحة الصلاة أو استباحة ما دونه الحدث، لكن لو نوى فرض التيمم فلا تندب نية الأصغر ولا الأكبر. لأن نية الفرض تحري عن كل ذلك.

(۱) حدث: «فإذا وجدت الماء فامسه جلدة». أخرجه أحمد وأبو داود (۱۳۷/۱). تحقيق عروت عبيد الله والنزدي (۲/۱۶۱). ط الحنفية والشافعية. «فإذا وجدت ماء فامسه بقرنه». قال النووي: «وفي النزدي حسن صحيح»

(۱) البدائع ۱/۱۶۱. وكتاب ۳۷۰/۱. والشرح للكب مع الدسوقي ۱/۵۱. وفي المحتاج ۱/۹۷، ۹۸، ۳۶۸. وللمع ۲/۵۱، ۲۵۱

الكوعين إلى المرفقين سنة، لحديث عمار بن ياسر: «أن النبي ﷺ أمره بالتيمم للوجه والكفين».

فقد ورد عن عبدالرحمن بن أبزى قال: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال: إني أتجنت فلم أصب الماء. فقال عمر بن ياسر لعمر بن الخطاب: أما تذكر أننا كنا في سفرنا وأنت، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمسكت بمصليتي، فذكرت للبي ﷺ فقال النبي ﷺ: كان يكفيهك هكذا، مضرب النبي ﷺ بكفيه الأرض ونفخ فيها، ثم مسح بها وجهه وكفيه. <sup>(١)</sup>

ثم إن المفروض عند الحنفية والمشافعية ضربتان: ضربة للوجه وضربة لليدين، وذهب المالكية والحنابلة إلى أن الضربة الأولى فرض، والثانية سنة، وسبب اختلاف الفقهاء في هذا هو أن آية التيمم جملة، والأحاديث الواردة معارضة، فحديث عمار المتقدم فيه ضربة واحدة للوجه والكفين، وهناك أحاديث تصرح بالضريرتين كحديث ابن عمر: «التيمم ضربتان: ضربة للوجه وضربة لليدين» <sup>(٢)</sup>، وروى أبو داود: «أنه صلى الله عليه وسلم تيمم

وإذا تيمم لقراءة قرآن ونحو ذلك لا يجوز للمتيمم أن يصلي به».

وذهب الحنفية إلى جواز صلاة الفرض والنفل سواء نوى تيممه الفرض أو النفل، لأن التيمم بدل مطلق عن الماء، وهو رافع للحديث أيضا عنهم. <sup>(٣)</sup>

ب - مسح الوجه واليدين :

١١ - اتفق الفقهاء على أن من أركان التيمم مسح الوجه واليدين، لقوله تعالى: ﴿فامسحوا بوجوهكم وبأيديكم منه﴾ <sup>(٤)</sup>.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن مسح الوجه فرض، ومسح اليدين فرض آخر. لكن ذهب المالكية إلى أن الفرض الأول هو الضربة الأولى، والفرض الثاني هو تيميم مسح الوجه واليدين.

وذهب الحنفية والمشافعية إلى أن المطلوب في اليدين هو مسحهما إلى المرفقين على وجه الاستيعاب كالوضوء. لقيام التيمم مقام الوضوء فيحمل التيمم على الوضوء، ويقاس عليه.

وذهب المالكية والحنابلة إلى أن الفرض مسح اليدين في التيمم إلى الكوعين، ومن

(١) حديث عبد الرحمن بن أبزى ... أخرجه البخاري (الفتح ٦١٢ ط السلف) ومسلم (١/ ٢٨١ - ٢٨٢ ط الحاشي).

(٢) حديث: «التيمم ضربتان: ضربة للوجه وضربة لليدين» أخرجه الشافعية (١/ ١٨٠ ط دار الفکر).

(٣) ابن حبان ٦٦٣/١ والبيهقي ٥٥٠/١ ومن بعدهما، والبيهقي ١٥٤/١، ومعه المحتج ٩٨/١، وتشرح المصنف بحاشية الفيلسوف (١/ ٢٩٠)، وكذلك الفتاوى

١٧٢/١ - ١٧٣/١

(٤) سورة المائدة ٦/

اليتم بين الوجه واليدين ليس بواجب بل  
مستحب، لأن الغرض لأصلي المسح، ووصول  
اليد إلى سبيل اليد فلا يجب الترتيب في الغرض  
لذي يتم به المسح.

وهذه المسألة إلى أن الترتيب فرض  
كلوصف.

وهذه المسألة إلى أن الترتيب فرض  
عنده في غير حدث تكبير، أما التيمم حدث  
أكبر وبخاصة من فلا يعتبر فيه ترتيب.<sup>(١)</sup>

#### د - الموالاة :

١٣ - ذهب الحنفية والمذنبية إلى أن الموالاة في  
التيمم سنة في المصحة، وكذا تمنى الموالاة  
بين التيمم والصلاة.

وهذه المسألة والحدالة إلى أن الموالاة في  
التيمم عن الحدث الأخير فرض، وأما عن  
الحدث الأكثر فهي فرض عند المالكية دون  
الحنابلة.

وزاد المالكية وجوب الموالاة بين التيمم وبين  
ما يفعل له من صلاة ونحوها.<sup>(٢)</sup>

بضم بين مع برحدهما وجهه ويد لأخرى  
ذراع.<sup>(٣)</sup>

والفقهاء على إزالة الخلل عن وصول  
الأصابع إلى العصور المسح فتزعم خدام وجوه  
مخلاف الإصوة، وذلك لأن التيمم كتيمة ليس  
له مريان الماء، ويلانته. ومحل الوجوب عند  
الشافعية في اليد ونية التماسه ويستحب في  
الأخرى، ويجب الإسراع عند ذلك لا عند نقل  
اليد. وذهب الحنفية والمالكية إلى وجوب  
تخفيف الأصابع بطن الكف أو الأصابع كي يتم  
المسح.

والحنابل عند ذلك المسحة والمذنبه مندوب  
احتياطاً. وأما اتصال اليد إلى سبيل الشعر  
الحنيف وليس بواجب عندهم فيما نأبه من  
العصر بخلاف الوصو.<sup>(٤)</sup>

#### ج - الترتيب :

١٢ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الترتيب في

من حديث محمد بن عمرو بن عطاء، وهو: وفيه. ونقل  
عنه ابن حجر في فتحه (١/ ١٥٩). وذكره القضاة  
العلماء ثم أنه كذلك وأما فيه.

(١) حديث ابن جابر، سمع بضم بين. مسح بهما وجهه  
وبأخرى ذراعه، أخرجه أبو داود (١/ ٢٣٤). ونقل  
عنه عبد السلام من حديث عذارة بن عمرو وميمونة  
ابن عمرو في التيمم (١/ ١٥٩). وذكره الطحاوي  
الغنية.

(٢) ابن عديم (١/ ١٥٨). وفيه الخراج (١/ ٩٩). وكشف  
نقل (١/ ١٧٤). وأشرح الصغير مع حاشيته (١/ ٢٥١).  
وبما بعده.

(١) ابن عديم (١/ ١٥٨). والشرح الصغير مع حاشيته  
(١/ ١٧٤). وفيه الخراج (١/ ٩٩). وكشف  
نقل (١/ ١٧٤). وأشرح الصغير مع حاشيته (١/ ٢٥١).  
وبما بعده.

الأعذار التي يشرع بيها التيمم :

حد البعد عن الماء .

١٦ - اختلف الفقهاء في حد البعد عن الماء الذي يبيح التيمم :

فذهب خثيمة إلى أنه ميل<sup>(١)</sup> وهو يساوي أربعة آلاف ذراع .

وحدده المالكية بميلين . والشافعية بأربعة دوايع ، وهو حد الصوت وهو مقدار علوة (رمية سهم) ، وذلك في حالة بوجهه لهما أو طيه أو شكه فيه ، فإن لم يجد ماء تيمم ، وكذلك الحكم عند الخفية فأوجبوا صلب الماء إلى أربعة ألاف خطوط إن ظل قريب من الماء مع الأمن .

وذهب الشافعية إلى أنه إن تيسر فقد الماء حذره تيمم بلا طلب ، أما إذا نيف وجرد الماء حوله طلبه في حد القرب (وهو ستة آلاف خطوط) ولا يطلب الماء عند الشافعية سم ، في حد القرب أو الصوت إلا إذا أمن على نفسه وماله واختصاصه عن الرفعة .

وقال المالكية : إذا نيف أو نضر الماء طلبه لأقل من ميلين ، وطلبه عند احتبئة فيما قرب منه عذبة<sup>(٢)</sup> .

١٤ - المبح للجم في الحقيقة شيء واحد . وهو العجز عن استعمال الماء ، والمعجز إما لفقد الماء وإما لعدم القدرة على استعماله مع وجوده :

أولا : فقد الماء :

أ - فقد ماء للمسافر .

١٥ - إذا فقد المسافر الماء بأن لم يجده أصلا ، أو وجد ماء لا يكفي للطهارة حضا جاز له التيمم ، لكن يجب عند الشافعية وإحاطة أن يستعمل ما يسر له منه في بعض أعضاء الطهارة ثم يتيمم عن الباقي<sup>(٣)</sup> لقوله **يُحَيِّجُ** : وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم<sup>(٤)</sup> ، ويكون فقد الماء شرعا للمسافر بأن خاف لطريق إلى الماء ، أو كان بعيدا عنه فلا يكلف المسافر حينئذ طلبه .

ويشترط عند الشافعية واحتبئة لموطن وجود الماء ، أو حدث في وجوده (ومثله عند الشافعية ما لو توههم وجوده) أن يطلبه فير قرب منه لا فيباعد .

(١) المجلس بالضم يعني العجز ، قاله في ١٦٨٠ مبرام المفاهيم الشرعية والأحكام ختمة المتعلقة بالذكر في ص ١٣٠٠  
(٢) الإيداع ٤٩٠٠ - ٤٩٠٠ ، وابن عديم ١٥٥/١ وما بعدها .  
والذسوقي ١٤٩/١ ، وصاحبه . ومعني الفجاء ١٨٧/١ .  
٩٥ . وكذلك الفجاء ١٦٣/١ ، وصاحبه والأصناف ٢٧٣/١

(٣) معني فتحناج ٨٧/١  
(٤) حدث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أخرجه  
أبو أيوب السخري ٢٦١/١٣ - في السبب ، وسلم  
٩٢٥/٢ ، ٩٢٥/٢ ، ٩٢٥/٢ - في السبب ، من حديث  
أبي هريرة ، والله أعلم . في توضيح الأول

ب - فقد الماء للمقيم :

١٩ - إذا فقد المقيم الماء وتيمم قبل يعيد صلاته أم لا ؟ فيه خلاف بين العلماء :

ذهب الجمهور ( الحنفية والمالكية والحنابلة )

إلى أنه لا يعيد ، لأن لشروط عدم الماء فأبى تحقق جاز التيمم

ويعيد عند المالكية المقصر في طلب الماء ندبا في الوقت ، وصحت صلاته إن لم يعيد ، كواجب الماء الذي طلبه طلبا لا يشق عليه بقربه بعد صلاته لتقصيره ، أو وجد الماء في رجليه بعد طلبه . أم خارج الوقت فلا يعيد ، وقد اختلف المالكية في تيمم الصحيح الخاصر لما قد للماء ، لصلاة الجمعة إذا حلى فواتها بطلب الماء ، ففي المشهور من المذهب لا يتيمم خارجون فعل لم يجزه ، لأن الواجب عليه أن يصلي الظهور ، وخلاف المشهور يتيمم ما ولا بدسها وهو أظهر مذكرا من المشهور .

كما إذا كان فرض التيمم لعدم الماء بالثورة فيصلها بالتيمم ولا يدعيها ، ويصلي الظهر وهو ظاهر نقل الخطاب عن ابن يونس ، ولا خلاف في هذا عند المالكية .

وكذا عند المالكية لا يتيمم الخاصر الصحيح الغاقد للماء لجنازة إلا إذا تعبت عنه بأن لم يوجد غيره ، من متوضي ، أو مريض أو مسافر . ولا يتيمم للفعل استقلالاً ، ولا ونرا إلا تبعا لفرض شرط أن ينصل الفعل بالفرض حقيقة أو

هذا مما إذا لم يجد الماء ، أما إذا وجد الماء عند غيره أو سبه في رحله فهل يجب عليه شراؤه أو قبول هبته ؟

الشراء :

١٧ - يجب على واحد الماء عند غيره أن يشتريه إذا وجدته ضمن المثل أو بغيره يسير ، وكان ما عنده من المال فاضلا عن حاجته .

إن لم يجد إلا بقس فاحتس أو لم يكن معه ثمن الماء تيمم .

وراد المالكية والفاضي من الحنابلة أنه إن لم يكن له مال اشتراه في ذمته إن كان غنيا في ملده أو يرجو الوفاء سبع شيء ، أو اقتضاء دينه ، أو نحو ذلك ، وقالوا أيضا بوجوب اقتراض الماء أو ثمنه إذا كان يرجو وفاءه .<sup>(١)</sup>

الحية :

١٨ - ذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية والحنابلة - وهو الأصح عند الشافعية إلى أنه لو وهب له ماء أو أعبر نكوا وجب عليه لقبول ، أما لو وهب ثمنه فلا يجب قبوله بالاتفاق لعظم المنة .<sup>(٢)</sup>

(١) ابن عاصم (١٦٧/١) - والقرع الصغير (١٨٨/١) - والحمل (٢٠٢/١) - والنجي (٢٤٠/١) - وكشاف الصالح (٢٠٥/١)

(٢) المراجع للندوة



## بيان الماء

حكما، فلا يصح الفصل اليسير.<sup>(١٦)</sup>

٢٠ - لو نسي الماء في رحله وتيسم وصلى فإن تذكره قطع صلاته وأعادها إجماعا، أما إذا أتم صلاته ثم تذكر الماء فإنه يقضي صلاته عند الشافعية في الأظهر، والحنابلة سواء في الوقت أو خارجه.

وذهب المالكية إلى أنه إذا تذكر في الوقت أعاد صلاته، أو أخرج الوقت فلا يقضي.

وسبب القضاء تقصيره في الوضوء على الماء الموجود عنده، فكان كما لو ترك ستر العورة وصلى عريانا، وكان في رحله توب نسيه.

وذهب الحنفية إلى أنه لا يقضي لأن المعجز عن استعمال الماء قد تحقق بسبب الجهالة والنسيان، فيجوز التيسم كما لو حصل المعجز سبب النسيان أو المرض أو عدم الدلو والركشاء.

وذهب أبو يوسف من الحنفية إلى أنه بعيد إذا كان هو الواضع للماء في الرحل أو غيره يعلمه سواء كان بأمره أو بغير أمره، أما لو كان الواضع للماء غيره وبلا علمه فلا إعادة اتفاقا عندهم.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه إذا أصل رحله في رحال وطلبه بإمعان فلم يجده فلا إعادة عليه فإن لم يمعن في الطلب قضى لتقصيره.<sup>(١٧)</sup>

وعند الشافعية ذلك النووي في المجموع: مذهبنا أنه لا يجوز لعدم الماء التيسم إلا بعد طلبه. ثم قال: وهذا هو مذهب العراقيين وبعض الحنرسانيين. وإن تحقق عدم الماء حواله لم يلزمه الطلب، وبهذا قطع إمام الحرمين والغزالي وغيرهما إذ اختاره الروياني، ومنهم من ذكر فيه وجهين: قال الرافعي: أصبح الوجهين في هذه الصورة أنه لا يجب الطلب.

وقال الخطيب الشربيني: إن يتقن المسافر أو المقيم فقد الماء تيسم بلا طلب، لأن طلب ما علم عدمه عبث، وقيل: لا بد من الطلب لأنه لا يقال لمن لم يطلب لم يجد.

ثم قال: وإن توجه أي جوزه تجوزا واجبا وهو الظن، أو مرجوحا وهو الوهم، أو مستويا وهو الشك، طلبه بعد دخول الوقت وجوبا، لأن التيسم طهارة ضرورية، ولا ضرورة مع الإمكان.

ومثل ذلك قاله القليوبي وغيره من متأخري الشافعية.<sup>(١٨)</sup>

(١٦) ابن ميسرة ١/١٥٥، وكشاف القناع ١/١٦٢، ومعي المحتاج ١/١٠٦ - ١٠٧، وكشاف الأحيار ١/١٢٧، والندوي ١/١٥٩، والشرح الصغير ١/١٢١ - ١٢٥.  
(١٧) المجموع ١/٢٤٩، ومعي المحتاج ١/٨٧، والقليوبي ٧٧/١.

(١٨) البدائع ١/٤٩، وابن عابدين ١/١٩٦، والشرح الصغير ١/١٩٢، وأمسئل ١/٢٠٤، ومعي المحتاج ١/٩١، وكشاف القناع ١/١٦٩.

وقال الحنفية: فإن وجد من يوضئه ولو بأجر المثل وعنده مال لا يتيمم في ظاهر المذهب.<sup>(١)</sup>

ب - خوف المرض من البرد ونحوه:

٢٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز التيمم في السفر والحضر (خلافاً لأبي يوسف ومحمد في الحضر) لمن خاف من استعمال الماء في شدة البرد هلاكاً، أو حدوث مرض، أو زيادته، أو بطله، أو إذا لم يجد ما يسخن به الماء، أو لم يجد أجرة الخيام، أو ما يدفعه، سواء في الحدث الأكبر أو الأصغر، لإفراد السيوطي عمرو بن العاص رضي الله عنه عن تيممه خوف البرد وصلاته بالتيمم إماماً ولم يأمره بالإعادة.

وذهب الحنفية إلى أن جواز التيمم للبرد خاص بالجنب، لأن المحدث لا يجوز له التيمم للبرد في الصحيح خلافاً لبعض المشايخ إلا إذا تحقق الضرر من الوضوء فيجوز التيمم حينئذ. وذهب جمهور الفقهاء إلى أن التيمم للبرد على الخلاف السابق - لا يعيد صلاته

وذهب الشافعية إلى أنه يعيد صلاته في الأظهر إن كان مسافراً، والثاني: لا يعيد لحديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، أما إذا تيمم التيمم للبرد فالشهور كما قال الرافعي القطع

ثانياً: عدم القدرة على استعمال الماء:

٢١ - يجب على من وجد الماء أن يستعمله في عبادة وجبت عليه لا تصح إلا بالطهارة، ولا يجوز العدول عن ذلك إلى التيمم إلا إذا عدست قدرته على استعمال الماء، ويحقق ذلك بالمرضى، أو خوف المرض من البرد ونحوه، أو العجز عن استعماله.

## أ - المرض:

اتفق الفقهاء على جواز التيمم للمريض إذا تيقن التلف، وكذلك عند الأكثرين إذا خاف من استعمال الماء للوضوء أو الغسل على نفسه، أو عضوه هلاكاً، أو زيادة مرضه، أو تلحق مرضه، ويعرف ذلك بالعادة أو بإخبار طبيب حاذق مسلم عاقل، واكتفى بعض الحنفية بأن يكون مشهوراً أي غير ظاهر الفسق، وصرح الشافعية في الأظهر - والخساسة زيادة على متقدم - خوف حدوث الشين الفاحش.

وقيد الشافعية بما يكون في عضو ظاهر، لانه يشوه الخلقة ويدوم ضرره، والمراد بالظاهر عند الشافعية ما يبدو عند المهة غالباً كالوجه واليدين.

وذهب الحنفية والخساسة إلى أنه المريض الذي لا يقدر على الحركة ولا يجد من يستعين به يتيمم كعدم الماء ولا يعيد.

(١) الطحطاوي على مرآة السالك ص ١٦ وابن عابد بن ١٥٦/١، والشمس في ١٤٩/١، وفي المحتاج ٩٢/١ - ٩٣، ٩٤، وإسفل ٢٠٦/١، ٢٠٧، وفي ١٧٣/١، وتكليف الفقهاء ١٦٢/١ - ١٦٥

موجوب الإحسان، وقال النووي: إن جمهور الشافعية قطعوا به.<sup>(١)</sup>

جـ - العجز عن استعمال الماء :

٢٣ - يتيمم العاجز الذي لا قدرة له على استعمال الماء ولا يعيد التكرار، والمجبوس، والمربوط بقرب الماء، والخائف من حيوان، أو إنسان في السفر والحضر، لأنه عادم للماء حكماً، وقد قال رسول الله ﷺ: «إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فنبهه بشربه فإن ذلك خير».<sup>(٢)</sup>

واستثنى الحنفية عما تقدم التكرار على ترك الوضوء فإنه يتيمم ويعيد صلاته.<sup>(٣)</sup>

كل صيد أو حرام - عظاماً مؤذناً إلى الحلال - أو شدة الأذى، وذلك صوناً للروح عن التلف، بخلاف الحربي، والمتردد، والكلب غير المأذون به، فإنه لا يتيمم بل يتوضأ بأناء الذي معه لعدم حرمة هؤلاء.

يسواء أكانت الحاجة للماء للشرب، أم العجن، أم الطبخ.

وس قبيل الاحتياج للماء إزالة النجاسة غير المعموعنها به، سواء أكانت على البدن أم الثوب، وعصها الشافعية بالبدن، فإن كانت على الثوب توضأ بالماء وصلى عرباناً إن لم يجد ساتراً ولا إعادة عليه.<sup>(٤)</sup>

التيمم للنجاسة :

٢٥ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه إن كانت على بدنه نجاسة وعجز عن غسلها لعدم الماء، أو خوف الضرر باستعماله تيمم لها وصلى، وعليه انقضاء عند الشافعية، وهو رواية للحنابلة.

والمذهب عند الحنفية أنه لا قضاء عليه، واستدلوا بعموم الحديث السابق ذكره (الصعيد الطيب طهور المسلم).

د - الحاجة إلى الماء :

٢٤ - يتيمم ولا يعيد من اعتقد أو ظن أنه يحتاج الماء الذي معه ولو في المستقبل، لحو عطف إنسان معصوم الدم، أو حيوان مخزوم شرعاً - ولو

(١) ابن عابدين ١/١٥٦، وهزوقي ١/١٤٥، والدرسي ١/١٤٩، ومعني المحتاج ١/٩٣، وكشاف الفتاوى ١/٩٦.

(٢) حديث: «إن الصعيد الطيب طهور المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين» أخرجه الترمذي ١/٢١٢، ط الحلي ١/١٧٧، ١/١٧٩، ١/١٧٧، من دائرة المعارف الفقهية، من حديث أبي مروحة الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) الطحطاوي على مرقى الفلاح ص ٩٩، والدرسي ١/١٤٨، وسنن المحتاج ١/١٠٦، ١/١٠٧، والمنهاج ١/٢٣٥، والإحصاف ١/٢٨١، وكفاية الأعيان ١/١١٧.

(٤) حاشية الطحطاوي على مرقى الفلاح ص ٦٢ - ٦٣، ومعني المحتاج ١/١٠٦، وحاشية الصولي مع الشرح الصغير ١/١٨٠، وسابغة ص ١٨٠، والمنهاج ١/٢٧٢، وكشاف القناع ١/١٦١، ١/١٦٣، ١/١٦٤.

مالتراب، بل بسم كل ماصعد على الأرض من  
أجزائها. والدليل عليه قوله ﷺ: «عليكم  
بالأرض»<sup>(١)</sup> من غير فصل، وقوله عليه الصلاة  
والسلام: «جعلت في الأرض مسجداً  
وطهوراً»<sup>(٢)</sup> واسم الأرض يتناول جميع أنواعها.

والطيب عندهم هو الطاهر، وهو الالبق هنا،  
لأنه مخرج مطهراً، والتطهير لا يقع إلا بالطاهر،  
مع أن معنى التطهارة صار مراداً بالإجماع حتى  
لا يجوز التيمم بالصعيد المحس.

وقد اختلفوا في بعض ما يجوز به التيمم،  
فذهب المالكية إلى أنه يجوز التيمم بالتراب -  
وهو الأفضل من غيره عند وجوده - والرمل،  
والحصى، والحصى الذي لم يحرق بالنار. فإن  
أحرق أو ضحك لم يجوز التيمم به.

وحوز التيمم بتعداد ما دامت في موضعها  
ولم تنقل من محلها إذا لم تكن من أحد الثقلين  
- الذهب أو الفضة - أو من نجوهر كاللؤلؤ،  
ولا يتيمم على المعدن من شب، ومطبخ،  
وخديد، وورصاص، وقصدير، وكحل. إن  
نقلت من محلها وصارت أموالاً في أيدي الناس.

(١) حديث: «عليكم بالأرض» أخرجه البيهقي  
(٢٧٧/١) طه نزه العطار العتبات، ثم نوه الذهب  
صنف أحد رواه

(٢) حديث: «جعلت في الأرض مسجداً وطهوراً» تقدم لمرتبته  
في

ويقول ابن قدامة عن أكثر الفقهاء أن من عثر  
بذنه بجاسة وعثر عن عصبها بصلبي بحب  
حائه فلا تيمم ولا بعد.<sup>(١)</sup>

ما يجوز به التيمم :

٢٦ - ثقب الفقهاء على جواز التيمم بالصعيد  
لظاهر، وهو شرط عند الجمهور، فصرح عند  
مالكية.<sup>(٢)</sup>

قال الله تعالى: ﴿تَتِيمُوا صَعِيداً  
طَيِّباً﴾<sup>(٣)</sup>

وقد اختلفوا في المراد بالصعيد هل هو وجه  
الأرض أو التراب الملتصق؟ أما جواز المسح على  
التراب المست فبالإجماع، وأما غيره مما على  
وجه الأرض، فقد اختلف الفقهاء فيه، فذهب  
المالكية وأبو حنيفة وعبد إلى أن المراد بالصعيد  
وجه الأرض. فيجوز عندهم التيمم بكل ما هو  
من جنس الأرض، لأن الصعيد مشتق من  
الصعود وهو العلو، وهذا لا يوجب اختصاص

(١) هو المراجع

(٢) المدخل ٥٣٦/٦ ومنه ما. والكتاب ٣٧/٦. ونحوه القدير  
٨٨/١، دبر طائير ١٥٩/١ وما بعدا، ونحوه القدير  
في مرامي علاج سر ١١. والشرح الصريح حاشية  
لصاري ١٥٢/١ طه طه. والشمس في ١٥٥/١  
وما بعدا. وما في المدخل ٩٦/١ وما بعدا، وما في  
١٥٢/١ - ١٤٩. وكتب المدخل ١٧٩/١. والجميع  
على الخط ٢٥٢/١. ونهاية المشي ٢١/١

(٣) سورة طه ٢٠



وجهره، لمنعه وصول التراب إلى العضو، ولا بطين رطب، لأنه ليس بتراب، ولا يتراب نجس كالرصوة بتألف العلواء. لقوله تعالى: ﴿فَتَتِمُّوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾<sup>(١)</sup>.

وسأل الشافعية إن ما استعمل في التيمم لا يتيمم به كالماء المستعمل. وزاد الحنابلة المغصوب ونحوه فلا يجوز التيمم به.

ويجوز المسح بالثلج عند الحنابلة على أعضاء الوضوء إذا تعذر تزيينه لقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(٢)</sup> ثم إذا جرى الماء على الأعضاء بالمس لم بعد الصلاة لوجود الغسل وإن كان خفيفا، وإن لم يسلم أعاد صلاته، لأنه صلى بدون طهارة كاملة.<sup>(٣)</sup>

### كيفية التيمم:

٢٧ - اختلف الفقهاء في كيفية التيمم: أ - فذهب الحنفية والشافعية إلى أن التيمم ضربان: ضربة للوجه وضربة لليدين فقلوه ﷺ: «التيمم ضربان: ضربة للوجه وضربة لليدين إلى الرقبتين»<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة المائدة / ٦

(٢) حديث: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم» تقدم

تخرجه / ٢٥

(٣) ابن علقين / ١٦٧، والشرح الصغير / ١٨٨ / ١، والجبل

٢٠٢ / ١، والمقني / ٢٤٠ / ١، وكشال القناع

١٦٥ / ١، وحاشية الطحطاوي على مرآي الفلاح ص ٦٤

(٤) حديث: «التيمم ضربتان تقدم تخرجه / ١٦

الأرض. كما لا يجوز التيمم بالرماد لأنه من أجزاء الخطب فليس من أجزاء الأرض.

وذهب الشافعية والحنابلة وأبو يوسف من الحنفية إلى أنه لا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر ذي غبار يعلق باليد غير عترق لقوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾<sup>(١)</sup> وهذا يقتضي أنه يمسح بجزء منه، فما لا غبار له كالصخر، لا يمسح بشيء منه. وقوله ﷺ: «يجعل التراب لي طهورا»<sup>(٢)</sup>.

فإن كان جريشا أو تديا لا يرتفع له غبار لم يكف. لأن الصعود الطيب هو التراب المثلث، وقد مثل ابن عباس رضي الله عنهما أي الصعيد أطيب فقال: المخرث، وهو التراب الذي يصلح للنبات دون السبخة ونحوها.

وأضاف الشافعية إلى التراب الرمل الذي فيه غبار، وعن أحمد روايتان الجواز وعدمه، وعن أبي يوسف روايتان أيضا.

ولا يجوز عندهم جميعا (الشافعية وأحمد وأبو يوسف) التيمم بمعدن كفضة، وكبريت، ونورة. ولا إسحاق غزف، إذ لا يسمى ذلك ترابا.

ولا بتراب غلط بدقيق ونحوه كزعفران،

(١) سورة المائدة / ٦

(٢) حديث: «يجعل التراب لي طهورا» أخرجه أحمد (٩٨ / ١ -

ط البنية) وحسنه الميمني في التجميع (٢٦١ / ١) - ط القدسي

سنة في أول التيمم كالوضوء بأن يقول :  
بسم الله الرحمن الرحيم ، ويكفي عند الحنفية  
سم الله ، وقيل : الأفضل ذكرها كاملة  
وذهب المالكية إلى أن التسمية فضيلة وهي  
عندهم أقل من السنة - أما عند الحنابلة  
فالتسمية واجبة كالسنة في الوضوء .

ب - الترتيب :

٢٩ - ين الترتيب عند الحنفية والمالكية بأن  
يمسح الوجه أولاً ثم اليدين ، فإن عكس صح  
تيممه ، إلا أنه بشرط عند المالكية أن يمسح  
مسح اليدين إن قرب المسح ولم يصل به ، وإلا  
بطل التيمم .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى وجوب  
الترتيب كالوضوء .

ج - المسألة :

٣٠ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أن الموالاة  
سنة .

وذهب المالكية والحنابلة وهو قول الشافعي في  
التقديم إلى وجوب الموالاة بحيث لو كان  
المستعمل ماء لا يجف العضو السابق قبل غسل  
الثاني كما فعل النبي ﷺ في صفة الوضوء المنقولة  
عنه حيث لم يقع فيها الفصل بين أعضاء  
الوضوء .<sup>(١)</sup>

(١) وردت أحاديث كثيرة في صفة وضوءه : أخرجهما حديث  
عبد بن عبد الله رضي الله عنه قال : سمعت أبا هريرة -

ب - وذهب المالكية والحنابلة إلى أن التيمم  
الواجب ضربة واحدة ، حديث عمار أن  
النبي ﷺ قال في التيمم : «إنما كان يكفيك  
ضربة واحدة للوجه واليدين»<sup>(١)</sup> ، وأبو داود  
أطلقت لا يدخل فيها الذراع كما في اليد  
المقطوعة في الرقة . والأكمل عنهم ضربتان  
والى الموقوفين كالحنفية والشافعية .

وصورته - عندهم جميعاً - في مسح اليدين  
بالضربة الثانية : أن يمر اليد اليسرى على اليد  
اليمينية من فوق الكف إلى المرفق ، ثم باليمن  
المرفق إلى الكوع (الرسغ) ، ثم يمر اليمينية  
على اليسرى كذلك .

والمقصود من التيمم إيصال أثر آب إلى  
الوجه واليدين ، فبأي صورة حصل استيعاب  
العضوين بالمسح أجزاء تيممه . سواء احتاج إلى  
ضربتين أو أكثر ، وعلى هذا اتفق الفقهاء .<sup>(٢)</sup>

سكن التيمم :

يسن في التيمم أمور :

أ - التسمية :

٢٨ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أن التسمية

(١) حديث . وإنما كان يكفيك ضربة واحدة ، تقدم ترجمه  
١١/٢

(٢) البيهقي ٤٦/١ ، وتبيين الحقائق ٣٨/١ ، ومغني المحتاج  
١٠٠/١ ، والشرح الصغير ١٥٦/١ ، ١٥٧/١ ،  
وكتفيل الفتاوى ١٧٨/١ - ١٧٩

د - سنن أحمري . ذاك في الوجه . وعدم تكرار المسح .

٣١ - ذهب الحنفية إلى سبب لضرب يدا عن الكثيرين وإنما إن ايد ليس بعد وضعهما في التراب وإدسارهما بلغة في الاستيعاب ، ثم يفضيها

الثقل ، ثم يركب الوجه ، نقل ذلك عن أبي حنيفة .

وبعد أيضا إلى سبب تفرج الأصابع لعسل التراب إلى ما بين يدي . وذهب المالكية إلى سبب

الضربة ليدية أيديه والمسح إلى المرفقين ، وأن لا يمسح بيديه شيئا بعد ضربهما بالأرض قل مسح الوجه واليدين . فإن فعل كره وأحرأه .

وهذا لا يمنع من تلفهها نقضا خفيا ومن التفتائل عندهم في التيمم استقبال

القبلة ، واليد باليمين . وتحليل الأصابع وعند الشافعية بسبب الالقاء بأعني لوجه ،

وتقديم اليسرى ، وتفرج الأصابع في الصورة الأولى . وتحليل الأصابع بعد مسح اليدين

احتياطاً . ويخفف الغبار قليلاً تشبه به حنيفة

ويزن عندهم أبعد المسألة بين التيمم والصلوة خروجا من خلاف من أوجها . وهم

مالكية . وليس أيضا بمرار اليد على الخصر

أما رأى عنهم دفع يدها ، فخرج على هذا ثلاث مرار . فظهرت أنه أحسن بعينه في الإلقاء ، فذهبوا واستدلوا به

عسل وجهه ثلاث مرات . وسببه إلى أربعين ثلاث مرات . ثم مسح بوجهه ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم

مسح . قالوا ومنه أنه شر . من يركب يديه ويصوني . ثم صلى وكثير . لا يحدث فيها نفسه حرفة ما تقدم من دعه . أخرجه مسلم ( ١٠٠ - ١٠١ - ط أحمد )

(١٠١) من هاشم ٩١٣/١ وصرفني الفلاح ص ٢٠ . والدموني ١٥٦/١ وسبعه . والنفوس الفقهاء ص ٣٩ . وسني الخرج ٩٩ - ١٠٠ . وكشاف الفلاح ١٧٨/١ . والمني ٢٥١/١

١٠١ : المصادر السابقة



نوافض التيمم :

٣٣ - ينقض التيمم ما يأتي :

أ - كل ما ينقض الوضوء والغسل ، لأنه بدل عنها ، ونافض الأصل ناقض لحلقه ، وانظر مصطلحي (وضوء وغسل) .

ب - رؤية الماء أو القشرة على استعمال الماء الكافي ولو مرة عند الحنيفة والمالكية ، ولو لم يكن عند الشافعية والحنابلة وذلك قبل الصلاة لا فيها باتفاق الفقهاء ، بشرط أن يكون الماء خاضلا عن حاجته الأصلية ، لأن الماء المشغول بالحاجة كالمعلوم .

وقال الحنفية : إن مرور نائم أو ناعس تيمم على ماء كاف يطل تيممه كالاستيقظ أما رؤية الماء في الصلاة فإنها تبطل التيمم عند الحنيفة والحنابلة ، لبطلان الطهارة بزوال سببها ، ولأن الأصل إيقاع الصلاة بالوضوء .

ولا تبطله عند المالكية ، ولا عند الشافعية بالنسبة للمسافر في محل لا يغلب فيه وجود الماء ، لوجود الإذن بالدخول في الصلاة بالتيمم ، والأصل بقلوه ، وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ <sup>(١)</sup> وقد كان عمله سليما قبل رؤية الماء والأصل بقلوه . وقيل على رؤية الماء بعد الفراغ من الصلاة .

أما بالنسبة لصلاة المقيم بالتيمم فإنها تبطل

(١) سورة محمد / ٣٣

عند الشافعية إذا رأى الماء في أثناء الصلاة وتلزمه الإعادة لوجود الماء ، لكن ليس مطلقا ، بل قيد الشافعية ذلك بكونه في محل يغلب فيه الماء ، أما إذا كان المقيم في محل لا يغلب فيه وجود الماء فلا إعادة عليه ، وحكمه حيث حاكم المسافر .

وأما إذا رأى الماء بعد انتهاء الصلاة ، فإن كان بعد خروج وقت الصلاة فلا يعيدها المسافر باتفاق الفقهاء ، وإن كان في أثناء الوقت لم يعدها باتفاق الفقهاء أيضا بالنسبة للمسافر ، وذهب الشافعية في الأصح عندهم إلى أن المقيم في محل يغلب فيه وجود الماء إذا تيمم لفقد الماء فإنه يعيد صلاته لتدور الفقد وعدم دوامه وفي قول : لا يفتي واختاره النووي ، لأنه أنى بالمقدور ، وفي قول : لا تلزم الصلاة في الحال بل يصبر حتى يجده في الوقت ، بخلاف المسافر فإنه لا يعيد إلا إذا كان في محل يغلب فيه وجود الماء كما سبق .

ج - زوال العذر المبيح له ، كذهاب العدو والمرض والبرد ، لأن ما جاز بعذر يطل بزواله .

د - خروج الوقت : فإنه يبطل التيمم عند الحنابلة سواء أكان في أثناء الصلاة أم لا ، وإن كان في أثناء الصلاة تبطل صلاته ، لأنها طهارة انتهت بانتهاء وقتها ، كما لو انقضت مدة السج وهو في الصلاة .

هـ - الرد : ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الرد - والعياذ بالله - لا تبطل التيمم فيصلي به

تيمم العاصي بسفره ومرضه .  
 ٣٤ - ذهب جمهور الفقهاء والخنفية وهو الصحيح عند المالكية والمذهب عند الحنابلة وقول بعض الشافعية) إلى جواز تيمم العاصي بسفره أو مرضه ، لأنه من أهل الرخصة كغيره ، والأدلة عامة تشمل الطائع والعاصي ولم يفرق بينهما ، ولأن العاصي قد أتى بها أمره فخرج من عهده ، وإن القبح المجاوز لا يعدم المشروعية . هذا على القول بأنه رخصة ، أما إذا قلنا : إن التيمم عزيمة فحينئذ لا يجوز تركه عند وجود شرطه .

وذهب الشافعية في الأصح إلى أن العاصي بسفره ، ومن سافر ليتيم نفسه أو ذاته عبثاً يلزمه أن يصلي بالتيمم ويقضي ، لأنه من أهل الرخصة .

وذهب الشافعية أيضاً إلى أن العاصي بمرضه ليس من أهل الرخصة ، فإن عصى بمرضه لم يصح تيممه حتى يتوب .<sup>(١)</sup>

إذا أسلم ، لأن الحاصل بالتيمم الطهارة ، والكفر لا ينافيها كالوضوء ، ولأن الردة تبطل ثواب العمل لا روائ الحدوث .

وذهب الشافعية إلى أن الردة تطل التيمم لنفسه بخلاف الوضوء لقوته .

و- الفصل الطويل : ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الفصل الطويل بين التيمم والصلاة لا يبطئه ، والموالة ليست واجبة بينهما .

وذهب المالكية إلى أن الفصل الطويل بين التيمم والصلاة يبطئه لاشتراطهم الموالة بينه وبين الصلاة .

وذهب الجمهور إلى أنه لا يكره للرجل أن يصيب زوجته إذا كان عادماً للماء لحديث أبي ذر رضي الله عنه قلت يا رسول الله إن أعزب عن الماء ومعى أهلي فتصيبني الجنابة فأصلب بغير طهور فقال صلى الله عليه وسلم : «الصعيد الطيب وضوء المسلم» .<sup>(٢)</sup>

وذهب المالكية وهي رواية للحنابلة إلى كراهة تنص الرضوء أو الغسل لمن هو فاقد الماء إلا أنصرر يصيب التوضي من حلق أو غيره ، أو أنصرر يصيب تارك الجنابة ، فإن كان ثم ضرر فلا كراهة حينئذ .<sup>(٣)</sup>

(١) حديث الصعيد الطيب وضوء المسلم . تقدم بحريه في ٢٢ .

(٢) ابن عبدبر ١٢٩/١ وما بعدهما . وموافي الفلاح ص ٢١ . والقباب ٣٧/١ وما بعدهما . والبدائع ٥٦/١ .

ولا ماء، قال: «عنيك، يا صبي، فإنه يكفينك».<sup>(١)</sup>

وحدث جابر قال: خرجنا في سفر، فأصاب رجلا منا حجر فشق في رأسه ثم حثام، فسأل أصحابه: هل نخدوش في رخصة في التيمم؟ فقالوا: «ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل فإت». فلما قدمنا على رسول الله بيعة الحراء، فقال: «قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذا يعلمون، فإنما شفاء العي لسؤاله، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر» أو يعصب على جرحه ثم يمسح به، ويغسل سائر جسده».<sup>(٢)</sup>

في هذا الحديث على جواز اعتدول عن الغسل إلى التيمم إذا خاف الضرر

ومثل حديث عمرو بن العاص: أنه لما بعث في غزوة ذات السلاسل قال: احتللت في ليلة باردة فبديدة البرد، فأشفقت أن أغتسلت أن أهلك، فتيمنت ثم صليت بأصبعي يميني صلاة الفصح، فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرنا ذلك له، فقال: يا عمرو، صليت بأصابعك

(١) حديث: «عنيك، يا صبي، فإنه يكفينك» أخرجه البخاري

(الفتح ١: ١٥٧ - ط السلفية)

(٢) حديث: «قتلوه قتلهم الله» أخرجه أبو داود (٢/ ٢١٠) - عفي عن عزت عبيد (عاشق) وصاحب ابن حجر صححه ابن السكن: (الطحاوي الكبير ١/ ١٩٧) - ط شركة المطبوعات العلمية

التيمم بدل عن الماء.

٣٥ - ذهب عامة الفقهاء<sup>(١)</sup> إلى أن التيمم يوجب عن الموضوع من الحدث الأصغر، وعن الفصل من الجسامة والتخصيص والتفصيل فيصحب ما يصبغ بهما من صلاة فرض أو سنة وطهوف وقراءة للكتاب ومن مصحف وغير ذلك مما يعلم من مصطلحي (وقبوه وغسل).

وقد اختلفوا في مرجع التيمم في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾<sup>(٢)</sup> بناء على اختلافهم في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَا مَسْجِدَ﴾<sup>(٣)</sup> فمن ذهب من العلماء إلى أن المسح هو المصباح قال: إن التيمم يعود على الحدث مطلقا، سواء أكان الحدث أصغر أم أكبر.

أما من ذهب منهم إلى أن المسح هو من التيمم باليد قال: إن التيمم يعود على الحدث حدثا أصغر فقط، وبذلك تكون مشروعية التيمم للجنب ثابتة بالسنة. كحديث عمران بن حصين قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فصابى بالناس، فإذا هو برجل معتزل. فقال: ما فعلك أن صليت؟ قال: أصابني جنبه

(١) ابن عابدين ١/ ١٥٢، والشافعي ١/ ٢١ - ٢٢، ومبي

وبنيل الأوطار ١/ ٣٣٣، وبداية المجتهد ١/ ٢١٠، ومبي

لحتاج ١/ ٨٧، وشفا المصنف ١/ ١٦٠

(٢) سورة البقرة ١٦٠

(٣) سورة البقرة ١٦٠

وذهب الحنفية إلى أن التيمم بدل مطلق، وليس يبدل ضروري، فالحدث يرتفع بالتيمم إلى وقت وجود الماء في حق الصلاة المؤداة لقوله ﷺ «التيمم وضوء المسلم ولو إلى عشر حجج ماء يجد الماء» ويحدثه.<sup>(١)</sup>

أطلق النبي ﷺ الوضوء على التيمم وصياه به. والوضوء مزيل للحدث فكذا التيمم، ولقوله ﷺ «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»<sup>(٢)</sup> والظهور اسم للطهيرة، والحدث بدل على أن الحدث يزول بالتيمم إلى حين وجود الماء، فإذا وجد الماء عاد حكم الحديث.<sup>(٣)</sup>

ثمرة هذا الخلاف :

٣٧- يترتب على خلاف الفقهاء في نوع بدلية التيمم مايلي :

أ- وقت التيمم :

ذهب الجمهور إلى عدم صحة التيمم إلا بعد دخول وقت ما يتيمم له من فرض أو نفل له وقت مخصوص.

وأنت جب، فقلت : ذكرت قول الله تعالى : ﴿وَلَا تَقْنَلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ حَاسِبًا﴾<sup>(١)</sup> فتيممت، ثم صليت، فصحك ربـ ول الله ﷺ، ولم يقل شيئاً.<sup>(٢)</sup> فيدل هذا الحديث على جواز التيمم من شدة البرء.<sup>(٣)</sup>

نوع بدلية التيمم عن الماء :

٣٦- تختلف الفقهاء في نوع البديل هل هو بدل ضروري أو بدل مطلق؟

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن التيمم بدل ضروري ولذلك فإن الحدث لا يرتفع بالتيمم، فيباح للتيمم الصلاة مع قيام الحدث حقيقة للضرورة، كطهارة المستحاضة لحدث أبي ذر: «إذا وجدت الماء فأمسه جلدك فإنه خير لك»<sup>(١)</sup> ولو رفع التيمم أخذت لم تنجح إلى الماء إذا وجدته، وإذا رأى الماء عاد الحدث، مما يدل على أن الحدث لم يرتفع، وأنهى به الصلاة للضرورة.

إلا أن الحنابلة أجازوا بالتيمم لو احدث صلاة ما عليه من هوان في الوقت إذ كانت عليه خلافاً للمثنية والشافعية

(١) حديث «تيمم الطيب وضوء المسلم». تقدم تحريجه

ق/٢٢

(٢) حديث «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً». تقدم تحريجه ق/٢٢

(٣) تيسير الحقائق ١/١٦٠، والشافعية ١/١٦٠ وسابكده، والسادسوقي ١/١٥٤، ومتي المحتاج ١/٩٧، وكشاف القضاء ١/١٧٤، وابن علقين ١/١٦٩

(١) سورة نساء/ ٢٩

(٢) حديث «يا عمرو صليت بغير طهارة، وقت حطب، فقلت تحرمه ق/٩

(٣) ابن عابدين ١/١٥٦، والرواقى ١/١١٥

(٤) حديث «لو احدث وجد الماء فأمسه جلدك». تقدم تحريجه ق/٩

تأخير الصلاة بالتيمم إلى آخر الوقت :

٣٨ - اتفق الفقهاء في الجملة على أن تأخير الصلاة بالتيمم لآخر الوقت أفضل من تقديمه لمن كان يرجو الماء آخر الوقت، أما إذا نُس من وجوده فيستحب له تقديمه أول الوقت عند الجمهور (الحنفية والمالكية والشافعية وأبي الخطاب من الحنابلة).

وقيد الحنفية أفضلية التأخير إلى آخر الوقت بأن لا يخرج وقت الفضيلة لا مطلقاً، حتى لا يقع الصلي في كراهة الصلاة بعد وقت الفضيلة.

واختلفوا في صلاة المغرب هل يؤخر أم لا؟ ذهب إلى كل فريق من الحنفية.

وأما المالكية فقد فصلوا في هذه المسألة، فقالوا: استحباب التأخير لمن كان يرجو وجود الماء أو يقيناً، أما إذا كان مردها أو راجعاً له فينوسط في فعل الصلاة.

والقول باستحباب التأخير هو قول ابن القاسم وهو المعتمد في المذهب، لأن مرید الصلاة حين حلت الصلاة ووجب عليه القيام لها غير واجد للماء فدخل في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾.<sup>(١)</sup>

فكان مقتضى الأمر وجوب التيمم أول الوقت لكنه أحر نظراً لرجائه، فجعل له حالة وسطى وهي الاستحباب.

(١) سورة المائدة/٦

واستدلوا للفرس بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾<sup>(٢)</sup> والقيام إلى الصلاة بعد دخول الوقت لا قبله.

كما استدلوا للفضل بقوله ﷺ: «جعلت الأرض كلها لي ولأمتي مسجداً وظهوراً، فأينما أدركت رجلاً من أمتي الصلاة فعنده مسجده وعنده ظهوره».<sup>(٣)</sup>

وإنما جاز قبل الوقت لكونه راعياً للحدث بخلاف التيمم، فإنه طهارة ضرورية لذلك لم يجز قبل الوقت.

أما صلاة الجنازة أو النفل الذي لا وقت له، أو الفوائت التي أراد قضاءها، فإنه لا وقت لهذا التيمم ما لم يكن في وقت منهي عن الصلاة فيه شرعاً.

وذهب الحنفية إلى جواز التيمم قبل الوقت ولاكثر من فرض ولغير الفرض أيضاً لأن التيمم يرتفع به الحدث إلى وجود الماء، وليس يبيح فقط، وقاسوا ذلك على الوضوء، ولأن التوقيت لا يكون إلا بدليل سمعي، ولا دليل فيه.<sup>(٤)</sup>

(١) سورة المائدة/٦

(٢) حيث: «جعلت الأرض كلها لي ولأمتي مسجداً وظهوراً». أخرجه أحمد ٢٢٨/٥٦ - ط المصنف، وعمره ابن حجر إلى كتاب التقييدات (المجلد ١/١١٩) - ط شركة المطبعة الفنية وصحح إسناده

(٣) البدائع ١/٥٤. ونسب الخلاف ١/٢٢١. وابن عابدين ١/١٦١، والقرائين العظمى ص ٣٧. ومغني المحتاج

١/١٠٥. وكشاف القناع ١/١٦٦

العتاء وفضاء الحاجة كيلا يذهب خشوعها، وحضور القلب فيها، ويستحب تأخيرها لإدراك الجماعة، فتأخيرها لإدراك الطهارة المشرطة الأولى.<sup>(١)</sup>

ما يجوز لعله بالتيمم الواحد :

٣٩ - لما كان التيمم بدلا عن الوضوء والغسل يصح به ما يصح بهما كما سبق، لكن على خلاف بين الفقهاء فيها يصح بالتيمم الواحد.

فذهب الحنفية إلى أن التيمم بصل تيممه ماشاء من القرائض والنوافل، لأنه ظهور عند عدم الماء كما سبق. واستدلوا بحديث : والصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين<sup>(٢)</sup> وبالقياص على الوضوء، وعلى مسح الخف، ولأن الحدث الواحد لا يجب له طهران.

ونهب المالكية والشافعية إلى أنه لا يصلح تيمم واحد فرضين، فلا يجوز للتيمم أن يصلح أكثر من فرض تيمم واحد، ويجوز له أن يجمع بين نوافل، وبين فريضة ونافلة إن قدم الفريضة عند المالكية.

أما عند الشافعية فيستغل ماشاء قبل المكتوبة

(١) ابن حبان ١/١٦٦، والدمي ١/١٥٧، وحاشية الهدوي على شرح ابن المنذر ١/٦٩٩، والفتاوى العترة ١/١٨٠ - ومنه المحتاج ١/٨٩، والمعي ١/٢٤٢ (٢) حديث : «الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين». تقدم تخريجه ٢/٢٢

وذهب ابن حبيب من المالكية إلى أن التيمم في أول الوقت إنما هو لحز فضيلته، وإذا كان موقفا بوجوه الماء في الوقت وجب عليه التأخير ليصل بالطهارة الكاملة، فإن خالف وتيمم وصلى كانت صلاته باطلة ويعيدها أبدا.

والشافعية ذهبوا لأفضليته تأخير الصلاة بالتيمم بحالة ينفذ وجود الماء آخر الوقت. مع جوازه في أثنائه - لأن الوضوء هو الأصل والأكمل، فإن الصلاة به - ولو آخر الوقت - أفضل منها بالتيمم أولا.

أما إذا ظل وجود الماء في آخره، فتعجيل الصلاة بالتيمم أفضل في الأظهر، لأن فضيلة التقديم محققة بخلاف فضيلة الوضوء. والقول الثاني : التأخير أفضل.

أما إذا شك فالذهب تعجيل الصلاة بالتيمم.

وعلى الخلاف إذا اقتصر على صلاة واحدة، فإن صلى أول الوقت بالتيمم والوضوء في أثنائه فهو النهاية في إحراز الفضيلة.

وذهب الحنابلة إلى أن تأخير الصلاة بالتيمم أولى بكل حال وهو المنصوص عن أحد، لقول علي - رضي الله عنه - في الجنب : يتلوم ما بينه وبين آخر الوقت، فإن وجد الماء وإلا تيمم، ولأنه يستحب التأخير للصلاة إلى ما بعد

وبحوز بالنييم أيضا قراءة القرآن إن كان جنباً ومن المصحف، ودخول المسجد لتخفيفه، أما المرور فيحوز ملا نيم.

وعند الشافعية يجدد النيم للنذر لأنه كالعرض في الأظهر، ولا يجمعه في فرض آخر.<sup>(١)</sup>

ويصح عند الشافعية لمن نسي صلاة من الصلوات الخمس أن يصلها جميعاً بنيم واحد، لأنه لما نسي صلاة ولم يعلم عينها وجب عليه أن يصلي الخمس لشدة ذمته بيقين، وإتينا جاز نيم واحد لمن لأن المقصود بهن واحدة والياقي وسيلة.

وعند المالكية نيم خمساً لكل صلاة نيم خاص بها، ولا يجمع بين فرضين نيم واحد.<sup>(٢)</sup>

ما يصح فعله بالنيم مع وجود الماء :

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يصح فعل عبادة سببة على الطهارة بالنيم عند وجود الماء إلا لمريض، أو مسافر وجد الماء لكنه محتاج إليه، أو عند خوف البرد كما سبأتي.

وبعدها لأنها غير محصورة، واستدلوا بقول ابن عباس رضي الله عنه (من السنة أن لا يصلي الرجل بالنيم إلا صلاة واحدة ثم ينيم لفلاة الأخرى).<sup>(٣)</sup>

وهذا منتهى سنة رسول الله ﷺ ولأنه ظهر إرادة ضرورة، فلا يصلي بها مرتين، كما استدلوا بأن الوضوء كان لكل فرض لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا فَمِمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾<sup>(٤)</sup> والنيم يدل عنه، ثم نسخ ذلك في الوضوء، فبقي النيم على ما كان عليه، ولقول ابن عمر ينيم لكل صلاة وإن لم يحدث.

وذهب الحنابلة إلى أنه إذا نيم صلى الصلاة التي حصر وقتها، وصلى به فوائت ويجمع بين صلاتين، ويتطوع بها شاء مادام في الوقت، فإذا دخل وقت صلاة أخرى بطل نيمه ونيم، واستدل الحنابلة بأنه كوضوء المستحاضة يبطل بدخول الوقت.

وبحوز عند المالكية والشافعية في الأصح صلاة الجنائزة مع الفرض بنيم واحدة لأن صلاة الجنائزة لما كانت فرض كصاها سلت بها ملك النقل في حوز الترك في الجملة.

(١) فتح القدير ٩٥/١، والشرح الكبير للدسوقي ١/١٥١، وصي المحتاج ١٠٣/١، ١٠٥، والخفي ١/٢٢٢ وما بعدها وابن عابدين ١/١٦٢، ١٦٣، وكشاف القناع ١/١٦١.

(٢) صي المحتاج ١/١٠٤، والمبسوط على الشرح الكبير ١/١٦٢، ١٦٣.

(٣) الأثر عن ابن عباس من السنة أن لا يصلي الرجل بالنيم إلا صلاة واحدة ثم ينيم لفلاة الأخرى. أخرجه الدارقطني ١/١٨٥. طائر المعصومي ثم قال: الحسن بن عمارة، يعني الذي لم يستند - ضعيف.

(٤) سورة المائدة/١.

مأموماً في الأصح، لأن المشاط خوف الفوت لا إلى بدل.

وكذا كل صلاة غير مقرضة خاف فوتها ككسوف وخسوف، وسنن رواتب ولو سنة فجر خاف فوتها وحدها، لأنها تقوت لا إلى بدل، وهذا على قياس أبي حنيفة وأبي يوسف، أما على قياس محمد فلا يتيسم لها، لأنها إذا غابته لاشتغاله بالفريضة مع الجماعة بغضبها بعد ارتضاع الشمس عنده، وعندهما لا بغضبها، ويجوز التيسم عند الحنفية أيضاً عند وجود الماء لكل ما يستحب له الطهارة، ولا تشترط كرم وسلام ورد سلام، وللدخول مسجد والنوم فيه، وإن لم تجزئه الصلاة.

وقال ابن عابدين: إن التيسم لما لا تشترط له الطهارة غير معتبر أصلاً مع وجود الماء إلا إذا كان مما يخاف فوته لا إلى بدل، فلو تيسم المحدث للنوم، أول دخوله المسجد مع قدرته على الماء فهو لغو، بخلاف تيسمه لرد السلام مثلاً لأنه يخاف فوته لأنه على الفور، ولذا فعله النبي ﷺ<sup>(١)</sup> قال ابن عابدين: وهو الذي ينبغي التحويل عليه.

ولم نجد هذه المسألة ذكراً عند بقية المذاهب.

(١) حديث: «تيسم النبي ﷺ لرد السلام». أخرجه أحمد وأبو داود (٢٣٨/١٩). تخليق عزت هيد وهاشم وصححه ابن خزيمة للتخصيص (١٦/١٥٦). ط شركة الطباعة الحفية.

وعلى هذا فمن فعل شيئاً من العبادات الجنية على الطهارة بالتيسم مع وجود الماء في غير الأحوال المذكورة بطلت عبادته ولم تبرأ ذمته منها.

وذهب الحنفية - في المضي به عندهم - إلى جواز التيسم لخوف فوت صلاة جنسية - أي: فوت جميع تكبيراتها - أما إذا كان يرجو أن يفرك بعض تكبيراتها فلا يتيسم لأنه يمكنه أداء الباقي وحده، سواء كان بلا وضوء، أو كان جنباً، أو حائضاً، أو نساءً إذا انقطع دمها على العادة. لكنهم اشترطوا في الحائض أن يكون انقطاع دمها لأكثر الحيض.

أما إذا كان الانقطاع لسام العادة فلا بد أن يصير الصلاة فتيماً في ذمتها، أو تنسئ، أو يكون تيسمها كاملاً بأن يكون عند فقد الماء.

ولو جري جنسية أخرى إن أمكنه التوضؤ بينها، ثم زال تمكنه أعاد التيسم وإلا لا يعيد، وعند محمد يعيد على كل حال.

واختلفوا في ولي الميت، هل يجوز له التيسم لأن له حق التقدّم، أو ينتظر لأن له حق الإعادة ولو صلوا؟ فيه خلاف في الثقل عن أبي حنيفة. ويجوز التيسم عند وجود الماء أيضاً لخوف فوت صلاة العبد بفرغ إمام، أو زوال شمس ولو بناء على صلواته بعد شروعه منوطاً وسبق حدثه فيتيسم لإكمال صلاته، بلا فرق بين كونه إماماً أو



باعتبارها عند احتياطة ، أم عند المالكية فإن لصلاة عنه ساقطة على اعتماد من المذهب أداء وقضاء<sup>١١</sup> وفي مسألة صلاة فاقد الطهورين تفصيلات يرجع إليها في مصطلح (صلاة).

ولا يجوز التيمم عند احتية مع وجود الماء لحرف فوت جمعه ، وقت ، ولو تراء ، نقواتها إلى بدل .  
وقال زهر : يتيمم لفوات الوقت .  
قال الحلبي : فالأحوط أن يتيمم ويصلي ثم يعيد .

التيمم للجيرة والجرح وغيرهما  
٤٢ - تنق الفقهاء على أن من كان في جسده كسور أو جروح أو فروج ونحو ذلك ، فإن لم يخف ضرراً أو شياً وجب عليها في الوضوء والغسل ، فإن خاف شيئاً من ذلك فيجوز الممسح على الخرج ونحوه ، ويجوز التيمم وذلك في أحوال خاصة يذكر تفصيلها و خلاف فيها في مصطلح : (جيرة) .

قال ابن عسدين : وهذا قول الحلبي - قول متوسط بين القولين وفيه المخرج عن المعاهدة بعين ، ثم رأيت مغولاً في انتشار حاية عن أبي نصر بن سلام وهو من كبار الأئمة الحنفية ، فيتمعي العمل به احتياطاً ، ولا سيما وكلام ابن المهام يميل إلى توحيد قول زهر<sup>١٢</sup> .

حكم فاقد الطهورين :

٤١ - فاقد الطهورين هو الذي لم يجد ماء ولا سمعدا يتيمم به ، كأن حيس في مكان ليس فيه واحد مدياً ، أو في موضع نجس ليس فيه ما يتيمم به ، وكان محتاح للماء الذي معه لعطش ، وكما للصلوب وراكب سفينة لا يصل إلى الماء ، وكس لا يستطيع الوضوء ولا التيمم لمرض ونحوه .

فذهب جمهور العلماء ، إلى أن صلاة فاقد الطهورين واجبة طرفة الوقت ولا تسقط عنه مع وجوب إعادتها عند الخطية والشافعية ، ولا تحب

## تيمم

تظفر . تغلول .

١١ ابن عسدين ١٦٨ ، والشرح الصغير جلد ١ ص ١٦٨

١٢ ابن عسدين ١٦٨ ، وفي النجاشي ١٠٥ ، وكشاف

القامع ١٧١

١٣ ابن عسدين ١٦٨ - ١٦٩



# تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الرابع عشر



## أ

سعيد وغيرهم. قال أحمد وابن معين  
وأبو زرعة والنسائي: ثقة وذكره ابن حبان في  
الثقات. وقال أحمد: قال سفيان لم مات  
عمرو بن دينار كان يفتي بعده ابن أبي  
نحيج.

[تهذيب التهذيب ٦/٥٤].

الألوسي: هو محمود بن عبدالله:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٢٢٥

ابن بطلال: هو علي بن خلف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٦

الأمدي: هو علي بن أبي علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥

ابن جرير الطبري: هو محمد بن جرير:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

ابن الأثير: هو المبارك بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن الحاجب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حبان: هو محمد بن حبان:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن أبي شبة: هو عبدالله بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

ابن حبيب: هو عبد الملك بن حبيب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٩

ابن أبي ليلى: هو محمد بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن حجر العسقلاني:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن أبي نجيح (؟ - ١٣١ هـ)

هو عبدالله بن أبي نجيح بشار، أبو بشار

الثقفي المكي. روى عن أبيه وبخاريد وعكرمة

وطائوس وغيرهم. وعنه شعبة وأبو إسحاق

ومحمد بن مسلم والسفيانان وعبدالله بن

ابن حجر المكي: هو أحمد بن حجر

المهتمي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حمدان : هو أحمد بن حمدان :

ابن عمر : هو عبدالله بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٢٥

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن خلدون : هو عبدالرحمن بن محمد :

ابن قرقون : هو إبراهيم بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٣٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن الزبير : هو عبدالله بن الزبير :

ابن قدامة : هو عبدالله بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن صبرين : هو محمد بن صبرين :

ابن القيم : هو محمد بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن شبرمة : هو عبدالله بن شبرمة :

ابن المساجشون : هو عبد الملك بن

عبدالمعز

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن عابد بن : هو محمد أمين بن عمر :

ابن ماجه : هو محمد بن يزيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن عباس : هو عبدالله بن عباس :

ابن مسعود : هو عبدالله بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن عبدالسلام : هو محمد بن عبدالسلام :

ابن المنذر : هو محمد بن إبراهيم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن عقيل : هو علي بن عقيل :

ابن المنير : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

ابن المهام

(منعق) تراجم الفقهاء

أبو الحسن علي بن الفضل المقدسي

ابن المهام : هو محمد بن عبد الواحد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

محمد بن أحمد البصري وغيرهم . وأخذ عنه أبو حيان .

من نصابه : شرح الإشارة للماجي ، في الأصول ، وسيل الرشاد في فضل الجهاد ، وورد الجاهل عن اعتصاف الجاهل ، واهم هاد في ترتيب سور القرآن ، وتاريخ الأندلس .

أبو أمامة : هو حُصَيْنُ بن عجلان الباهلي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٥

[تذكرة الحفاظ ٤/ ٣٦٥ ، والبرق الكاشفة ١/ ٨١ ، والديباج ٤٢ ، والسدر الطالع ١/ ٣٣ ، وشذرات الذهب ٦/ ١٦ ، وبغية السوعة ١/ ٢٩١ ، وطبقات الفقهاء لابن الجزري ١/ ٣٩١] .

أبو بكر الباقلائي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٢

أبو بكر بن العربي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

أبو شور : هو إبراهيم بن خالد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو جعفر الفقيه : هو محمد بن عبيد الله .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٢

أبو جعفر بن الزبير (٦٢٧ - ٧٠٨ هـ)

أبو الحسن العبدري : ر: العبدري على بن سعيد .

هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن بن الحسين ، أبو جعفر الفقيه الحلي أنصري ، محدث ، أصولي ، فقيه ، مفسر ، أديب . مؤرخ . انتهت إليه الرئاسة بالأندلس في صناعة العربية ونجويد القرآن ورواية الحديث إلى مشاركته في الفقه والمقام على التصدير . أخذ عن أبي جعفر أحمد بن محمد بن خديجة وأبي الحسن أخفاري والخطيب أبي المنجد ثم عن أبي الحسن أخضرمي ولفاسي أبي الخطاب بن خليل وأبي بكر

أبو الحسن علي بن الفضل المقدسي (٥٤٤ - ٦١١ هـ)

هو علي بن الفضل بن علي بن مفرج بن حاتم ، أبو الحسن ، شرف الدين المقدسي الاسكندراني ، محدث فقيه مالكي ، من الحفاظ . تفقه بالثغر على الإمام صالح ابن بنت محاف وعبد السلام بن عتيق السعافسي

وأبي طالب المخمي وأبي الطاهر ابن عوف  
وسمع منهم ومن القاضي أبي عبيد نعمة بن  
زيادة الله القفاري وعبد الرحمن بن خلف  
المفري. ونبأ في الحكم بالاسكندرية مدة،  
ودرس بمدرسته ثم تحول إلى القاهرة ودرس  
بالمدرسة التي أنشأها الصباح ابن شكر.  
روى عنه اشرف عبد الملك بن نصر لفهري  
وعني بن وهب القشيري اذلكي ومحمد بن  
عبد الحائق بن طرخان وغيرهم. قال الحافظ  
المسدي: كان رحمه الله جامعاً لغنون من  
العلم حتى قال بعض الفضلاء لما مر به على  
السريسر ليدفن: رحلك الله يا أبا الحسن قد  
كنت أسقطت عن الناس فروضاً.

من تصانيفه: «كتاب في الصيام»،  
وه كتاب الأربعين، وتحقيق الجواب عن  
أجيزله ما فاته من الكتاب.  
[تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٩٠، شذرات  
الذهب ٥/ ٤٧، ونيل الأيتام ٢٠٠،  
والأعلام ٥/ ١٧٥، ومعجم المؤلفين  
٢٤٤/٧].

كبيرة. ومنه أخذ فخر الدين الرازي كتاب  
الانحصر. قال ابن خلكان: «كان جيد  
الكلام مليح العبارة غزير المادة إمام وقته»  
حدث عن هلال بن محمد، وعنه أبو علي بن  
السكيت وأبو القاسم بن النبان والخطيب  
البغدادي. وذكر الخطيب البغدادي في تاريخه  
وكان بروي حديثاً واحداً سألت عنه فحدثني  
من حفظه: «إن مما أدرك الناس من كلام  
النبي الأولى إذا لم تسبح فاصبر ما شئت» وفي  
النجوم الزاهرة: «هو أصوب لم يصنف في فقه»  
مثل كتابه «العمد في أصول الفقه» ومن  
تصانيفه «تفصيح الأدلة في أصول الدين»،  
وشرح الأصول الخمسة، وكتاب الإمامة  
وأصول الدين، «وه غرر الأدلة»، «والانتصار  
في الرد على ابن الراوندي».

[تاريخ بغداد ٣/ ١٠٠، والبدية والنهاية  
١٢/ ٥٣، وشذرات الذهب ٣/ ٢٥٩،  
وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٨٧، وونيات  
الأعيان ٤/ ٢٧١، والنجوم الزاهرة ٥/ ٣٨،  
ومعجم المؤلفين ١١/ ٢٠].

أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب: هو عوف بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الحسين البصري (٩ - ٤٣٦ هـ)

هو محمد بن علي بن الطيب، أبو الحسين  
البصري، شيخ المعتزلة، متكلم، أصولي.  
وكان يقرى، الاعتزان ببغداد وله حلقة



أبو داود : هو سليمان بن الأشعث :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو سعيد الخدري : هو سعد بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الدرداء : هو عويمر بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٦

أبو سلمة بن عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٤

أبو زرعة الرازي (٢٠٠ - ٢٦٤هـ)

هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروج ، أبوزرعة ، الرازي نسبة إلى مدينة (الري) ، المخزومي ، محدث ، حافظ ، روى عن أبي عاصم وأبي نعيم وقيصة بن عقبة ومسلم بن إبراهيم وأبي الوليد الطيالسي ، وعبد الله بن صالح المجلي وغيرهم ، وروى عنه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وإسحاق بن موسى الأنصاري وأبو زرعة الدمشقي وأبو حاتم وغيرهم . قال النسائي : ثقة .

أبو شامة . هو عبد الرحمن بن إسماعيل

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٣

أبو عاصم النبيل . ر : الضحاك بن مخلد .

أبو العالقة : هو رفيع بن مهران :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٤٣

أبو عبيد : هو القاسم بن سلام :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو قتادة : هو الخازن بن دبعي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٤

وهو من أهل الري ، زار بغداد وحديث بها وجالس أحمد بن حنبل . كان يحفظ مائة ألف حديث ، حتى قيل : كل حديث لا يعرف أبوزرعة ليس له أصل .

من تصانيفه : مسنده

[تصانيف التهذيب ٣٠/٧ ، ومطبقات

الحنابلة ١٩٩/١ ، وتاريخ بغداد

٣٢٦/١٠ ، والأعلام ٣٥٠/٤ ومعجم

المؤلفين ٢٣٩/٦] .

أبو الليث السمري : هو نصر بن محمد .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو هريرة : هو عبد الرحمن بن صخر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو يعلى: هو محمد بن الحسين :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٤

المديني : ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق صالح  
وقال ابن سعد : صالح الحديث . وذكره ابن  
حيان في الثقات .

أبو يوسف : هو يعقوب بن إبراهيم :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

[عذيب التهذيب ١/ ٣٤٠ ، وشذكرة  
الحفاظ ١/ ٣٦٩ ، والسير ١/ ٣٥٤ ،  
وطيقات الحفاظ للسيوطي ١٥٥] .

أبي بن كعب :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٩

الأسود بن يزيد :

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٣٠

أحمد بن حنبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أسيد بن خضير :

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٠

الأذرمي : هو أحمد بن حمدان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

إمام الحرمين : هو عبد الملك بن عديلة :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٥٠

إسحاق بن راهوية :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أم عطية : هي نية بنت كعب :

تقدمت ترجمتها في ج ١٠ ص ٣١٨

الأسود بن عامر (؟ - ٨٠ - ٢٠هـ)

أم هانئ :

تقدمت ترجمتها في ج ٢ ص ٤٠٦

هو الأسود بن عامر شاذن ،  
أبو عبد الرحمن ، الشامي ، حافظ ، محدث ،  
روى عن شعبة واخيه يسى والشوري  
والحسن بن صالح وجبريل بن حازم وغيرهم .  
وعنه أحمد بن حنبل وإبنا أبي شيبة وعلي بن  
المديني وأبو نعيم وعمر بن الشافع والدارمي  
والخزاز بن أبي أسامة وغيرهم . وقال ابن

أمير بادشاه (؟ - حوالي ٩٨٧هـ)

هو محمد أمين بن محمود الحسيني الحنفي  
الخراساني البخاري المكي ، المعروف بأمير  
بادشاه . أصولي ، مفسر .

من تصانيفه : تفسير التحرير في أصول  
التفقه ، وتفسير سورة الفتح ، ورسالة في  
أن الخج المبرور يكفر الذنوب كلها صغيرها  
وكبيرها ، ورسالة في تحقيق حرف قد .  
[الجزالة النيمورة ٢٢/٣ ، وكشف  
الظنون ٤٥٠/١ . ومعجم المؤلفين  
٨٠/٩].

أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٢

بشير بن أبي مسعود (؟ - ؟)  
هو بشير بن أبي مسعود عتبة بن عمرو  
الأنصاري البصري . صحابي . روى عن  
أبيه . وعنه بنو عبد الرحمن وعروة بن الزبير  
وهلال بن جبر ويونس بن ميسرة بن حليس  
وبغيرهم . ذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب  
نقلًا عن البخاري ومسلم وأبي حاتم : أنه  
مدني تابعي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات في  
التابعين . شهد صفين مع علي كرم الله  
وجهه .

: لإصابة ١٦٨/١ ، والاستيعاب  
١٧٧/١ ، وتهذيب التهذيب ٤٦٦/١ .

الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو .  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

إياس بن معاوية :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٤١

ب

البخاري : هو محمد بن إسماعيل .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البراء بن عازب :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٥

بشير بن سعد (؟ - ١٢هـ)  
هو بشير بن سعد بن ثعلبة بن الجلاس  
الخرزجي الأنصاري صحابي ، شهد بدرًا  
واسمعه النبي ﷺ على المدينة في عمرة  
القصاء . وهو أول من بايع أبي بكر لصديق  
رضي الله عنه من الأنصار . روى عن  
النبي ﷺ ، وروى عنه ابنه النعمان وأبو  
محمد وعروة وحيد بن عبد الرحمن بن عوف  
والمشاهد بن النعمان مع خالد بن الوليد في  
خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنهم  
وقال الواقدي : بعثه النبي ﷺ في سرية إلى  
فدك ، ثم بعثه نحو وادي القرى .

[الإصابة ١/١٦٢، وتهذيب التهذيب ١/٤٦٤، وتهذيب ابن عساكر ٣/٢٦١، والأعلام ٢/٢٩].

والعربية والحديث، وولي قيادة القضاء بالمدينة المنورة، وكان صدرا في العلماء. من تصانيفه: «شرح على رسالة ابن أبي زيد»، و«شرح عمدة الأحكام».

[المديح ٨١، ومعجم المؤلفين ١/٢٦٥].

الباني : هو محمد بن الحسن  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢

الزمزلي : هو محمد بن عيسى  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

البهوتي . هو منصور بن يوسف  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

الشمسي (٣١٧ - ٣٧١هـ)

هو عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الميث بن سفيان، أبو الحسن، النخعي، الحنيلي، فقيه، أصولي، فوسلي. حدث عن أبي بكر ليث بن عمار، و«قطر» والقاضي المحاملي وغيرهم. وصاحب أبي بكر عبد العزيز، وأبا علي بن أبي موسى. له إطلاع على مسائل الخلاف، ذكر الحفص العتادي: أنه وضع حديثا. وقال ابن الجوزي «قد تعصب عليه الخطيب البغدادي»، قال: وهذا شأن في أصحاب أحمد.

له تصنيف: في الفقه والفرائض والأصول.

[البداية والنهاية ١١/٢٩٨، والنجوم الزاهرة ٤/٨٤١، وضقات الحاشية ١٣٩،

البيجوري : هو إبراهيم بن محمد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

البيهي : هو أحمد بن الحسن  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

## ت

التادلي . هو عبدالله بن محمد  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

التادلي (٧١١ - ٧١١هـ)

هو أحمد بن عبد الرحمن، التادلي، القاسي. فقيه، أصولي، مشارك في الأدب،

الثوري

(ملحق) تراجم الفقهاء

حبيب بن مسلمة

وتاريخ بغداد ٤٦١/١٠، ومعجم المؤلفين ٢٤٤/٥، والأعلام ١٣٩/٤.]

جندب بن عبدالله (٩ - قيل : توفي بين ٦٠ - ٧٠هـ)

هو جندب بن عبدالله بن سفيان، أبو عمدة الله، البجلي العلفي. له صحبة، روى عن النبي ﷺ وعن حذيفة. وعنه الأسود بن قيس وأُسَ من سير بن وأحسن البصري وصفوان بن عرز وغيرهم. وقال لبغوي عن أحمد: ثبت له صحبة [الإصابة ٢٤٥/١، وأسد الغابة ٢٩٠، وتهذيب التهذيب ١١٧/٢، والأشعاب ٢٥٦/١].

## ث

الثوري : هو سفيان بن سعيد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

## ج

الجويني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

جاير بن زيد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٨

## ح

جاير بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

حبيب بن مسلمة (٢٢ق هـ - ٤٢هـ)

هو حبيب بن مسلمة بن مالك بن وهب بن ثعلبة، أبو عبد الرحمن، الفهري انقريش. قال ابن حجر نفلا عن البحري : له صحبة. روى عن النبي ﷺ وعن

الجرجاني : هو علي بن محمد الجرجاني

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٢٢٦

الخصاص : هو أحمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٥

سعيد بن زيد بن عمر بن نفيل وأبيه مسعدة وأبي ذر الغفاري. وعنه زياد بن جارية والضحاك بن قيس العمري وعوف بن مالك وغيره. فائد من كبار الفاضلين، بقونه بعضهم سحائب من السليل وأبي عبيدة بن الجراح. خرج إلى الشام مجاهدا في أيام أبي بكر الصديق، فشهد اليرموك، ودخل دمشق مع أبي عبيدة، ونوغل في أرمينية، واشتهرت أعماله وشجاعته فيها وكان يقال له: وحبيب الروم، لكثرة دخوله بلادهم وبنده منهم، وأخباره في سير الفتوح كثيرة.

[الإصابة ١/ ٣٠٩، وتذويب التهذيب ٢/ ١٩٠، وتذويب ابن عساكر ٤/ ٣٥، والأعلام ٢/ ١٧٢].

## د

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

## ر

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

ربيعة الرازي : هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

السرخسي : هو محمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

الرمي : هو خير الدين الرمي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

محمد بن أبي وقاص : محمد بن مالك .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

محمد الدين الصفاراني : هو مسعود بن عمر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

## ز

زفر : هو زفر بن الهذيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزركشي : هو محمد بن بهادر :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

الزهري : هو محمد بن مسلم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

سعيد بن جبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن المسيب .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سفيان الثوري .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

سلمان بن ربيعة (٩ - ٣٠ هـ)

هو سلمان بن ربيعة بن يزيد بن عمرو بن

سهيبة ، أبو عبد الله ، الساهبي . صحابي .

روى عن النبي ﷺ وعن عمر رضي الله عنه ،

وعنه سويد بن غنلة ، وأبو وائل ، وأبو عتيق

وعبدهم . شهد فتوح الشام ، وولاه عمر

رضي الله عنه قضاء الكوفة . قال ابن قتيبة :

« هو أول قاص قضى لعمر من الخطاب

## س

السدي : هو إسماعيل بن عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

بالعراق، ثم ولي غزو أرمينية في زمان عثمان بن عفان رضي الله عنه، واستشهد فيها.

[الإصابة ٦١/٢، وأسد الغابة ٢٦٣/٢، والاستيعاب ٦٣٢/٢، وتهذيب التهذيب ١٣٦/٤، والأعلام ١٦٨/٣].

سلمة بن الأكوع :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٤٩

سهيل بن سعد الساعدي :

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٣

سهيل بن أبي صالح (٢ - ٩)

هو سهيل بن أبي صالح السمان، أبو يزيد، المدني، محدث، حافظ. روى عن أبيه، وسعيد بن المسيب، وأخارث بن غلدة الأنصاري، وسعيد بن يسار، وعطاء بن يزيد الليلي وغيرهم. وعنه ربيعة، وعيسى بن سعيد الأنصاري وموسى بن عقبة، ومالك، وابن أبي حازم وسليمان بن بلال وغيرهم.

قال ابن سعد : ثقة كثير الحديث. وحكى الترمذي أنه سفيان بن عيينة قال : كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثباتاً في الحديث، وقال أحمد : ما أصلح حديثه. وذكر إسماعيل بن عياش : أنه أدرك سبعين صحابياً.

[تهذيب التهذيب ٢٦٣/٤، وشذرات الذهب ٢٠٨/١، وطبقات خليفة ٢٦٦، وسير أعلام النبلاء ٤٥٨/٥].

سليمان بن يسار (٣٤ - ١٠٧ هـ)

هو سليمان بن يسار، أبو أيوب، الحلبي المدني. من فقهاء التابعين، معتمد في الفقهاء السبعة بالمدينة روى عن ميمونة وأم سلمة وعائشة، وفاطمة بنت قيس، وزيد بن ثابت وابن عباس، وابن عمر، والمقداد بن الأسود وغيرهم. وعنه عمرو بن دينار، وعبد الله بن دينار، وعبد الله بن الفضل الهاشمي وصالح بن كيسان، وعمرو بن ميمون، والزهرري، ومكحول، وغيرهم. وقال الحسن بن محمد ابن الحنفية : سليمان بن يسار عندنا أفهم من ابن المسيب، وكان ابن المسيب يقول للسائل : اذهب إلى سليمان بن يسار فإنه أعلم من بقي اليوم. وقال مالك : كان سليمان بن يسار من علماء الناس بعد ابن المسيب. وقال أبو زرعة وابن معين وابن



السيوطي : هو عبد الرحمن بن أبي بكر .

الشوكاني : هو محمد بن علي .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشيخان :

تقدمت ترجمتهما في ج ١ ص ٣٥٧

## ش

## ص

الشاطبي : هو إبراهيم بن موسى .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

صاحب الاختيار : هو عبدالله النوصلي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٣

الشاطبي : هو القاسم بن مرة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

صاحب البرهان : هو عبدالملك بن عبيد الله :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠

الشافعي : هو محمد بن أدریس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

صاحب انيزدوي : هو علي بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

الشربيني : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب التحرير : هو محمد بن

عبد الواحد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

شريح : هو شريح بن الحارث :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب تحفة الذاكرين : هو محمد بن علي

الشوكاني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشعبي : هو عامر بن شراحيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب التوضيح : هو عبيد الله بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦١

# ض

الضحاك : هو الضحاك بن قيس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨

الضحاك بن مخلد (١٢٢ - ٢١٢هـ)

هو الفقيه النابغة بن غانم بن الضحاك بن

مسلم بن الضحاك، أبو عاصم البجلي

الطبري النخعي، شيخ حنبل الحديث في

مصر، روى عن يزيد بن أسير،

وأبى بن مائل، وزياد بن بشر، وغيرهم

سعد الكاتب وابن أبي شبة، والأوزاعي

وعمر بن عبد العزيز، وغيرهم، حجازي وهو من

شيوخه، وعنه من المدنيين، عيسى بن

عبد العظيم البجلي، وعبد الله بن محمد

الشمري، وغيرهم، قال ابن معين

والأصبغ : ثقة كثير الحديث، وقال

أبو حاتم : صدوق، وقال ابن سعد : كان

ثقة فقيها، وقال عمر بن حنبل : والله ما رأيت

مثله .

[تقدمت التهذيب ١/ ١٥٠، والجواهر

المستدرك ١/ ٢٦٣، والمعجم ١/ ٣٦٢،

والإعلام ٣/ ٣١٠، والتذكرة الخفاف

[٣٦٦/١]

صاحب الجوهرة : هو إبراهيم بن حسن .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١١

صاحب الدر المختار : هو محمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

صاحب العناية : هو محمد بن محمد بن

عماد البائري

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

صاحب المحصول : هو محمد بن عمر

الزاري

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

صاحب مسلم الثبوت : هو عبد الله

عبد الشكور :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

صاحب المفتي : هو عبد الله بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

صاحب المذهب : هو إبراهيم بن علي

الشيرازي أبو اسحق

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

## ط

الطبراني: هو سليمان بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٥

الطحاوي: هو أحمد بن محمد.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

طلحة بن عبيد الله:

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٩٥

## ع

عائشة:

تقدمت ترجمتها ج ١ ص ٤١٦

عابد السندي (؟ - ١٢٥٧هـ)

هو محمد عابد بن أحمد بن عبي من  
بغداد، أبو عبد الله، الأنصاري الحنبري

السندي مولداً، الحنفي، وهو من ذرية أبي  
أيوب الأنصاري، فقيه حنفي، عالم  
بالحديث من النخبة، أصله من ميون على  
شاطئ، له شياخي حيدر آباد السند، وروى  
عن محمد بن سليمان الفحام، وأخيه أبي  
القاسم بن سليمان الفحام، وصديق بن علي  
المرجاني، وعبد الرزاق الكاظمي، ودفني  
ربيع عبد الرحمن بن سليمان الأهدل، وعمه  
محمد حسين بن محمد الأنصاري السندي،  
وحسين لغربي مني المالكية بمكة المكرمة  
وغيرهم.

ولي قضاء زبيد باليمن، وانتقل إلى  
 صنعاء بطلب التصور بالله، وأرسله أهله  
عبد الله إلى محمد علي باغ فؤاد محمد علي  
على رئاسة علماء المدينة المنورة، ولم يزل  
مجتهداً في بث السنن والصبر على جفاء بناء  
الزمن والتصنيف والجمع.

من تصانيفه: «طوالع الأموار على الدر  
لختار»، و«دراز الاستغناء والسوسل»،  
وهو حصص الشارح في مسائل محمد عابد،  
وهو المذهب الطائفة على مسند الإمام أبي  
حنيفة، و«شرح بلوغ المرام لابن حجر»،  
وترتيب مسند الإمام الشافعي، و«تبه على  
أبواب الحق»، و«ديوان عابد السندي».

[السدر الطائع ٢/ ٢٢٧، و«الرسالة  
المستطرفة ٨٥، وفهرس الفهارس ١/ ٧٢٠،

وإيضاح المكنون ١٩٦/١. والأعلام

عبد الغني القابلي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

{١٨٠/٦}

عبد الرحمن بن عوف:

عبد الله بن برمجة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٨٣

الغُبَرِيُّ (؟ - ٤٩٣هـ)

عثمان بن حنيف (؟ - بعد ٤١٦ هـ)

هو عثمان بن حنيف بن وهب بن العُكَيْم بن ثعلبة بن الحارث، أبو عمرو الأنصاري الأوسي. صحابي، شهد أحداً ومعهها. وولاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه السواد، ثم ولاه علي رضي الله عنه البصرة. وروى عن النبي ﷺ. وعنه ابن أخيه أبو أمامة بن سهل وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وعمارة بن خزيمة بن ثابت.

وفي الاستيعاب: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار الصحابة في رجل يوجه إلى العراق، فأجمعوا جميعاً على عثمان بن حنيف، وقالوا: إن نبعك على أهم من ذلك فإن له بصراً وعقلاً ومعرفة، وتجربة، فولاه عمر رضي الله عنه هسو وحذيفة بن اليمان مساحة أرض العراق فمسحها ليعرف ما عليها من الخراج لبيت المال.

[الإصابة ١٥٩/٢، والاستيعاب

١٠٣٣/٣، وتهذيب التهذيب ١١٢/٧،

هو علي بن سعيد بن عبد الرحمن بن محرز بن أبي عثمان، المعروف بابي الحسن البغدادي نسبة إلى عبد الدار بن قصي. بقيه، أصولي، أخذ عن أبي محمد بن جرم الطاهري، وأخذ عنه ابن حزم أيضاً، ثم جاء إلى بغداد وترك مذهب ابن حزم ونفقه للشافعي على أبي إسحاق الشيرازي. وأبي بكر الشافعي، وسمع الحديث من الشافعي أبي الطيب الطبري، والشافعي أبي الحسين المسعودي، وأبي محمد الحسن بن علي الجوهري وغيرهم. وروى عنه أبو القاسم ابن السمرقندي وأبو الفضل محمد بن محمد بن عطاء وسعد الخيري ومحمد الأنصاري وغيرهم.

من تصانيفه: الكفاية في مسائل الخلاف.

[طبقات الشافعية ٢٩٨/٣، وكشف

الظنون ١٤٩٩، ومعجم المؤلفين

{١٠٠/٧}

عثمان بن عفان

(ملحق) تراجم الفقهاء

عقيل بن أبي طالب

والأعلام ٣٦٥/٤ والخراج لأبي يوسف ص ٣٧].

٢٩٥/٣، ولاستيعاب ١٠٥٣/٣، ونهذب  
الأسماء والملفات ٣٢٥/١ وأعلام السلا  
١٥٣/١، والسنن الكبرى للمبيهقي  
٤١٢/٣ ط دار المعرفة.

عثمان بن عفان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

العدوي : هو علي بن أحمد المالكي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥

عثمان بن مظعون ( ٩ - ٢ هـ ) .

هو عثمان بن مظعون بن حبيب بن

وهب بن خذافة بن جمح بن عمرو، أبو

السائب القرشي الجُمَحي . صحابي . أسلم

بعد ثلاثة عشر رجلاً وهاجر إلى الحبشة

الضجرة الأولى ، وكان رضي الله عنه أول من

دخن بالقبح ، وكان ممن حرم الخمر في

الجاهلية ، ولما توفي إبراهيم بن

رسول الله ﷺ ، قال رسول الله ﷺ الحق

بالسلف الصالح عثمان بن مظعون ، وعن

عائشة رضي الله عنها : «أنا النبي ﷺ فليس

عثمان بن مظعون وهو ميت ، وهو بيكي

وعيناه تراهما . عن كثير بن زيد أفندي عن

انطرب : قال : لما مات عثمان بن مظعون

تخرج جنازته فدفن ، أمر النبي ﷺ رجلاً أن

يأتيه محبر فله يستطيع حمله فقام إليه

رسول الله ﷺ وحسره فزاره ثم حمله

بوصعه عند رأسه وقال : ليعلم ما قرأ النبي

وأذن إليه من مات من أهلي .

[الإصابة ٤٦٤/٢ ، وأسد الغابة

عروة بن الزبير :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

العزيرين عبد السلام : هو عبد العزيز بن

السلام :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عطاء بن أبي رباح :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عقبة بن عامر .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عقيل بن أبي طالب ( ٩ - ٦٠ هـ )

هو عقيل بن عبد مناف (أبي طالب) بن

عبد المطلب بن هاشم ، أبو يزيد ، القرشي .

صحابي . أحمر علي وجعفر لأبويهما . وكان

أحسن منها . قال له النبي ﷺ وإني أحبك

حيين، حبا لثرائك، وحباً لما كنت أنعم من حب عمي إليك، وكان عقيل عن خرج مع الشوكي إلى بلد مكرها فأبصر يومئذ، وكان لا مال له فغداه عمه العباس ثم أتى مسلماً قبل الحديبية وهاجر إلى النبي ﷺ سنة ثمان، وتهد غزوة مؤتة. روى عن النبي ﷺ، وعنه ابنه محمد وحفيده عبدالله بن محمد بن عقيل وعطاء وأبو صالح النعمان والحسن البصري وغيرهم. وفارق أخاه علياً في خلافته، فوعد إلى معاوية في دين الحق.

[الإصابة ٢/٤٩٤، والاستيعاب ٣/١٠٧٨، وأسد الغابة ٣/٥٩٠، وتهذيب التهذيب ٧/٢٥٤، والأعلام ٥/٣٩].

عكرمة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

العلاني (٦٩٤ - ٧٦٦ هـ)

هو حبيب بن كتيك كندي بن عبد الله، أبو سعيد، العلاني الدمشقي الشافعي محدث فقيه، أصولي. كان من الجند الأتراك ثم نرى بزي الفقهاء. وتفقه على كمال الدين الزملكاني وبرهان الدين بن التركاج، وأخذ علم الحديث عن المزني وغيره، ودرس بدمشق بالأسدية وغيرها، ثم انتقل إلى القدس مدرسا بالصلاحية وأقام بالقدس مدة

طويلة يدرس ويفتي ويحدث ويصنف إلى آخر عمره. ذكره الذهبي في معجمه، والحسيني فقال: كان إماماً في الفقه ونحوه والأصول مفتياً في علم الحديث ومعرفة الرجال.

من تصانيفه : المجموع المذهب في قواعد المذهب، والأشباه والنظائر، وبرهان التيسير في غرر التفسير، والأربعين في أعمال المتقين، ومقدمة نهاية الأحكام، ورسائل في علم الأصول

[مصادر المذهب ٦/١٩٠، وطبقات الحفاظ ٥٢٨، والدرر الكامنة ٢/١٧٩، والأعلام ٢/٣٢١، ومعجم المؤلفين ٤/١٢٧]

علقة بن قيس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علي بن أبي طالب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عمار بن ياسر :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٤

عمران بن حصين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن الخطاب

(ملحق) ترجم الفقهاء

عون بن أبي جعيفة

عمر بن الخطاب :

عمر بن الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢

عمر بن عبد العزيز :

عميرة البرلسي : هو أحمد عميرة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٢

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٠٢

عمرو بن حزم ( ٤ - ٥٣ هـ )

عون بن أبي جعيفة ( ٩ - ١١٦ هـ )

هو عمرو بن حزم بن زيد بن لؤذان، أبو الضحاك، الأنصاري. من الصحابة، شهد الخندق وما بعده. واستعمله النبي ﷺ على نجران، وكتب له عهدا مطبولا، فيه توجيه وتنشيع. روى عن النبي ﷺ. وعنه ابنه محمد وامرأته سودة بنت حارثة، وابن ابنه أبو بكر بن محمد، وزيد بن نعيم الحضرمي. والنضر بن عبد الله، وغيرهم. في مسند أبي يعلى بسند رجاله ثقات أنه كلم معاوية في أمر بيعته ليزيد بكلام قوي.

[إصابة ٥٣٢/٢، وتهذيب التهذيب ٨/٢٠، والكامل لابن الأثير ٢/١٩٩، والأعلام ٥/٢٤٤].

[تهذيب التهذيب ٨/١٧٠، وطبقات ابن سعد ٦/٣١٩، والطرح والتعديل ٦/٢٨٥،

وطبقات خليفة، وسير أعلام النبلاء

١٠٥/٥]

١٠٥/٥]

عمرو بن دينار :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤٠

عمرو بن سلمة :

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٣٥٣



قتادة بن دعامة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القسطلاي : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

القلبوبي : هو أحمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الغزالي : هو محمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

قيس بن سعد ( ٩٠ هـ - ٦٠ هـ )

هو قيس بن سعد بن عبيدة بن دليم بن حارثة، أبو عبيد الملك، الأنصاري الحنوزجي، صحابي، وال، من دهاة العرب، من ذوي الرأي والمكيدة في الحرب، كان من أهل النجدة وأحد الأجواد المشهورين. قال أنس بن مالك: كان قيس بن سعد من النبي ﷺ بعثرة صاحب الشرطة من الأخير. روى عن النبي ﷺ وعن أبيه وعبيد الله بن حنظلة بن أبي عامر المراهب. روى عنه أنس وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعامر الشعبي وعروة بن الزبير وغيرهم. وصحب علياً رضي الله عنه في خلافته فاستعمله على مصر سنة ٣٦ هـ. وعزل بمحمد بن أبي بكر وعاد إلى علي رضي الله عنه فكان على مقدمته يوم صفين ثم كان مع الحسن بن علي حتى

# ف

الفخر الرازي : هو محمد بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

# ق

الفاضي أبو الطيب : هو طاهر بن عبيدة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

الفاضي عياض : هو عياض بن موسى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤



صالح معاوية فرجع إلى المدينة ونوفى بها  
في حرة خلافة معاوية . وله ١٦ حديث  
[الإصابة ٢/٢٤٩ ، وتهذيب التهذيب  
٨/٣٩٥ ، والجوهر الزاهر ١/٨٢ ، وصلة  
الصفوة ١/٣٠٠ ، والأعلام ٦/٥٦]

# م

المازري : هو محمد بن علي  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

# ك

مالك بن الحويرث (؟ - ٩٤ ، وقيل ٧٤ هـ)  
هو مالك بن الحويرث بن أنس بن زياد بن  
حبيب بن عوف ، أبو سليمان الليثي .  
صحابي من أصل البائدة . روى عن  
النبي ﷺ . وعنه أبو ولاية الجرمي وأبو عطية  
مولى بني عقيل ، ونصر بن عاصم اللبني ،  
وسوار الجرمي وغيرهم .  
[الإصابة ٣/٣٤٢ ، ولامتنع  
٣/١٣٤٩ ، وتهذيب التهذيب ١٠/١٣]

الكاساني : هو أبو بكر بن مسعود  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكرخي : هو عبيد الله بن الحسن  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

كعب بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

الماوردي . هو علي بن محمد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

بجاهد بن جبر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

# ل

الليث بن سعد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

محمد بن الحسن الشيباني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

محمد بن سلمة

(ملحق) تراجم الفقهاء

المنذري

محمد بن سلمة :

في عبود الأحاديث الصحاح، وه أنصلاا  
من الأحياء إلى الأموات.

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤١

[تسلاا الذهب ٤/٣٤٥، والبداية  
والنهاية ١٣/٣٨، والأعلام ٤/١٩٠،  
ومعجم المؤلفين ٥/٢٧٥]

المرورى : هو ابراهيم بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

الزري : هو اساعيل بن يحيى المزني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

المنذري (٥٨١ - ٩٥٦ هـ)

هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد  
الله بن سلامة بن سعد، أبو محمد، زكري  
الدين المنذري، محدث، حافظ، فقيه،  
مشارك في الفراءا واللغة والناسخ. له  
القدم الراسخ في معرفة صحيح الحديث من  
سليمه، ودرجأ أمه الأرجال. تفقه على  
الإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد  
القرشي وسبع من أبي عبد الله الأرياحي  
ومحمد بن سعيد الماموني والمضهر بن أبي بكر  
اليهني، وأخافظ علي بن الفصل المقدسي  
وغيرهم.

معاذ بن جيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

المعبرة بن شعبة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

المقدسي (٥٤١ - ٦٠٠ هـ)

من نصابه : «شرح التبيه للشرازي  
في فروع الفقه الشافعي، وه الشرح  
والزهيب، وه مختصر سنن أبي داود،  
وه مختصر صحيح مسلم، وه كفاية المتعب  
ونحة المنزه».

[البداية والنهاية ١٣/٢١٢، وطبقات  
الشافعية ٥/١٠٨، والأعلام ٤/١٥٥،  
ومعجم المؤلفين ٥/٢٦٤]

هو عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن  
سرور، أبو محمد، المقدسي الجليلي  
الشمسقي الحنلي، محدث، حافظ، مشارك  
في بعض العلوم. أمتحن في مسألة خلق  
الفران، وأقضى أصحاب التأويل بإزاقه دمه  
فسافر إلى مصر وأقام بها إلى أن مات.

من نصابه : «عمدة الأحكام من كلام  
خير الأنام، وه النصيحة في الأدعية  
الصحيحة، والكيمان في أسماء الرجال،  
وه الدرة المضيئة في سيرة النبوة، وه النصباح

النووي : هو يحيى بن شرف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

## ن

## و

نافع بن بخارث ( ٩ - ٩ )

هو نافع بن بخارث بن كنده، نبي عصر،  
اشتهر بالطائفي. روي عن ابن عباس  
رضي الله عنه أنه كان عمر نزل إلى  
رسول الله ﷺ من الطائف، وأسلم، وشهد  
الحررب. ركن مع عتبة بن غزوان حين  
وجهه عمر رضي الله عنه إلى الأمواز والأبنة  
ونزل عتبة بأرض البصرة، وفتح بالأكلة،  
فوجد فيها غنم كثيرة، فكتب بحرقها إلى  
عمر واستأذن نافع عمر في الغنم دار ثور  
لبصرة، ففعل أول من أسنى بها داراً،  
واقضى الخيل بالبصرة.

[الإصابة ٥٤٤/٣، والاستيعاب

١٤٨٩/٤، وميراث الاعتدال ٢٤١/٤،

والاعلام ٣١٧/٨]

النخعي . هو إبراهيم النخعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

الشميان بن بشير .

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٨





# فهرس تفصیلی



الصفحة	المسود	الفقرات
٥	تمثال	١ - ٤
٥	التعريف	١
٥	الألفاظ ذات الصلة : التيساري ، التكنفي	٢
٥	الحكم الإجمالي	٤
٥	تمثال	
	انظر : نواظر	
١٥ - ٦	تنوع	١ - ٢٠
٦	التعريف	١
٦	الألفاظ ذات الصلة : الأفراد ، الفقرات	٢
٧	المفاضلة بين التنوع والأفراد والفقرات	٤
٧	أركان التنوع	٥
١١ - ٨	شروط التنوع :	٦ - ١٣
٨	أ- تقديم العمرة على الحج	٦
٨	ب- أن تكون العمرة في أشهر الحج	٧
٨	ج- كبر الحج والعمرة في عام واحد	٨
٩	د- عدم السفر بين العمرة والحج	٩
٩	هـ- التحلل من العمرة قبل الإحرام بالحج	١٠
١٠	و- أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام	١١
١٠	الأفراد يحاضري المسطح الحرام	١٢
١١	ز- عدم إفساد العمرة أو الحج	١٣
١١	سوق الهدي هل يمنع التحلل ؟	١٥
١٢	وجوب الهدي في التنوع	١٦
١٢	مدل الهدي	١٧
١٥ - ١٣	وقت الصيام ومكانه :	١٨ - ٢٠
١٣	أولاً - صيام الأيام الثلاثة	١٨
١٤	ثانياً - صيام الأيام السبعة	١٩

الصفحة	العنوان	المقدمات
١٤	الثاني - القدرة على اخذني بعد الشروع في الصيام	٢٠
١٥	تتمثل	
	انظر : تصوير	
١٥ - ١٧	نحر	١ - ٨
١٥	التعريف	١
١٥	الآلفاظ ذات الصلة : الرطب، السر، الملح	٢
١٦	الحكم الإجمالي	٥
١٧	مواضع البحث	٨
١٧ - ٢٠	لمريض	١ - ٧
١٧	التعريف	١
١٧	الآلفاظ ذات الصلة : التطيب والمداواة	٢
١٨	حكمه التكليفي	٣
١٨ - ١٩	الرجوع المنصبة بالمريض :	٤ - ٥
١٨	أ - التخلف عن الجمعة والجماعة	٤
١٩	ب - النظر إلى موضع الفرج إذا كان عورة	٥
١٩	أولوية الأم بنمريض ولولدها والعكس	٦
٢٠	صبيان المريض ومسؤوليته	٧
٢٠ - ٢٣	تطلق	١ - ١٧
٢٠	التعريف	١
٢١	لآلفاظ ذات الصلة : الاختصاص، الحياة	٢
٢١	حكمه	٤
٢١	شروط التملك وأسماه	٥
٢١	أنواع التملك	٧
٢٢	تملك الأجزة	٨
٢٢	تملك الغريس	٩
٢٢	تملك ربيع الغراس	١٠



المفردات	المعنى	الصفحة
١١	فلك يقرب العامل من مساعد	٢٢
١٢	فلك يصدق	٢٣
١٣	فلك، غيمة	٢٣
١٤	فلك، غروب	٢٣
١٥	فلك أرض، نوات	٢٣
١٦	فلك، نباحات	٢٣
١٧	فلك	٢٤ - ٢٧
١٨	فلك	٢٤
١٩	فلك ذات الصلة، الإبر، الإسط	٢٤
٢٠	فلك، السلك	٢٤
٢١	فلك، الأعين، الصدر، قبل الفيص	٢٥ - ٢٦
٢٢	فلك، الأعيان، المشرقة، قبل الفيص، البيع	٢٥
٢٣	فلك، الأعيان، المشرقة، بغير، سبع	٢٦
٢٤	فلك، الأمعاء	٢٦
٢٥	فلك، الصفة	٢٦
٢٦	فلك، الكاح، يقطع، التفتيت	٢٧
٢٧	فلك	٢٨ - ٢٩
٢٨	فلك	٢٨
٢٩	فلك ذات الصلة، الحملك، الاحتصاص	٢٨
٣٠	الحكم الإجمالي	٢٩
٣١	فلك	٣٠ - ٣١
٣٢	فلك	٣١
٣٣	فلك ذات الصلة، الرقية	٣١
٣٤	حكم إجمالي	٣١
٣٥	فلك	٣١ - ٣٢
٣٦	فلك	٣٢

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٢	الألفاظ ذات الصلة : الإجماع	٢
٣٢ - ٣٦	الأحكام المتعلقة بالتمييز	٣ - ١٠
٣٢	إسلام المعزور وروثه	٣
٣٣	عبادة المعيز	٣م
٣٤	إمامة الصبي المعيز في الصلاة	٤
٣٤	شهادة المعيز وإخباره	٥
٣٤	تصرفات الصبي وإبصاره الهدية	٦
٣٥	مايجل للمعيز النظر إليه من المرأة	٧
٣٥	تخيير الصبي المعيز بين الأم والأب في الحضنة	٨
٣٦	مناط التكليف التمييز أو البلوغ ؟	٩
٣٦	تمييز استحصانة	١٠
٣٧ - ٣٨	تبايز	١ - ٧
٣٧	التعريف	١
٣٧	الألفاظ ذات الصلة : السخوة ، الغيبة ، التعريض	٢
٣٧	حكمه التكليفي	٥
٣٨	الحالات المستتة من التبايز	٦
٣٨	تنازع	
	انظر : اختلاف	
٣٩ - ٤١	تنازع بالأبدي	١ - ٤
٣٩	التعريف	١
٣٩	الحكم الإجمالي	٢
٤٠	التنازع في جدار حائل بين ملكيهما	٤
٤١ - ٤٣	تناسخ	١ - ٢
٤١	التعريف	١
٤٢	الحكم الإجمالي	٢

المقررات	العنوان	الصفحة
٨-١	تناقض	٤٢-٤٦
١	تعريف	٤٣
٢	الألفاظ ذات الصلة: التضاد، المحال	٤٣
٨-٢	الحكم الإجمالي	٤٤-٤٦
٤	التناقض في الدعوى	٤٤
٨-٦	التناقض في الشهادة	٤٥
٦	أ- التناقض في الشهادة قبل الحكم	٤٥
٧	ب- التناقض في الشهادة بعد الحكم وقبل الاستئناف	٤٥
٨	ج- التناقض في الشهادة بعد الاستئناف	٤٦
٦-١	تأجيل	٤٧-٤٨
١	التعريف	٤٧
٢	الألفاظ ذات الصلة: التعلل، الإضافة، لتأجيل	٤٧
٣	الحكم الإجمالي	٤٨
٦-١	تنجيس	٤٩-٥١
١	التعريف	٤٩
٢	الألفاظ ذات الصلة: التقدير، التطهير	٤٩
٤	الحكم الإجمالي	٥١
٩-١	تنجيم	٥٢-٥٥
١	التعريف	٥٦
٢	الألفاظ ذات الصلة: السحر، الكهانة، الشعرة، الرمز، العرافة	٥٦
٩-٧	الحكم التكميلي	٥٥-٥٢
٧	أولاً: التنجيم بمعنى التفرقة بين النجوم	٥٢
	ثانياً: التنجيم بمعنى توريث الدين	٥٤
٨	دقة الحكم وشبه العبد	٥٤
٩	تنجيم بدل الكتابة	٥٤

المفردات	المصنفون	الصفحة
٢١-١	نزبه	٦٥-٥٥
١	التعريف	٥٥
٢١-٢	الأحكام المتعلقة بالنزبه	٦٥-٥٦
٢	نزه الله تعالى	٥٦
٦-٥	نزه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام	٥٧
٥	أ. نزبه الأسياء عن الخطأ أو الكذب في الرسالة	٥٧
٦	ب. نزبه الأسياء عن السب والاستهزاء	٥٧
٧	ث. به الملائكة	٥٨
١٠-٨	نزه القرآن الكريم	٥٩-٥٨
٨	أ. نزبه القرآن عن التحريف والتبديل	٥٨
٩	ب. نزبه القرآن عن الإضمار	٥٨
١٠	ج. نزبه القرآن عن التوقيف في أبيي الكفر	٥٩
١١	نزه كتب التفسير والحديث والعلم الشرعي	٥٩
١٢	نزه الصحابة	٥٩
١٤	نزه نساء النبي ﷺ	٦١
١٥	نزه مكة المكرمة	٦١
١٨	نزه المدينة المنورة	٦٢
١٩	نزه المساجد عن أنجاسات والقاذورات	٦٢
٢٠	نزه المساجد عن دخول الجنب والخنفس	٦٣
٢١	نزه لمساجد عن الخصومة ورفع المصرون	٦٥
٢٢	نزه لمساجد عن المجازين والضيان	٦٥
٥ ١	لتنظيف	٦٨-٦٦
١	التعريف	٦٦
٢	الألفاظ ذات الصلة: التنجيف	٦٦
٣	الحكم الإجمالي	٦٨-٦٦
٣	لتنظيف بعد الوضوء والغسل	٦٦

الصفحة	المعنى	الفقرات
٦٨	مصاديق التعميم وتركه بعد الوصية	٤
٦٨	نصف الميراث	٥
٦٩ - ٧٠	تعميم	١ - ٢
٦٩	التعريف	١
٦٩	الاحكام المتعلقة بالتعميم	٢
٧٠ - ٧١	تنفيذ	١ - ١١
٧١	التعريف	١
٧١	الافعال ذات الصلة بالنقص	٣
٧١	الحكم التكميلي	٤
٧٢	من يملك التنفيذ	٥
٧٢	الامر بتنفيذ حكم القاضي	٦
٧٢	الامر بتنفيذ حكم قاضي اخر	٧
٧٣	تنفيذ الوصية	٨
٧٣	تنفيذ حكم المرأة	١٠
٧٤	تنفيذ حكم غير مسلم	١١
	نقل	
٧٤	انظر مائة	
٧٤ - ٧٧	تفصيل	١ - ٧
٧٤	التعريف	١
٧٤	الافعال ذات الصلة	٢
٧٥	الحكم التكميلي	٣
٧٥	عمل التنفيذ	٥
٧٦	قدر العمل	٦
٧٧	وقت التنفيذ	٧
٧٧ - ٧٩	تفصيل الماده	١ - ٤
٧٧	التعريف	١

المصفحة	المحتصون	الفتحات
٧٧	الانفاظ ذات الصلة : إلقاء الفارق ، السر والتفهم	٢
٧٩	الحكم الإجمالي	٤
٨٠ - ٨٢	تمهيد	١ - ٤
٨٠	التعريف	١
٨٠	الانفاظ ذات الصلة : الحلف ، الحلق	٢
٨١	الحكم التكليفي	٤
٨٢	تنمية	
	انظر : إنهاء	
٨٢ - ٨٤	تنوير	١ - ٤
٨٣	التعريف	١
٨٣	الانفاظ ذات الصلة : الاستعداد	٢
٨٣	الحكم الإجمالي	٣
٨٣	المفاضلة بين التنوير والتفهم والتفهم	٤
٨٤ - ٨٥	نهاية	١ - ٢
٨٤	التعريف	١
٨٤	نهاية اليمين	٢
٨٥	نهاية	
	انظر : مهابة	
٨٦ - ٩٠	تهجد	١ - ٨
٨٦	التعريف	١
٨٦	الانفاظ ذات الصلة : فهم الليل ، إحياء الليل	٢
٨٧	حكمه	٤
٨٧	وقته	٥
٨٨	عدد ركعاته	٦
٨٩	ركعات تهجد	٧
٨٩	ترك التهجد لعناده	٨

الصفحة	المسألة	القرآن
٩٠-٩٥	تهمة	١٥-١
٩١	التعريف	١
٩٠	تقسيم التهمة	٢
٩١	الأنقاط ذات الصلة : الملوثة	٣
٩٢	الحكم التكليفي	٤
٩٢	التهمة في الشهادة	٥
٩٢	أسباب تهمة انشاهد	٦
٩٣	رد الشهادة بتهمة الإيثار والمحنة	٨
٩٣	رد شهادة المدعى على عدوه	٩
٩٣	رد الشهادة بالغفلة والغلط	١٠
٩٤	حكم القاضي لمن ينهم عليه	١١
٩٤	حرمان الزاوية من الميراث بالتهمة	١٢
٩٤	عدم وقوع طلاق المفق في مرض الموت	١٣
٩٤	التعزير بالتهمة	١٤
٩٥	التحليف للتهمة	١٥
٩٥-٩٦-١	تهمة	١٤-١
٩٥	التعريف	١
٩٥	الأنقاط ذات الصلة : التعريف ، التعزير ، التهمة	٢
٩٧	الحكم التكليفي	٥
٩٧	أولاً : التهمة بالنكاح	٦
٩٧	صيغة التهمة بالنكاح	٧
٩٨	ثانياً : التهمة بالمولود	٩
٩٩	ثالثاً : التهمة بالعيد ولأعوام والأنهر	١٠
١٠٠	رابعاً : التهمة بالقدم من السر	١١
١٠١	خامساً : التهمة بالقدم من الخج	١٢
١٠١	سادساً : التهمة بالأكل والشرب	١٣

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٠١	سبعة شهنة بسبعة وربع شهنة	١٤
١٠٢-١٠٦	توأم	٨-١
١٠٢	التعريف	١
١٠٢-١٠٦	الأحكام المتعلقة بالتوائم	٨-٢
١٠٣	في العاشر	٢
١٠٣	في العاشر والسب	٣
١٠٥	في الإثبات	٦
١٠٥	في العدة	٧
١٠٦	في إبداء على اجنبى	٨
١٠٧-١٠٨	نوى	٤-١
١٠٧	التعريف	١
١٠٧-١٠٨	الحكم الإحصائي ومواعيد البحث	٤-٢
١٠٧	نولا. انتهى في عرفة	٢
١٠٨	ثانيا. انتهى في المديعة	٣
١٠٨	ثالث. انتهى في شهر	٤
١٠٩-١١١	نواتر	٦-١
١٠٩	لتعريف	١
١٠٩	أول المقادير الصفة: الأحاد	٢
١٠٩	الحكم الإحصائي	٢
١١٠	القسم الثاني	٥
١١٢-١١٧	مواظف	١٠-١
١١٢	التعريف	١
١١٢	الأنماذات الصلة. التناظر. التصاميم. التصادق	٢
١١٣-١١٧	الحكم التكملي	١٠-٥
١١٣-١١٦	أولا. الموضع في جليات	٨-٦
١١٣	أحد على النفس	٧



المصنفة	العنوان	الصفحات
١١٦	اختيارية على ما دور العصور	٨
١١٦	نائب : تواضع الروحاني على ملائقي في وقت سائر	٩
١١٧	ثالث : التواضع على الرحمة في العبد	١٠
١١٧	نواعيد	
	انظر : بورد	
١١٨	تواضع	٢ - ١
١١٨	تعريف	١
١١٩ - ١٢٣	نوبة	٢١ - ١
١١٩	تعريف	١
١٢٠	لأنقاط ذات الصلة : الاعتدال . الاستغفار	٢
١٢٠	أركان وضوابط النوبة	٤
١٢١	اعلام النوبة	٥
١٢٣	عدم العمود	٦
١٢٣	النوبة عن بعض الذنوب	٧
١٢٤	أقسام النوبة	٨
١٢٤	النوبة المصحوح	٩
١٢٥	حكم النوبة	١٠
١٢٥	وقت النوبة	١١
١٢٦ . ١٢٩	من يقبل من بينهم ومن لا يقبل	١٢ - ١٦
١٢٦	أ - نوبة لم يقبل	١٣
١٢٧	ب - نوبة من تكررت رده	١٤
١٢٨	ج - نوبة الساهر	١٥
١٢٩ - ١٣٣	أثار النوبة	١٧ - ٢١
١٢٩	أولاً : في حقوق العباد	١٧
١٣٠	ثانياً : في حقوق الله تعالى	١٨
١٣٢	ثالثاً : في التعزيرات	٢٠

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٣٦	رابعة : في قبول الشهادة	٢١
١٣٦ - ١٤٦	توثيق	٢٢ - ١
١٣٤	التعريف	١
١٣٤	الألفاظ ذات الصلة : التركية ، والتعجيل ، البينة ، التسجيل	٢
١٣٥	حكم مشروعية التوثيق	٤
١٣٥	حكم التوثيق	٦
١٣٨ - ١٤٢	طرق التوثيق :	١١ - ١٢
١٣٨	أ - الكتابة	١٢
١٣٩	ب - الإشهاد	١٣
١٤٠	ج - الرحمن	١٤
١٤١	د - الضمان والكفالة	١٥
١٤٢	هـ - حق الحبس والإحتباس	١٦
١٤٢	ما يدخله التوثيق من التصرفات	١٨
١٤٤	بطلان التوثيق	١٩
١٤٥	انتهاء التوثيق	٢٠
١٤٦	أثر التوثيق	٢١
١٤٦	التوثيق عند المحدثين	٢٢
١٤٧ - ١٤٨	تورق	١ - ٥
١٤٧	التعريف	١
١٤٧	الألفاظ ذات الصلة : الربا ، البرئة	٢
١٤٧	حكم التورق	٤
١٤٨	مواطن البحث	٥
١٤٨ - ١٤٩	تورك	١ - ٢
١٤٨	التعريف	١
١٤٨	الحكم الإجمالي	٢

التصنيف	العنوان	الصفحات
١٤٩	نورية	
	انظر : تعويض	
١٤٩ - ١٦٦	توسل	١ - ١٤٩
١٤٩	التعريف	١
١٥٠	الانقاط ذات اربعة : الاستعانة ، الاستغاثة	٢
١٥٠	الحكم التكليفي للتوسل .	٤
١٥١	أولاً : لتوسل بأسماء الله تعالى وصفاته	٥
١٥٢	كرامة أن يسأل بوجه الله عبر الحنة	٦
١٥٣	ثانياً : التوسل بالإيمان والأعمال الصالحة	٧
١٥٤	ثالثاً : التوسل بالنبي ﷺ	٨
١٥٤	أ - طلب الدعاء من النبي ﷺ في الحياة الدنيا	٨
١٥٥	ب - طلب الدعاء من النبي ﷺ يوم القيامة	٩
١٥٦	ج - التوسل بالنبي ﷺ على معنى الإيمان به ومحبته	١٠
١٥٦	د - التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته	١١
١٥٦	القول الأول في التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته	١١
١٦٠	القول الثاني في التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته	١٢
١٦١	القول الثالث في التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته	١٣
١٦٤	رابعاً : التوسل بالصالحين من غير النبي ﷺ	١٤
١٦٤ - ١٧٦	توسعة	١ - ١٥٠
١٦٤	التعريف	١
١٦٤	الانقاط ذات الفصلة : الإعراف والتذير - الفصحة	
١٦٥	والاقتصاد - التغير والإقرار	٢ - ٤
١٦٥	الحكم التكليفي	٥
١٦٦	الأوقات التي يتأكد فيها التسعة .	
١٦٦	أ - التسعة في العيسر والخمعة	٦
١٦٧	ب - التسعة في رمضان	٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦٨	جـ - التوسعة في عاشوراء	٨
١٦٨	د - التوسعة في ألوان الطعام والشراب	٩
١٦٢	هـ - التوسعة في اللباس	١١
١٦٣	و - التوسعة في بناء المساجد	١٢
١٧٤	ز - تشييد المسجد وزخرفتها	١٣
١٧٥	ح - تطيب المسجد	١٤
١٧٥	ط - التوسعة في السكن	١٥
١٧٦ - ١٧٩	توقف	١ - ٨
١٧٦	التعريف	١
١٧٦	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	
١٧٦	أولاً - التوقف عند الأصوليين	
١٧٦	أ - التوقف بعد نسخ الوجوب	٢
١٧٧	ب - التوقف عن العمل بالعام قبل البحث عن المخصص	٣
١٧٧	ج - التوقف في أن الأمر للفقهاء أو التراخي	٤
١٧٨	ثانياً : التوقف عند الفقهاء	
١٧٨	أ - توقف لمخمس عن جواب الدعوى أو عن حلف اليمين	٥
١٧٨	ب - توقف القاضي عن الحكم	٦
١٧٨	ج - توقف أثر العقد	٧
١٧٩	د - التوقف في الفتوى	٨
١٧٩	توفيت	
١٧٩	انظر : تأقيت	
١٨٠ - ١٨٥	توقيف	١ - ٧
١٨٠	التعريف	١
١٨٠	الحكم التكليفي	٢
١٨١	التوقيف في ترتيب أي القرآن الكريم وسوره	٤
١٨٢	التوقيف في مقدمات الشريعة	٥

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٨٢	التعريف بمسمى فرع التعريف في الغرض به	٦
١٨١	توزيع تولي	٧
١٨٥ - ١٨٧	موكل	١ - ٥
١٨٤	التعريف	١
١٨٤	حكم التوكيل	٢
١٨٥	التوكيل لا ينفذ مع لاهد بالأسباب	٥
١٨٧	تولية	
	نظر: تعميده	
١٨٨ - ١٩٥	تولي	١ - ٧
١٨٨	التعريف	١
١٨٨	حكم التوكيل	٢
١٨٩	أولاً: التولي يوم الرجف	٣
١٩١	ثانياً: تولي القيد	٤
١٩١	ثالثاً: تولي المرأة عند الكناح	٥
١٩٣	رابعاً: تولي طرفي العقد	
١٩٣	أ- في الكناح	٦
١٩٤	ب- في البيع	٧
١٩٥ - ٢٠٢	تولية	١ - ١٩
١٩٥	التعريف	١
١٩٦	الآلية ذات الصلة: الإرشاد - المراجعة - المراجعة	١ - ٤
١٩٦	الحكم التوكلي	
١٩٦	أولاً: تولية	٥
١٩٧	تولية النصفة	٨
١٩٧	الولايات الأخرى	٩
١٩٨	الأنظمة التي تنفذها ولاية	١٠
١٩٨	ثانياً: التولية في البيع	

المقدمات	المسؤول	الصفحة
١١	الحكم التكليفي	١٩٨
١٢	ماتصح به التولية	١٩٩
١٣	مايشترط في بيع التولية	١٩٩
١٨	حكم الحياة في بيع التولية	٢٠٠
٦-١	نومهم	٢٠٣-٢٠٥
١	التعريف	٢٠٣
٥-٢	الألفاظ ذات الصلة: الصور - النظر - الشك - اليقين	٢٠٣
٦	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢٠٤
١٥-١	بيان	٢٠٥-٢١٠
١	التعريف	٢٠٥
٢	الحكم التكليفي	٢٠٥
٣	الفضل	٢٠٦
٤	الوضوء	٢٠٦
٥	مسبح المحققين	٢٠٦
٦	التيمم	٢٠٦
٧	دحوّل المسجد	٢٠٦
٨	اللباس	٢٠٧
٩	الصلاة	٢٠٧
١٠	الأذان	٢٠٨
١١	غسل الميت	٢٠٨
١٢	خصائل الفطرة	٢٠٨
١٣	اخلف	٢٠٩
١٤	إدارة الإمام	٢٠٩
١٥	النوع	٢١٠
١٢-١	تيسير	٢١١-٢١٧
١	التعريف	٢١١

الصفحة	العنوان	الصفحات
٢١١	الألفاظ ذات الصلة :	
٢١١	أ - التخصيص	٢
٢١٢	ب - الترحيص	٣
٢١٢	ج - التوسعة	٤
٢١٢	د - رفع المخرج	٥
٢١٣	هـ - التوسط	٦
٢١٣	و - التشديد والتخفيف	٧
٢١٣	حكم التيسير	٨
٢١٤	أنواع التيسير في التشريع	٩
٢١٤	النوع الأول : تيسير العلم بالتشريع	١٠
٢١٥	أ - سير القرآن	١١
٢١٦	ب - التيسير في علم الأحكام الاعتقادية	١٢
٢١٦	ج - التيسير في علم الأحكام العملية	١٣
٢١٧	النوع الثاني : يسر الأحكام الشرعية العملية	١٤
٢١٧	الفئة الأولى : يسر الأصلي	١٥
٢١٩	درجت امتثال والتكليف ، هما	٢٠
٢١٩	الدرجة الأولى	٢١
٢٢٠	الدرجة الثانية	٢٢
٢٢٠	الدرجة الثالثة	٢٣
٢٢١	الدرجة الرابعة	٢٤
٢٢٢	مواضع المتفقة الواردة في التشريع	٢٥
٢٢٣	من شرع له التيسير	٢٧
٢٢٣	مواضع يسر في الأحكام الشرعية	٢٨
٢٢٦	لنوع التيسير : يسر التخفيفي	٢٩
٢٢٦	حكم الأحكام بالتخفيفات الشرعية	٣٠
٢٢٧	مبادئ التخفيف	٣١

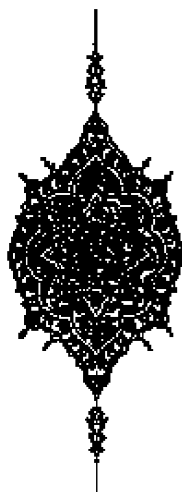
المصنفة	العنوان	الفقرات
٢٢٧	السب الأول : المرض	٢٢
٢٢٨	السب الثاني : الحضر	٢٣
٢٢٩	السب الثالث : الإكراه	٢٤
٢٢٩	السب الرابع : السيئات	٢٥
٢٣٠	السب الخامس : الجهل	٢٦
٢٣١	السب السادس : الخطأ	٢٧
٢٣١	السب السابع : العمر وعدم البلوغ	٢٨
٢٣٢	السب الثامن : البغض	٢٩
٢٣٣	السب التاسع : الوسوسة	٤٠
٢٣٣	السب العاشر : الرغبة في الذنوب في الإسلام وحداثة الدخول فيه	٤١
٢٣٣	المشاق الموجهة لتيسير	٤٢
٢٣٥	تعريض قاعدة رفع الحرج والمضار	٤٣
٢٣٥	أنواع التخفيف والتيسير	٤٤
٢٣٦	التخفيف في التجاسفات	٤٦
٢٣٧	التخفيف في سائر العورة	٤٧
٢٣٧	التيسير في المعاملات	٤٨
٢٣٨	التيسير في إقامة الحدود	٤٩
٢٣٨	تجفيف اليد	٥٠
٢٣٨	النوع الثالث : تيسير المكلف على نفسه وعلى غيره	
٢٣٨	أولاً : تيسير المكلف على نفسه في العبادات	٥١
٢٤٠	ثانياً : تيسير الإنسان على نفسه في شؤون الدنيا	٥٢
٢٤٠	مضمة النوع واجبات الشهادة	٥٣
٢٤١	ثالثاً : تيسير المكلف على غيره	٥٤
٢٤٢	تجفيف الإجماع في الصلاة	٥٥
٢٤٣	تيسير لإمام والولاء والعمل على الزعامة والوفاء بهم	٥٦
٢٤٤	تيسير لمعتصم والبدعاء على المدعوي والرفق بهم	٥٧



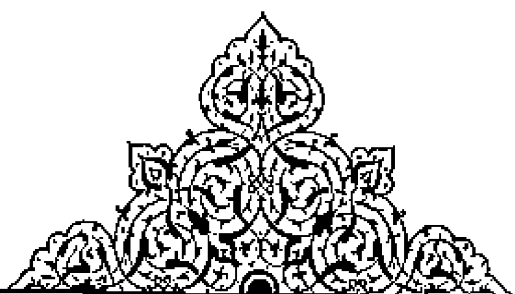
الصفحة	الموضوع	الصفحات
٢٤٤	التيسير في التوب	٥٨
٢٤٥	التيسير في الحقوق المالية	
٢٤٥	المهر والدنفة	٥٩
٢٤٦	التيسير في مطالبه المدين	٦٠
٢٤٧	مياسرة السريث والفضايب	٦١
٢٤٧	التيسير على الأجراء	٦٢
٢٤٨	٢٧٣	١٢ - ١
٢٤٨	أشعر بـ	١
٢٤٨	مشرعية التيمم	٢
٢٤٩	رخصه هذه الأمة بالتيمم	٤
٢٤٩	لتيمم رخصة	٥
٢٥٠	شروط وجوب التيمم	٦
٢٥٠	أركان التيمم	٧
٢٥٠	أ- التيمم	٨
٢٥٠	ما يؤيد التيمم	٩
٢٥٢	ب- التيمم لفعلة النفل وغيره	١٠
٢٥٣	ج- مسح الوجه واليدين	١١
٢٥٤	حد الترتيب	١٢
٢٥٤	د- الموالاة	١٣
٢٥٥	الأعداد التي بشرع الله فيها التيمم	١٤
٢٥٥	أولا - فقد الماء	
٢٥٥	ب- فقد الماء انحصار	١٥
٢٥٥	ج- البعد عن الماء	١٦
٢٥٦	النفساء	١٧

الصفحة	العنوان	الصفحة
٢٥٦	الحية	١٨
٢٥٦	جـ - قدر الماء للتعقيم	١٩
٢٥٧	نيسان الماء	٢٠
٢٥٨	ثانياً - عدم القدرة على استعمال الماء	
٢٥٨	أ - المرض	٢١
٢٥٨	ب - خوف المرض من البرد ونحوه	٢٢
٢٥٩	جـ - العجز عن استعمال الماء	٢٣
٢٥٩	د - الحاجة إلى الماء	٢٤
٢٥٩	التيمم لتنجاسة	٢٥
٢٦٠	ما يجوز به التيمم	٢٦
٢٦٢	كيفية التيمم	٢٧
٢٦٣	من التيمم	
٢٦٣	أ - النسيئة	٢٨
٢٦٣	ب - الترتيب	٢٩
٢٦٣	جـ - المولاة	٣٠
٢٦٤	د - سن أخرى	٣١
٢٦٤	مكروهات التيمم	٣٢
٢٦٥	نوافض التيمم	٣٣
٢٦٦	تيمم المعاصي بغيره ومرضه	٣٤
٢٦٧	التيمم بذل عن الماء	٣٥
٢٦٨	نوع بذل التيمم عن الماء	٣٦
٢٦٨	تعذر هذا الخلاف	
٢٦٨	وقت التيمم	٣٧
٢٦٩	تأخير الصلاة بالتيمم إلى آخر الوقت	٣٨
٢٧٠	ما يجوز فعله بالتيمم الواحد	٣٩

الصفحة	العنوان	ال فقرات
٢٧١	ما يصح فعله بالتيمم مع وجود الماء	٤٠
٢٧٣	حكم فاقد الطهورين	٤١
٢٧٣	التيمم للخبيزة والجرح وغيرهما	٤٢
٢٧٣	تيمم	
	انظر: تفلل .	
٢٧٥	تراجع الفقهاء الواردة أسلأهم في الجزء الرابع عشر	







تم بحمد الله الجزء الرابع عشر من الموسوعة الفقهية  
ويليه الجزء الخامس عشر، وأوله حرف «الهاء»

